



2021

# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية

العلوم الاجتماعية والإنسانية

دورية علمية نصف سنوية محكمة



[www.must.edu.eg](http://www.must.edu.eg)



[Jhuman.studies@must.edu.eg](mailto:Jhuman.studies@must.edu.eg)

## مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية مُحكمة  
(العلوم الاجتماعية والإنسانية)

ISSN 2735-5861      الترقيم الدولي

ISSN 2735-587X      الترقيم الإلكتروني

مجلة رقم (1) العدد رقم (1)

يناير 2021





## عن المجلة

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا جامعة مصرية رائدة ومتميزة، تأسست بالقرار الجمهوري رقم 245 لسنة 1996م على يد الدكتورة سعاد كفاوي. والجامعة عضو الاتحاد الدولي للجامعات، واتحاد الجامعات العربية والإفريقية، وحاصلة على خمسة نجوم في مجال التعليم الإلكتروني، وأربعة نجوم في التصنيف العام من مؤسسة QS لتصنيف الجامعات العالمية.

ومجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية ترحب بالأعمال البحثية الجادة المتخصصة في الدراسات الإنسانية، وما يتعلق بها من دراسات بينية تثري نشراتها العلمية؛ حيث تهدف إلى بناء صرح ثقافي متميز، يعكس قيادة مصر العلمية في الشرق الأوسط، ويليق بمكانتها التاريخية والحضارية في العالم أجمع.

أ.د/ أنس الفقي

رئيس التحرير



# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



## مجلس الإدارة

الصفة	الاسم
رئيس مجلس الإدارة	أ.د/ محمد حسن العزازي (رئيس الجامعة)
نائب رئيس مجلس الإدارة	أ.د/محمد مصطفى (نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا)
عضوًا	أ.د/ محمد إسماعيل حامد (مستشار رئيس مجلس الأمناء ورئيس مركز النشر بالجامعة)
عضوًا	أ.د/ أنس الفقي (عميد المتطلبات الجامعية ورئيس التحرير)
عضوًا	أ.د/ هشام عطية (عميد كلية الإعلام)
عضوًا	أ.د/ محمد رثيف (عميد كلية الإدارة)
عضوًا	أ.د/ نبيل الزهار (عميد كلية التربية الخاصة)
عضوًا	أ.د/ أميمة الشال (عميد كلية الآثار)
عضوًا	أ.د/ نجلاء محمود (عميد كلية اللغات والترجمة)
عضوًا	أ.د/ إسلام عبد السلام (أستاذ اللغة العربية ونائب رئيس التحرير)

## اللجنة التأسيسية

الاسم	الوظيفة	الصفة
أ.د/ أنس الفقي	عميد المتطلبات الجامعية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رئيساً
أ.د/ أمينة بيومي	وكيل كلية الآداب للدراسات العليا ورئيس تحرير مجلة كلية الآداب ج. الفيوم	مقرراً وعضواً
أ.د/ أحمد عبد السلام	عميد كلية الآداب جامعة الفيوم	عضواً
أ.د/ إسلام عبد السلام	أستاذ اللغة العربية بالمتطلبات الجامعية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضواً
م.م/ محمد مجدي لبيب	المدرس المساعد بالمتطلبات الجامعية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضواً
م.م/ شيماء محمد محمد عرفة	الخبرة في تحرير النشر الإلكتروني جامعة الفيوم	عضواً
أ/ عزة مجدي فتحي	المتطلبات الجامعية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضواً

## هيئة التحرير

م	الاسم	الوظيفة	العضوية	البريد الإلكتروني
1	أ.د/ أنس الفقي	عميد المتطلبات الجامعية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رئيس التحرير	<a href="mailto:anas.atia@Must.edu.eg">anas.atia@Must.edu.eg</a>
2	أ.د/ أمينة بيومي	وكيل كلية الآداب ج. الفيوم لشئون الدراسات العليا ورئيس تحرير المجلة العلمية.	مدير التحرير	<a href="mailto:ama24@fayoum.edu.eg">ama24@fayoum.edu.eg</a>
3	أ.د/ إسلام عبد السلام	أستاذ النحو والصرف بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.	نائب رئيس التحرير	<a href="mailto:Islamm_abdelsalam@yahoo.com">Islamm_abdelsalam@yahoo.com</a>
4	أ.د/ أحمد عمر هاشم	الرئيس الأسبق لجامعة الأزهر، وعضو هيئة كبار العلماء وعضو مجمع البحوث الإسلامية.	عضوًا	<a href="mailto:M_hashem1@hotmail.com">M_hashem1@hotmail.com</a>
5	أ.د/ عبد الحميد مذكور	الأمين العام لمجمع اللغة العربية	عضوًا	<a href="mailto:Drmadkour42@gmail.com">Drmadkour42@gmail.com</a>
6	أ.د/ أحمد فؤاد باشا	نائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق	عضوًا	<a href="mailto:afbasha@gmail.com">afbasha@gmail.com</a>
7	أ.د/ محمد مهنا	مستشار شيخ الأزهر	عضوًا	<a href="mailto:mmehannam@yahoo.com">mmehannam@yahoo.com</a>
8	أ.د/ محمد عمر	مستشار رئيس مجلس أمناء جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا لشئون التطوير والتنمية.	عضوًا	<a href="mailto:Mohamed.abodoh@must.edu.eg">Mohamed.abodoh@must.edu.eg</a>
9	أ.د/ جمال عبد السميع الشاذلي	نائب رئيس جامعة القاهرة لشئون التعليم والطلاب	عضوًا	<a href="mailto:Gamalelshazly63@hotmail.com">Gamalelshazly63@hotmail.com</a>
10	أ.د/ نبيل الزهار	عميد كلية التربية الخاصة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضوًا	<a href="mailto:nzahhar@gmail.com">nzahhar@gmail.com</a>
11	أ.د/ هشام عطية	عميد كلية الإعلام جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضوًا	<a href="mailto:drhishamattia1@gmail.com">drhishamattia1@gmail.com</a>
12	أ.د/ محمد رثيف	عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضوًا	<a href="mailto:mohammd.refaat@feps.edu.eg">mohammd.refaat@feps.edu.eg</a>
13	أ.د/ أميمه الشال	عميد كلية الآثار جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضوًا	<a href="mailto:oms00@fayoum.edu.eg">oms00@fayoum.edu.eg</a>
14	أ.د/ نجلاء محمود	عميد كلية اللغات والترجمة جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عضوًا	<a href="mailto:naglaa.khalifa@must.edu.eg">naglaa.khalifa@must.edu.eg</a>





# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



<a href="mailto:ama32@fayoum.edu.eg">ama32@fayoum.edu.eg</a>	عضوًا	عميد كلية الآداب ورئيس مجلس إدارة المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة الفيوم	أ.د/ أحمد عبد السلام	15
<a href="mailto:J.munday@leeds.ac.uk">J.munday@leeds.ac.uk</a>	عضوًا	University of Leeds-UK.	Jeremy Munday	16
<a href="mailto:esdersst@zedat.fu-berlin.de">esdersst@zedat.fu-berlin.de</a>	عضوًا	Freie Universitat Berlin, Germany	Stefan Esders	17
<a href="mailto:luca.zavagno@emu.edu.tr">luca.zavagno@emu.edu.tr</a>	عضوًا	Arts – Eastern Mediterranean University, Cyprus.	Luca Zavagno	18
<a href="mailto:Dr.mmadian@yahoo.com">Dr.mmadian@yahoo.com</a>	عضوًا	أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة/ جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	أ.د/ محمد مدين	19
<a href="mailto:magdhegazy47@gmail.com">magdhegazy47@gmail.com</a>	عضوًا	نائب رئيس جامعة 6 أكتوبر الأسبق، وعميد كلية الآداب جامعة القاهرة سابقًا.	أ.د/ أحمد مجدي حجازي	20
<a href="mailto:mailto:drmsayed@hotmail.com">mailto:drmsayed@hotmail.com</a>	عضوًا	رئيس قسم اللغة الانجليزية المتطلبات الجامعية / جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.	أ.د/ محمد سيد على	21
<a href="mailto:amalelrouby20@gmail.com">amalelrouby20@gmail.com</a>	عضوًا	وكيل كلية الآثار/ جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.	أ.د/ أمال الروبي	22
<a href="mailto:malbakka45@yahoo.com">malbakka45@yahoo.com</a>	عضوًا	نائب رئيس جامعة الحسين بن طلال - سابقًا المملكة الأردنية الهاشمية.	أ.د/ دياب البديانة	23
<a href="mailto:Mortada.moustafa@yahoo.com">Mortada.moustafa@yahoo.com</a>	عضوًا	عميد كلية الآداب جامعة عين شمس.	أ.د/ مصطفى مرتضى	24
<a href="mailto:shadia.ali@art.asu.edu.eg">shadia.ali@art.asu.edu.eg</a>	عضوًا	العضو المنتدب بالأمم المتحدة ومستشار وزير التعليم العالي سابقًا.	أ.د/ شادية قناوي	25
<a href="mailto:galal.abozaid@alsun.asu.edu.eg">galal.abozaid@alsun.asu.edu.eg</a>	عضوًا	مقرر لجنة ترقيات الأساتذة "اللغة العربية وآدابها"	أ.د/ جلال أبو زيد	26
<a href="mailto:neyar2002@yahoo.com">neyar2002@yahoo.com</a>	عضوًا	أمين لجنة ترقيات الأساتذة المساعدين "اللغة العربية وآدابها"	أ.د/ ندا الحسيني ندا	27
<a href="mailto:ragaa_eid@yahoo.com">ragaa_eid@yahoo.com</a>	عضوًا	عميد كلية التربية جامعة الفيوم الأسبق	أ.د/ رجا أحمد محمد عيد	28
<a href="mailto:abrahim514@yahoo.com">abrahim514@yahoo.com</a>	عضوًا	عميد كلية التربية النوعية جامعة المنيا	أ.د/ إبراهيم على إبراهيم	29
<a href="mailto:mailto:asubaie@su.edu.sa">mailto:asubaie@su.edu.sa</a>	عضوًا	وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود "الأسبق" عميد كلية المجتمع بشقراء سابقًا	أ.د/ عبد الله السبيعي	30



# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



<a href="mailto:dakhi199@yahoo.com">dakhi199@yahoo.com</a>	عضوًا	رئيس الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة الملك سعود	أ.د/ عبد العزيز بن عبد الله بن سالم الدخيل	31
<a href="mailto:faalamr@uod.edu.sa">faalamr@uod.edu.sa</a>	عضوًا	عميد كلية التربية جامعة عبد الرحمن بن فيصل	أ.د/ فهد بن عبد الله	32
<a href="mailto:solali999@yahoo.com">solali999@yahoo.com</a>	عضوًا	رئيس هيئة تحرير مجلة جامعة الملك سعود (الآداب) سابقًا، ورئيس قسم التاريخ بكلية جامعة الملك سعود سابقًا	أ.د/ سليمان بن عبد الرحمن الذيب	33
<a href="mailto:drssanie@hotmail.com">drssanie@hotmail.com</a>	عضوًا	كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	أ.د. صالح الصنيع	34
<a href="mailto:al-sejari.1@hotmail.com">al-sejari.1@hotmail.com</a>	عضوًا	رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية بكلية الآداب جامعة الكويت	أ.د/ مها مشاري السجاري	35
<a href="mailto:tawfiksaad@yahoo.com">tawfiksaad@yahoo.com</a>	عضوًا	كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت.	أ.د/ توفيق محمد عبد المنعم	36
<a href="mailto:smsalama@iau.edu.sa">smsalama@iau.edu.sa</a>	عضوًا	رئيس المجلس العلمي - كلية الآداب جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل، المملكة العربية السعودية.	أ.د/ شويكار سلامة	37
<a href="mailto:malbakka45@yahoo.com">malbakka45@yahoo.com</a>	عضوًا	كلية الإعلام جامعة بغداد - العراق.	أ.د/ محمد جاسم البكا	38
<a href="mailto:dr.hassan.swadi@gmail.com">dr.hassan.swadi@gmail.com</a>	عضوًا	عميد كلية التربية للبنات جامعة ذي قار العراق.	أ.د/ حسن سواوي نجيبان	39
<a href="mailto:tatabenguermaz@yahoo.fr">tatabenguermaz@yahoo.fr</a>	عضوًا	كلية الآداب والفنون جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر).	أ.د/ طاظا بن قرماز	40
<a href="mailto:sayed_fuzzylogic@yahoo.com">sayed_fuzzylogic@yahoo.com</a>	محررًا	كلية الآداب جامعة بورسعيد.	د/ السيد عبد الفتاح جاب الله	41
<a href="mailto:amado20007@hotmail.com">amado20007@hotmail.com</a>	محررًا	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.	د/ أحمد حمدي	42
<a href="mailto:osama.ahmed@must.edu.eg">osama.ahmed@must.edu.eg</a>	محررًا	قسم اللغة الفرنسية	د/ أسامة عبد الجليل	43
<a href="mailto:sss_emam@yahoo.com">sss_emam@yahoo.com</a>	محررًا	قسم اللغة الإنجليزية	د/ سالي محمد إمام الأشقر	44
<a href="mailto:ashraf_kaoud123@yahoo.com">ashraf_kaoud123@yahoo.com</a>	محررًا	قسم اللغة الإنجليزية	د/ أشرف قاعود	45
<a href="mailto:shimaelfeky5@gmail.com">shimaelfeky5@gmail.com</a>	محررًا لغويًا	قسم اللغة الإنجليزية	م.م/ شيماء صلاح الدين	46
<a href="mailto:youssragamal728@yahoo.com">youssragamal728@yahoo.com</a>	محررًا لغويًا	معيد بقسم اللغة الإنجليزية	يسرا جمال الدين محمود	47
<a href="mailto:azzamagdy9@gmail.com">azzamagdy9@gmail.com</a>	سكرتير تحرير	المتطلبات الجامعية جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	عزة مجدي	48
<a href="mailto:Shimaa.pr21111@must.edu.eg">Shimaa.pr21111@must.edu.eg</a>	محرر الصفحة الإلكترونية	ماجستير الإعلام	م.م/ شيماء محمد عرفة	49
<a href="mailto:Mohamed.labib@must.edu.eg">Mohamed.labib@must.edu.eg</a>	سكرتير تحرير	ماجستير اللغة العربية	م.م/ محمد مجدي لبيب	50



## الهيئة الاستشارية

م	الاسم	الوظيفة	الجامعة	E-Mail
1	أ.د/ محمد حسن العزازي	رئيس الجامعة	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	<a href="mailto:elazzazi@hotmail.com">elazzazi@hotmail.com</a>
2	أ.د/ مختار الظواهري	نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	<a href="mailto:Mokhtar.elzawahry@must.edu.eg">Mokhtar.elzawahry@must.edu.eg</a>
3	أ.د/ مصطفى الفقي	مدير مكتبة الإسكندرية	مكتبة الإسكندرية	<a href="mailto:Mostafa.elfeki@bibalex.org">Mostafa.elfeki@bibalex.org</a>
4	أ.د/ عمرو الليثي	نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع والبيئة	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	<a href="mailto:Ellissyamr@yahoo.com">Ellissyamr@yahoo.com</a>
5	أ.د/ أنس الفقي	عميد المتطلبات الجامعية	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	<a href="mailto:anas.atia@Must.edu.eg">anas.atia@Must.edu.eg</a>
6	أ.د/ أحمد طاهر حسنين	أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية بجامعة مصر - والجامعة الأمريكية سابقا	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	<a href="mailto:mailto:ahmtaher@hotmail.com">mailto:ahmtaher@hotmail.com</a>
7	Professor. Betsy Bryan	Institute of ancient near - eastern studies	Johns hope kens university	<a href="mailto:betsy.bryan@jhu.edu">betsy.bryan@jhu.edu</a>
8	أ.د/ أمينة محمد بيومي	وكيل كلية الآداب لشئون الدراسات العليا ورئيس تحرير المجلة العلمية.	جامعة الفيوم	<a href="mailto:ama24@fayoum.edu.eg">ama24@fayoum.edu.eg</a>
9	Prof. Jennifer Johnson-Hanks	Berkeley faculty -	University of California	<a href="mailto:acad_sen@berkeley.edu">acad_sen@berkeley.edu</a>
10	أ.د/ محمد عباس حسين	مقرر اللجنة العلمية لترقية أعضاء هيئة التدريس "علم الاجتماع"	جامعة الإسكندرية	<a href="mailto:mo_abbas8@hotmail.com">mo_abbas8@hotmail.com</a>
11	أ.د/ أميرة أحمد الجعفري	عضو مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية	وكيل جامعة عبد الرحمن بن فيصل	<a href="mailto:Vp.fa@iau.edu.sa">Vp.fa@iau.edu.sa</a>



# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



<a href="mailto:eidbalbaa333@gmail.com">mailto:eidbalbaa333@gmail.com</a>	جامعة المنوفية	عضو مجلس الشيوخ المصري 2020 - عميد كلية الآداب الأسبق	أ.د/ عيد علي مهدي بلبع	12
<a href="mailto:szabadr@yahoo.com">szabadr@yahoo.com</a>	جامعة بور سعيد	عميد كلية الآداب	أ.د/ بدر عبد العزيز بدر	13
<a href="mailto:hrm00@fayoum.edu.eg">hrm00@fayoum.edu.eg</a>	جامعة دمياط	نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا وعميد كلية الآثار	أ.د/ حمدان ربيع	14
<a href="mailto:aam02@fayoum.edu.eg">aam02@fayoum.edu.eg</a>	جامعة الفيوم	وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب	أ.د/ أحمد عبد العزيز بقوش	15
<a href="mailto:mhseq@mans.edu.eg">mhseq@mans.edu.eg</a>	جامعة المنصورة	عضو لجان الجودة لاعتماد الجامعات المصرية	أ.د/ مها عبد اللطيف السجيني	16
<a href="mailto:ibr.alshammary@uoh.edu.sa">ibr.alshammary@uoh.edu.sa</a>	جامعة حائل السعودية	رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب	أ.د/ إبراهيم بن سعيد الهلل الشمري	17
<a href="mailto:Lettresfrancaismenoufieh@gmail.com">Lettresfrancaismenoufieh@gmail.com</a>	فرنسا	المستشار الثقافي لمصر بفرنسا	أ.د/ نور محمد السبكي	18
<a href="mailto:Khaledma1@hotmail.com">Khaledma1@hotmail.com</a>	الإمارات	مستشار الحلول المعرفية والرقمية مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة	أ.د/ خالد عبد الفتاح موسى	19
<a href="mailto:kqutb@qa.edu.qa">kqutb@qa.edu.qa</a>	جامعة قطر	أستاذ فلسفة العلوم بكلية الآداب	أ.د/ خالد أحمد قطب	20
<a href="mailto:profdrmedhat@hotmail.com">profdrmedhat@hotmail.com</a>	جامعة حلوان	مقرر لجنة ترقية الأساتذة "الخدمة الاجتماعية"	أ.د/ مدحت محمد أبو النصر	21
<a href="mailto:mas12@fayoum.edu.eg">mas12@fayoum.edu.eg</a>	المجمع العلمي	رئيس المجمع العلمي	أ.د/ محمد عبد الرحمن الشرنوبى	22
<a href="mailto:esa00@fayoum.edu.eg">esa00@fayoum.edu.eg</a>	جامعة الفيوم	خبير بمجمع اللغة العربية وكيل كلية دار العلوم لشئون الدراسات العليا الأسبق	أ.د/ عصام عامرية	23
<a href="mailto:Desoky49@arts.psu.edu.eg">Desoky49@arts.psu.edu.eg</a>	جامعة بور سعيد	عميد كلية الآداب السابق	أ.د/ محمد عثمان دسوقي	24
<a href="mailto:mailto:almory54@yahoo.com">mailto:almory54@yahoo.com</a>	جامعة الزقازيق	عضو لجنة الترقيات " علم نفس"	أ.د/ محمد المري	25
<a href="mailto:modhendy@bsu.edu.eg">modhendy@bsu.edu.eg</a>	جامعة بني سويف	عميد الكلية التربوية	أ.د/ محمد حماد هندي	26
<a href="mailto:ysm00@fayoum.edu.eg">ysm00@fayoum.edu.eg</a>	جامعة الفيوم	عميد كلية التربية الأسبق	أ.د/ يوسف سيد محمود	27
<a href="mailto:abdelazizesayed@yahoo.com">abdelazizesayed@yahoo.com</a>	جامعة بني سويف	عميد كلية الإعلام	أ.د/ عبد العزيز السيد عبد العزيز سليم	28



# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



<a href="mailto:kak00@fayoum.edu.eg">kak00@fayoum.edu.eg</a>	جامعة الفيوم	رئيس لجنة ترقية الأساتذة بدبي - عميد كلية دار العلوم "سابقاً"	أ.د/ خليل عبدالعال خليل	29
<a href="mailto:sahinnawy@yahoo.co.uk">sahinnawy@yahoo.co.uk</a>	جامعة حلوان	عضو لجنة الترتيبات "علم النفس التربوي"	أ.د/ سلوى عبد الباقي	30
<a href="mailto:attef.aoudallah@must.edu.eg">attef.aoudallah@must.edu.eg</a>	جامعة حلوان	عميد كلية الآداب "سابقاً"	أ.د/ عاطف عبد السلام عوض الله	31
<a href="mailto:Samir.adib@must.edu.eg">Samir.adib@must.edu.eg</a>	جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	رئيس قسم الآثار المصرية	أ.د/ سمير أديب عزيز	32
<a href="mailto:nagwasamak@gmail.com">nagwasamak@gmail.com</a> <a href="mailto:nagwasamak@feps.edu.eg">nagwasamak@feps.edu.eg</a>	جامعة القاهرة	رئيس قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	أ.د/ نجوى سمك	33
<a href="mailto:saeed.alwakeel@gmail.com">saeed.alwakeel@gmail.com</a>	جامعة عين شمس	رئيس تحرير مجلة حوليات كلية الآداب ووكيل الكلية السابق	أ.د/ سعيد الوكيل	34
<a href="mailto:hsa00@fayoum.edu.eg">hsa00@fayoum.edu.eg</a>	جامعة الفيوم	عضو مجلس تحرير - ومحكم مجلة International Journal of Geography and Regional Planning (Premier Publishers)	أ.د/ هاني سامي عبد العظيم	35
<a href="mailto:aboelnor66@cu.edu.eg">aboelnor66@cu.edu.eg</a>	جامعة القاهرة	وكيل كلية التربية النوعية لشئون الدراسات العليا	أ.د/ محمود أبو النور	36
<a href="mailto:moataz@cu.edu.eg">moataz@cu.edu.eg</a>	جامعة قطر	معهد الدوحة للدراسات العليا	أ.د/ المعتز بالله السعيد	37
<a href="mailto:mffbayomy@yahoo.com">mffbayomy@yahoo.com</a>	جامعة المنوفية	كلية العلوم	أ.د/ محمد فتحي فرج بيومي	38
<a href="mailto:ghalabes@hotmail.com">ghalabes@hotmail.com</a>	جامعة كفر الشيخ	عميد كلية الألسن	أ.د/ عبد الحميد غلاب	39
<a href="mailto:MohamedKahlawey@hotmail.com">MohamedKahlawey@hotmail.com</a>	جامعة القاهرة	عضو اللجنة التخصصية العليا لقطاع الدراسات الأدبية والآثار بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس اللجنة العلمية لترقية الأساتذة - كلية الآثار	أ.د/ محمد الكحلوي	40

\*\*\*

## قواعد النشر في المجلة

1. تنشر المجلةُ البحوث - باللغة العربية أو اللغات الأجنبية - التي لم يسبق نشرها في أوعية أخرى.
2. تصدرُ المجلةُ نصف سنوية، وتقبلُ نشرَ البحوثِ في أوعيتها المتخصصة وفق التصنيف:
  - العلوم الاجتماعية والإنسانية.
  - اللغويات والآداب.
3. يُقبل للنشر في المجلة البحوثُ النظريةُ والتطبيقيةُ والمقالاتُ التي تتميزُ بالأصالة، والتي تسهم في تقدّم المعرفة الإنسانية، وتُصنّف المواد التي تقبلها المجلة للنشر إلى الأنماط التالية:
  - البحوث والدراسات.
  - المقالات العلمية.
  - المراجعات النقدية.
  - الأعمال المترجمة.
  - المراجعات العلمية لأدبيات التخصص.
  - ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه.
  - تقارير المؤتمرات والندوات وورش العمل.
  - عروض الكتب مجالات الآداب واللغات والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
4. تخضعُ الأعمالُ المقدّمة للتحكيم العلمي السري (المعمي) وفقاً للنظام المتبع في المجلة؛ وتلبيةً لمعايير تصنيف المجلات العلمية التي أقرّها المجلس الأعلى للجامعات.

5. لا تخضع الأعمال المقدمة للنشر من قبل الأساتذة - درجة أستاذ - للتحكيم المعمي.
6. الباحث مسئولٌ عن بحثه مسئولية كاملة، وملتزمٌ بإرسال بحثه مُعرِّفًا باسم الباحث كاملاً، والدرجة العلمية، والمؤسسة المنتمي لها، كما يقدّم الباحث إقراراً كتابياً مهوراً بتوقيعه بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو مؤتمرٍ علميٍّ أو غير ذلك.
7. يُراعى في البحث أن يتميز بالأصالة، وأن يكون إضافةً للتراكم العلمي، ويسهم في ثراء المعرفة الإنسانية، وأن يكون مستوفياً للجوانب العلمية بما في ذلك عرض الأسس النظرية والمنهجية المتبعة في استخلاص النتائج ومناقشتها.
8. يُشترط رفع البحث على موقع المجلة مقروناً بملخص باللغة العربية والإنجليزية لكافة بحوث اللغات، عدا اللغة الفرنسية يقتصر ملخصها على العربية والفرنسية.
9. يُكتبُ البحثُ باستخدام برنامج Microsoft Office Word 2010 أو ما بعده، ونوع الخط Simplified Arabic للكتابة باللغة العربية، و Times New Roma للكتابة باللغة الإنجليزية، ونوع الصفحة (B5)، وبنط الخط 14 للمتن و16 للعناوين الفرعية، وهوامش (3 سم في الجوانب الأربعة للصفحة)، والمسافة بين الأسطر 1.15 سم، مع الالتزام الدقيق بنظام التوثيق الذي تتبعه المجلة حالياً وهو نظام (APA) أو نظام مدرسة شيكاغو (Chicago)، سواء في التوثيق في متن البحث أو في تسمية الجداول والأشكال أو تنسيق العناوين أو قائمة المراجع، ونحو ذلك مما لا يخالف هذا النظام.
10. ألا يزيد حجم البحث عن 30 صفحة كحد أقصى، ويُرفق ملخص للبحث في حدود (200) كلمة، و مترجم باللغة الإنجليزية.

11. يتم إرسال البحث لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحكيم من خلال الموقع الإلكتروني للمجلة

على بنك المعرفة المصري [/https://mjoms.journals.ekb.eg](https://mjoms.journals.ekb.eg)

12. توجه جميع المراسلات الخاصة بالنشر في المجلة إلى رئيس التحرير - عميد المتطلبات الجامعية بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا - لاتخاذ إجراءات التحكيم عبر الموقع الإلكتروني للمجلة.

13. يُسَدِّدُ الباحثُ رسومَ التحكيم والنشر كاملةً قبل الشروع في التحكيم وفقاً للمواصفات الفنية للبحث، كما ورد سابقاً في البنود (6,8,9,10)

14. يُرْفَعُ البحثُ على موقع المجلة بالتنسيق المذكور في بند (9)، ودون أخطاء لغوية أو مطبعية، وفي حال ورود ملاحظات لغوية يُسَدِّدُ الباحثُ للمجلة رسوم المراجعة.

15. بعد تحكيم البحث وإعادته للباحث لاستيفاء ملاحظات المحكمين، يُعادُ لمدير التحرير للمراجعة بهدف النشر النهائي، ثم يُرسلُ إلى مسئول النشر الإلكتروني؛ لرفع البحث عبر موقع المجلة في صورته النهائية القابلة للنشر، وبعدها يحصلُ الباحثُ على إفادة بقبول بحثه للنشر إلكترونياً، ويُدرجُ ضمن الخطة الزمنية للنشر بالمجلة.

16. الأبحاث التي ترد للمجلة يجب ألا يكون لها أغراض دينية أو سياسية، وإنما أبحاث علمية في مجالات تخصص المجلة -المشار إليها سابقاً- بمختلف فروعها. وكلُّ ما يردُّ من أبحاثٍ تعبّر عن وجهة نظر الباحث وتحت مسؤوليته.

17. يحقُّ للجامعة إعادة نشر محتويات المجلة إلكترونياً، أو المشاركة في قواعد البيانات والمواقع الإلكترونية دون الرجوع للباحثين بالموافقة.





## المراسلات

❖ تُرسلُ البحوثُ إلكترونيًا لاتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحكيم عبر: موقع "مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية" على بنك المعرفة المصري:

<https://mjoms.journals.ekb.eg/>

❖ أو من خلال البريد الإلكتروني لمجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية:

[Jhuman.studies@must.edu.eg](mailto:Jhuman.studies@must.edu.eg)

❖ موقع جامعة مصر لإرشاد الباحثين حول آلية رفع الأبحاث على موقع المجلة:

<https://admission.must.edu.eg/MUST-Journal>

\*\*\*\*\*

## رسوم النشر في المجلة

### ➤ الباحثون من داخل مصر:

#### أولاً: الباحثون المصريون من داخل الجامعة:

رسوم النشر الإلكتروني للهيئة المعاونة 400 جنيه، ولأعضاء هيئة التدريس 700 جنيه لأول 30 صفحة B5 بمواصفات المجلة، يُضاف 20 جنيهاً لكل صفحة زائدة بعد أقصى 40 صفحة لإجمالي البحث، بالإضافة إلى رسوم التحكيم المقررة وقدرها 600 جنيه لعدد (2) محكّمين، وفي حالة الاحتياج لمحكّم ثالث تتم إضافة 300 جنيه أخرى كرسوم تحكيم.

#### ثانياً: الباحثون المصريون من خارج الجامعة

رسوم النشر الإلكتروني للباحثين من خارج الجامعة 800 جنيه لأول 30 صفحة B5 بمواصفات المجلة، يُضاف 20 جنيهاً لكل صفحة زائدة بعد أقصى 40 صفحة لإجمالي البحث، بالإضافة إلى رسوم التحكيم المقررة وقدرها 600 جنيه لعدد (2) محكّمين، وفي حالة الاحتياج لمحكّم ثالث تتم إضافة 300 جنيه أخرى كرسوم تحكيم.

### ➤ الباحثون من خارج مصر:

تبلغ رسوم النشر الإلكتروني 250 دولار لأول 30 صفحة B5 بمواصفات المجلة، يُضاف 5 دولارات لكل صفحة زائدة، بالإضافة إلى رسوم التحكيم المقررة وقدرها 150 دولار لعدد (2) محكّمين، وفي حالة الاحتياج لمحكّم ثالث تتم إضافة 75 دولار أخرى كرسوم تحكيم.



# مجلة جامعة مصر للدراسات الإنسانية



## الفهرس

م	البحث	الصفحات
1	السَّلام والتَّربية للسَّلام: نموذج السَّلام الإيجابي في منطقة الشَّرق الأوسط.	33 - 17
	أ.د. نبيل الزهار	
2	آليات التحيز والتَّمييز في تقديم صورة المرأة في المحتوى الصَّحفي الخاص بالحوادث والجريمة: أُطر بناء ونمذجة ثنائية الخير والشَّر من منظور ثقافة حقوق الإنسان.	99- 35
	أ.د/ هشام عطية	
3	كلمات مصرية قديمة في لغتنا العربية.	161 - 101
	أ.د. سمير أديب	
4	جدوى الموسوعيَّة والدراسات البيئيَّة في التَّكامل المعرفي.	199 - 163
	أ.د. محمد فتحي فرج	
5	التحكيم في المنازعات الرياضية في القانون المصري والفرنسي: "دراسة مقارنة"	245 - 201
	محمد عبد التواب عبد الحسيب	
6	منطق الكمبيوتر: بحث في علاقة منطق جورج بول بالهاردوير	333 - 247
	د/ أحمد عصام الدين عبد الجواد	

351 - 337	الإعلام المرئي وتشكيل الوعي في المجتمع المصري: "دراسة تطبيقية في مدينة الفيوم". شيماء محمد محمد أحمد عرفة	7
389 - 352	<b>Sociological Analysis of women's Violence "A Case Study in Egypt"</b> Prof.Dr. Amina Biomy	8

## السَّلام والتَّربية للسَّلام: نموذج السَّلام الإيجابي في منطَقة الشَّرْق الأوسط

أ.د./نبيل الزَّهار\*

[nzahhar@gmail.com](mailto:nzahhar@gmail.com)

### ملخص:

الهدف من الورقة توضيح المشاكل والصِّراعات التي تواجه منطَقة الشَّرْق الأوسط والجهود التي بُذلت للحد من التسلح، ونزع أسلحة الدِّمار الشَّامل في المنطَقة، وما توصلت إليه هذه الجهود، كما ناقشت أيضًا مفهوم السَّلام والجهود التي أُجريت لإعداد أفراد الشَّعوب لتقبل فكرة السَّلام من خلال نموذج الزَّهار للتَّربية للسَّلام (El- Zahhar, 1995) على المستوى الضيق (الشَّخصي) وعلى المستوى الواسع (الجماعي). كما طرحت أيضًا الخطة الاستراتيجية للتَّربية للسَّلام على المستوى الرسمي (التَّربية الرسمية) والمستويات غير الرسمية (التَّربية غير الرسمية واللا رسمية) مع طرح نموذج تطبيق التَّربية للسَّلام في المنظمة الكشفية العالمية (El- Zahhar, 1995) كنموذج للتَّربية غير الرِّسمية وخُتمت الورقة بتوضيح إمكانية نجاح التَّربية للسَّلام في رؤية شاملة، وذلك بطرح نموذج شامل يتضمن التَّربية للسَّلام، والحد من التسلح، ونزع أسلحة الدِّمار الشَّامل مع

---

\* أستاذ علم النفس التَّربوي والتَّربية الخاصة، وعميد كلية التَّربية الخاصة بجامعة مصر للعلوم والتَّكنولوجيا.

تحقيق إجراءات بناء الثقة حتى يمكن أن تحقق السلام الإيجابي في منطقة الشرق الأوسط.

**الكلمات المفتاحية: مفهوم السلام - التربية الإيجابية - السلام الإيجابي - قضايا الشرق الأوسط.**

### مقدمة:

منطقة الشرق الأوسط لها تاريخ طويل مع الصراعات، والحروب في حين أنها قلعة للحضارات، وموئل للأديان الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، وتشارك هذه الديانات العظيمة في مبادئ: بث الحب والتعاطف والسلام في نفوس البشر.

وعلى الرغم من ذلك فإن منطقة الشرق الأوسط لم تنعم أو تتمتع بالسلام خلال الحقب التاريخية التي مرت بها، بل عاشت في صراعات وحروب دموية أثرت سلباً في التنمية البشرية والاقتصادية لأفراد وشعوب المنطقة ولذلك فإن شعوب منطقة الشرق الأوسط أفراداً وجماعات توافقت على العيش في سلام لكي تتمتع بالخيرات والموارد الطبيعية التي أنعم الله بها عليها وتكون نموذجاً للتعاون والتعايش السلمي لمناطق أخرى في العالم.

### محاولات الحد من التسلح ونشر السلام بالمنطقة:

بعد حرب أكتوبر 1973 شهدت منطقة الشرق الأوسط عقد عدة اتفاقيات بين مصر وإسرائيل وبين سوريا وإسرائيل، وقد شملت بعض هذه الاتفاقيات الفصل بين القوات المتحاربة، وبعضها تقييد عمل القوات والأسلحة

في أماكن متعددة في المنطقة، كما تضمنت أيضًا نشر أنظمة ومقاييس للسيطرة على الأسلحة المنتشرة في المنطقة (توكأن، 1995).

بالإضافة إلى ذلك حدثت مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وبعض الدول العربية وهي مصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما كان لزيادة الرئيس محمد أنور السادات عام 1977 لإسرائيل أثرًا جوهريًا في كسر الحاجز النفسي مع إسرائيل وكانت لمبادرة السلام المصرية التي قام بها الرئيس السادات بداية لتحقيق السلام وفتح صفحة جديدة في المنطقة، ففي عام 1993 تم توقيع اتفاق المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي عام 1994 وقعت معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن لتنتهي عمليات الرّفص وتبدأ عمليات التّقبل (سبيجل وبرجن، 1995).

وفي ميدان الحد من التّسلح نجد أن المنطقة في الأربعين سنة الماضية قد شهدت عدد من المبادرات والمشاريع المقترحة، ففي بداية عام 1950 عُقدت اتفاقية ثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا للحد من التّسلح في منطقة الشرق الأوسط، وفي عام 1974 طرحت مصر بالاشتراك مع إيران مقترحًا للأمم المتحدة باعتبار منطقة الشرق الأوسط، منطقة خالية من السلاح النووي، وتلى مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية للحد من التّسلح بالمنطقة عام 1991.

وقد أوضح توكأن (1995) أن جميع هذه المبادرات باءت بالفشل وفسر ذلك بأن الحد من التّسلح في منطقة الشرق الأوسط أخذ بعدًا أحاديًا وتجاهل أبعاد أخرى جوهريّة مثل حقوق الإنسان والتّعاون السياسي.



ولذلك يرى فخر (1995) أن الحد من التسلح يجب أن يرتقي لمفهوم الأمن القومي لجميع شعوب المنطقة دون أي تمييز بينهم من خلال الحد أو الإقلال من التهديد بين الدول المتجاورة مما يساعد في نشر السلام في المنطقة وعلى هذا فالسلام بدون عدالة ومساواة لا يكون سلامًا على الإطلاق.

وإذا ما حللنا نتائج اتفاقيات السلام الثنائية بين إسرائيل والدول العربية، وكذا إجراءات الحد من التسلح في المنطقة نجد أنها حققت سلام سلبي بمعنى أنه سلام مع استمرار الصراعات.

ويرى لا رست (1976) أن السلام لا يقف عند حد عدم الحرب، ولكن يجب أن يتضمن وقف الصراعات أي كان نوعها وحدتها والتّحدي في صنع السلام هو كفيّة إدارة هذه الصراعات لتحقيق السلام الإيجابي فالسلام الإيجابي يمتد إلى أبعاد أخرى غير السياسيّة والعسكريّة ليشمل الجوانب الاقتصاديّة والبيئيّة وأبعاد أمنيّة اجتماعيّة مثل الثقة في الآخرين والتعاون وحب الغير.

### مفهوم السلام:

عندما نعمل من أجل تربيّة الجميع للسلام، يجب أن نحدد ماذا نعني بمفهوم السلام؟

فقد ورد في الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) أنه الوجه المعاكس للحرب كصورة لآليات الدمار، واتفق في ذلك (لارسن 1976) في تعريفه على أنه نهاية للحرب والصراعات بمعنى أنه غياب لكل أنواع العنف والأشكال المختلفة للصراعات وأكد على أن السلام لا يتوقف على عدم غياب

الحرب فقط، بل هو نهاية لكافة أنواع الصّراعات (اجتماعيّة - عرقيّة - اقتصادية - سياسيّة).

إلا أن ماك السترا ( 1992 ) عرض مفهوم السّلام في صورة أشمل وأعم عن غياب الحرب حيث اعتبر السّلام هو نهاية كل أنواع العنف مع أنفسنا ومع الآخرين وقد اتفق معه ماريون ( 1990 ) عندما قال إن السّلام ليس بسطيّة غياب الحرب ولكن السّلام عمليات ديناميكيّة ( متحركة ) للتضامن في جميع المواقف بين الأفراد وهذا التّضامن لأبد وأن يكون مؤسسًا على الاحترام والحرية والمساواة مع احترام القانون وحقوق الإنسان والعدالة في توزيع الموارد لمقابلة احتياجات الأفراد، وعلى هذا نجد أن ماريون قد أكد على أن السّلام ليس ببساطة غياب الحرب ولا بالمشاركة في صنع السّلام مع خلال قوات حفظ السّلام الدّولي، فالسّلام هو تنمية الفرد في علاقته مع الآخرين، وأيضا علاقته بالتّقافات والعلاقة الإيجابية بين الجنس البشري، وما هو متوفر على الأرض من موارد ماديّة كما أنه عدالة التّوزيع لهذه الموارد لمواجهة احتياجات ومتطلبات جميع الأفراد وعلى هذا فالسّلام في نظرة شموليّة هو المساواة والعدالة .

ويري ولف (Wulf in Press) أن السّلام لا يجب أن يتوقف عند تعديل وعي الأفراد فقط نحو السّلام (حيث إن الصّراعات والعنف أكثر عمقًا، وارتباطًا بالبناء الاجتماعي ولذلك فليس من السّهل قبول السّلام) بل يجب التّركيز على الأبعاد السياسيّة التي دفعت أفراد المجتمع إلى الحرب والصّراعات (Ginsburg, et. Al., 1995) وعلى هذا يجب تعديل البناء السياسي والاجتماعي حتي يمكن التّوصل إلى قيمة السّلام.

## مستويات السّلام والعنف والصّراعات:

كما أوضحنا أن السّلام لا يقتصر على غياب الحرب أو العنف، بل يتضمن أيضًا غياب الصّراعات مع النّفس ومع الآخرين ( , 1976 Larsem, Seaver, 1967) وعلى هذا يمكن أن نعتبر وجود الصّراعات مع عدم وجود الحرب أو العنف مظهر من السّلام السّلبى، حيث إن السّلام الإيجابى فى نظر جالتونج (1969) هو السّلام مع العدالة.

### لذلك نجد أن سفير (1967) قد قسم حالة السّلام إلى تصنيفين:

1- السّلام الشّخصى: ويعنى بذلك عدم وجود صراعات داخلية للفرد مع وجود تناغم داخلى فى البناء النّفسى للفرد.

2- السّلام الموضوعى: ويعنى السّلام مع الآخرين ومع الجماعات الأخرى. وفى تقسيم آخر قام به جينبرج وآخرون (1995) فى ضوء نظرتهم للعنف والصّراعات حيث تقع فى مستويين رئيسيين:

1- المستوى الضيق Micro Level: وهو يشير إلى سلوك العنف اللفظى وغير اللفظى بين الأفراد (الالتحام).

2- المستوى الواسع Macro Level: وهو يشير إلى سلوك العنف داخل الجماعة والجماعات على المستوى المحلى. أو القومى أو الإقليمى أو الدّولى. كما هو موضح فى الآتى:

## مستويات السّلام:

المستوي الضيق Micro	الشّخص، وبين الأفراد
المستوي الواسع MACRO	محلي، قومي، بين الجماعات إقليمياً، دولي

وعلى هذا نجد أنه لكي يتحقق السّلام فلا بد من التالي:

**أولاً:** إقامة السّلام الدّاخلية مع النّفس، أو بمعنى آخر وجود وحدة الفكر في عقلية الفرد والتّحرر من الصّراعات للتوصل إلى السّلام الدّاخلية والذي يعتبر الهدف النّهائي لمعظم الأديان والفلاسفة.

**ثانياً:** إشباع الحاجات والرّغبات الإنسانيّة، كالتّغذية والصّحة الجيدة، والأمن والأمان، والحاجات الاجتماعيّة والحاجة إلى تقدير الذات والحقوق الإنسانيّة وتحقيق الذات.

**ثالثاً:** عدم وجود العنف والصّراعات على المستويات الشّخصيّة والمستويات الجماعيّة.

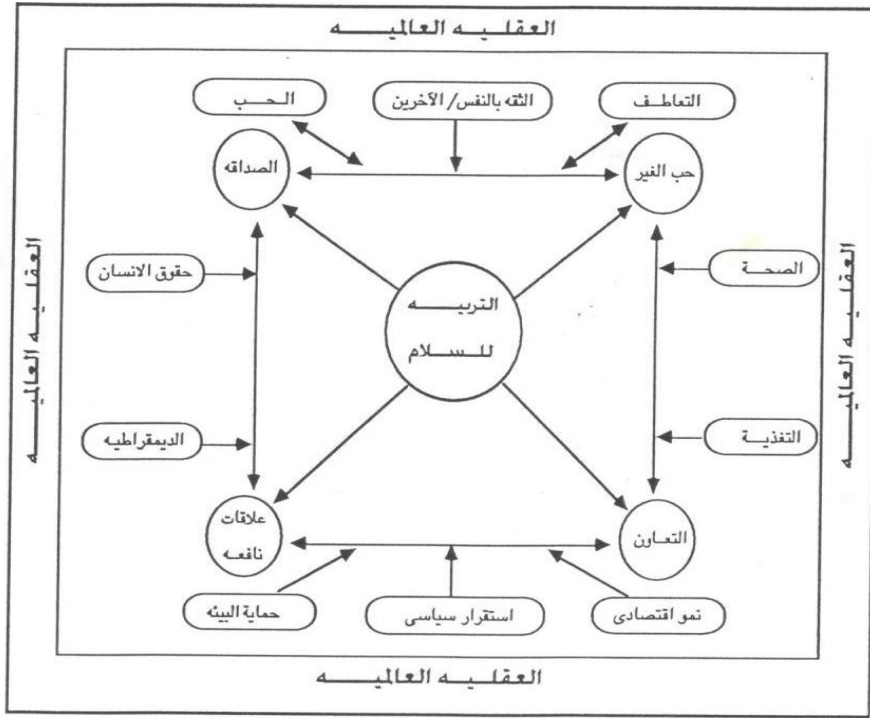
## التّربية للسّلام:

في كلمة الافتتاح التي ألقاها بادن - بأول في المؤتمر الكشفي الدّولي عام 1926 قال: " إنه لا يمكن تحقيق الحماية الكاملة للسّلام من خلال الاهتمامات التّجاريّة والحياد العسكري أو نزع السّلام أو اتفاقيات السّلام بدون غرس روح السّلام في عقول الأفراد من خلال التّربية (Sica , 1981) كما أنه

ورد في دستور اليونسكو عام 1954 " أنه طالما أن الحرب بدأت في عقول الأفراد فإن عقول الأفراد لابد وأن تبني بالسلام".

وعلى هذا فإن التربية للسلام هي تربية جميع الناس نحو السلام لإشباع لاحتياجاتهم المادية والاجتماعية من خلال الأفعال الفردية والجماعية على المستويين الشخصي (Micro) لتحقيق السلام الداخلي والسلام الموضوعي فالترية للسلام تهدف إلى تربية جميع الناس نحو السلام من خلال تنمية حب الغير والصداقة وإقامة علاقات نافعة والتعاون مع الآخرين.

وقد قام الزهار (EL - Zahhar , 1995) بتصميم نموذج التربية للسلام (نموذج رقم 1) في ضوء المتغيرات الآتية: حب الغير، التعاون، الصداقة، وتكوين علاقات نافعة مع الآخرين، وقد أوضح لارسن (1976) أن عمليات التعاطف (الوجدانية) ذات أهمية في فاعليتها لأنها تضع معتقدات الأفراد وعاداتهم في حدود التفاعلات بين الأفراد حيث إن حب الغير يعمل على زرع التعاطف كعنصر وجداني تجاه مجموعة كبيرة من الأفراد ولذلك فهو شرط هام في الوصول إلى تعاون تكاملي.



شكل رقم (1)

### نموذج للتربية نحو السّلام

والنّموذج رقم (1) يوضح عناصر التّربية للسّلام وهي أربعة عناصر: حب الغير، الصّداقة، والتّعاون وإقامة علاقات مع الغير. ويسير النّموذج على بعدين: البعد الأول يتحقق من تربية الفتية والشّباب على.

(أ) حب الغير والتّعاون من أجل تحقيق تغذية سليمة وصحة جيدة

(ب) حب الغير والصّداقة لترسيخ الحب والثّقة بالنّفس وبالآخرين والتّعاطف.

(ج) التّعاون وإقامة علاقات نافعة مع الغير لتحقيق النّمية الاقتصادية والاستقرار السّياسيّ واستقلال وحماية البيئة بأسلوب رشيد.

(د) الصداقة وإقامة علاقات نافعة مع الآخرين لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان

أما البعد الثاني: يمكن به تحقيق العقلية العالمية للفتية والشباب وهو أن يفكر في القضايا العامة ذات الصبغة العالمية بأسلوب متحرر عن انتمائه المحلي أو الإقليمي كجزء من العائلة الإنسانية الواحدة. وهذا يعني أن عناصر التربية للسلام تكون نقطة انطلاق لتحقيق العقلية العالمية.

### استراتيجية التربية للسلام:

يمكن للبرامج التربوية أن تسهم في تحقيق السلام من خلال الجهود التربوية على المستويات الرسمية (المدرسية) والمستويات غير الرسمية (الأهلية).

(1) من حيث التربية الرسمية، يمكن أن يكون للمدارس والجامعات دور فعال في تربية التلاميذ على السلام، كما أن للمعلم دور جوهري من خلال المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم المتبعة للعمل على نمو السلام في سلوك التلاميذ.

التربية الرسمية: وهي تتضمن أساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية ووسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والصحافة والأنشطة الرياضية حيث يلعب دوراً مؤثراً في نمو السلوك العدواني أو السلوك غير العدواني وكيفية الوصول إلى فض الصراعات والخلافات بين الأفراد لينشأ السلوك في إطار من التعاون وحب الغير والصداقة وكيفية إقامة علاقات نافعة مع الآخرين.

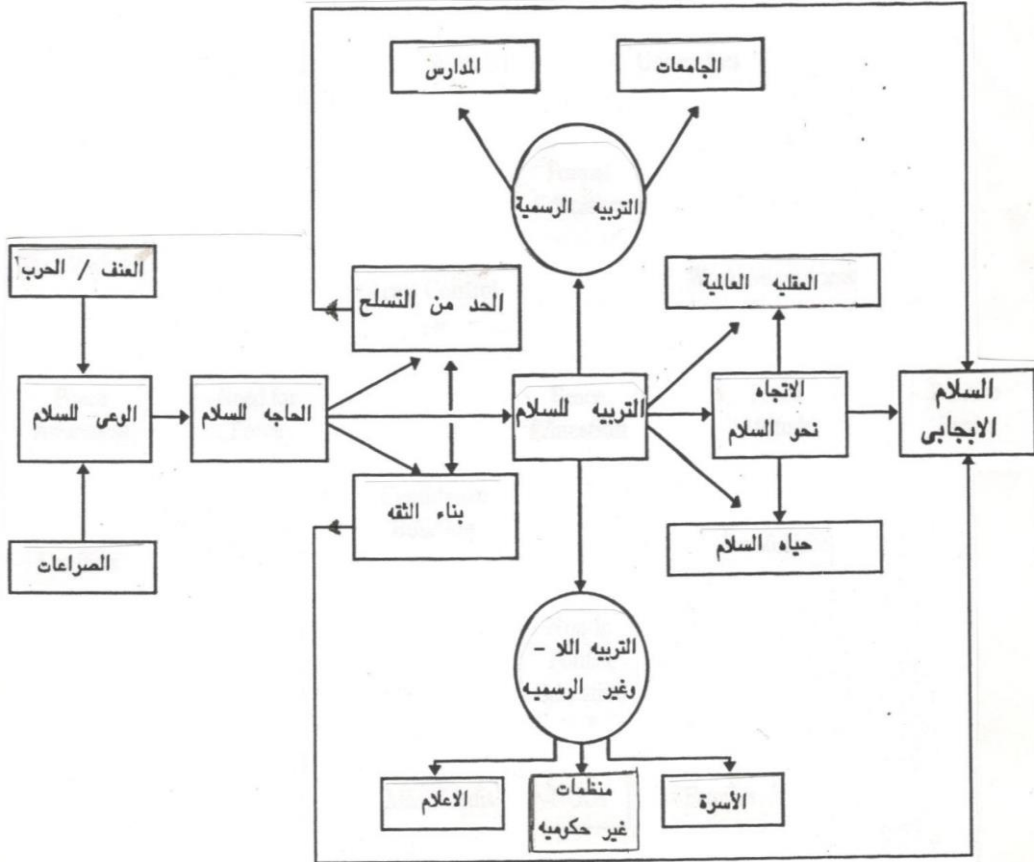
التربية غير الرسمية: هي الأنشطة التربوية المنظمة خارج إطار التربية الرسمية، وتقوم بها المنظمات الحكومية سواء على المستوى المحلي أو الدولي مثل منظمة الحد من التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل ومنظمات السلام التي توجه الأفراد والجماعات ضد الحرب والصراعات والمنظمات الاجتماعية والمنظمات الكشفية.

وعلى سبيل المثال فالمنظمة الكشفية العالمية باعتبارها منظمة تربوية غير حكومية لها دور فعال في توجيه الفتية والشباب إلى سلوك والسلام .

### إمكانية نجاح التربية للسلام:

تري وولف (Wulf , in prem) أن إجراءات السلام لا يمكن أن تحقق نجاحًا في متغير سلوك الأفراد بمفردها نظرًا لأن خبرة الأفراد بالعنف والصراعات كان لها بصمة في تكوين سلوك الأفراد والجماعات وعلى هذا يجب أن ننظر للأبعاد الأخرى ذات العلاقة لتحقيق السلام كالأبعاد السياسية والاجتماعية في تكوين السلوك وبناء على ذلك فإن التربية للسلام لا يمكن أن تنجح بمفردها في تحقيق السلام ولكن يمكن أن يكون لها دور فعال بالاشتراك مع إجراءات بناء بين الأفراد والجماعات والشعوب ، والحد من التسلح في تحقيق السلام الإيجابي وعلى هذا قام الزهار بوضع نموذج مقترح شامل للوصول إلى السلام الإيجابي على المستويين الضيق ( الشَّخصي) والواسع ( الجماعي ) .





نموذج رقم (٢)

النموذج النظري لتحقيق السلام الإيجابي  
على المستويين الشخصي والجماعي

## **References:**

- 1-El-Zahhar, N. peace Education: A Model for Establishing Positive Peace, Paper presented at the United Nations Symposium on “Arms Control, Disarmament, and Peace in the Middle East” NGOs Committee on Disarmament, the UN, September 21,1995, New York, USA.
- 2-El-Zahhar, N. Peace and peace Education in the Scout Movement Organization, paper presented at the international seminar on peace esucation in the scout Movement Organization, Arab Region of the WOSM, Cairo 3-9 April 1996, Egypt
- 3-Encyclopedia Britannica, William Benron Publisher, Chicago, London, Toronto, Geneva, Sydney, Tokyo, Manila, 1969 edition Vol.17, p494
- 4-Fakhr, Ahmed “Innovative proposals for Arms Control in the Middle East. “In Steven L. Spiegel and David pervin (eds.) practical peacemaking in the Middle East. Garland publishing Inc. New York& London, 1995, pp.85-95
- 5-Galtung, J. Some Basic Assumptions of Peace Thinking. Mimeo International peace Research
- 6-Ginsburg, M, Clayton, T, Rakotomanana, M, and Holly, G.R.G, Education for All or Educating all for peace paper presented at the annual meeting of the American Educational Research Association, San Francisco, CA, 18-23 April 1995.
- 7-Larsen, K Aggression: Myths and models, Nelson-Hall, Chicago, 1976.

- 8-Mcallister, P, Reweaving of the Web Life, New York: New Society Publishers.
- 9-Moreillon, J, Conference Report, 32<sup>nd</sup> World Scout Congerence, Paris 23-27 July 1990, p.28.
- 10-Sampson, D.L, and Smith, H.P, A Scale to Measure World Minded Attitudes. The Journal of Social Psychology, 1957, Vol.45, pp99-106.
- 11-SEaver, B, The Three Definitions of peace Friends Coordination Committee on Peace. Philadelphia Quoted in H. New comb, Alternative approaches to world government. Peace Research Reviews, 1967,1,2.
- 12-Sica, M. Footsteps of the Founder – Lord Robert Baden – Powell, Editrice Ancora, Milano, Italy,1981.
- 13-State Information Service in Egypt The Camp David Service, The Road to a Comprehensive Solution, 1978.
- 14-Toukan, Abdullah “The Middle East Peace Process, Arms Control, and Regional Security”. In Steven L. Spiegel and David Pervin (eds) Practical Peacemaking in the Middle East. Garland Publishing Inc. New York & London, 1995, pp.21-41.
- 15- World Scout Movement Organization, Scouting and Peace, World Scout Bureau, Geneva, Switzerland.
- 16- Wulf, G. “Education for Peace “in T. Husen and T.N. Postlethwaite (eds) the International Encyclopedia of Education. Research and Studies. New York Pergamon (in Press).

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**



## **Peace and Education for peace: A Positive Peace Model in the Middle East**

**Prof.Dr. Nabil Eid Rajab Al-Zahhar**

### **Abstract:**

The purpose of this paper is to illustrate the problems and conflicts that have been faced by the middle east region, and the results of the mentioned efforts. Also, it discusses the concept of peace and the preparation of the individual and nations to accept the process of peace through the peace education model ( El- Zahhar, 1995 ) at micro and macro levels also, it illustrates the strategic plan for peace education at formal, informal, and nonformal education in the scout movement organization ( El- Zahhar, 1995 ) in addition, it illustrates a comprehensive model ( Arms Control and Disarmament , Confidence Building, and Peace Education ) to establish positive peace in the New Mediterranean region .



## آليات التحيز والتمييز في تقديم صورة المرأة في المحتوى الصحفي

### الخاص بالحوادث والجريمة:

أطر بناء ونمذجة ثنائية الخير والشر من منظور ثقافة حقوق الإنسان

أ.د. هشام عطية \*

[drhishamattia1@gmail.com](mailto:drhishamattia1@gmail.com)

### ملخص:

تعنى الدراسة بتحليل مؤشرات حضور صفات وأدوار المرأة للكشف عن مستويات التمييز وآليات بناء التحيزات في المحتوى الظاهر والضمني للنصوص والخطابات الإعلامية وتحديد الصحافة المعنية بتغطية الحوادث والجريمة، بالاعتماد على الإطار النظري للتحليل الثقافي وفى سياق منظومة حقوق الإنسان المعاصرة.

وتحددت مشكلة البحث في تحليل سمات تقديم صورة وأدوار المرأة كما تقدمها قصص الحوادث والجريمة، وعبر رصد وتحليل مختلف الأدوار والصفات التي تشكل مجمل صورتها داخل السرد لقصص الجريمة، مع استخلاص طبيعة الأطر التي يتم توظيفها في السرد لبناء صورتها المقدمة وعلاقة ذلك بمنظومة ثقافة حقوق الإنسان.

وتعتمد الدراسة على أدوات تحليل الخطاب الصحفي، والتي تنطلق من كون المضمون الصحفي موضع الرصد والتحليل يشكل في مجمله خطابا له بنية

\* عميد كلية الإعلام – جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.



وظائف يتشكل عبر واقع اجتماعي محدد، وتوظف الدراسة أداة تحليل القوى الفاعلة لتحليل الصفات والأدوار المقدمة عن المرأة، وأداة تحليل المضمون فيما يخص رصد وتحليل الأبعاد الكمية لتوصيف مجالات الجرائم ونوع الفاعلين المركزيين داخلها وما تتضمنه من مؤشرات تمييز.

- وتوضح النتائج وجود توسع في تقديم صورة اختزالية للمرأة وأحادية البعد، وتعتمد الى تقديم سمات مطلقة من خلال نشر وتقديم قصص الجرائم بالتركيز على التفاصيل الجاذبة غير المألوفة والتي تمنح التغطية طابعها المثير، مع السعي الى ادانتها سواء مباشرة عبر الأدوار والصفات المنسوبة لها في التغطية أو عبر نمط من توظيف تصريحات المصادر والتي تقدم دورها في هذه الإدانة.

- التوجه نحو تقديم أدوار وأوضاع المرأة داخل ثقافة تقليدية سلبية، بالتركيز على استدعاء مآثرات شعبية عن دور الحماية مثلا، أيضا يتم تقديم أدوار للمرأة تركز على المظهر الأنثوي ولا تعنى بالعقل والدور الاجتماعي والمهنة ومهام العمل العام، من خلال تقديم المرأة في القصص المنشورة عبر وحدات لغوية دالة مثل تعبيرات "عروسه الفاتنة" وأيضاً "فتاة رائعة الجمال".

- كما يتم عبر عدد من النماذج إفراغ المهن التي تعمل بها المرأة من مقوماتها ودلالاتها باعتبارها عمل جاد شريف والسعي نحو تقديم هذا العمل باعتباره مسئولاً عما تتعرض له من حوادث تحرشات، كذلك يتم السخرية من بعض المهن التي بدأت تعمل بها المرأة.

- تقديم أفعال المرأة وجرائمها باعتبارها غير مبررة وأنها تعبير عن فطرة أنثوية لا سبب موضوعي لها، فمثلا يتم تغطية اقدام المرأة على الانتحار كأنها

حدث لا مبررات له، نتيجة غياب البعد التحليلي والاستقصائي الذي يجعل من سلوكيات المرأة المقدمة في هذه التغطية بلا تفسير منطقي، كما يتم الاعتماد كلية على الرجل في تقديم شهادته عن المرأة وإدانتها.

- هناك تركيز على إسناد مسؤولية غالبية الجرائم موضع التغطية للمرأة سواء تم ذلك بصورة مباشرة كأن تكون المرأة متهمة وفق التحقيقات أو من خلال تقديم التغطية لها كمسئولة بشكل ضمني ودافعة لحدوثها حتى لو لم تكن هي الجانية، وجاءت الأطر التي تحمل الرجل مسؤولية الجرائم كجاني في مرتبة تالية، في حين جاءت أطر المسؤولية التي تركز على عوامل مجتمعية تخص السياق الاجتماعي والاقتصادي في مرتبة أخيرة، و هو تكريس لنمط يعالج الجريمة برؤية تختزلها في جاني وضحية خارج مختلف السياقات الأشمل لحدوث الجريمة.

**الكلمات المفتاحية:** بناء التحيز - مفهوم التمييز - أدوار المرأة في الخطاب الإعلامي - صفات المرأة في الحوادث والجريمة - الخطاب الإعلامي - حقوق الإنسان والمرأة.

## مقدمة:

تعنى الدراسة بتحليل مؤشرات حضور صفات وأدوار المرأة للكشف عن مستويات التمييز وآليات بناء التحيزات في المحتوى الظاهر والضمني للنصوص والخطابات الإعلامية، وتحديدًا الصحفيّة المعنيّة بتغطية الحوادث والجريمة؛ للكشف عن فروقات وتباينات التقديم والطرح بالاعتماد على الإطار النظريّ للتحليل الثقافيّ، وفي سياق منظومة حقوق الإنسان المعاصرة.

وحيث تُمثّل الصحفُ والصفحات المعنيّة بتقديم شئون الحوادث والجريمة مجالاً يتم عبّره تقديمُ موضوعات وقضايا محددة تمثّل جزءاً من تفاصيل الحياة اليومية داخل المجتمع، ويأتي التّوسّع المضطرد في المساحات المخصّصة لنشر قصص الجريمة؛ تعبيراً عن اهتمام متزايد من قبل القراء بهذا المضمون الصحفي، والذي غالباً ما يتضمّن الصّراع كقيمة خبريّة مركزيّة، إضافةً إلى قيم أخرى تُعلي من جاذبية ومعدلات قارئية هذا المضمون.

وقد استخلصت بعض الدّراسات مؤشرات عن تعاضم حجم تغطية شئون الجريمة في وسائل الإعلام وبمعدلات كبيرة لا تتناسب مع المعدلات الفعلية لانتشار الجريمة في مختلف المجتمعات، وأن قصص الجريمة في بعض الصحف قد تصل نسبتها إلى ربع حجم القصص الخبرية المنشورة عن مختلف الشئون العامة<sup>(1)</sup>.

هذا الاهتمام المتزايد بقراءة قصص الجريمة ربما يجد تفسيره في طبيعة المحتوى ذاته ونمط علاقة جمهور القراء بالأحداث التي تتم تغطيتها داخله،

وحيث لا يكون لمعظم الناس خبرات مباشرة بها، وهنا تلعب وسائل الإعلام دورها باعتبارها المصدر الأهم للمعلومات بشأن الجريمة عامة.

وتشير استخلاصاتنا لعدد من النتائج التي نعرضها ضمن الأدبيات البحثية لهذه الدراسة إلى وجود تركيز أكبر من قبل الصحف على تغطية حوادث وجرائم العنف، وأنه كلما كانت الجريمة غير نمطية بل وغريبة كلما زادت فرص تغطيتها إعلامياً، كما أن جرائم القتل تمثل أكثر الموضوعات تغطية على الرغم من أنها الأقل حدوثاً في الإحصاءات الموثقة لمعدلات تواتر مختلف الجرائم واقعيًا، ويعزو باحثون كثافة تغطية شئون الجريمة إلى "أداء روتيني يركز على توظيف مصادر معتادة بشكل يُوَطر الجريمة في قوالب جاهزة دون سعي لرصد تفاصيلها واختلافاتها، ودون جهد أيضًا في تنويع المصادر"<sup>(2)</sup>.

وقد سعت هيئات معنية بمتابعة الأداء الصحفي في مجال تغطية الحوادث والجريمة إلى وضع مجموعة معايير لترشيد التغطية، ولتؤكد على ارتباطها بجهود الحد من الجريمة، وبحيث إنه لا يكون النشر مناسباً إذا لم تتضمن تغطية الجرائم أحد خمسة معايير هي: "تحديد إجراءات متخذة حيالها، أو رصد تأثيرها على المجتمع، أو بيان مدى التهديد المباشر للأمن العام، أو معرفة هل تؤكد على مكافحة الجريمة، وكونها لا تتضمن تهديدًا وربعًا للأطفال"<sup>(3)</sup>. وتُمثّل هذه المعايير مقياسًا يراه الباحثون بمثابة كود أخلاقي لنشر الجريمة ولرصد مدى توافق التغطية الصحفية معه أو على العكس القيام بانتهاكه.

ويُمثّل انتقاء نوع الجرائم موضع اهتمام التغطية الإعلامية والصحفية وطريقة سرد قصص الجريمة وتقديم أدوار الفاعلين المركزيين بها سواء كجناة أو ضحايا

-وأيضًا أدوار وصفات تقديم كل من المرأة والرجل كفاعلين في هذه الحوادث- مجالًا بحثيًا مهمًا لرصد وتحليل نوع الأطر (Frames)، التي يتم عبرها تحرير قصص الحوادث والجرائم، والتي هي ذاتها تعبير عن توجهات تحريرية، كما تُعبّر في الوقت نفسه عن أنماط فكرية وذهنيّة مسيطرة في وصف وتقديم أدوار كل من الرجل والمرأة في المواقف والسلوكيات المختلفة موضع التغطية في هذه القصص.

وتُبيّن مؤشرات من الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث وجود توجهه غالب في مجال تغطية شئون الحوادث والجريمة يتم عبره انتقاء بعض الحوادث وإبرازها عن غيرها ضمن آلية تحريرية محددة تعلي من توظيف المثير والحسي، وتركّز على تفاصيل ترتبط بشخصيات قصص الجريمة وفاعليها المركزيين سواء الرجل أو المرأة أو كليهما معًا، وقد توصل باحثون إلى نتيجة تتعلق بكيفية تأطير الفاعلين في القصص الخبرية باستخلاص "إن الطبيعة السردية لمعظم الأخبار تميل إلى التأكيد على الفاعلين الأفراد وعلى الأبعاد الدرامية للحدث بدلًا من تحليل الأسباب الاجتماعية والثقافية" (4).

وفيما يتعلق بالاعتبارات التي تتأسس عليها أنماط التغطية كما يدركها محررو شئون الجريمة يستخلص (Buckler - 2005) أنهم يمنحون أهمية لنشر أحداث الجريمة اعتمادًا على عدة معايير تخص الحدث؛ منها الطبيعة العنيفة أو الشائنة للجريمة، والعوامل الديموجرافية الخاصة بكل من الضحية والجاني مثل السن والنوع والعرق والحالة الاقتصادية والاجتماعية، ومدى

ضخامة وبروز الحدث، وكذلك استثنائية وفرادة وقائعه، ونوع وطبيعة الوسيلة الإعلامية التي تقوم بتغطية الحدث (5).

هكذا يمكن القول من واقع حجم التغطية وسمات سرد قصص الجريمة وطبيعة الوظائف التي تؤديها: إن التغطية الإعلامية والصحفية للجريمة تميل إلى التوسع في نشر الجرائم المثيرة والغريبة، وتلك التي تتضمن تفاصيل ذات طابع مثير من أجل جذب القارئ ومواجهة احتدام المنافسة مع الصحف الأخرى التي تُعنى بنشر الجريمة، وبحيث "أصبحت تغطية وتقديم الجرائم الجنسية في وسائل الإعلام تمثل شكلاً من مضمون التسلية" (6).

وفيما يتعلق بسمات الجرائم التي تستهوي القراء وتمثل حضوراً مكثفاً في الصحف ووسائل الإعلام المعنية بنشر شئون الجريمة يرى (Jewkes-2005) أن هناك عدداً من المحددات مسئولة عن ارتفاع القيمة الخبرية لتغطية الجريمة؛ منها أن تتضمن عنفاً وأن تتضمن أحد الشخصيات الشهيرة وكذلك أن تتضمن تفاصيل لها طابع حسي مثير (7).

ويضيف (Innes-2003) في مجال تحليله لمبررات التغطية المكثفة لبعض الجرائم وجود ما يسمى بالجريمة ذات الطبيعة الخاصة (signal crime) (وهي جريمة يتعدى تأثيرها مجرد حدود ضحاياها ومتهاميها المباشرين لتحظى باهتمام المجتمع ككل، ويقدم مثلاً حالة طفل عمره عشر سنوات متهم بجرائم قتل، ومن ثمّ يمكن أن تستمر التغطية بشأنها فترة مطولة) (8).

وفي الصدد ذاته يرى (Carrbne & (et.al) - 2004) أنه ليس كل ضحايا الجرائم، حتى المتماثلة منها، تكون متماثلة في تلقي اهتمام وتغطية

وسائل الإعلام، فهناك مَنْ هم وفق هذه الدراسة "الضحايا المثاليون" الذين يتلقون تغطية مكثفة لسهولة إدراك ضعفهم وسمات البراءة فيهم واستحقاقهم عطفًا وشفقة، ويمثلون غالبًا في النساء المسنَّات والأطفال الصِّغار، وذلك على عكس الضحايا من المشرِّدين والمدمنين مثلًا (9).

وفي الصدد ذاته، وفيما يخص المتغيرات التي تحدد أُطرَ تقديم الجريمة تستخلص نتائج دراسات أنه كثيرًا ما تُقدم الجريمة في وسائل الإعلام باعتبار أن مرتكبها أناس غير طبيعيين وأفراد متوحشين يقعون خارج حدود العالم الطبيعي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إهمال السياق الاجتماعي الذي تحدث فيه الجريمة في المضمون الإعلامي المقدم للجمهور (10).

وفيما يتعلق باعتبارات وخصائص تغطية أدوار كل من المرأة والرجل في قصص الجريمة، فإن "جرائم عنف المرأة تحظى باهتمام أكبر وتغطية أوسع مما تحظى به تغطية جرائم عنف الرجل؛ حيث يبدو أن عنف المرأة من وجهة نظر التغطية شأنًا يحتاج إيضاحًا وتفسيرًا، وما يرتبط بذلك من احتياج القارئ لصور وتفصيل أكبر" (11)؛ وهنا تحديدًا تسعى دراسة أخرى في السياق ذاته لكل من (Berrington & Honkatukia – 2002) إلى تقديم تفسير آخر؛ حيث ترى أن المرأة عندما ترتكب جريمة أو تتورط في عنف فإن وضعها كأنثى يكون بمثابة نوع العدسة التي يتم النظر إليها من خلالها وتفسير سلوكها داخل التغطية (12).

وكما تشير نتائج الدراسة ذاتها إلى وجود نوعين من الخطابات في مجال تقديم عنف المرأة في التغطية الإعلامية للجريمة، الأول يقدمه باعتباره جنونًا وأن

العنف حالة تقع تحت ضغط ووظأة إلحاح هرموناتها الأنثوية، والخطاب الثاني ينظر لهن باعتبارهن شخصيات سيئة وضحايا لتراجيديات إنسانية وظروف غيرت من طباعهن (13).

وقد خلصت دراسة قامت بها لجنة الفرص المتكافئة للمرأة والرجل بالاتحاد الأوروبي، فيما يخص تقديم صورتين في المضمون الإعلامي عامة، إلى أنه رغم وجود تحسّن ملحوظ في تقديم صورة المرأة فلا زالت صورتها تغلب عليها السمات الأنثوية الحسيّة (14).

وتتوافر الدّراسات المختلفة في الأدبيات الغربية التي تعنى برصد وتحليل مضمون الجريمة وفق أهداف متنوعة، معبّرة عن نضج معرفي وشمول في الرؤية، في حين تغيب مثل هذه الدّراسات التي ترصد وتحلل طبيعة مضمون الجريمة وأطر تقديمها في السياق العربي، وهو ما يحتاج مزيدًا من الجهد البحثي الأكثر تعمقًا.

وتسعى هذه الدراسة - وفق ما توافر لها من مؤشرات - إلى مد المجال البحثي لها؛ ليتناول تقديم كل من المرأة والرجل في خطاب الجريمة المقدم في صحف متخصصة بتقديم الجريمة عبر دراسة حالة لواحدة من أقدم تلك الصحف المعاصرة وهي صحيفة أخبار الحوادث، ذلك أن الدراسات الغربية وبعض الدراسات العربية قد ركزت على رصد التحيز في تقديم صورة المرأة في المضمون السياسي وبعض مناحي الشؤون العامة، وقد رأينا، بعد توافر عدد من المؤشرات الأولية قدمتها الدراسة الاستطلاعية فيما يخص سمات مضمون قصص الجريمة، ضرورة رصد وتحليل أنماط تقديم كل من المرأة والرجل معًا في



أدوارهما المختلفة سواء كانت أدوارهما كضحايا أو كجناة داخل مختلف قصص الجريمة التي يتواجدان داخل أحداثها كفاعلين مركزيين؛ حيث إن ذلك سيكون سياقاً دالاً وكاشفاً عن مدى وجود تمييز في مجال تقديم صورة المرأة، وهو ما يحتاج استكشافاً وتحليلاً تعنى بهما هذه الدراسة.

### مشكلة الدراسة:

في إطار ما كشفت عنه الدراسة الاستطلاعية من كثافة تغطية الحوادث والجرائم في الصحف المتخصصة والاهتمام المتزايد من قبل القراء بمتابعة موضوعاتها وقضاياها؛ وحيث تبدو في نتائج الدراسات الميدانية لجمهور الصحف ومواقعها ضمن أكثر الموضوعات قراءة.

وقد توافر عدد من المؤشرات توضح التوسع في تقديم قصص الجريمة عبر بناء سردي له طابع درامي يتسم بالمبالغة والتجزئة واختزال الوقائع وإطلاق الأحكام، وأظهرت المؤشرات الاستطلاعية أن التغطية للجريمة لا تسعى فقط نحو تقديم صورة متحيزة عن المرأة، بل إن آليات التحيز تشمل تقديم صورة كل من المرأة والرجل معاً، وذلك كله في إطار سرد لقصص الجريمة يعمل على نمذجة الخير والشر في ثنائيات استقطابية مطلقة، فضلاً عن التركيز على ملامح الأدوار والصفات ذات البعد الحسي والعاطفي المثير في مجال بناء صورتيهما سواء قدمت التغطية كجناة أم كضحايا، وأن صحيفة أخبار الحوادث مثلت مجالاً بحثياً ملائماً لرصد هذا التقديم وسماته، وانطلاقاً من كل ما سبق تحددت مشكلة البحث فيما يلي:

تحليل سمات تقديم صورة وأدوار المرأة كما تقدمها قصص الحوادث والجريمة في سياق تقديمها هي والرجل كقوتين فاعلتين مركزيتين في قصص الجريمة في صحيفة أخبار الحوادث، وعبر رصد وتحليل مختلف الأدوار والصفات التي تشكّل مجمل صورتيهما داخل السرد لقصص الجريمة سواء كجناة أو كضحايا، مع استخلاص طبيعة الأطر التي يتم توظيفها في السرد لبناء صورتيهما المقدمة وعلاقة ذلك بمنظومة ثقافة حقوق الإنسان.

### أهمية الدراسة:

كشفت المؤشرات الاستطلاعية وعملية رصد وتحليل الأدبيات البحثية السابقة ذات الصلة بالمجال الموضوعي للدراسة عن عدد من المحددات التي تمنح أهمية لهذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(1) تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتخذ من منظور حقوق الإنسان بنية سياقية لمعرفة مدى ارتباط تقديم صورة وأدوار المرأة في قصص الحوادث والجريمة ورصد التحيزات وآليات حدوثها وتفسيرها.

كما تسعى الدراسة لاستكشاف الأطر المختلفة التي يقدم من خلالها أدوار المرأة في السرد الخاص بقصص الجريمة، وهو ما يمنحنا القدرة على فهم وكشف مدى التحيز من عدمه في مجال التقديم فيما يخص المرأة، ارتباطاً بطبيعة وظائف المضمون والسعي لجذب القراء عبر ممارسات صحفية محددة يكشفها تحليل خطاب شئون الجريمة.

(2) تُقدّم لنا دراسة الأدوار والصفات للفاعلين المركزيين داخل قصص الجريمة معرفة مهمة بالآليات التي يتبعها المحررون في مجال التعامل مع

المصادر المختلفة في بناء قصص الجريمة وبناء التحيزات وما يسببه ذلك من تمييز في مجال تقديم صورة المرأة، وكيف يتسق ذلك أو يختلف مع معايير التغطية المهنية في مجال تغطية ونشر الشؤون العامة المختلفة.

(3) تساعد الدراسة في فهم كيفية توظيف الأُطر في مجال تقديم صورة المرأة في تغطية الحوادث والجريمة، وهو ما يمثل بعدًا بحثيًا مهمًا لكون الدراسات الصحفية عنيت بتحليل نمط توظيف الأُطر ومؤشرات التحيز والتمييز في تقديم صورة المرأة في سياقات سياسية، وحيث أهملت بعدًا مهمًا يتعلق بمضمون متخصص مقروء وتكون فيه التحيزات واضحة ومؤثرة على مدركات الجمهور؛ حيث تُفرد له مساحات تزداد في الصحف العامة، وتُصدر له صحف متخصصة متنوعة، ويُقبل عليه القراء، ويقوم بدور مهم في تشكيل مدركاتهم عن المرأة وأدوارها المجتمعية، ويمكن أن يكون ناقلًا للتحيزات والتمييز بشكل مكثف.

(4) تمنحنا الدراسة مؤشرات عن سمات تقديم الطبيعة النوعية للفاعلين المركزيين في قصص الجريمة خاصة المرأة، من حيث الخصائص الديموجرافية والثقافية لكلا الفاعلين المركزيين في هذه القصص (المرأة/الرجل)، وهو ما يساعدنا في فهم طبيعة الشخصيات التي تكون أكثر عرضة للتواجد داخل هذه التغطية سواء كجناة أو كضحايا، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية، والتعرف على دلالات ذلك في سياق حقوق المرأة.

(5) تأتي أيضًا الأهمية من سعي هذه الدراسة نحو رصد طبيعة الحوادث والجرائم التي تشكّل أولويات في مجال التغطية داخل صحيفة أخبار الحوادث، وهو ما يقدم مؤشرات تحليلية عن أولويات أجندة السياسة التحريرية.

6) تسعى الدراسة للكشف عن نوع الوظائف التي تسعى التغطية إلى تحقيقها من وراء هذا النمط من أولويات الاهتمام النوعي للجرائم والحوادث المختلفة المقدمة للقارئ، وهو ما ينمي معرفتنا بهذا المجال البحثي الذي لم يخضع في الأدبيات البحثية العربية لتحليل يوضح طبيعة أنماط التقديم للفاعلين، وحدود الأدوار التي تقوم بها مثل هذه الصحف المتخصصة في مجال تغطية شؤون الجريمة.

### أهداف الدراسة:

تأسيسًا على المشكلة البحثية، تسعى هذه الدراسة إلى إنجاز عدد من الأهداف التي تتكامل موضوعيًا، وذلك على النحو التالي:

1) التعرف على سمات وآليات بناء صورة المرأة من منظور ثقافة حقوق الإنسان، وذلك في محتوى أخبار وقصص الحوادث والجريمة التي تضمنتها صحيفة أخبار الحوادث، ومدى ارتباط ذلك بالتمييز والتحيز في مجال حقوق المرأة، وعبر تحليل بنية الاستقطاب من حيث الخير والشر في تقديم أدوارهما داخل قصص الجريمة.

2) التعرف على طبيعة الأطر التي وظفتها التغطية الصحفية للجرائم داخل القصص المنشورة من أجل بناء صورة المرأة في مقابل صورة الرجل، وعبر تحليل أسباب الجرائم في إطار علاقتها بأدوار كل من الرجل والمرأة في التغطية.

3) رصد خصائص بنية السرد في تقديم المرأة داخل قصص الجريمة

واستخلاص سماته المركزية والأدوار والوظائف التي يسعى إلى تحقيقها.

4) التعرف على طبيعة توظيف مصادر المعلومات داخل قصص الجريمة ودورها في تشكيل صورة وأدوار المرأة والرجل.

5) الكشف عن آليات التحيز في مجال تقديم صورة المرأة، وأيضاً الرجل، سواء كجناة أم كضحايا داخل قصص الجريمة.

6) الكشف عن الاهتمامات المركزية لقصص الجريمة فيما يخص نوع الجرائم التي تحظى بأولوية تغطية، وعلاقة ذلك بحضور أي من المرأة أو الرجل داخلها، سواء كجناة أم كضحايا، وارتباط ذلك بتحيزات حقوق المرأة.

### الأدبيات البحثية في مجال الدراسة: عرض واستخلاص:

تنوعت الدراسات السابقة التي تم تحليلها واستخلاص مؤشرات المعرفة، وقد أمكن تصنيف هذه الدراسات السابقة في ثلاثة محاور موضوعية كما يلي:

**1) المحور الأول:** يُعنى بمجموعة الدراسات التي قدمت نتائج عن خصائص تقديم المرأة في أدوارها المختلفة داخل التغطية، ويضم هذا المحور دراسات هي الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة والأقرب لمجالها البحثي:

فقد توصلت دراسة (Capecchi – 2007) إلى وجود ميل لتوظيف وجود المرأة في تغطية الجرائم بصورة درامية؛ لإضفاء أبعاد عاطفية مؤثرة، وأن ذلك يتم عند إجراء حوارات مع المرأة كضحية أو مع نساء مشردات أو من اللواتي نزحن من جراء المجاعات والحروب أو من اللواتي تعرضن للاغتصاب أو التعذيب أو الإيذاء (15).

وعبر تحليل القصص الخبرية المنشورة عن الاعتداءات الجنسية في ثلاث صحف يومية توصلت دراسة (Thakker & Durrant – 2006) إلى أن

تركيز التغطية محور حول وصف الجريمة أو سلوك المجرمين أو إجراءات المحاكمة، مع معالجة محدودة جدًا لكيفية الحد من الجريمة، وأن المصدر الأكثر كثافة في حضوره داخل التغطية كان ممثلي مؤسسة الشرطة ثم القانونيين، والنسبة الأقل من خبراء الطب النفسي<sup>(16)</sup>.

وخلصت دراسة (Foss - 2006) إلى وجود فروق دالة في مجال تقديم ضحايا الجريمة من الذكور والإناث، حيث إن المرأة تُقدّم باعتبار أن سلوكها كان في بعض الأحوال باعثًا على وقوع الجريمة، ومن ثمّ تعزو المعالجة مسئولية ضمنية لها عما تتعرض له من جرائم في حين أن تقديم الرجال كضحايا يرسخ فكرة أنهم ضحايا لجرائم تتم بمحض الصدفة<sup>(17)</sup>.

وركزت دراسة (Barnett - 2004) على رصد سمات تغطية وتقديم جرائم الأمهات اللواتي يقتلن الأبناء عبر تحليل السرد للقصص الخبرية، وخلصت الدراسة إلى وجود نمطين مسيطرين في مجال تقديم المرأة، الأول أنها مجنونة لا تسيطر على أفعالها وغير واعية بها، والثاني نمط المرأة الشريرة التي تدير كل من حولها لصالحها<sup>(18)</sup>.

ورصدت دراسة (Stonbely - 2004) كثافة تغطية شئون الجريمة في نشرات الأخبار التلفزيونية ووجود ميل لتوظيف الأطر الخبرية الجزئية frames Episodic وأنها تشكل حوالي 85% من جملة الأطر المستخدمة، في حين لا تشكل الأطر التي تراعي تقديم السياق العام للجريمة Thematic frames إلا نسبة محدودة لا تزيد عن 20%<sup>(19)</sup>.

وتوصّل كل من (Coleman & Thorson- 2002) في تجربة قاما بها إلى أن الجمهور عندما يقرأ قصصًا عن الجريمة تتضمن إطارًا موضوعيًا وبها تضمينًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية للجريمة، فإن القراء غالبًا ما يفضّلون خيار اللجوء إلى معالجة الجريمة عبر سياسات أمنية وقائية على خلاف القراء الذين يتابعون قصصًا تتضمن أطرًا فردية جزئية فيميلون نحو الحلول العقابية (20).

وخلصت دراسة (Berringtony & Honkatukia -2002) عن عنف المرأة في قصص الجريمة إلى وجود ميل في التغطية نحو التركيز على وصف الحالة العقلية أكثر من الأفعال الواقعية، وأن التغطية قدمت عنف المرأة باعتباره استثنائيًا وأن سلوكها الإجرامي ليس خروجًا عن القانون بقدر ما هو انتهاك للتوقعات عن سلوك نسائي ملائم ووقور (21).

وتوصلت دراسة (Naylor - 2001) إلى وجود فروق دالة إحصائية فيما يتعلق بسمات تغطية عنف كل من المرأة والرجل داخل التغطية الخبرية لحوادث العنف، فمن خلال تحليل تقارير تتضمن عنفًا وُجِدَ أن عنف المرأة يُقدّم باعتباره ذا منحى عاطفي غير مسبب موضوعيًا، في حين أن عنف الرجل يتم تقديمه باعتباره أمرًا عاديًا له مبرراته من الواقع (22).

وتوصلت دراسة (Mcmanus & dorfman - 2001) فيما يتعلق بكيفية تغطية وتقديم العنف الذي يقوم به الشباب في ثلاث صحف كبرى تصدر في ولاية كاليفورنيا، وأن هناك هيمنة في مجال توظيف الأطر الجزئية وأنها كانت

ثلاثة أضعاف الأطر الكلية أو الشاملة، وهكذا تتم تغطية العنف غالبًا على أنه بلا سبب موضوعي (23).

وتوصلت دراسة (Best-1999) إلى أن تقديم أخبار الجريمة يميل إلى عرضها باعتبارها أحداثًا مثيرة يقوم بها أفراد من الأشرار بافتراس ضحايا أبرياء، مع قيام التغطية بتقديم العنف على أنه مجرد حوادث فردية عبر أطر جزئية (Episodic) مما يجعلها مجرد أحداث لا تتبع نمطًا محددًا يمكّننا من تحليل مشكلة العنف ومسبباتها (24).

وتناولت دراسة (Grabe & et.al -1996) فروق تغطية الجريمة بين كل من صحف التابلويد وصحف النخبة؛ حيث كانت الأولى الأقل اهتمامًا في التركيز على الأبعاد القانونية للجرائم، بينما اتفق نوعا الصحف في تقديم أغلبية الضحايا كنساء وبالغات وينتمون للعرق الأبيض، فإنهما اختلفا في سمات الجاني؛ حيث مالت صحف النخبة لتقديمه باعتباره ينتمي إلى فئة العمال أو المهمشين اجتماعيًا بدرجة أكبر من صحف التابلويد (25).

وخلصت دراسة (Andsager -1993) ذات المنحى التاريخي فيما يتعلق بطبيعة تغطية كل من المجلات العامة والمجلات النسائية للجرائم الأخلاقية خلال الفترة من 1940 إلى 1970، إلى أن التغطية ركزت على الجوانب المثيرة ذات الطابع الحسي، وأنها قدمت الرجال المتهمين في هذه الجرائم باعتبارهم ضحايا لظروف اجتماعية مختلفة وأنهم مرضى نفسيون ويائسون، في الوقت الذي قدمت التغطية المرأة الضحية بأنها ذات جاذبية أنثوية وقامت بسلوكيات استجلبت وقوع الجريمة (26).



(2) **المحور الثاني:** ويُعنى بمجموعة الدراسات التي قدمت نتائج عن العوامل والمتغيرات التي حكمت عملية تغطية قصص الجريمة وتقديم أدوار الفاعلين داخلها:

فقد استخلص (Buckler – 2005) العوامل التي تحكم تقييمات مدى جدارة النشر لأخبار الجريمة، ومنها أن تكون الضحية من النساء، وأن تتضمن الجريمة عددًا كبيرًا من الضحايا واستخدام أسلحة غير معتاد استخدامها في الجرائم، وأن تكون الجريمة قد انتهكت أعرافًا وتقاليد اجتماعية مستقرة، وكذلك أن يرتكبها أشخاص يتصفون بغرابة في السلوك (27).

وخلصت دراسة (فتحي حسين – 2005)، فيما يخص أخلاقيات نشر الجريمة بالصحف الخاصة المصرية، إلى أنها لا تراعي أخلاقيات نشر الجريمة، وتعتمد على المصادر الرسمية في المعلومات عن الجريمة، وتتزايد قيم الإثارة والشهرة والغرابة كمعايير تحكم النشر، مع اهتمام واضح بالجرائم ذات الطابع الجنسي (28).

وتوصلت دراسة (Dorfman – 2001) إلى وجود ميل في التغطية لتعزيز انطباع بأن الجرائم في ازدياد، وأن الجمهور يحصل على معلوماته من وسائل الإعلام التي تدعم الأنماط الذهنية التي صنعتها مسبقًا بشأن طبيعة الجرائم وضحاياها ومرتكبيها (29).

وفي دراسة عن كيفية توظيف الإحصاءات في قصص الجريمة المنشورة في الصحف الكندية توصلت دراسة (Sacco–2000) إلى أن أهم تلك الإحصاءات هي المتعلقة بما تصدره الجهات الرسمية عبر المؤتمرات والبيانات عن نوع

وحجم الجرائم وتفاصيل حدوثها وتطور نسبها، وتوصلت إلى عدم الدقة وغياب الوضوح في توظيف الإحصاءات (30).

وتوصلت دراسة (Dixon & linz -2000) إلى وجود تحيز يتأسس على العرق كمحدد في مجال تقديم ضحايا الجريمة في القصص الخبرية في التليفزيون، حيث من المحتمل أكثر تقديم العرق الأبيض كضحايا عن ذوي الأصول الإفريقية أو اللاتينية وأن الأخيرين من المحتمل أكثر أن يقدموا باعتبارهما منتهكين للقوانين عنهم كضحايا للجريمة (31).

وخلصت دراسة (chermak - 1998) إلى أن عدد الضحايا مؤشر قوي على ما إذا كانت الجريمة ستحظى بتغطية إعلامية أم لا، كما أن هناك عوامل أخرى تحكم زيادة معدل التغطية للجرائم مثل تعدد المذنبين والمعتدين وطريقة العنف المستخدم فيها، ونوع الحي الذي وقعت فيه وما إذا كانت الجريمة تتضمن أطفالاً أو عجائز (32).

كما خلصت دراسة (أحمد المنزلاوي- 1992) عن الصفحات المتخصصة في الصحافة اليومية إلى أن مساحة الحرية المتوافرة في صفحات الجريمة متسعة، وأن ذلك يمنحها مجالاً موسعاً لتغطية أكبر قياساً بغيرها من الصفحات المتخصصة الأخرى في هذه الصحف (33).

وفي دراسة عن دور الصحف المصرية اليومية كوسيلة للدفاع الاجتماعي عن الجريمة (أسماء حسن حافظ - 1984) خلصت إلى أن الصحافة في الفترة من 1961 حتى 1975 لم تهتم بصورة كافية بمعالجة وطرح موضوعات يمكن أن تكون ذات فائدة مباشرة في توعية الجمهور بمخاطر الجريمة وآثارها

الاجتماعية، وأن التركيز كان على أخبار الجريمة وعلى نوع العقوبات على المتهمين (34).

### (3) المحور الثالث: يختص بعلاقة القراء بتغطية الجريمة خاصة ما يتعلق

بتأثيرات القراءة لقصص الجريمة وما تتضمنه من أطر تقديم للوقائع:

توصل (Goidel-2006) إلى وجود ارتباط دال إحصائياً بين مشاهدة أخبار الجريمة في التلفزيون وبين إدراك الجمهور لوجود زيادة في معدلات جرائم الأحداث والمراهقين، كما يرتبط ذلك بتحييد الجمهور وتبنيه للخيار العقابي في معالجة الجريمة، وأن زيادة معدلات مشاهدة الجريمة ترتبط به زيادة في سوء الفهم والإدراك لواقع الجريمة (35).

وأثبتت دراسة (Dowler-2003) أن إدراك الجمهور ومعرفتهم بشئون الجريمة وقضايا العدالة مستمد بشكل أكبر من التعرض لوسائل الإعلام، كما رصدت تأثيرات التعرض على اتجاهات الأفراد نحو العقوبات المفروضة، وأن المتغيرات الديموجرافية للجمهور لها دور مؤثر في هذا الصدد (36).

واستخلصت دراسة تجريبية قام بها كل من (Coleman&Thorson- 2001) أن القصص الخبرية عن الجريمة المتأسسة وفق نموذج الصحة العامة public health model في تغطية وقائعها والذي يركز على تقديم معلومات وإحصاءات وشرح لسياق الجريمة يساعد على أن يدرك القراء ويتبنوا رؤى أشمل للجريمة تنظر في أسبابها وتحث على اقتراح أساليب وقائية في مواجهتها (37).

## مؤشرات بشأن الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة التي رصدها الباحث، ويمكن رصد عدد من الملاحظات:

- مثلت نتائجها جهداً أثبت وجود ميل لتوظيف الإثارة في مجال تغطية الجريمة، واتفقت الدراسات على ميل المحررين نحو توظيف الأطر الجزئية التي تركز على الوقائع المحددة للجريمة وتهمل سياقاتها الاجتماعية والقانونية، كما رصدت تحيزات في مجال تقديم المرأة، واستخلصت توجهاً في التغطية يحمل سلوكيات المرأة المسؤولة عما تتعرض له من جرائم.

- عبّرت الدراسات عن محاولة لرصد نوع العوامل التي تحكم عملية نشر الجريمة، وخلصت إلى أن عدة متغيرات منها نوع الجريمة ذاتها ومدى ما تتضمنه من عنف وسمات الضحايا، كما رصدت غياب الدقة في مجال ما يُقدم من معلومات داخل التغطية، فضلاً عن اعتماد التغطية على مصادر أغلبها ينتمي لجهات الأمن.

- خلصت الدراسات السابقة إلى أن وسائل الإعلام هي المصدر المركزي لمعلومات الجمهور عن الجريمة، وأنها غالباً ما تُحدث تأثيراً مبالغاً في إدراكه لحجم الجريمة في الواقع، كما أن التغطية الموسعة تشيع مناخ الخوف والقلق لدى الجمهور، وتدفعه لتبني خيار العقاب الرادع دون تبني فكرة علاج الأسباب المؤدية للجريمة.

- يلاحظ أنه بينما توسعت الدراسات الأجنبية لتتضمن أبعادًا متنوعة في مجال تغطية وتقديم وسائل الإعلام للجريمة وسمات الفاعلين المتضمنين في التغطية، كانت محدودية الدراسات العربية التي وقفت عند حدود رصد الأبعاد الأخلاقية لتغطية شئون الجريمة وكيفية التوعية بمخاطرها، دون التطرق لأبعاد مهمة تتعلق بكيفية تقديم الحدث عبر بنية قصصية سردية تمنح أدوارًا وصفات للفاعلين وتشكّل ما يمكن تسميته أنماطًا في مجال تقديم الفاعلين داخل قصص الجريمة، وكذلك لم تركز الدراسات العربية السابقة على العوامل التي تحكم عملية انتقاء ونشر الجريمة، ولا طبيعة الجرائم وأجندة قضاياها ذات الأولوية وسمات تقديمها ومدى اعتمادها على معارف ومعلومات.

- هذه الأبعاد المتنوعة الغائبة في الأدبيات البحثية العربية هي التي تسعى دراستنا إلى استكشافها واستخلاص مؤشرات تحليلية بشأنها، في محاولة لتقديم إضافة معرفية تبحث في أنماط عمليتي تقديم الرجل والمرأة في قصص الجريمة وطبيعة ما تتضمنه من أطر تخص أدوار الرجل والمرأة سواء كجناة أم كمتهمين.

### الفروض والتساؤلات:

نظرًا لطبيعة الظاهرة موضع التحليل المعنية برصد وتحليل كيفية تقديم أدوار الرجل والمرأة في قصص الجريمة بصحيفة أخبار الحوادث، ونظرًا لما يتضمنه سرد قصص الجريمة من فعاليات وما يشكّله من خطاب له بنية وأهداف، فقد اقتضت الدراسة الجمع بين كل من الفروض والتساؤلات، بحيث يشكلان معًا إطارًا إجرائيًا لاستكشاف الظاهرة موضع التحليل، حيث تختص الفروض بالأبعاد الكمية التي يتم اختبارها عبر توظيف معاملات اختبار الفروض، أما التساؤلات

فتتعلق بتوصيف وتحليل الجانب الكيفي للخطاب المتعلق بخصائص تقديم الأدوار والصفات المنسوبة لكل من الرجل والمرأة كقوتين فاعلتين مركزيتين في قصص الجريمة، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: فروض الدراسة:

1) توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغير المتعلق بنوع الجريمة وموضع التغطية في قصص الجريمة المنشورة في صحيفة أخبار الحوادث وكل من المتغيرات التالية:

- تحيزات نوع الفاعل المركزي محور السرد داخل القصة الخبرية المنشورة (المرأة / الرجل).

- تحيزات نوع الجاني المتهم داخل السرد بالتسبب في وقوع الجريمة (المرأة / الرجل).

- مصادر المعلومات التي يتم توظيفها لتقديم صورة المرأة داخل قصص الجريمة.

- نوع الإطار المهيمن على تقديم المرأة في قصص الجريمة.

2) توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين المتغير المتعلق بنوع الفاعل المركزي محور السرد داخل قصص الجريمة وبين كلا المتغيرين التاليين:

- إطار سبب حدوث الجريمة المتضمن في تغطية الحدث وعلاقته بصورة المرأة.

## ثانياً: تساؤلات الدراسة:

- 1) ما طبيعة الجرائم التي شكّلت مراكز اهتمام التغطية، والتي تضمنت أدواراً فاعلة للمرأة؟
- 2) ما نوع الفاعل المركزي (المرأة / الرجل) الذي تمحور حوله السرد داخل قصص الجريمة؟
- 3) ما نوع الجاني (المرأة / الرجل) الأكثر كثافة في التواجد داخل قصص الجريمة؟
- 4) ما طبيعة الفئات العمرية للمرأة كقوة فاعلة متضمنة داخل قصص الجريمة؟
- 5) ما نوع مصادر المعلومات التي تم توظيفها داخل قصص الجريمة؟
- 6) كيف أظرت التغطية داخل القصص المنشورة أسباب الجريمة سواء بالتركيز على أدوار (المرأة / الرجل) أو غير ذلك؟
- 7) ما السمات العامة لصورة المرأة المتضمنة داخل قصص الجريمة من حيث طبيعة كل من الأدوار والصفات المنسوبة لها داخل السرد؟
- 8) ما نوع الأطر التي اعتمدت عليها الجريدة في بناء وتقديم قصص الجريمة، وما دلالات ذلك على طبيعة ووظائف التغطية؟

## الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أدوات تحليل الخطاب الصحفي، والتي تنطلق من كون المضمون الصحفي موضع الرصد والتحليل يشكّل في مجمله خطاباً له بنية ووظائف، يتشكل عبر واقع اجتماعي ومهني محدد، وهنا ننظر لقصص الجريمة

باعتبارها خطابًا يخضع لتحليل منظم يستكشف خصائصه العامة وعناصره وعلاقاتها، وكيف تعمل في إطار بناء تقديم محدد لكل من أدوار الرجل والمرأة في قصص الجريمة، وتوظف الدراسة كلا من الأدوات التاليتين:

### تحليل القوى الفاعلة:

حيث يتم رصد وتحليل الصفات والأدوار المقدمة عن كل من (المرأة / الرجل) داخل خطاب صحيفة أخبار الحوادث من أجل استخلاص ورسم الصورة العامة والأبعاد التفصيلية لكل من المرأة والرجل في المضمون المقدم.

### أداة تحليل المضمون:

يتم استخدامها وتوظيفها فيما يخص رصد وتحليل الأبعاد الكمية داخل خطاب الصحيفة، في إطار فئات تحليل متنوعة استهدفت رصد وتوصيف مجالات الجرائم ونوع الفاعلين المركزيين داخل قصص الجريمة، وكذلك نوع الجناة والضحايا كما قدمهم الخطاب.

### صدق وثبات التحليل:

أجرى الباحث دراسة استطلاعية استخلص من خلالها مؤشرات وفئات التحليل في صورتها الأولية، كما استعان بنتائج الدراسات السابقة في ضبط حدود فئات التحليل وبلورة مفاهيمها الأساسية، وقام بتطبيقات لتحليل قصص الجريمة ساعدت على مزيد من إحكام تعريفات الفئات وإضافة وحذف وتعديل البعض، كما عرض الاستمارة على عدد من الباحثين من أجل الحكم على مدى تحقيقها للأهداف البحثية في ضوء أهداف الدراسة.



وأجرى اختبارًا لمدى ثبات أداة تحليل القوى الفاعلة الموظفة في تحليل القصص الخبرية، حيث استخرج ما جملة خمسين فقرة من القصص الخبرية المتنوعة التي وردت في تغطية صحيفة أخبار الحوادث تخص أدوار وصفات كل من المرأة والرجل.

وتم تحليل الثبات على مستويين، المستوى الأول قام به الباحث نفسه بعد مرور ما يقرب من فترة شهر على إجراء التحليل الأولي، وبلغ معدل الثبات 98%، والمستوى الثاني قام خلاله الباحث بالاستعانة بباحث آخر تم تعريفه بإجراءات التحليل وكانت نسبة الثبات المتحققة 94%، مما يمنح ثقة في عملية التحليل ومؤشراتها.

قام الباحث بتحليل صحيفة أخبار الحوادث لكونها صحيفة متخصصة في شئون الحوادث والجرائم، مما يقدم للباحث مجالاً موسعاً متخصصاً يتيح له التحليل المكثف، وعلى عكس الطبيعة المتنوعة غير المنتظمة لصفحات الحوادث في الصحف العامة، التي تتباين فيها الحوادث وفق آلية متابعة يومية تجعل الظاهرة موضع البحث (المرأة / الرجل) غير ممثلة عبر مضمون متنوع وكثيف يسمح بدراسته.

كما أن الصحيفة توسعت في التغطية لمختلف شئون الجريمة، خاصة أنها توسعت في نشر جرائم تتضمن الرجل والمرأة معاً بشكل مكثف يتسق وأهداف ومشكلة الدراسة، وحيث يتم تحليل كل قصص الجريمة التي تتضمن أدواراً مركزية للمرأة والرجل.

## تحليل بنية خطاب قصص الجريمة (تحليل الأطر وخصائص السرد):

قدمت دراسات متنوعة محاولات بحثية مهمة في مجال تحليل السرد داخل القصص الخبرية من منطلق التعامل مع الأخبار كخطاب؛ أي كمضمون صحفي له سمات خاصة، يستهدف تحقيق وظيفة في الواقع باستخدام اللغة كنسق متكامل من الإشارات الدالة، ويكون البحث عن وظائف وأدوار الخطاب الخبري من خلال تفكيك بنى القصص الخبرية، وتحليل أدوار الفاعلين داخلها، عبر التركيز على عملية كشف آليات توظيف اللغة داخل الخطاب، هذه المحاولات تقدم رؤية متكاملة في مجال تحليل النصوص الخبرية عبر إخضاعها لمنهج تحليلي مقنن، لا يعتمد على التقاط إشارات عابرة، بل يركز عملياته على التحليل الشامل لمجمل النص الخبري وكذلك فحص ورصد وظائفه ارتباطاً بسياقات إنتاجه<sup>(38)</sup>.

ويرى (Entman-1993) أن المحررين الذين يقومون بالتأطير يختارون واحداً أو أكثر من جوانب الواقع المدرك ويجعلونها أكثر بروزاً عن غيرها داخل القصة الخبرية، وهو ما يجعلها تقدم تعريفاً محدداً للمشكلة أو تفسيراً سببياً ما أو تقييماً أخلاقياً و أو توصية بحل ما، هذه الخصائص أو الجوانب هي ما تُعرف بالأطر Frames<sup>(39)</sup>.

ويرى (Hallahan – 2005) في هذا الصدد أن الأطر الأكثر تعقيداً هي "التي تتمثل في السرد داخل القصة والذي يتضمن انتقاء أفكار وموضوعات رئيسية وتضمين أساليب متنوعة من الحكي أو السرد تدعم إبراز الفكرة، وبذلك فإن الإطار يحدد معنى المضمون المقدم من خلال عمله على تشكيل

استدلالات الأفراد بشأنه، فالأطر تعكس أحكامًا يصنعها المحررون عبر آلية إمداد الجمهور بإشارات من السياق ترشد وتوجه استخلاصاتهم من الرسائل الاتصالية<sup>(40)</sup>.

ويتضح من خلال مراجعة مختلف أدبيات تحليل الإطار أن المصطلح ينصب على الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم المضمون الإعلامي داخل القصة الخبرية ليتضمن معنى محددًا، وقد سعى (Brazuniate-2006) إلى فهم عملية تكوين وبناء الأطر المتضمنة في القصص الخبرية للوقوف على الكيفية التي يقوم من خلالها الصحفيون ببناء أطر التغطية الخبرية، وخلص إلى أنها تتمثل في "القيم الخبرية السائدة، ومعايير الأداء المهني للوسيلة، وتقاليدها صناعة الأخبار، وسمات المصادر المتاحة، وقيم وخلفيات الصحفي ذاته، وتوقعاته بشأن طبيعة واحتياجات الجمهور"<sup>(41)</sup>.

ويمنح تحليل الأطر وسيلة تحليل كفي لرصد وتحليل بنية وتوجهات النصوص الخبرية باعتبارها خطابات تحمل تأثيرًا وتسعى إلى تحقيق وظائف في الواقع الاجتماعي الذي تتوجه إليه، حيث تتداخل عوامل تحريرية ومهنية وأيضًا متغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية متنوعة في عملية تكوين الأطر، ليقوم المحررون بتضمينها عبر آليات محددة داخل بنية القصة الخبرية سعيًا لإضفاء رؤية محددة وتحميل معانٍ مقصودة يراود نقلها إلى القارئ، وهي عملية قد تتم وفق ممارسات مهنية مستقرة تُعبّر عن توجه تحريري، كما أنها قد تكون أيضًا تعبيرًا عن فكر مهني تطور عبر ممارسة محددة، ينتج عنه في النهاية بناء معانٍ مستقرة تحملها الأطر.

وتتميز دراسات تحليل الأطر بين كل من الإطار الكلي أو الشامل (Thematic frame) التي تعتمد على تضمين سياقات الحدث في مقابل الأطر الجزئية (pisodic Frames) التي تعتمد على تقديم الحدث كحالة فردية عارضة، وخلص (Lowery & et.al - 2003) إلى أن تغطية الجريمة في وسائل الإعلام تميل إلى الاعتماد على توظيف أطر جزئية تقوم على سرد للأحداث منبت الصلة عن سياقها، وهو ما يزيد من مخاوف الجمهور بصورة تزيد عن حالة توظيف أطر شاملة في مجال تغطية الجريمة<sup>(42)</sup>.

وتؤكد الدراسات أن "القصة الخبرية عن الجريمة ذات الإطار الجزئي Episodic تكون عن سلوك فردي أو جريمة فردية وتتضمن بطبيعتها سمات درامية وعاطفية، فهي تضيق من منظور رؤية الجمهور للجريمة بالتركيز على أفراد ووقائع محددة، أما قصة الجريمة التي توظف موضوعياً Thematic فهي تقدم رؤية أكثر رشداً للجريمة، وقد تتضمن القصة الخبرية مزيجاً من توظيف الإطارين معاً، ولكن غالباً ما يهيمن أحدهما على التغطية"<sup>(43)</sup>.

كذلك فإن "هناك ميلاً في مجال تقديم أخبار الجريمة إلى سردها من وجهة نظر شخصية محضة وهو ما يعظم من الطابع الدرامي للحدث المقدم؛ لأن التغطية هنا تغلب فكرة العاطفة الذاتية التي تؤثر في القارئ عبر تبني الأطر الجزئية التي يتم من خلالها تغطية الجريمة، وبحيث تتم شخصنة مسئولية الجريمة دون النظر لسياقها العام ثم الاهتمام بأبعادها الدرامية وإهمال النظر لتأثيراتها ومسبباتها الأوسع"<sup>(44)</sup>.

ونقوم في هذه الدراسة بتحليل الأطر داخل المجال البحثي الأكبر المتعلق بعملية التحليل الكيفي للنصوص الخبرية باعتبارها خطابات، كما نستخرج الأطر ونحلل القوى الفاعلة المتضمنة في السرد القصصي للجرائم؛ حيث يتم "استخلاص المعاني المتضمنة عبر بنية العلاقات الداخلية للنصوص" (45).

والإطار هنا وفق (D'angelo – 2002) يعمل داخل بنية الخطاب بحيث يعد مرتكزاً ينطلق منه محتوى الأخبار فيقترح ويومئ ويقدم إشارات دالة على معنى محدد عبر انتقاء المعلومات وتنظيمها، ويقدم بعض الباحثين رؤيتهم التي ترصد بعض ما تقوم به تلك الأطر من أدوار سلبية في التغطية الصحفية للأحداث؛ حيث تعمل على "تسييد وجهة نظر محددة لدى الجمهور نافية ما عداها" (46)، كما أن الأطر (Martin & Oshagen – 1997) تعمل على إحداث هيمنة تحد من مدى النقاش الدائر حول الأحداث والقضايا موضع التأطير؛ حيث تعرقل عمل وسائل الإعلام كمجال عام ديمقراطي (democratic public sphere)، وهو ما يؤدي إلى تغييب حق الجمهور في معرفة ديمقراطية أوسع بإبراز مصادر تملك تفسيرات محددة للوقائع دون غيرها، فضلاً عن التركيز على أبعاد محددة وغير ذلك من آليات تأطير تحيز متنوعة" (47).

ومع فهم مختلف هذه الأدوار وحدود وظائف الأطر داخل قصص الجريمة نسعى إلى توظيف منهجية تستخلص كيف عملت الأطر داخل خطاب شئون الجريمة لنقل وجهات نظر وبناء صور نمطية وإحداث استقطاب في مجال تقديم

مختلف أدوار كل من الرجل والمرأة داخل التغطية، وهو موضع اهتمامنا في هذه الدراسة.

### النتائج التحليلية العامة للدراسة:

ونقدم هنا الاستخلاصات والنتائج عبر ثلاثة مستويات تحليلية متكاملة:

- نتائج اختبارات فروض الدراسة.
- نتائج التحليل الكمي لسمات تحيزات تقديم الرجل والمرأة في الخطاب الصحفي.
- نتائج التحليل الكيفي لمؤشرات التمييز ونمذجة ثنائية تقديم الخير والشر في تأطير أدوار كل من الرجل والمرأة في بنية قصص الجريمة.

### أولاً: نتائج اختبارات الفروض:

1) اتضح عدم وجود ارتباط له دلالة إحصائية بين نوع الجريمة سواء كانت تنتمي لجرائم قتل أو سرقات أو آداب وبين المتغير الخاص بنوع الفاعل رجلاً أو امرأة أو رجلاً وامرأة معاً، وهو ما يعني أن اختيار نوع الجرائم الداخلة ضمن حدود التغطية والمقدمة للقارئ لا يرتبط بنوع الفاعلين الرئيسيين المتضمنين في قصص الجريمة المنشورة.

2) يثبت التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات ارتباط دال إحصائياً بين نوع الجريمة موضع التغطية وبين نوع الجاني المتضمن في التغطية، وذلك عند مستوى معنوية محسوب بلغ (0.001)، وبلغت قيمة معامل الارتباط (0.423) وهو ارتباط متوسط القوة؛ حيث ثبت أنه كلما كانت التغطية موضع التقديم تركز على المرأة كجانية كانت الموضوعات مجال التغطية أكثر ارتباطاً بقضايا

شخصية وخلافات داخل الأسرة والتحرشات، وأنه كلما كان الجاني رجلاً زادت وارتبطت به تغطية جرائم القتل، وهو ما يعني أن نوع الجاني المتضمن في الحوادث موضع التغطية له صلة وارتباط بطبيعة موضوعات الحوادث والجرائم موضع التغطية.

وبشأن طبيعة العلاقة بين نوع الجريمة موضع التغطية في قصص الجريمة وتأطير سبب الجريمة يتبين وجود علاقة متوسطة الشدة بلغت قيمتها (0.421) وعند مستوى معنوية محسوب بلغ (0.001)، ومن بيانات التحليل يتضح أنه كلما كانت الجريمة تقع في مجال قضايا الخيانة الأسرية والآداب كان السبب يُوَطر مسؤولية المرأة، في حين يتم تأطير السبب بالتركيز على الرجل كلما كان نوع الجريمة اغتصاباً وتحرشاً وقتلاً وعنفاً أسرياً.

ووجود علاقة دالة إحصائياً بين نوع الجريمة ونوع الإطار المستخدم في تغطية الجرائم والحوادث، سواء كان إطاراً عاماً أم جزئياً، وذلك عند مستوى معنوية محسوب بلغ (0.157) وهو ما يعني أن نوع الجريمة موضع التغطية في الصحيفة لا يرتبط به على أي مستوى توظيف إطار محدد، وأن اختلاف نوع الجريمة موضع التغطية ليس مؤشراً دالاً على التوسع من عدمه في تقديم معالجة أكثر شمولاً تراعي سياقات الجريمة أو تقتصر على التقديم المبتسر لها.

(3) ثبت عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين كون الفاعل المركزي محور القصة الخبرية رجلاً أو امرأة وبين تأطير التغطية الخبرية لسبب الجريمة بالتركيز أكثر على مسؤولية الرجل أو مسؤولية المرأة، وهو ما يعني أن التغطية عندما تركز على المرأة أو الرجل باعتبار أحدهما محوراً لاهتمامها لا يتأسس

على ذلك أن يرتبط به أن يعزى لهذه الشخصية المحورية في القصة مسئولية ارتكاب الجريمة.

كما يتبين وجود علاقة دالة إحصائياً محدودة في قوتها (0.19) بين كل من نوع الفاعل المركزي داخل تغطية الجريمة والحوادث ونوع الإطار الذي يتم توظيفه في التغطية، وذلك عند مستوى معنوية محسوب قدره (0.001)، وهو ما يمنح دلالات من خلال قراءة بيانات الجدول الذي يجمع توزيع فئات المتغيرين، أنه كلما كانت الشخصية المحورية امرأة كلما زاد معدل توظيف الأطر العامة أكثر مما يخص الرجل، وهي الأطر التي لا تبحث في الأسباب والتاريخ والسياقات الخاصة بالحدث موضع التغطية، وتسعى إلى تقديمه كجريمة في حد ذاتها داخل بناء مغلق لا يفتح على تفسيرات اجتماعية ونفسية، ورغم أن النسبة الكبيرة من القصص التي كان الرجل محوراً هي في ذات النسق تتضمن أطراً عامة غير محددة إلا أنها كانت أقل في الكم مما يتعلق بأطر تغطية الحوادث التي تكون شخصيتها المحورية المرأة، وهو ما يمنح مؤشرات عن تحيز في التغطية.

### ثانياً: نتائج التحليل الكمي لسمات تقديم الرجل والمرأة في الخطاب:

1) يوضح الجدول التالي طبيعة الفاعل الرئيسي محور الأحداث والجرائم التي تقدمها التغطية المنشورة في فترة الدراسة، ويتضح أن المرأة مثلت الفاعل الأكثر حضوراً وهيمنة على معالجات الصحيفة سواء كانت مجنياً عليها أم جانية.



ومثل كثافة حضور المرأة كفاعل مركزي داخل قصص الجريمة ترتبط به وتدور عنه غالبية المعالجات بمناسبته (71,8%) من جملة القصص الخبرية وهو ما يرتبط بنوع الموضوعات والقضايا السابق رصدها والتي تمثل مركز اهتمامات التغطية الرئيسية للصحيفة مثل قضايا الآداب والخيانة والطلاق والاختطاف والتحرش.

### جدول رقم ( 1 )

يوضح تكرارات ونسب توزيع العينة وفق نوع الفاعل محور القصة الخبرية

النسب المئوية	التكرار	نوع الفاعل محور القصة
71,8	331	المرأة
17,4	80	الرجل
9,7	45	نساء ورجال معاً
1,1	5	أخرى
%100	461	المجموع

وجاء حضور الرجل كفاعل محوري في قصص الجريمة محدوداً تماماً قياساً بالمرأة وبنسبة بلغت (17,4%) فقط، في حين حضر كل من المرأة والرجل كفاعلين محوريين داخل ما نسبته (9,7%) من القصص، بينما حضر عدد متنوع أو أطفال داخل ما نسبته (1,1%) من التغطيات للحوادث والجرائم.

(2) يوضح الجدول رقم (2) أن المرأة مثلت النسبة الأكبر من المتهمين أو الجناة (39,9%) في قصص الجريمة المنشورة، وتقاربت معها نسبة المتهمين من الرجال (35,8%)، بينما جاءت نسبة التغطية للحوادث التي تقدم كلاً من المرأة والرجل معاً كجناة بنسبة (15,2%)، وأخيراً فقد جاءت نسبة (9,1%) من

الحوادث المنشورة لم يتم فيها تحديد نوع الجاني نظراً لكونها لا زالت موضع تحقيق وكشف من قبل جهات التحقيق.

## جدول رقم (2)

يوضح تكرارات ونسب توزيع نوع الجاني المتهم في قصص الجريمة

نوع الفاعل محور القصة	التكرار	النسب المئوية
المرأة	184	39,9
الرجل	165	35,8
نساء ورجال معاً	70	15,2
أخرى	42	9,1
المجموع	461	%100

وتوضح هذه النتائج أن هناك اهتماماً أكبر بتغطية القضايا التي يكون المتهم فيها امرأة بما يفوق تلك التي يكون الجاني فيها رجلاً، وهو ما لا يتسق مع نسب الجرائم التي يرتكبها الرجال والنساء في المجتمع وفق الإحصاءات المتاحة، كما يعبر عن فهم يظهر في ممارسات تحريرية بأن ارتكاب المرأة للجريمة يشكّل خروجاً عن التصور الذهني الخاص بالأدوار المجتمعية للمرأة، وهو ما يجعل من تغطية الجرائم التي ترتكبها حالة مثيرة تجتذب القراء تقتضي وفق سياسة التحرير التوسع في نشرها وقديمها للقراء، وهو ما كان مسئولاً عن ارتفاع نسب الجرائم موضع التغطية التي ترتكبها المرأة في الصحيفة مقارنة بتلك التي يكون الرجل فيها جانيًا.

(3) اهتمت التغطية الصحفية، كما هو موضح في الجدول التالي، بتقديم الجرائم التي تتواجد بها المرأة في المرحلة العمرية الخاصة بفترة المراهقة والشباب

بنسبة (58,8%) مما يؤكد على أن هذه الفئة العمرية تمثل مجال التركيز في انتقاء الجرائم والحوادث المرتبطة بها التي تكون المرأة أحد أطرافها سواء كجانية أو متهمة، وجاءت المرأة في مرحلة الكهولة والأكثر سنًا في المرتبة الثانية من حيث التغطية بنسبة (27,1%)، وتضمنت الحوادث المنشورة نسبة من التغطيات التي تتضمن فتيات صغيرات في عمر الطفولة بنسبة (10,8%)، وأخيرًا فقد تضمنت بعض الحوادث المنشورة نساء لم يتم تحديد أعمارهن بما نسبته (3,3%).

### جدول رقم (3)

يوضح تكرارات ونسب توزيع الفئات العمرية للمرأة المتضمنة في قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	السمات العمرية للمرأة
58,8	271	شابة
27,1	125	كهولة وأكبر سنًا
10,8	50	طفلة
3,3	15	غير محدد
%100	461	المجموع

4) وفيما يتعلق بالفئة العمرية للرجل المتضمن في قصص الجريمة وفق الجدول التالي، يتبين بوضوح أن فئة الرجال الذين تخطوا مرحلة الشباب سواء كانوا كهولًا أو أكبر سنًا مثلوا الغالبية وذلك بنسبة بلغت (61,2%) في تأكيد على أن غالبية هذه الفئة العمرية هم الأكثر تضمينًا داخل قصص الجريمة المنشورة في الصحيفة.

## جدول رقم (4)

يوضح تكرارات ونسب توزيع الفئات العمرية للرجل المتضمن في قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	السمات العمرية للرجل
61,2	282	كهل وأكبر سنًا
30,1	139	شباب
4,8	22	طفل
3,9	18	غير محدد
%100	461	المجموع

وجاء الشباب في المرتبة التالية من حيث نسبة تضمينهم في القصص بنسبة (30,1%)، ثم الأطفال (4,8%) وأخيرًا الذكور غير محددى الأعمار (3,9%).

(5) توضح بيانات الجدول رقم (5) أن هناك تركيزًا على إسناد مسئولية غالبية الجرائم موضع التغطية للمرأة بما نسبته (43,6%)، سواء تم ذلك بصورة مباشرة كأن تكون المرأة متهمة وفق التحقيقات أم من خلال تقديم التغطية لها كمسئولة حتى لو لم تكن هي الجانية، أو حتى عبر إشارة التغطية لمسئوليتها ضمناً وبشكل غير مباشر، وهو ما يعني أن الذهنية التي تهيمن على عملية انتقاء وتحرير قصص الجريمة تميل في أحيان كثيرة إلى إسناد اتهامات للمرأة في الجرائم المنشورة حتى لو لم تكن مسئولة بشكل مباشر وفق وقائع الجرائم.

## جدول رقم (5)

يوضح تكرارات ونسب توزيع أطر أسباب الحدث موضع التغطية في قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	تأطير أسباب الجريمة
43,6	201	التركيز على دور المرأة
27,1	125	التركيز على دور الرجل
17,4	80	التركيز على دور المرأة والرجل معًا
6,2	29	لم يحدد
5,7	26	التركيز على دور العوامل المجتمعية
%100	461	المجموع

وجاءت الأطر التي تحمّل الرجل مسؤولية الجرائم كجانٍ في مرتبة تالية وبفارق (27,1%)، بينما جاءت الأطر التي تحمل وترتكز على مسؤولية كل من الرجل والمرأة معًا المتضمنين في الحوادث المنشورة بنسبة بلغت (17,4%)، وهو تأكيد على أن التغطية تميل إلى تحديد المسؤولية لعوامل تتعلق بانحراف وسوء سلوك الأفراد، يؤكد ذلك أن أطر المسؤولية التي تركز على عوامل مجتمعية تخص السياق الاجتماعي والاقتصادي وتاريخ الأفراد المشاركين في الجريمة وعلاقتهم بالمجتمع وسمات أفكارهم ونوع سلوكياتهم في مرتبة أخيرة (5,7%)، وذلك قياسًا بالأطر التي اهتمت بتحميل مسؤولية الجرائم لفرد متهم، وهو نمط يكرّس النظر إلى الجريمة برؤية تختزلها في جانٍ وضحية خارج مختلف السياقات الدافعة لحدوث الجريمة، وهو ما يعبر عن ميل درامي في التغطية يختزل تحديد المسؤولية من خلال النظر لها في خط أحادي ضيق.

وأخيراً فقد قدمت التغطية ما نسبته (6,2%) من الحوادث والجرائم دون تحديد لأطر المسؤولية بوضوح عبر تقديم تغطية مجردة لبعض الحوادث. (6) وفيما يتعلق بتوصيف التغطية لأدوار المرأة المقدمة في الحوادث من خلال تحليل وجودها كقوة فاعلة، كما هو موضح في الجدول التالي، يتبين أن أدوارها كجانية أو متهمة مثلت المساحة الأكبر من حضور أدوارها وذلك بنسبة بلغت (38,4%)، في تأكيد على اهتمام التغطية بانتقاء الحوادث التي تزداد فيها مساحة حضور المرأة كجانية أو متهمة وبشكل لا يتناسب واقعياً مع نسبة الجرائم في الوقائع التي تكون المتهمات فيها نساء.

#### جدول رقم (6)

يوضح تكرارات ونسب نوع الأدوار الفاعلة للمرأة المتضمنة داخل قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	الأدوار الفاعلة للمرأة
38,4	177	جانية / متهمة
23,7	151	ضحية
12,6	58	شريكة في الاتهام
10,2	47	شاهدة أو على صلة بأطراف الحدث
6,1	28	أخرى
100%	461	المجموع

ومتأت أدوار المرأة كضحية المرتبة الثانية من حيث كثافة الحضور في التغطية (22,1%)، وتليها أدوار المرأة كشريك جزئي في الاتهام والمسؤولية الجنائية عبر نسبة (12,6%)، كما أن نسبة أدوار المرأة داخل التغطية كشاهدة أو على صلة ببعض أطراف الحدث بلغ قدرها (10,2%) من جملة التغطية،

وأخيراً فقد تضمنت قصص الجريمة أدواراً غير محددة للمرأة في التصنيفات السابقة غلب عليها طابع وصفي أو مجرد إشارات لا تحمل أدواراً فاعلة بنسبة (6,1%).

(7) وفيما يخص نمط تقديم أدوار الرجل كقوة فاعلة يكشف الجدول رقم (7) أن التركيز انصب على دوره كجاني أو متهم بنسبة هي الأكبر من بين مختلف الأدوار الأخرى (44,5%) في تأكيد على أنه الملمح الأول للتغطية.

### جدول رقم (7)

يوضح تكرارات ونسب توزيع عينة الأدوار الفاعلة للرجل المتضمنة داخل قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	الأدوار الفاعلة للرجل
44,5	205	الجاني / المتهم
22,1	102	شريك في الاتهام
16,9	78	الضحية
12,1	56	شاهدة أو على صلة بأطراف الحدث
4,4	20	أخرى
%100	461	المجموع

وتليها الأدوار الخاصة بدوره كشريك في ارتكاب الجريمة أو تحمّل المسؤولية عن الحدث موضع التغطية بنسبة (22,1%)، وهو ما يعطي دلالة على توسع التغطية في تقديم الرجل كمتهم.

ويلي ذلك الأدوار الفاعلة التي تقدم أدوار الرجل كضحية ومجني عليه، وهي محدودة قياساً بالأدوار السابقة (16,9%)، فيما جاءت أدوار الرجل كشاهد أو

على صلة هامشية بالحدث بنسبة (12,4%)، وجاءت أدوار أخرى متنوعة بنسبة (4,4%).

8) وفيما يخص سمات تغطية الحوادث والجرائم لأدوار كل من المرأة والرجل يتبين أن النسبة الأكبر من هذه القصص (38,2%) ذات طابع درامي يركز على سرد قصص لها ذروة درامية حادة تركز على الأوصاف والسمات الإنسانية، أو على انتقال زاوية محددة من الحدث درامية بطبعها يتم التوسع فيها سواء كانت ذات طابع خير أو شرير له سمة الإطلاق يتعلق بشخص المرأة أو الرجل في القصة الخبرية.

#### جدول رقم (8)

يوضح تكرارات ونسب نوع خصائص التغطية داخل قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	الخصائص العامة للتغطية
38,2	176	درامية تركز على الجوانب الإنسانية
32,9	152	ذات طابع مثير يركز على الجوانب الحسية
19,6	90	تغطية مختزلة
9,3	43	استقصائية تتضمن رصدًا وتفسيرًا
100%	461	المجموع

وإن التقديم للشخصيات يميل لأن يكون أحادي البعد يختزل الشخصية ومواقفها وسلوكياتها فيما يخص الجريمة أو الحدث موضع التغطية، لتكون إما كاملة الشر أو كاملة الخير، كان هذا الصفة الأولى التي غلبت على التغطية، تعبيرًا عن تصور السياسة التحريرية لما يطلبه جمهور القراء من موضوعات. في حين تضمنت ما نسبته (32,9%) من قصص الجريمة تركيزًا على جوانب حسية مثيرة تتعلق بأدوار المرأة والرجل ارتباطًا بطبيعة موضوعات قصص



الجريمة موضع التغطية التي تضمنت حوادث وجرائم أخلاقية لها أبعاد وتفاصيل ذات طابع جنسي.

وبينما تراجعت حدود التغطية الاستقصائية التي تسعى إلى تقديم حالة معرفية شاملة ومتنوعة الأبعاد متضمنة تفسيرات وتحليلات للجريمة إلى الحدود الدنيا داخل مجمل التغطية (9,3%) تعبيراً عن عدم اهتمام تحريري واضح بتطوير نمط من التغطية الاستقصائية للحوادث تتجاوز فكرة عرض درامي للوقائع إلى حيز بناء أساس منطقي لأسباب ونتائج هذه الجرائم على المستويين الفردي والمجتمعي.

وجاءت التغطية المختزلة التي تقدم أخباراً قصيرة محدودة التفاصيل تعرض للواقعة الرئيسية في اختزال دون تفاصيل أو ارتباطات موسعة لتشكل ما نسبته (19,6%).

(9) يتبين من الجدول التالي أن الصحيفة اعتمدت في مجال تغطيتها لقصص الجريمة على توظيف الأطر العامة غير المحددة التي لا تمنح اهتماماً للسياق الاجتماعي والثقافي الأبعد من مجرد حادثة لها أطراف ووقائع جزئية مشاهدة، وبلغت نسبة توظيف الأطر العامة (77,4%) داخل التغطية، في حين جاءت الأطر المحددة لتشكل النسبة الأقل (22,6%) وهي التي تطرقت إلى محاولات فهم وتقديم أكثر شمولاً وتحليلاً بالتركيز على الأبعاد الاجتماعية والخلفيات الإنسانية والتاريخية للشخصيات وأيضاً الجوانب القانونية فضلاً عن الاهتمام بنتائج الجريمة ومسبباتها.

## جدول رقم (9)

يوضح تكرارات ونسب توزيع نوع الإطار السائد في التغطية داخل قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	نوع الإطار
77,4	357	عام
22,6	104	محدد
%100	461	المجموع

(10) يتبين من نتائج تحليل أطر تقديم شخصية المرأة في تغطية الجريمة والحوادث وفق الجدول التالي أن أكثرها كثافة هو إطار المرأة حسنة النية المغلوبة على أمرها، وظهر في تغطية الجرائم التي كانت فيها متهمة خاصة إذا كان الرجل قد ارتكب بشأنها أعمالاً قاسية طالت كرامتها أو أبناءها، ومثل هذا الإطار ما نسبته (31,7%) من أطر تقديم المرأة في التغطية.

وتلاه من حيث كثافة التوظيف إطار الخائنة غير قويدة السلوك بنسبة (24,9%)، وتمثل ذلك في قصص الجريمة التي تركز على المرأة التي ترتكب أفعالاً فاضحة وتخون زوجها أو الفتاة والمرأة عموماً التي تتهم بالمشاركة في قضايا غير أخلاقية وجرائم آداب.

وجاء الإطار الثالث في الأهمية بنسبة (17,8%) ليركز على المرأة الأثني الفاتنة والجميلة والمغرية من خلال توسع التغطية في تضمين دلالات مثيرة عبر أدوار وصفات تركز على ملامح المرأة جسدياً.

وجاءت أطر أخرى بنسب تواجد أقل في التغطية ولكنها تعبر عمومًا عن الأطر المتنوعة بل والمتباينة التي اتخذتها صورة المرأة في التغطية، فهناك إطار العنف والقسوة بنسبة (8,9%)، ثم إطار الاحتيال والنصب بنسبة (6,9%).

### جدول رقم (10)

يوضح تكرارات ونسب توزيع نوع أطر تقديم المرأة في التغطية داخل قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	أطر تقديم المرأة
31,7	146	مغلوبة على أمرها طيبة حسنة النية
24,9	115	خائنة غير قويمة السلوك
17,8	82	جميلة ذات مواصفات أنثوية بارزة
8,9	41	قاسية وعنيفة
6,9	32	محتالة ونصابة
5,2	24	طموحة وغير راضية
4,6	21	غير محدد
100%	461	المجموع

وجاء إطار عدم الرضا وعدم القناعة والنهم ليمثل الإطار الأقل حضورًا وكثافة فيما يخص تقديم المرأة بنسبة بلغت (5,2%)، بينما تواجدت نسب من التغطية لم تتحدد فيها أطر تقديم متبلورة للمرأة في التغطية بنسبة قدرها (4,6%).

(11) يوضح الجدول التالي أن الأطر السلبية في مجال تقديم الرجل كانت أكثر من تلك المتعلقة بالمرأة، كما يتبين أن الإطار الأكثر كثافة في التغطية كان وصفه بالنصب والاحتيال بنسبة (20,6%)، يليه إطار المغتصب والقواد بنسبة (18%)، ثم إطار القاتل بنسبة (13,2%).

## جدول رقم (11)

يوضح تكرارات ونسب توزيع العينة وفق نوع أطر تقديم الرجل في قصص الجريمة

النسب المئوية	التكرار	أطر تقديم الرجل
20,6	95	مخداع ومحتال
18	83	قواد ومغتصب
13,2	61	قاتل
10,8	50	مظلوم
10	46	قاس وعنيف
8,5	39	مقهور ومغلوب على أمره
4,7	22	متحرش
3,8	17	جشع ونهم للمال
10,4	48	غير محدد
%100	461	المجموع

ولا يظهر الإطار الإيجابي الأول -أحد إطارين إيجابيين فقط من جملة ثمانية أطر ستة منها سلبية- إلا في المرتبة الرابعة بتقديمه كضحية مظلوم من المرأة ومن المجتمع (10,8%).

ثم إطار آخر سلبي قاسٍ وعنيف (10%)، يليه إطار إيجابي ثانٍ وأخير بأنه مقهور ومغلوب على أمره بنسبة (8,5%)، ثم إطارين سلبيين آخرين بنسب أقل من حيث كثافة حضورهما الأول إطار المتحرش جنسيًا (4,7%) و الجشع والنهم للمال (3,8%)، ثم عدد من التغطيات لم تقدم أطرًا متبلورة للرجل بنسبة (10,4%).

وربما يمكن تفسير غلبة الأطر السلبية في مجال تقديم كل من الرجل والمرأة من واقع تركيز التغطية على تقديم وتأطير الجناة أكثر مما يخص تأطير وتقديم المجني عليهم وهو ما كان مسئولاً عن ارتفاع نسب التقديم السلبي لكل من المرأة والرجل في التغطية.

### **ثالثاً: مؤشرات نتائج التحليل الكيفي:**

**ثنائية تحيزات تقديم الخير والشر في تأطير أدوار المرأة في ضوء ثقافة**

#### **حقوق الإنسان:**

لعل المؤشر الأكثر وضوحاً والذي يعبر عن استخلاص عام له أبعاد وتفاصيل متنوعة، هو التوسع في تقديم صورة اختزالية استقطابية لكل من المرأة والرجل أحادية البعد لا تعمل في سياق اجتماعي، وتعتمد إلى تقديم سمات مطلقة لهما ويتجلى ذلك عبر عدد من الاستخلاصات والتي تدعمها نماذج موضحة كما يلي:

- هناك توسع في نشر وتقديم قصص الجرائم بالتركيز على التفاصيل الجاذبة غير المألوفة وربما الشاذة إنسانياً، والتي تمنح التغطية طابعها المثير؛ حيث يتم في الكثير من القصص الخبرية المقدمة تأطير دور المرأة وتقديمها من وجهة نظر أحادية تركز على مسئوليتها منفردة غافلة كل الأبعاد الأخرى، مع السعي إلى إدانتها سواء مباشرة عبر الأدوار والصفات المنسوبة لها في التغطية أم عبر نمط من توظيف تصريحات المصادر والتي تقدم بدورها هذه الإدانة، وتتعدد الأمثلة في هذا الصدد:

- " في الدقهلية: الزوجة وأمها في الوحل " يسعى السرد في هذه القصة إلى تقديم نموذج الرجل البرئ والذي يكد من أجل زوجته الخائنة، وهكذا يكون هذا النمط من السرد وكأنه يمهد ويقدم تبريراً ضمنياً لسلوك الرجل: " جن جنونه.. أحضر سكين المطبخ... انهال به طعناً على جسدي وزوجته وحماته".

- ويتم إطلاق الأحكام التي تدين المرأة من واقع حادثة فردية كجزء من ذهنية تميل إلى التعميم، فتحت عنوان دال في هذا الصدد "ماذا جري للزوجة المصرية؟! .. أربع زوجات يقتلن أزواجهن بوحشية في أسبوع واحد" يتم إطلاق الأحكام من قبل المحرر ويضيف بعداً درامياً مبالغاً ومهولاً ويمنح القصة أفقاً دلاليّاً أوسع عبر الصور والتشبيهات ليثبت حالة يريد نقلها للقارئ هي أن المرأة المصرية عامة أصبحت في نظر السرد متوحشة وعنيفة بل وربما قاتلة، توظّر التغطية السبب بمزيد من الإدانة الضمنية عبر إعلاء سبب وحيد ممثل في رغبتها الحسية وعلاقتها بالخارجة عن التقاليد والأخلاق والدين.

ولتأكد إدانة المرأة بصورة مطلقة تجعلها خارج حدود الفعل الأخلاقي: "لماذا تخلين عن الرقة والوداعة والطيبة وتحولن إلي متوحشات.. قاسيات القلوب؟! ويتضمن السرد دلالات تؤكد استخلاصنا" وها هي السنوات تمر ويصبح قتل الزوجة لزوجها أمراً طبيعياً... ممكن أن نقرأه أكثر من مرة في يوم واحد بصفحات الحوادث! 3 جرائم وقعت في أيام قليلة لزوجات تخلصن من أزواجهن بالقتل...".

كما أن التغطية تبدو وكأنها تنزع عن الرجل مسئولية القتل: "لم يشعر بنفسه إلا وهو يلتقط مسدسه ويصوبه نحوها نحو قلبها الذي كان يعتبره سكنه وملأه وأطلق رصاصة واحدة استقرت في قلب الخيانة".

- وتعدد نماذج تركيز الإدانة على المرأة ويمتد الأمر لتقديم ملاحظات المحرر الشخصية وتخيالاته على أنها واقع ويلجأ إلى التعميم وهنا تقدم التغطية حالات فردية على أنها ظاهرة متجاهلة البعد الثاني والمواري أن الرجل أيضًا يمكن أن يكون له نفس الأدوار:

"جولة سريعة داخل أقسام الشرطة أو مكاتب النيابة سوف تكشف لنا على الفور أن هناك ظاهرة نحرص نحن المصريين على إخفائها وكتمانها.. هي عودة العشيق ليلعب دوره مع الزوجة". هكذا تقدم التغطية ببساطة وتحيز سافر تعميمًا جائرًا وقاسيًا أيضًا.

وتُقدم المرأة في هذا الصدد كنموذج أنثوي يرمز للخيانة وانفلات الضمير، وهكذا تبرر الجريمة وتُقدم المرأة كجانية حتى لو كانت هي الضحية الفعلية في الجريمة موضع التغطية.

- يتم أيضًا تقديم صورة الرجل في مجال الجرائم والحوادث التي تكون ضحيتها المرأة بنفس الطريقة وضمن الأطر ذاتها التي تركز على إدانته بصورة مطلقة وتقديم معالم شخصيته أحادية البعد تنتقي تفاصيل تؤكد الوحشية والإدانة المطلقة.

وحيث تتأكد النظرة الاختزالية في المعالجة والسرد مع الميل إلى التتميط وإغفال السياقات الاجتماعية المختلفة، بذات الطريقة التي يتم بها تقديم المرأة

المتهمة في جرائم الخيانة الزوجية كما سبق التوضيح، وتتعدد النماذج في هذا الصدد، حيث يقدم السرد داخل قصص الجريمة مؤشرات متنوعة:

- كما يتم تقديم غطاء تبريري لقيام المرأة بقتل الرجل في بعض الجرائم عبر سياق درامي يقدم الزوجة الطيبة المخدوعة التي اضطرت للتعامل مع قسوة الرجل بالقتل "عادت دعاء إلى منزلها وغير مصدقة إنها وقعت ضحية لنصاب.. انتظرت حتى عاد من السفر وطلبت منه الطلاق.. إلا أنه رفض وبعدها ساومها على الطلاق مقابل مبلغ مالي.. هنا لم تشعر دعاء بنفسها ودخلت علي المطبخ وأحضرت سكينًا ثم انهالت عليه طعمًا حتى فارق الحياة.

اتجاه لتقديم أدوار وأوضاع المرأة داخل ثقافة تقليدية سلبية، وذلك عبر عدد من المحددات كما يلي:

- التركيز على مآثرات شعبية عن دور الحماة، كما في تغطية لحادثة بعنوان: "الحماة خربت بيت ابنتها" وهنا يقدم السرد على لسان المحرر تأكيدًا على صورة الحماة القاسية التي تتغلب داخلها مشاعر الكره غير المبررة كأنها تكوين طبيعي ملاصق لوجودها، بدرجة تتغلب على العاطفة والمحبة الفطرية التقليدية للأمومة: "وحاولت الأم تطليق ابنتها بعد عقد قرانها إلا أنها فشلت لتهديد ابنتها لها بالانتحار.. لكنها لن تستسلم وبدأت تتدخل في حياة ابنتها الخاصة حتى أتمت غرضها وطلّقت ابنتها بعدما انجبت طفلتها".

- أيضًا وداخل هذا السياق يتم تقديم أدوار للمرأة تركز على المظهر الأنثوي ولا تُعنى بالعقل والدور الاجتماعي والمهنة ومهام العمل العام، وذلك من خلال:



- تقديم المرأة في القصص المنشورة عبر وحدات لغوية دالة مثل جمل "عروسه الفاتنة" وأيضًا "فتاة رائعة الجمال".

- كما يتم عبر عدد من النماذج إفراغ المهن التي تعمل بها المرأة من مقوماتها ودلالاتها باعتبارها عملاً جاداً شريفاً والسعي نحو تقديم هذا العمل باعتباره مسئولاً عما تتعرض له من حوادث جنسية وتحرشات بل وخراب البيوت وفق ما تضمنته التغطية فتحت عنوان "السكرتيرة أسرع وسيلة لخراب البيوت"، تتضمن التغطية ما يشير إلى أن بعض المهن التي تعمل بها المرأة لا تحتاج جهداً أو عقلاً أو مهارات و توضح العناوين "أهم مميزات السكرتيرة: الرشاقة الأناقة وإبراز الأنوثة!".

- كذلك يتم امتهان والسخرية من بعض المهن التي بدأت تعمل بها المرأة: "الجنس الناعم يحرس المنشآت!", ويأتي المحتوى دالاً على هذه الرؤية: "من باب التغيير ما المانع اذا كنت تمتلك منشأة أن تتعاقد مع الجنس الناعم لكي يحرس منشأتك.. هي آخر موضحة في عالم الحراسات الجنس الناعم يحملن المسدسات".

- حتى التحرشات التي يعاقب عليها القانون وتنتهك كرامة المرأة باعتبارها فعلاً ذكورياً متعمداً، فإنه وفق هذه التغطية يتحول إلى فعل يمكن تبريره؛ لأن المرأة تقف في خلفيته كمسبب وفاعل محرّض، حيث يعمل السرد هنا على جعل المرأة عامل غواية ومن ثم تحميلها المسؤولية عن فعل يقوم به الرجل ويمتهن كرامتها الإنسانية.

- سعت التغطية في صحيفة أخبار الحوادث نحو تقديم أفعال المرأة وجرائمها باعتبارها غير مبررة وأنها تعبير عن فطرة أنثوية لا سبب لها، فمثلاً تتم تغطية إقدام المرأة على الانتحار كأنها ناجمة عن كونها حدث لا مبررات له نتيجة غياب البعد التحليلي والاستقصائي الذي يجعل من سلوكيات المرأة المقدمة في هذه التغطية بلا تفسير منطقي، كما يتم الاعتماد كلية على الرجل في تقديم شهادته عن المرأة وإدانتها حتى لو كانت زوجته هي المنتحرة:

"الوداع الأخير: الزوجة جلست مع أولادها ساعتين ثم غرقت في البحر".

هكذا يتم هنا في التغطية إظهار الزوج باعتباره ضحية انفلات نفسي وعقلي للمرأة التي لا يوجد لها مبررات على الانتحار فضلاً عن ترك طفلين وحيدين دون سبب.

هنا أيضًا يظهر تغييب السياق الاجتماعي لجريمة الانتحار وتقديمها بلا مبررات: "لم يكن الزوج يتوقع غياب زوجته عن المنزل بعد عودته من العمل، جلس يفكر أين ذهبت ومعها الأولاد.. يسأل الرجل لماذا تقدم زوجتي على الانتحار فهي عائدة من رحلة مصيف؟ ثم قال إنها صحيح مريضة نفسيًا لكنها لم تحاول من قبل الانتحار لقد تركت لي أولادنا والحزن".

تمتد هذه الرؤية لأفعال المرأة غير المبررة لتشمل تحت مظلتها نساء غربيات في علاقتهن بأزواجهن المصريين مما يكون موضع تغطية في الصحيفة، فتحت عنوان "الإيطالية هربت من زوجها المصري"، يتم تقديم المرأة على أنها غير ملتزمة بواجباتها وأنها متمردة جانبية دون سياق أو تفسير فيكون فعلها غير عاقل ولا مبرر، كما يحمل متن التغطية: "بعد زواج استمر شهرًا قليلة كانت أسعد

وأجمل الأيام التي عاشها المصري.. فجأة تركته زوجته وهربت إلى بلدها وأبلغته خلال مكالمة أنها تركته ولن تعود إليه أبدًا".

- أيضًا يتم تقديم المرأة في صورة المنتقمة المتوحشة الدامية والتي يكون الانتقام دافعًا وحيدًا يحركها كغريزة داخلية في غياب أي سياق موضوعي مفسرًا لأفعالها: "زوجي لن يفلت من يدي.. حاولت قتله مرتين في البيت وفي المستشفى".

- وأيضًا تقدم الصحيفة ضمن نماذج متعددة قصة بعنوان "انتقام زوجة.. حرمت زوجها من أولاده وتحدث القانون"؛ حيث تظهر المرأة هنا متحدية ومتسلطة ومنتقمة، ويستمر اقصاء وتغييب وجهة النظر الأخرى مقابل احتكار الرجل الذي يؤطر باعتباره ضحية لأفعالها.

- التوسع في تقديم ملفات تحتل عناوينها وصورها غلاف الصحيفة لموضوعات لا تشكل جرائم أو حوادث لها أبعاد جنائية أو بها اتهامات قانونية محددة، ولكنها نوع من السرد الدرامي التي يكون محورها العلاقات العاطفية وأيضًا الزوجية ومشكلاتها، وحيث يقوم المحرر بسرد حكايات مجهلة الشخوص تبدو أحداثها مثيرة وبها مفاجآت و مفارقات إنسانية حادة كمجال لجذب القراء، وبما يشبه أبواب البريد العاطفي والإنساني في الصحف والتي تتضمن عرض رسائل ترد لمحرر هذه الأبواب من القراء عن مشكلات زوجية وإنسانية تبدأ بكلمة سيدي وتتضمن سردًا حكائيًا للمشكلة.

## استخلاصات الدراسة:

1) هناك تركيز على إسناد مسئولية غالبية الجرائم موضع التغطية للمرأة سواء تم ذلك بصورة مباشرة، كأن تكون المرأة متهمة وفق التحقيقات، أم من خلال تقديم التغطية لها كمسئولة بشكل ضمني ودافعة لحدوثها حتى لو لم تكن هي الجانية، وجاءت الأطر التي تحمل الرجل مسئولية الجرائم كجاني في مرتبة تالية، في حين جاءت أطر المسئولية التي تركز على عوامل مجتمعية تخص السياق الاجتماعي والاقتصادي في مرتبة أخيرة، وهو تكريس لنمط يعالج الجريمة برؤية تختزلها في جانٍ وضحية خارج مختلف السياقات الأشمل لحدوث الجريمة.

2) تبين أن النسبة الأكبر من قصص الجريمة ذات طابع سردي له ذروة درامية حادة تركز على الأوصاف والسمات الإنسانية لكل من الرجل والمرأة، أو على انتقاء زاوية محددة من الحدث درامية بطبعها يتم التوسع فيها بعرض تفاصيل متنوعة يتم عبرها اختزال شخصيتي الفاعلين المركزيين (الرجل / المرأة) ومواقفهما وسلوكياتهما فيما يخص الجريمة أو الحدث موضع التغطية في حالة استقطابية مطلقة الصفات إما كاملة الشر أو كاملة الخير.

3) تضمنت النسبة الأكبر من قصص الجريمة تركيزًا على جوانب حسية مثيرة تتعلق بأدوار المرأة والرجل ارتباطًا بطبيعة موضوعات قصص الجريمة موضع التغطية التي تضمنت حوادث وجرائم أخلاقية، بينما تراجعت حدود التغطية الاستقصائية التي تسعى إلى تقديم حالة معرفية شاملة ومتنوعة الأبعاد متضمنة تفسيرات وتحليلات للجريمة إلى الحدود الدنيا داخل مجمل التغطية،

تعبيراً عن عدم اهتمام تحريري واضح بتطوير نمط من التغطية الاستقصائية للحوادث تتجاوز فكرة عرض درامي للوقائع إلى حيز بناء أساس منطقي لأسباب ونتائج هذه الجرائم على المستويين الفردي والمجتمعي.

(4) تم تقديم أدوار المرأة في قصص الجريمة داخل ثقافة تقليدية سلبية تدين سلوكياتها، كما تم عبر التغطية إفراغ المهن التي تعمل بها من مقوماتها ودلالاتها كعمل شريف والسعي نحو تقديم عملها ومهنتها باعتبارهما مسئولين أحياناً عما تتعرض له من حوادث جنسية وتحرشات بل أحياناً سببا للطلاق و"خراب البيوت" وفق ما تضمنته التغطية.

(5) سعت التغطية نحو تقديم أفعال المرأة وجرائمها باعتبارها سلوكيات غير مبررة، وأنها تعبير عن فطرة أنثوية، أيضاً تقديمها في صورة المنتقمة المتوحشة والتي يكون الانتقال دافعاً وحيداً يحركها كغريزة في غياب لأي سياق موضوعي مفسراً لأفعالها كجانية، وعلى الجانب الآخر هناك إطلاق وتعميم يعمد إلى إدانة الرجل في قصص الجريمة ونمذجة صورته وأفعاله بشكل مطلق غير واقعي، مما يدل على أنها ممارسة تحريرية تستهدف تقديم بعد أحادي للشخصيات سواء رجل أو امرأة غافلة السياقات المحيطة بالحدث.

### مراجع الدراسة

- (1) Mcmanus.John, Dorfman. Lori," framing youth violence ", paper presented at the annual convention of the association for education in journalism and mass communication (AEJMC) , 2001, p.2.
- (2) Zillman. Dolf, Brosius.H," exemplification in communication: the influence of case reports on the perception of issues ",(New jersey: Lawrence Albaum association , 2000),p31.
- (3) ibid. p.36.
- (4) Gamson. Williams A," talking politics ",(Cambridge: Cambridge university press: 1992) , p.35.
- (5) Buckler. Kevin, Travis. Lawrence," Assessing the newsworthiness of homicide events: an analysis of coverage in the houston chronicle ", journal of criminal justice and popular culture " , vol.12,no.1, 2005 , p.2.
- (6) Julie L. Andsoger, " pitiful perverts ,neurotic victims: magazine coverage of sex crimes,1940-1970", paper presented at the annual convention of the association for education in journalism and mass communication(AEJMC) , 1993,p.3.
- (7) Greer. C, Jewkes. Y, "Extremes of otherness: media images of social exclusion", Social Justice, 2005 ,vol. 32,no.1,pp. 20–31.
- (8) Innes. M, (2004) ‘Signal crimes and signal disorders: notes on deviance as communicative action’, British Journal of Sociology,2004,vol. 55,no.3,pp. 335–55.
- (9) Carrabine. E, Iganski. P, Lee. M, Plummer. K, and South. N, "Criminology: A Sociological Introduction", (London: Routledge, 2004).p.22.

- (10) Thakker.jo ,Durrant.Russil," News coverage of sexual offending in newzealand", journal of psychology, vol.35,no.1,2006,p.29.
- (11) Surette. Ray," the media ,the public, and the criminal justice policy", Papers from the November 2002 ,"Crime, Media, & Public Policy Symposium ", Journal of the Institute Of Justice & International Studies, 2003 , p.188.
- (12) Berrington. Eileen, Honkatukia. Paivi,"an evil monster and a poor thing: female violence in the media ", journal of scandinavia studies in criminology and crime prevention ", vol.3, no.2, 2002,p.50.
- (13) ibid ,p.53.
- (14) parliamentary assembly: council of Europe ," image of women in the media ", 25 march 2002.
- (15) Capecchi.avaeria , Demoria.Cristina," gender representation in the news,2007,in:  
<http://www.women.it/quarta/workshops/spectacles/2/saveriacapocchi/html>
- (16) Thakker.jo ,Durrant, Russil,op.cit.
- (17) Foss. Katie, "choice or chance? gender, victimization, and culpability in: crime scene investigation", paper presented at the annual convention of the association for education in journalism and mass communication(AEJMC), San Francisco,California,2006.
- (18) Barnett.Barbra,"medea and the media maternal myths in print news stories about women who kill their children",AEJMC,Tornto,Canada,2004.
- (19) Stonbely. Sara A," crime coverage on local television news: organizational constraints ,fear,and authoritarianism", a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts in mass communication, university of Wisconsin- Milwaukee,2004,pp.19-20.

- (20) Coleman. Renita, Thorson. Easter, " the effects of news stories that put crime and violence into context: testing the public health model of reporting", journal of health communication, vol.7, 2002.
- (21) Berringtony. Eileen& Honkatukia. Paeivi , " An Evil Monster and a Poor Thing: Female Violence in the Media" , Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention", Vol 3, , 2002.
- (22) Naylor. B , " Women's crime and media Coverage" In: Dobash., RP, Noakes. L (eds), " Gender and crime", (Cardiff: University of Wales Press, 1995).
- (23) Mcmanus. John, Dorfman. Lori, op.cit.
- (24) Best. Joel, " random violence: how we talk about new crimes and new victims", (Berkley: university of California press: 1991).
- (25) Grabe. Maria Elizabeth (et.al), "tabloid and traditional television news magazine crime stories: demography and distinction", paper presented at the annual convention of the association for education in journalism and mass communication (AEJMC), 1996.
- (26) Andsoger. Julie L, op.cit.
- (27) Buckler. Kevin, Travis. Lawrence, op.cit.
- (28) فتحي حسين أحمد عامر "أخلاقيات نشر الجريمة في الصحف المصرية الخاصة: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005).
- (29) Dorfman. Lori, Schiraldi. Vincent, "off balance: youth, race & crime in the news ", Berkley media studies group, public health institute, youth law center, Washington DC 2005.
- (30) Sacco. Vincent F, "news that counts: newspaper images and victimization statistics", criminology, vol.3, no.1, 2000.



- (31) Dixon. travis L, linz.Daniel, "race and the misrepresentation of victimization on local television news", communication research ,vol.27,no.5,2000.
- (32) Chermak.S, "predicting crime story salience: the effects of crime, victim, and defendant characteristics", journal of criminal justice,1998.
- (33) أحمد محمد عبد الحي المنزلاوي "الصفحات المتخصصة في الصحافة اليومية: دراسة مقارنة على صفحات الرياضة والفن والجريمة في الأهرام والأخبار والجمهورية في الفترة من 1975 - 1981"، رسالة دكتوراة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 1992).
- (34) أسماء حسن حافظ: "الصحافة والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة مع التطبيق على الصحف اليومية المصرية من عام 1962: 1975"، رسالة دكتوراة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 1984).
- (35) Goidel. Robert K(et.al),"the impact of television viewing on perception of juvenile crime", journal of broadcasting& electronic media, march 2006.
- (36) Dowler. Kenneth," media consumption and public attitudes towards crime and justice: the relationship between fear of crime,punitive attitudes, and perceived police affectiveness", journal of criminal justice and popular culture,vol.10,no.2,2003.
- (37) Coleman. Renita, Thorson. Easter, op.cit.
- (38) هشام عطية عبد المقصود: "دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية: دراسة تحليلية مقارنة للخطاب الخبري لجريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست بشأن قضية الجدار الإسرائيلي العازل".
- (39) Entman. Robert M, "Framing: Toward clarification of a fractured paradigm", Journal of communication, Vol. 43, No.4, 1993, p.51.

- (40) Hallahan. Kirk," seven models of framing: implications for the public relations", journal of public relations research,vol.11,no.3, pp.207-208.
- (41) Braziunate. ramune," isolated incidents or deliberate policy? Media coverage of U.S and british detainee abuse scandals in iraque", a dissertation proposal , 2006. p.29.
- (42) lowery.Denis T,(et.al)," setting the public fair agenda: a longitudinal analysis of network T.V crime reporting, public perception of crime ,and fbi crime statistics," journal of communication , vol.53,no.1.2003,p.7.
- (43) Stonbely. Sara A,op.cit.
- (44) ibid,pp.14-15.
- (45) Hallahan.Kirk,op.cit,p.208.
- (46) D'Angelo. Paul," News framing as a multi-paradigmatic research program:A response to Entman", Communication Theory and Methodology Division, paper presented at the annual convention of the association for education in journalism and mass communication (AEJMC),2001, p.87.
- (47) Martin,C.R,Oshagen.H, "disciplining the workforce: the news media frame a general motors plant closing", communication research ,vol.24,p.691.



ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**



ridicule of some professions in which women began to work.

Presenting women's actions and crimes as unjustified and that they are an expression of a feminine instinct that has no objective reason, for example, a woman's prowess to commit suicide are covered as if it were an unjustified event, as a result of the absence of the analytical and investigative dimension that makes the behaviors of the woman presented in this coverage without a logical explanation. The man is totally relied upon to testify and condemn the woman.

There is a focus on assigning responsibility for the majority of the crimes covered by the woman, whether this is done directly, such as if the woman is accused according to the investigations or by providing coverage for her as implicitly responsible and motivating its occurrence even if she is not the perpetrator. And the frameworks that hold the man responsible for crimes as a perpetrator came in next rank, while responsibility frameworks that focus on societal factors related to the social and economic context came in the last place, which is the dedication of a pattern that deals with crime with a vision that reduces it to perpetrators and victims outside of the various broader contexts of the occurrence of the crime.

characteristics and roles presented by women, and a tool for content analysis in terms of monitoring and analyzing the quantitative dimensions of the description of crime areas, the type of central actors within them, and the discrimination indicators contained therein.

The results show an expansion in presenting a one-dimensional, reductive image of women, and it intends to present absolute characteristics by publishing and presenting crime stories by focusing on the attractive and unfamiliar details that give the coverage its exciting character, while seeking to condemn her directly through the roles and characteristics attributed to her in the coverage. Or through a pattern of employing the statements of the sources, which in turn are presented in this condemnation.

The trend towards presenting the roles and conditions of women within a negative traditional culture, by focusing on recalling popular sayings about the role of protectors, for example. Also, roles for women are presented that focus on the feminine appearance and do not concern the mind, social role, profession and public work tasks, by presenting women in stories published through linguistic units' function like the expressions for "his glamorous bride" and also "gorgeous girl".

In addition, through a number of models, the professions in which women work are emptied of their constituents and connotations, as they are serious and honorable work and strive to present this work as being responsible for the incidents of harassment to which they are exposed, as well as

ii

**"Mechanisms of Bias and Discrimination in Presenting the Image of Women in Journalistic Content on Accidents and Crime: Frames for Building and Modeling the Dual Good and Evil from the Perspective of Human Rights Culture".**

**Prof.Dr. Hisham Attia Abdel Maqsoud**

**Abstract:**

The study is concerned with analyzing the indicators of the presence of the attributes and roles of women to reveal the levels of discrimination and the mechanisms of building biases in the apparent and implicit content of texts and media discourses, specifically the journalist concerned with covering accidents and crime, depending on the theoretical framework of cultural analysis and in the context of the contemporary human rights system.

The research problem was identified in analyzing the features of presenting the image and roles of women as presented by accident and crime stories, and by monitoring and analyzing the various roles and attributes that constitute the entirety of her image within the narration of crime stories, while extracting the nature of the frameworks that are employed in the narration to build her presented image and its relationship to the human rights culture system.

The study relies on tools for analyzing the press discourse, which stems from the fact that the journalistic content subject to monitoring and analysis forms in its entirety a discourse with a structure and functions that is shaped by a specific social reality, and the study employs actors analysis tool to

i





## كلمات مصرية قديمة في لغتنا العربية

أ.د/ سمير أديب\*

[Samir.adib@must.edu.eg](mailto:Samir.adib@must.edu.eg)

### ملخص:

بدراسة اللغة العربية واللغة المصرية القديمة تبين أنهما من أصل واحد ثم افترقتا بما دخلهما من القلب والإبدال كما حدث في كل اللغات القديمة. فالألفاظ العربية لها مثلها في اللغة المصرية القديمة، وقد بقيت اللغة القبطية - وهي آخر مراحل تطور اللغة المصرية القديمة - متداولة في البلاد حتى القرن السابع الميلادي، ثم حلت محلها اللغة العربية، وأصبح استعمال اللغة القبطية مقصوراً على الطقوس في الكنائس.

واللغة المصرية القديمة فيها الاسم الجامد، والمشتق، والفعل بأزمانه، والظرف (ظرف الزمان وظرف المكان)، وحروف العطف، والتذكير والتأنيث، ثم المفرد والمثنى والجمع، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والبناء للمعلوم والمجهول، والصفة تتبع الموصوف، والإضافة المباشرة، والإضافة باللام (كقولك كتاب محمد وكتاب لمحمد)، ثم النسب بالياء، وفيها الحال والتمييز، والجملة الاسمية والجملة الفعلية... الخ.

\* أستاذ الآثار والحضارة المصرية القديمة، ورئيس قسم الآثار المصرية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

ولعل الأكثر دلالة على صلة الرحم القديمة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية هو وجود صلات جوهريّة بين قواعد النحو في كل منهما، على الرغم من اختلاف صور الكتابة بينهما، ومن ذلك:

وجود حروف الحاء والعين والقاف في اللغة المصرية القديمة. شيوع المصدر الثلاثي لأفعالها، غلبة الفعل المعتل الآخر فيها، سبق الفعل الفاعل، إلحاق الصفة بالموصوف، استخدام صيغة المثني، إضافة تاء التانيث في نهاية بعض الأسماء والصفات المؤنثة، استخدام ياء النسبة، تمييز البعض عن الكل.

الكلمات المفتاحية: لغة - قديمة - مصر - هيروغليفية - عربي.

### تمهيد:

مصر اسم قدسته الأديان، وكرمه كتب السماء، إنه سجل مفاخر الإنسان، مرآه أمجاد البشر وصرح الحضارة بأسمى معانيها، إنه التاريخ نفسه بجميع حقائقه، ومن ثم فقد كان اسم مصر متلازماً مع المصريين منذ عصور التاريخ القديم، له أساس تاريخي، وجغرافي، وديني، ونفسي، وليس اسماً نشأ لمجرد ظروف سياسية يمكن تغييره في ظروف سياسية أخرى، فهو أقدم اسم يحمله أقدم بلد في الدنيا اسم حملته مصر الفرعونية ومصر القبطية ومصر الإسلامية ومصر الحديثة، على مدى آلاف السنين.

ولكل أمة تراث تحافظ عليه، وتتمسك به، يصعب عليها تغييره أو تبديله مهما أدخلت عليه المدنية من أثواب براقّة، ومن المعروف أن المصري شديد

الحرص على عاداته وتقاليده يتناقلها الخلف عن السلف، ذلك لأن اللغة حياة وتقاليد، وعقائد، بل ومقدسات أيضاً.

وإذا كانت اللغة المصرية القديمة قد بدأت صوراً ورموزاً للأشياء، فهي قد أحسنت الرمز وساعدت العقل على العمل، ثم أصبحت بذلك كلاماً، ثم غدت وسيلة إلى غاية يريدتها المتكلم.

ولما كانت ألفاظها من مواطن لا تظهر فيها الحركات كما تظهر في الكلام، فقد لجأ المصريون إلى إثبات مخصص لكل لفظ يشير إلى معناه، وحسناً فعلوا، فليس مجرد الصوت الملفوظ، أو الكلمة المكتوبة بغير حركة، بكافٍ أو بكافية على أن يحمل في طياته الدلالة على المعنى. فاللغة المصرية إذن قديمة قدم الشعب الذي نشأ في هذا الوادي وتكلم بها.

والذي ينظر في اللغة المصرية القديمة وسيرتها، يرى أنها لغة مطواعة هيأت لها ظروف الحياة في الوادي ما لم يهياً لكثير غيرها، ومن آيات قوتها وطواعيتها، أنها لم تقف جامدة، بل تطورت.

ومن الأمور الخارقة في تاريخ اللغات، أن تحيا وتزدهر اللغة المصرية القديمة لمدة تقرب من الخمسة آلاف عام. ومن المعروف أنه كلما تنعزل لغة عن بقية اللغات، وعادةً ما يكون لها شبه بلغات أخرى تكون معها مجموعة، وتتكون الأسرة اللغوية من هذه المجموعات.

هذا وتحتوي اللغة المصرية القديمة على ثلاثمائة أصل مشترك مع اللغة السامية وأكثر من مائة أصل مشترك مع اللغة الحامية، وعلى ذلك فإن الماضي

اللغوي يؤكد الدليل الجغرافي. ولما كانت مصر تقع في مفترق الطريق الموصل بين آسيا وأفريقيا، فقد احتوت لغوة المصريين القدماء على ألفاظ يتجلى فيه الأثر الإفريقي والسامي، ومع ذلك فمن الضروري أن نقرر طرافة هذه اللغة وتفرداها.

والطريف أن بعض الكلمات التي نستعملها الآن في أحاديثنا اليومية أصلها مصري قديم، فلا نزال نعيش في الجو الذي كان يعيش فيه المصريون القدماء، سواء من ناحية العادات أو التقاليد أو اللغة، بل أننا مازلنا نستعمل بعض الكلمات نفسها، والعبارات التي كانوا يتكلمونها، دون أن نفطن إلى ذلك، رغم مضي أكثر من خمسة آلاف عام.

وبدراسة اللغة العربية واللغة المصرية القديمة تبين أنهما من أصل واحد ثم افترقتا بما دخلهما من القلب والإبدال كما حدث في كل اللغات القديمة. فالألفاظ العربية لها مثلها في اللغة المصرية القديمة، وقد بقيت اللغة القبطية - وهي آخر مراحل تطور اللغة المصرية القديمة - متداولة في البلاد حتى القرن السابع الميلادي، ثم حلت محلها اللغة العربية، وأصبح استعمال اللغة القبطية مقصوراً على الطقوس في الكنائس.

وفي مصر الآن تختلف اللغة الدارجة في كل محافظة أو مركز، عنها في مكان آخر، فالتأثيرات الجغرافية لها تأثير كبير على اللغة، فهي تكون اللغة كما تكون الأشخاص، واللغة المصرية القديمة عامل قوى في اللغة العربية الدارجة، كالتقاليد المصرية القديمة في الأموات والأفراح. الخ.

واللغة المصرية القديمة فيها الاسم الجامد، والمشتق، والفعل بأزمانه، والظرف (ظرف الزمان وظرف المكان) ، وحروف العطف ، والتذكير والتأنيث ، ثم المفرد والمثنى والجمع، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والبناء للمعلوم والمجهول ، والصفة تتبع الموصوف ، والإضافة المباشرة ، والإضافة باللام (كقولك كتاب محمد وكتاب لمحمد) ، ثم النسب بالياء ، وفيها الحال والتمييز ، والجملة الاسمية والجملة الفعلية. الخ.

ولعل الأكثر دلالة على صلة الرحم القديمة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية هو وجود صلات جوهريّة بين قواعد النحو في كل منهما، على الرغم من اختلاف صور الكتابة بينهما، ومن ذلك:

- ♦ وجود حروف الحاء والعين والقاف في اللغة المصرية القديمة.
- ♦ شيوع المصدر الثلاثي لأفعالها.
- ♦ غلبة الفعل المعتل الآخر فيها.
- ♦ سبق الفعل الفاعل.
- ♦ إلحاق الصفة بالموصوف.
- ♦ استخدام صيغة المثنى.
- ♦ إضافة تاء التأنيث في نهاية بعض الأسماء والصفات المؤنثة.
- ♦ استخدام ياء النسبة.
- ♦ تمييز البعض عن الكل.

- ♦ استخدام كاف المخاطب، وميم المكان، وميم الأداة ، ونون الجمع.. مثلها في ذلك مثل اللغة العربية.
- ♦ وذلك فضلاً عن كتابة الحروف الساكنة وشبه اللينة في كلماتها دون حروف الحركة أحياناً.
- ♦ تشابه ضمير جمع المتكلم المطلق فيها مع مثله في اللغة العربية حين تأكيده بالأداة إن، فهو عند المصريين القدمان (إنن) وعند العرب (إننا).
- ♦ تشابه كاف المخاطب المضاف إليه فيها مع العربية (ك).
- ♦ اعتبار حرف النون حرفاً أصيلاً في الضمير المتصل بالنسبة للجمع المتكلم فيها في حالتي الفاعل والمضاف إليه، فكانوا يقولون (سجمن) كما نقول سمعنا ، ويقولون ( نبن ) كما نقول ربنا.
- ♦ إلحاق واو الجماعة في بنهاية الفعل أحياناً، فيقولون (سجمو) كما نقول سمعوا.
- ♦ استخدام ياء الإضافة للمتكلم.
- ♦ استخدام ما تستخدمه أساليب اللغة العربية الحالية من الإضافة المباشرة وغير المباشرة.
- ♦ إلحاق الصفة بالموصوف
- ♦ استخدام تمييز البعض من الكل.
- ♦ استخدام الجملة الفعلية إلى جانب الجملة الإسمية.
- ♦ إضافة تاء المخاطب للمذكر والمؤنثة المفردين في إحدى صيغ الفعل الماضي، وكانت تقوم عندهم مقام الحال الحالي.

♦ إضافة ميم المكان وميم الأداة إلى بعض أسمائها وأفعالها لتأليف أسماء مركبة تجري مجرى الأسماء العادية، على غرار المتبع في اللغة العربية، فكما نقول الآن مدرسة بمعنى مكان الدرس أو الدراسة، ومفتاح بمعنى أداة الفتح ... قال أجداننا (مخات) بمعنى ميزان أو أداة الوزن من فعل (خاي) بمعنى قاس ووازن ... الخ.

♦ التوكيد المعنوي واللفظي.

♦ التشابه بين المصرية القديمة والعربية في قضايا الاسم، العدد، علامة الجمع، العطف، التثنية، الإضافة، المنادى، الضمائر، أسماء الإشارة، أداة التعريف، الأسماء الموصولة، الصفة، الأفعال، حروف الجر، أدوات الاستفهام، ... الخ.

♦ وأيضاً بين تركيب الجملة، الاشتقاق، أدوات الاستثناء، إن "التوكيد"، نون الوقاية، البدل، القلب والإبدال، الأضداد، القطع والإسقاط، المزيد والمضغف والمضاعف، الفعل المعتل الآخر، المفاضلة، المبالغة، النسبة، الاسم الموصوف، المصدر، "سوف" المستقبل، أدوات الاستفهام، المركبة، التعدية. وغير ذلك الكثير ...

ولاشك في أن التقارب في قواعد النحو بين اللغات لا يتأتى عادةً إلا عن طريق وحدة أصولها القديمة حتى وإن كانت أصولاً بعيدة.



### مقارنات بين قواعد اللغة المصرية القديمة واللغة العربية

اللغة العربية		اللغة المصرية القديمة	
مذكر أو مؤنث علامة التأنيث التاء آخر الاسم	الاسم	مذكر أو مؤنث علامة التأنيث التاء آخر الاسم	الاسم
مفرد - مثنى - جمع علامة التثنية: "ين" و "إن" علامة الجمع "بالواو" وللمؤنث "بالألف" و "التاء"	العدد	مفرد - مثنى - جمع علامة التثنية: <i>y</i> علامة الجمع "بالواو" وللمؤنث "بالواو" و "التاء"	العدد
• عطف الجمع: 1- قارن التعبير نور على نور 2- واو العطف		• عطف الجمع: 1 - تستعمل كلمة "hr" بمعنى على. 2 - تستعمل كلمة "hn <sup>3</sup> " بمعنى واو العطف أو مع	العطف
1 - إضافة متصلة دون فاصل مثل: ربة البيت. 2 - لا تزال هذه الإضافة المنفصلة موجودة في اللهجة الشامية باللام بدلا من النون : ( بيته لعلي ) ، ( كتابه لمحمد )	الإضافة	1 - إضافة متصلة دون فاصل مثل: <i>nbt pr</i> 2 - إضافة منفصلة "بنون" بين المضاف والمضاف إليه.	الإضافة
أي = ربي أو سيدي ها = أيها	المنادى	$i nb.i = i$ أي يا سيدي $h3 nb.i = h3$ أي يا سيدي	المنادى
الإسنادية المتكلم المفرد : إنني الجمع : إننا المخاطب للمذكر : إنك للمؤنث : إنك الغائب المذكر : إنه الغائب المؤنث : إنها الغائب الجمع : إنهم ، إنهن	الضمائر	الإسنادية المتكلم المفرد: <i>ink</i> الجمع : <i>inny</i> المخاطب للمذكر: <i>ntk</i> للمؤنث : <i>ntt</i> الغائب المفرد المذكر : <i>ntf</i> الغائب المفرد المؤنث : <i>nts</i> الغائب الجمع : <i>ntn</i>	الضمائر

كما عرفت اللغة المصرية القديمة أيضا\*

العطف
الإضافة
أسماء الإشارة
أداة التعريف
الأسماء الموصولة
الصفة
حروف الجر
أدوات الاستفهام
النفي
إن التوكيد
القلب والإبدال
الأضداد
القطع والإسقاط
الفعل المعتل الآخر
المفاضلة والمبالغة والنسبة
الاسم الموصوف والمصدر
سوف المستقبل

\* علي فهمي خشيم، آلهة مصر العربية، المجلد الثاني، القاهرة، 1998، ص 583-644.

.. ولننظر الآن في طائفة من الكلمات التي تشير إلى قرابتها من اللغة العربية، وقد قمت في هذا البحث بتجميع عدد من الكلمات المصرية القديمة ومقارنتها بمثيلاتها في اللغة العربية من حيث النطق والمعنى، وقد جمعتها ولست في ذلك بمبتدع وإنما أنا متبع.

## 1- الأفعال

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(1)		3bj	أبى	رغب في ، أحب. وفي العربية أب أو أبا أو أبابه بمعنى اشتاق
(2)		3bh	إبخ	خلط أو امتزج ، وفي العربية أبش أو أبشاً بقلب الخاء شيناً بمعنى جمع، الإباشة من الناس هم في الأخطاب.
(3)		ik	إياك	رَفَى
(4)		ir	إعر	علا.
(5)		ib	إب	لاب أي ظمأ، (واللوب في العربية هو العطش).
(6)		isr	إسر	أسر أو أسير.
(7)		id	إد	قوى ، أَيْدٍ
(8)		3	عا	عظم أو كبر ، وفي العربية علا
(9)		bj	عبي	افتخر ، وهي قريبة من العبيبة والعبيبة ومعناها الكبر والفخر
(10)		m	عم	ابتلع ، التهم
(11)		nw - n	عن - عنو	طاب ، عَن له
(12)		rk	عرق	عرك الشيء وتبحر فيه
(13)		hj	عخى	رفع، ارتفع، ويقابله في العربية "عخى" ويقال: "عخى الرجل بسهمه إذا رمى به في الهواء فارتفع، وعخى الطائر إذا ارتفع في طيرانه".
(14)		ts	عشش	عَطَسَ
(15)		wbh	وبخ	وضح ولمع
(16)		whn	وهن	وهن ، تهدم ، انهار
(17)		wh3	وخا	وخى ، توخى
(18)		wsF	وسف	سَوَّفَ (مع القلب والإبدال)
(19)		wsh	وسخ	وسع
(20)		wdf	ودف	ونى ، أبطأ ، ويقابلها في العربية "دف" أي مشى خفيفاً.

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(21)		<i>wdn</i>	ودن	وزن
(22)		<i>wd</i>	وج	وحي
(23)		<i>wd</i> <sup>c</sup>	وجع	قطع ، فصل بسكين أو نحوه ، ويقال له في العربية (وجا ، يوجا وجا) فلانا بالسكين أو بيده ضربه في موجع.
(24)		<i>brK</i> <i>brg</i>	برق برج	بَرَق ، لمع
(25)		<i>btk</i>	بتك	بَتَّكَ ، ذبح
(26)		<i>bdš</i>	بدش	تعب ، ارتخى ، ويقال له في العربية مدش أي تَعَب ويقال مدشت العين أي أظلمت ومدشت اليد أي ارتخت أعصابها
(27)		<i>p<sup>c</sup>p<sup>c</sup></i>	بعبع	حصل الرسوم ، جبي الضريبة
(28)		<i>p<sup>c</sup>g</i>	بعج	تفل ، بصق
(29)		<i>ph</i>	بح	بح أو انتهى
(30)		<i>psg</i>	بسج	بصق
(31)		<i>ptpt</i>	بتبت	بطبط ، وطئ ، داس
(32)		<i>ptr</i>	بتر	بصر
(33)		<i>pth</i>	بتح	فتح
(34)		<i>pth</i>	بتخ	بطح
(35)		<i>pd</i>	بد	مد (مد الخطوة)
(36)		<i>pds</i>	بدس	داس
(37)		<i>fh</i>	فخ	فك
(38)		<i>fft</i>	فتفت	فط
(39)		<i>fdK</i>	فدق	فتق ، فذغ
(40)		<i>m33</i>	مأ	مأ عينه (أي قرأ ونظر بتمعن)
(41)		<i>m<sup>c</sup>r</i>	معر	اعتبط ، سعد
(42)		<i>mnmn</i>	منمن	تحرك ، اهتز ، وقد يقال له في العربية (ململ)

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(43)		<i>mh</i>	مح	ملاً والميح في اللغة العربية في الاستقاء بأن ينزل الرجل إلى قرار البئر إذا قل ماؤها فيملاً الدلو بيده يميح فيها بيده.
(44)		<i>ms</i>	مشع	مشى
(45)		<i>nj</i>	نعى	نعى
(46)		<i>nnj</i>	ننى	ضَعَفَ ، تَعَبَ ، وقد يقابله في العربية "نأناً" والنأنة هي الضعف والعجز.
(47)		<i>nftft</i>	نفتفت	فط ، هرب ، نط
(48)		<i>nm</i>	نم	نام
(49)		<i>nhm</i>	نهم	نَهَمَ
(50)		<i>nhmhm</i>	نهمهم	همهم
(51)		<i>nsb</i>	نسب	ذاق ، استطعم ، لسب
(52)		<i>ns</i>	نش	نش
(53)		<i>nk</i>	نك	نكح ، جامع
(54)		<i>ng3g3</i> <i>ngg</i>	نجبا نجج	نقنق
(55)		<i>nd</i>	نج	نجا ، أنقذ
(56)		<i>ndr</i>	نجر	نجر
(57)		<i>rfrf</i>	ررفر	لُقْفَ
(58)		<i>hmhm</i>	همهم	همهم ، زار
(59)		<i>hnw</i>	هنو	هالل ، فرح ، سُرَّ
(60)		<i>hnn</i>	هنن	هنن ، راعى
(61)		<i>hd</i>	هد	رد ، صد
(62)		<i>hbs</i>	حبس	ألبس
(63)		<i>hbs</i>	حبس	حَبَسَ
(64)		<i>hnf</i>	حنف	خضع ، أطاع ، عيد ، وهى قريبة من كلمة (حنف) بالعربية

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(65)		<i>hsb</i>	حسب	حَسَبَ ، عد
(66)		<i>htm</i>	حتم	حطم
(67)		<i>hdK</i>	حذق	قطع ، جدع (فعل) حذق ، جدع (اسم)
(68)		<i>hʕ</i>	خع	شع
(69)		<i>hpj</i>	خبي	خب
(70)		<i>hr</i>	خر	خر ، سقط
(71)		<i>hrhr</i>	خرخر	خلخل ، هدم
(72)		<i>hsf</i>	خسف	خسف ، طرد ، أبعد
(73)		<i>hsr</i>	خسر	خَسِرَ ، جَنَّبَ
(74)		<i>htm</i>	ختم	ختم
(75)		<i>hsj</i>	خسى	خَسَى
(76)		<i>hdb</i>	غذب	قتل (وقيل في العربية غدبه بالسيف أي ضربه فقطعه، والغذب الضرب بالسيف يقطع اللحم دون العظم).
(77)		<i>s3b</i>	ساب	انساب
(78)		<i>spj</i>	سبى	ذهب ، مضى ، زال
(79)		<i>sf</i>	سف	صفا ، هدأ
(80)		<i>swdf</i>	سودف	سَوَّفَ
(81)		<i>spr</i>	سبر	صبر ، بلغ
(82)		<i>srsr</i>	سرسر	سَلَّى
(83)		<i>shm</i>	سحم	سحن ، سحق
(84)		<i>sk3</i>	سكا	حرت (أي عمل سكة زراعية)
(85)		<i>š3d</i>	شاد	شد ، حفر
(86)		<i>šʕd</i>	شعد	شَرَطَ (أو قطع إرباً)
(87)		<i>šhk</i>	شحق	سحق
(88)		<i>štm</i>	شتم	شتم ، سب
(89)		<i>šdj</i>	شدى	شدا ، أنشد

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(90)		<i>kʔ</i>	قاع	قاع
(91)		<i>Kmd</i>	قمد	كمد ، اهتم
(92)		<i>Kdf</i>	قدف	قطف
(93)		<i>Kfb</i>	كفا	كفل
(94)		<i>krp</i>	كرب	جرف
(95)		<i>krkr</i>	كركر	كركر (من الضحك)
(96)		<i>khkh</i>	كحكح	كبر ، شاخ
(97)		<i>ksks</i>	كسكس	رقص
(98)		<i>ktkt</i>	كتكت	قصص
(99)		<i>g3g3</i>	جاجا	قوق أو كاكا
(100)		<i>gbgb</i>	جججج	كيب (أي طرح أرضاً)
(101)		<i>gmh</i>	جمج	لمح
(102)		<i>gnf</i>	جنف	(جنب ، رفض)
(103)		<i>tf</i>	تف	تف
(104)		<i>tm</i>	تم	تم ، أتم
(105)		<i>tms</i>	تمس	طمس ، دفن
(106)		<i>tstš</i>	تشتش	دشش ، دش
(107)		<i>di</i>	دى	أدى
(108)		<i>dbh</i>	دبخ	طبخ
(109)		<i>dhn</i>	دهن	نضب ، دهن (أى مسح بالزيت)
(110)		<i>dgs</i>	دجس	داس
(111)		<i>dbdb</i>	دبذب	ضرب (القلب)
(112)		<i>dʔk</i>	دجق	زق

## 2- أسماء الصفات والمعنويات

المعنى	النطق بالعربية	الدلالة الصوتية	الكلمة الهيروغليفية	م
لون، بقلب الألف لاماً بالعربية	إيون	<i>iwn</i>		(113)
تويخ ، لوم	عاب	<i>ʕ3p</i>		(114)
عداوة	عدت	<i>ʕdt</i>		(115)
الضوء ، البصيص ، ويقال في العربية وبش الفجر (أي ظهر بصيصه).	وبش	<i>wps̥</i>		(116)
بركة ، هدية	برك	<i>brk</i>		(117)
بارع ، ماهر	برع	<i>prʕ</i>		(118)
الموت ، الميت	موت	<i>mwt</i>		(119)
منحة	منحت	<i>mnhjt</i>		(120)
المرض ، الشدة	مرت	<i>mrt</i>		(121)
ماهر	مهر	<i>mhr</i>		(122)
سيد ، صاحب ويقالها في العربية رب	نب	<i>nb</i>		(123)
ناح	نكو	<i>nkw</i>		(124)
نقمة ، مصيبة	نكمت	<i>nḲmt</i>		(125)
لهب	رهب	<i>rhb</i>		(126)
محاسيب	حسبو	<i>ḥspw</i>		(127)
جاهل	خم	<i>ḥm</i>		(128)
صياح ، صراخ	سبح	<i>sbḥ</i>		(129)
سمير ، صديق	سمر	<i>smr</i>		(130)
قد ، هيئة ، صورة	قد	<i>Ḳd</i>		(131)



م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(132)		<i>trf</i>	ثرف	ترف

### 3- وسائل النقل والآلات الزراعية وأدوات البناء وأسلحة الحرب

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(133)		<i>Ipt</i>	إبيت	ويبه (وهو مكبال قدره 18 لتراً)
(134)		<i>grt</i>	عجرت	عجلة
(135)		<i>m3</i>	ما	منجل
(136)		<i>mrh</i>	مرح	رمح
(137)		<i>mrkbt</i>	مركبت	مركبة
(138)		<i>hrp</i>	حرب	حرية
(139)		<i>sin</i>	سين	طين أو صلصال
(140)		<i>sf</i> <i>sft</i>	سف سفت	سيف
(141)		<i>sn</i>	سن	سن سهم
(142)		<i>šrj-k3</i>	شرى-كا	(أرض) شراقي
(143)		<i>šs</i>	شس	حبل
(144)		<i>Kd</i>	قج	جص ، جبس

#### 4- أسماء الأماكن والزمان

المعنى	النطق بالعربية	الدلالة الصوتية	الكلمة الهيروغليفية	م
الشهر (و"الأبد" في العربية من صفات القمر).	أبد	<i>3bd</i>		(145)
أرض السكون، مكان الموتى، ويقابلها في العربية "وجرت"، والوجرة حفرة تجعل للوحش و"الوجر" مكان كالكهف في الجبل.	إجرت	<i>igrt</i>		(146)
الواحة	واحت	<i>w3ht</i>		(147)
باب ، كهف	بابا	<i>b3b3</i>		(148)
بئر	بار	<i>b3r</i>		(149)
بكره ، الصبح	بكا	<i>bk3</i>		(150)
متن ، طريق	مثن	<i>mtn</i>		(151)
زمن	سمن	<i>smn</i>		(152)
ساحة	سح	<i>sh</i>		(153)
شونة	شنوات	<i>šnwt</i>		(154)
قرارة ، كهف	قررت	<i>krrt</i>		(155)
جونه (زكبية)	جون	<i>gwn</i>		(156)
ضبة	تا- بابيت	<i>t3- b3yt</i>		(157)
تل	تنر	<i>tnr</i>		(158)

### 5- أسماء السوائل

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(159)		<i>brkt</i>	بركت	بركة
(160)		<i>ym</i>	يم	اليوم
(161)		<i>my</i>	مى	المني ( ومويه: وعنوا بها الرطوبة والرشح والمني والبصاق ، ولا زالت هذه الكلمة تستعمل في الصعيد حتى الآن ، والطريف أن أهل الحجاز ونجد يستعملونها في لغتهم الدارجة بمعنى الماء)
(162)		<i>mw</i>	مو	ماء ، بول
(163)		<i>mrht</i>	مرحت	الزيت ، الدهن ، وهي ليست بعيدة عن كلمة "مرهم".
(164)		<i>mšdt</i>	مشدت	مخاضة
(165)		<i>hn3t</i>	حمات	حمض
(166)		<i>hmd</i>	حمج	حمض ، خل
(167)		<i>šmj</i>	سمى	سمنة
(168)		<i>dt</i>	جت	زيت ، أو شجرة الزيتون

### 6- أسماء الأدوات والملابس

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(169)		<i>k3s</i>	كاس	كأس
(170)		<i>krr</i>	كرر	قلة
(171)		<i>kd</i>	قد	قدر
(172)		<i>mšdd</i>	مشدد	مشط
(173)		<i>grb</i>	جرب	جلابية
(174)		<i>tpn</i>	تبن	ظبل

## 7- أجزاء الجسم

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(175)		<i>ib</i>	إيب	أب ، قلب
(176)		<i>idn</i>	إدن	أذن ( ونطقها الأراميون أودنا )
(177)		<i>en</i>	عين	عين ، أعين
(178)		<i>ns</i>	نس	لسان ، ( وكانوا لا يكتبون حرف اللام ويستعيضون عنه في الكتابة بحرف النون أحيانا أو بحرفي النون والراء ، وكانت تكتب في القبطية "لس" ).
(179)		<i>rd</i>	رد	رجل ( واستخدم العرب هذا اللفظ فقالوا : ما أدري أين ردي بمعنى أين ذهب أو مشى ، وقالوا ردت الجارية أي مشت على رجل ورفعت أخرى ).
(180)		<i>spk</i>	سبق	ساق
(181)		<i>spt</i>	سبت	شفة ( وكانت السين تختلط بالشين في أغلب اللهجات السامية القديمة كما اختلطت الباء بالفاء في اللغات القديمة كلها ).
(182)		<i>kp</i>	كب	كف ، يد
(183)		<i>db</i>	جبع	إصبع ( حرفيا : صبع ، وكانت حروف الحركة لا تكتب في أغلب اللغات السامية القديمة ).

## 8- أسماء الأحياء

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(184)		<i>nnj</i>	نني	طفل صغير
(185)		<i>st</i>	ست	ست ، سيدة
(186)		<i>sbj</i>	سبى	عدو
(187)		<i>sfy</i>	سفى	صبى
(188)		<i>snw</i>	سنو	صنو ، رفيق ، أخ
(189)		<i>šrj</i>	شبرى	صغير ، طفل ، صبى

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(190)		šrjt	شيريت	عذراء ، صبية
(191)		titi	تى تى	تاتا
(192)		tfn	تفن	طفل (مع ملاحظة إبدال النون محل اللام).

## 9- أسماء الأعلام

م	النطق بالعربية	المعنى
(193)	1. بيومي	بمعنى البحيري أو النبلي
	2. بيسه	نسبة إلى الإلهة (آست) التي كتبها الإغريق إيزيس
	3. ونيس	بمعنى الصقر
	4. باخوم	بمعنى نور من كلمة (بسج)
	5. بسادة	
	6. باهور	أي المنسوب إلى الإله حور (حورس)
	7. بانوب	أي المنسوب إلى الإله إنبو (أنوبيس)
	8. بشاي	بمعنى عيد أو حظ
	9. شنودة	بمعنى حي هو الرب
	10. ساويرس	من الكلمة  (ساور) بمعنى الابن العظيم ، وأضاف إليها الإغريق المقطع الأخير كعادتهم.
	11. موريس	أصله بالهيروغليفية  (مر-ور) ومعناه البحر العظيم
	12. سمير	أصله الكلمة المصرية  (سمر) بمعنى الصديق
	13. موسى	أصله الكلمة المصرية  (موسا) ومعناها ابن الماء
	14. ماري	أصلها  (مري) بمعنى محبوبة

- وعبد الفتاح أصله عبد الإله " بتاح " ، وماري أصلها " ميري " أي محبوبة ، وكذلك الأسماء: (إيبى ، بيبى ، توى ، تيتى ، ميمى ، فيفى ، خوى ، شرى ، محب ، سوسو ، سيسى).

## 10- أسماء الأشجار والنباتات والأعشاب والمحاصيل الزراعية

المعنى	النطق بالعربية	الدلالة الصوتية	الكلمة الهيروغليفية	م
الأمهات (للبلح)	أمهت	<i>3mht</i>		(194)
الكرات (كما ذكر أيضاً باسم "كرهتا")	إياكت	<i>i3Kt</i>		(195)
الينسون (كما ذكر أيضاً باسم "نيكون")	إينست	<i>inst</i>		(196)
شجر الأثل	إسر	<i>isr</i>		(197)
العدس	إدس	<i>Ids</i>		(198)
البامية	بانو	<i>b3nw</i>		(199)
البطيخ	بدوكا	<i>pdwk3</i>		(200)
الفول	بور	<i>pwr</i>		(201)
البرسيم	برسم	<i>prsm</i>		(202)
ثمر ، بر ، وفى العربية "البر" أى الحنطة	برت	<i>prrt</i>		(203)
البصل (كما ذكر أيضاً باسم "بدجر") ( <i>pdgr</i> )	بسر	<i>psr</i>		(204)
البقول	بكن	<i>pkn</i>		(205)
الملوخية	منوح	<i>mnwh</i>		(206)
شجرة النبق	نيس	<i>nbs</i>		(207)
الحب ، وفى العربية تطلق كلمة "النبارى" على الحب	نبر نبرى	<i>npr</i> <i>npry</i>		(208)
الرمان	رمن	<i>rmn</i>		(209)
الحناء	حنو	<i>hnw</i>		(210)
زهرة (حريرة)	حررت	<i>hrrt</i>		(211)
حزمة (شرش)	خرش	<i>hrs</i>		(212)
شعير	سعر	<i>s<sup>c</sup>r</i>		(213)
سوسن	سشن	<i>sšn</i>		(214)
الشمز	شمز	<i>šmr</i>		(215)
السوسن	شمشم	<i>šmšm</i>		(216)

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(217)		šn3b	شباب	الشبية
(218)		šndt	شجنت	شجر السنط
(219)		k3dy	قادی	القتاء (كما ذكرت أيضاً باسم "قادت")
(220)		Ḳmnyny	قمنینی	الكمون
(221)		Ḳmḥw	قمحو	القمح (كما ذكر أيضاً باسم "قمح")
(222)		k3m	كام	كرم
(223)		g3š	جاش	بوص
(224)		tḫnw	تبنو	كمون
(225)		tm3w	ثماعو	الثوم
(226)		dḲw	دقو	دقيق
(227)		dt	جت	شجرة زيت
(228)		dtnw	جتنو	الزيتون

## 11- أسماء الحيوانات

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(229)		iyr	إير	أيل (ذكر الغزال)
(230)		iw	إو	كلب
(231)		ʿ3	عا	حمار ، ويقابله في العربية "عير"
(232)		ʿff	عفف	ذبابة ، في العربية فعل (عاف يعوف عوفاً) بمعنى "استدار" ، حام على الشيء يريد الوقوع عليه ، وذلك ما يفعله الذباب.
(233)		ʿnḫt	عنخت	عنزة
(234)		wr	ور	عظيم ، ويقابله في العربية طائر "الوروار"
(235)		miw	ميو	صوت القطه

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(236)		<i>msh</i>	مسح	تمساح
(237)		<i>msk</i>	مسك	جلد الحيوان
(238)		<i>nr</i>	نر	نسر
(239)		<i>s3b</i>	ساب	ذئب
(240)		<i>ssmt</i>	سسمت	سيسي
(241)		<i>knd</i>	قند	قرد
(242)		<i>krr</i>	قرر	ضفدع
(243)		<i>ghs</i>	جس	جش ، غزال
(244)		<i>dnh</i>	جنع	جناح

## 12- أسماء الأسماك

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(245)		<i>bs3ry</i>	بسارى	سمك البساريه
(246)		<i>pry</i>	برى	سمك البوري



### 13- أسماء الأمراض

م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(247)		w3w3	واوا	ألم
(248)		mr	مر	مرض ، أذى
(249)		mrt	مرت	المرض ، الشدة
(250)		st-c	ستع	صداع ، ألم





### 14- أسماء الأعداد



م	الكلمة الهيروغليفية	الدلالة الصوتية	النطق بالعربية	المعنى
(251)		w <sup>c</sup>	وع	واحد
(252)		hfn	حفن	مائة ألف ، ويقابلها في العربية "حفل" ويقال (حفل الماء حفلاً) أي "اجتمع بكثرة" ، وحفل القوم: أي احتشدوا ، وحفل الدمع أي "كثر".
(253)		hmnw	خمنو	ثمانية
(254)		snw	سنو	اثنان

## 15- الضمائر

ليس أدل على الصلة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية من أن كثيراً من الألفاظ في اللغتين تكاد أن تكون واحدة في اشتقاقها ، فمثلاً:

م	النطق بالعربية	المعنى
(255)	1- أنا	باللغة العربية ، يقابلها في اللغة المصرية القديمة  (إنك، إنوك) وهو ضمير المتكلم المفرد.
	2- معي	باللغة العربية ، يقابلها في اللغة المصرية القديمة  (م عاى)، ونلفظها في اللهجة العامية (معاى) وترجمتها الحرفية في يدى
	3- مع	باللغة العربية ، ويقابلها في اللغة المصرية القديمة  (مع) ومعناها مع.
	4- معنا	باللغة العربية ، ويقابلها في اللغة المصرية القديمة  (م عا ن) بمعنى (معانا).
	5- كاف المخاطب في (معك)	يقابلها نفس الحرف  في اللغة المصرية القديمة.
	6- تاء التأنيث	في اللغة العربية هي نفس التاء في اللغة المصرية القديمة 
(256)	يا	حرف النداء يقابله في اللغة المصرية القديمة  بمعنى (يا)

كذلك نلاحظ تشابه ضمير جمع المتكلم المطلق في اللغة المصرية القديمة مع مثيله في اللغة العربية من حيث تأكيده بالأداة  (إن) فهو عند المصريين  (إن) وعند العرب (إننا).  
وقارن كورت زيتة بين الضميرين المصريين  ،  (سو ، وسى) كما نقول هو وهى في لغتنا العربية.


(257)	(إن) (إن)	إن العربية التي تسبق المبتدأ  الآن 
-------	--------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

## الشهور القبطية

الشهور القبطية هي الشهور المصرية القديمة المرتبطة بالقمر والتي استخدمها المصري القديم - ولا يزال كذلك المصري المعاصر - في كل ما يختص بالزراعة والحصاد. وتبدأ السنة الزراعية بشهر (توت)، وقد دعا المصريون أول توت برأس السنة أو إكليل السنة، ولما جاء الفرس دعوه (نيروز) ومعناه باللغة الفارسية (يوم جديد). هذا وقد جعل الأقباط المسيحيون بدء تاريخهم أول توت عام 284م وأطلقوا عليه عصر الشهداء تذكراً للذين نكل بهم الإمبراطور الروماني "دقلديانوس".

وقد حملت هذه الشهور أسماء مصرية قديمة، ثم قبطية، ولا تزال اللغة العربية تحتفظ بمسميات هذه الشهور بنفس قيمتها الصوتية القديمة تقريباً.


### 1. توت (11 سبتمبر - 10 أكتوبر):

ومعناه شهر الإله "توت" أو "جحوتى"  إله القمر والحساب والحكمة، ويرمز له بالطائر المقدس أبو منجل (إيبس). وشهر توت يأتي في أول السنة الزراعية مبشراً للفلاح ببدء الزراعة. ويقول العامة:

- (توت ري ولا فوت) أي أن الزارع الذي لا يستطيع ري أرضه في هذا الشهر لا يستفيد بزراعتها.
- (توت يقول للحر موت) كناية عن بدء انخفاض درجة الحرارة واعتدال الجو.


- و(توت حاوى) أي أن الحاوي يتكلم عن علم ومعرفة بلسان الإله (توت) أو (جحتى).

## 2. بائه (11 أكتوبر - 9 نوفمبر):

ومعناه شهر إبت أو (أوبت)  أي عيد الإله آمون في طيبة وكان عيداً كبيراً يحتفل به الكهنة والحكام، في معبد الأقصر وفيما بينه وبين معبد الكرنك حيث ينتقل فيه آمون من شرق النيل إلى غربه لزيارة معابده الكائنة هناك<sup>(258)</sup> ويقول العامة:


- (بابه حُش واقفل الضرابة) إشارة إلى قفل "الضرابة" - أي الطاقة - اتقاء البرد.

## 3. هاتور (10 نوفمبر - 9 ديسمبر)

- أي شهر الآلهة تحور  إلهة الجمال والخصب، وفي هذا الشهر بيتسم وجه الأرض بجمال الزراعة.


- (هاتور أبو الذهب المنتور) كناية عن زراعة القمح الذي تشبه حبوبه الذهب.

## 4. كياك أو (كياك) (10 ديسمبر - 8 يناير)

- ومعناه شهر  أي قرين مع قرين ، أو روح على روح ، أو اجتماع الروح مع الروح. ويقال:


- (كياك صباحك مساك قبل ما تقطر حضر عشاك) إشارة إلى قصر النهار في الشهر وطول ليله الذى تشتد فيه البرودة.

**5. طوبة (9 يناير - 7 فبراير):**

- ربما مشتق من (شف بدت) ثم (شف بوتت) ، ثم تحور بعد ذلك إلى طوبة<sup>(259)</sup> ، أو ربما مشتق من الكلمة المصرية  وهو ربما اسم عيد من الأعياد<sup>(260)</sup> ، أو ربما أن كلمة (طوبة) معناها الأعلى أو الأسمى وهو عيد القمح<sup>(261)</sup>.  
ويقال:

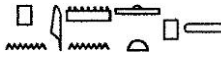
- (طوبة تزيد فيه الشمس طوبة) إشارة إلى بدء طول النهار بمقدار قليل يعبر عنه بطوبة.
- و(طوبة يخلى الشابة كركوبة) إشارة إلى اشتداد البرودة.

**6. أمشير (8 فبراير - 9 مارس):**

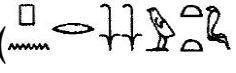
- إشارة إلى الإله  (مخر) أو (أمشير) أحد مرده الزوابع والعواصف،  
ويقال:

- (أمشير أبو الزوابع الكثير ياخذ العجوزة ويطير) إشارة إلى كثرة الزوابع.

**7. برمهاث (10 مارس - 8 أبريل):**


- إشارة إلى عيد الملك (أمحوتب الأول)  وهو ملك توفرت له منزل الأولياء عند خلفائه ونال قدسية كبيرة في مصر القديمة. ويقال:  
- (برمهاث روح الغيط وهات) كناية عما يحمله الفلاح من المحاصيل الزراعية التي تنضج في هذا الشهر.

8. برمودة (9 أبريل - 8 مايو):

نسبة إلى إلهة الحصاد (رننوت)  ويرمز لها بالأفعى المقدسة. ويقال:

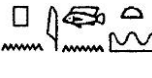
- (برمودة دق بالعمودة) أي دق سنابل القمح بعد نضجه وفصل الحبوب من أغلفتها بالعصا الغليظة.

9. بشنس (9 مايو - 7 يونيو):

- نسبة إلى الإله (خونسو)  إله القمر ، وهو أحد آلهة ثالوث طيبة ، وكان يقام له عيد في هذا الشهر. ويقال:

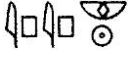
- (بشنس يكنس الغيط كنس) إشارة إلى خلو الأرض من المحاصيل بعد حصادها.

10. بؤونة (8 يونيو - 7 يوليو):

- نسبة إلى عيد (إنت)  أي عيد الوادي وهو العيد الذي ينتقل فيه آمون من شرق النيل إلى غربه لزيارة معابده الكائنة هناك في غرب الأقصر. ويقال:


- (بؤونة نقل القمح وتخزينه للمؤونة) إشارة إلى درس القمح في هذا الشهر ونقله وتخزينه للمقدار المخصص للمؤونة.
- (بؤونة الحجر ينشف الميه في الشجر) كناية عن شدة الحرارة في هذا الشهر.

### 11. أيبب (8 يوليو - 7 أغسطس):

ربما نسبة إلى عيد يرتبط بالإله (عيب) أو (أيبب)  وهو عيد يعنى (فرح السماء) فقد كان المصريون القدماء يعتقدون أن حورس قد انتقم فيه لأبيه أوزيريس الذى يمثل الخير ، على عدوه ست الذى يمثل الأرض الجدياء ، أي انتصار الخير على الشر ، أو الفيضان ضد التحريق. ويقال:

- (أيبب فيه العنب يطيب).
- و(أيبب ماء النيل يدب فيه دبب) أي يزداد فيه ماء الفيضان المتدفق بصوته ورنينه.

### 12. مسرى (6 أغسطس - 5 سبتمبر):

- ربما نسبة إلى (مسوت رع) ، أي ولادة الشمس . ويقال:
- (مسرى تجرى فيه كل ترعة عسرة).
- و(إن فاتك مسرى ما تلقاش ولا كسرة) إشارة إلى اشتداد حرارة الشمس وزيادة مياه الفيضان الجارية في كل ترعة<sup>(262)</sup>.

## متفرقات

أ = إو، جاء. (أوا. أوى، يأوي، أويًا وإويًا):  
 Ⲁ, Rev. 12, 17, = Ⲁ, to come.

عاد. وأوى: ذهب).

علي فهمي خشيم، البرهان على عروبة اللغة المصرية القديمة، القاهرة، 2007، p.55.

at Ⲁ Ⲁ = Ⲁ Ⲁ = Ⲁ Ⲁ, Litanie,  
 p. 85, to bring forth.

\* أت: أنتج، ولد. (أتي. الإثناء: الغلة وحمل

النخل. أت النخلة (وغيرها) وأتت أتوا

وإتاء وإيتاء. أتت الماشية: نمت)

at, aat Ⲁ Ⲁ, staff,  
 stick, stave.

\* أت، أتت، عصا، قضيب، هراوة. (مادة «أت»

تفيد الغلبة، والعصا أداة لها).

p.55

au-t àb Ⲁ Ⲁ dilata-  
 tion of heart, swelling of heart, pleasure, joy,  
 gladness

أوت. إب: تمدد القلب. انبساط الفؤاد و انتفاخ

القلب، لذة، متعة، التعبير الصرفي:

البسط والقبض (في القلب) = السعادة

والشقاء. (تولية اللب).

p.57

auau Ⲁ Ⲁ Ⲁ, dog, jackal; com-  
 pare ابن آوى.

\* أواو: كلب، ابن آوى. (وأوا. في مادة «أيا»:

«الواوا، صياح العلوّص، وهو ابن آوى،

إذا جاع»).



p.58

ah evil, grief, disaster, prejudice; var.

\* أح: شر، أسي، كارثة، ضير. (أحح - أح):  
توجع، الأحاح: الغيظ ومرارة الغم،  
واشتداد الحزن).

ah-t entreaty, petition, prayer.

أحت: رجاء، توسل، دعاء (أح الرجل: ردد  
التحنح في حلقه، وسمعت له أحاحًا إذا  
سمعته يتوجع. الأحيحة = الأحاح).  
p.64

ah-ti see

akhakh night, darkness.

\* أخاخ: ليل، ظلمة. (انظر: خخ. وقارن  
العربية: ليلة كاخ، وقاخ = مظلمة).  
p.65

ast clay, earth, chalk (?);


potter's clay.

\* أست: طين، تراب، طباشير (?). (في  
العربية مادة «سته» تماثل مادة «أست» في  
إفادة السفلية والقعود = الأرضية).  
p.67

aqa filth, vomit =



\* أقا: قدر، قلس. (قأ، قئي).

p.68

**Aker**   
 an Earth-  
 god, who had a lion's body with a head at each  
 end of it; Copt. &kwpi.


\* **أكر**: إله الأرض، الذي كان له جسد أسد برأس  
 على كل جانب من جانبيه. (في مادة  
 «أكر» العربية معانٍ متصلة بالأرض:  
 الأكرة؛ الحفرة في الأرض، الأكار:  
 الحرث، المؤكرة: المزارعة. قارن: أجر،  
 أجر، وكذلك: حجر. وكذلك: عقر).

p.69


**at-t** , bed, diwān,  
 couch, bier; var. 

\* **أت**: سرير، أريكة، حشية، نعش. (أثث.  
 الأثاث: أنواع المتاع من متاع البيت ونحوه).

p.71

**áait** , old age.

\* **أيت**: شيخوخة (مادة «أوأ» فيها معنى التشكي  
 والتحزن والتوجع، والداهية أو المصيبة،  
 وهي علامات الشيخوخة. قارن كذلك مادة  
 «أوه»، ومنها التأوه: التوجع).

**Áait**   
 the "old gods," gods of olden time.

p.75

\* **أب** : رغب، اشتهى، أحب. (لَبَّ. اللَّبُّ) : to wish for, to desire, to love;

القلب (موضع العواطف في التصور القديم). وتَفَعَّلَ: لَبَّ، يَلْبُ = صار ذا لُبٍّ). قارن اللهجة: أبى، يبي = أبغى، يبغي = يرغب. قارن: أبٌ. أبٌ إلى وطنه: حن إليه).

p.76

**áāh**

the moon, Moon-god; Copt. 10Ⲉ, 100Ⲉ, 101Ⲉ;  
Heb. ירח.

\* **أصح** : القمر، إله القمر. (أرخ. الأرخ. القمر - في السبئية. ومن ذلك في العربية: أرخ. أرخ: وقت، كتب تاريخاً، للحساب بالقمر قديماً).

p.86

**áu, áu-t**

animals, cattle, sheep and goats, herds.

\* **أوت** : حيوانات، ماشية، غنم، ماعز، قطعان. (أوا. الأوي: الطير المتجمع في مكان واحد، سرب = قطع).


p.88

**áuhu**

to lament

\* **أوحو** : انتحب. (وحح. الوحوحة: صوت مع بحح كالبكاء والنحيب. قارن: وحأ. الوحاء: البكاء).

p.91

aba 

to endow with soul, to  
make strong or courageous, to be filled with  
soul or strength.

\* إبا: شدٌ عزيمة، قوَى أو شجَع، مليء بالعزم أو

القوة. (أبي، الأبى: المنبع، العزيز.

والاسم: الأباء).

p.93

ánemu 

i.e., human beings.

\* أنمو: «جلود»، أي: كائنات بشرية. (منا. النيئة: "skins,"

الجلد، وخص الجلد المدبوغ، لاحظ صلة «البشر»

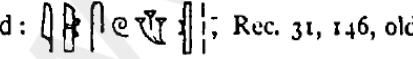
بـ«البشرة» (الجلد) وكذلك «آدم»، بـ«أديم»

(جلد). قارن أيضاً صلة «أتم» بـ«أنام» = بشر.

p.108

ásu  old,

ancient; 

old, ruined: ; Rec. 31, 146, old


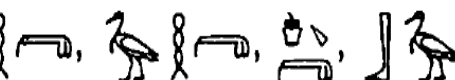
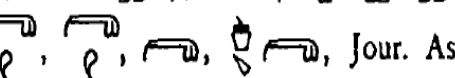
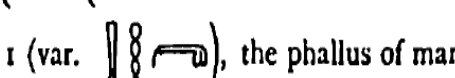
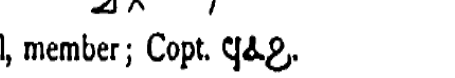

age, infirmity;  old woman.

\* اسو: عتيق، قديم، متهدم، شيخوخة.. إلخ.

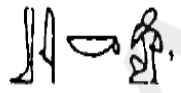
في مادة (أسس): الأُسُّ: الأصل،

المتدى، وأُسُّ الدهر: أوله = قديم.


p.119

**bah** , , . \* **بأح**؛ ذكر الرجل أو الحيوان. عضو (بوح).  
**«البوح**: الفرج. وفي مثل هذا قال العرب:  
**«ابنك ابن بوحك، يشرب من صبوحك»**.  
 Jour. As. . (var. )  
 1908, 311 (var. )  
 or animal, member; Copt. **ⲡⲁⲄ**.

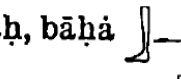
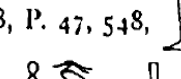

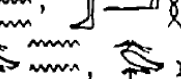
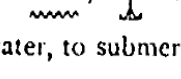




p.154

**bak** , Rec. 27, 59, to twitter,  
 to cry (?) \* **ببأك**: شقق، صاح (?). (بفق. بفق. رجل  
 بقباق: كثير الكلام، صياح).


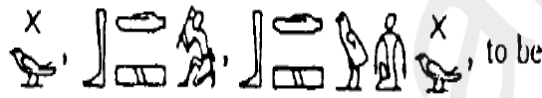
p.162

**bāth** , Berl. 3024, 113, a  
 sick man, one vexed with the devil of a disease. \* **ببأث**: مريض، مكدر بشيطان داء (بأس. بؤس،  
 بئس. قارن قولنا للمريض: «لا بأس  
 عليك»).

p.164

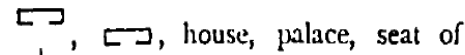
**bāh, bāhā** , N. 996, ,  
 T. 368, P. 47, 548, , N. 33,  
, , ,  
, , ,  
 to flood  
 with water, to submerge, to be flooded. \* **ببع**, **ببعبا**: غمر بالماء، غطس، غمر (بمع.  
 بع السحاب: ألقى بمائه. البعيع: صوت  
 المطر المتدارك. بع الماء: صبّه. البعاع:  
 شدة المطر).

p.165

betsh   
  
 weak, helpless, exhausted, powerless, impotent.

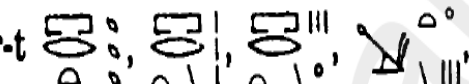
\* بدش : ضعيف، عاجز، منهك، بلا قوة، غير قادر. (بطش). «بطش فلان من الحمى إذا أفاق منها وهو ضعيف» (اللسان).

p.182

per   
 government

\* پیر: بيت، قصر، كرسى الحكم (الجذر الثنائي «بر» في العروبيات يفيد الحجر والبناء، وفي العربية يفيد الارتفاع والظهور - شأن البيت والقصر وكرسى الحكم) (١).

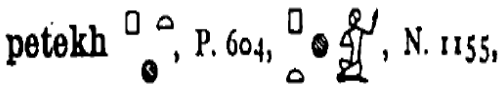
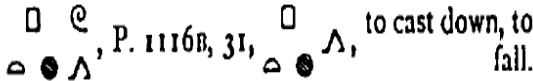

p.188

per-t   
 Peasant 294, grain, corn, wheat,

field produce, fruit of any kind; Copt.  $\varphi\rho\epsilon$ ,  $\epsilon\beta\rho\eta\tau\epsilon$ , Heb.  $\text{פֶּרִי}$ .

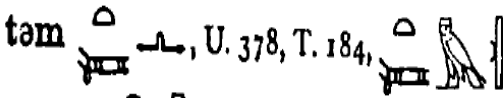
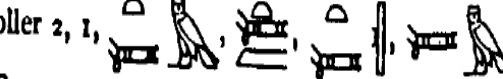
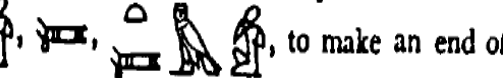

پرت: حب، قمح، حنطة، منتجات الحقل، ثمرة من أي نوع. (قارن العربية: برور، البر: الحنطة، القمح).

p.196

petekh   
 P. 604, N. 1155,   
 P. 1116B, 31,   
 to cast down, to fall.

\* پیتخ: ألقى، سقط (بطخ. بطح: ألقى على الأرض، بسط، طرح).



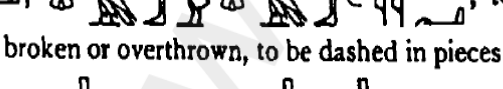


p.206

tam  U. 378, T. 184,   
Koller 2, 1,   
 to make an end of.

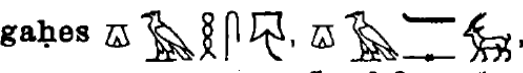
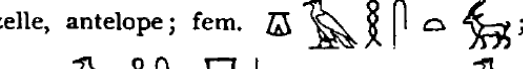
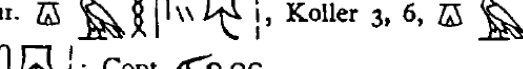
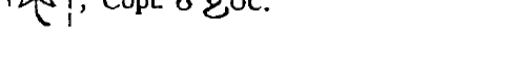
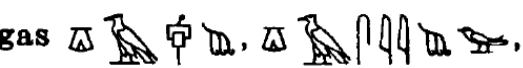
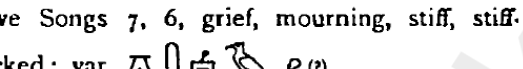
\* تم : أنهى (تم . تم . أتم : أنهى).

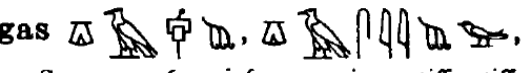
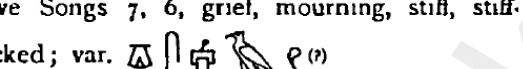
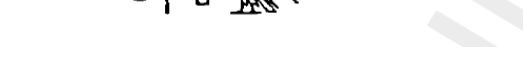
p.227

gaga   \* جاجا : صاح (الطائر) ، قاق / فرق (فوق) .  
to cry (of a bird), to cackle; var.  قاق الطائر : صاح).

gabgab   \* جابجاب : كسر أو هدم . خرب ، حطم قطعاً  
(مضاعف «جاب» . العربية : جيب .  
 to  
be broken or overthrown, to be dashed in pieces ;  
see  and ; Copt.  
ⲄⲚⲉ.

p.242

gahes   \* جاحس : غزال ، ريم (جحش . الجحش : ولد  
الظبية) .  
gazelle, antelope; fem.   
plur. ; Koller 3, 6,   
; Copt. ⲄⲚⲉⲐ.

gas   \* جاس : (١) حزن ، نواح (٢) جامد ، عنيد .  
Love Songs 7, 6, grief, mourning, stiff, stiff-  
necked; var.  (١) (٢) جاهش . جاهش : بكى ، ناح (٢)  
جسا . جسا : فهو جاسي : صلب ، يبس) .

p.244

\* جيجب : (١) قَلَبَ (٢) ذبح . (١) كِب . T. 310, ,  
 كِبْ : قَلَبَ . المضاعف : ككب . (٢) M. 126, , Rec. 30, 192, ,  
 جب . جب : (قطع، الرقبة - أي ذبح) . , ,  
 Stat. Tab. 39, to overthrow, to slay; ,  
 the overthrown, slain; Copt. .

p.245

\* حمت : امرأة، زوجة (حمم). الحامة: خاصة  
 الرجل من أهله وولده. والحامة: المرأة).  
 hem-t , , , , ,  
 , woman, wife; Copt. in  
 .

p.281

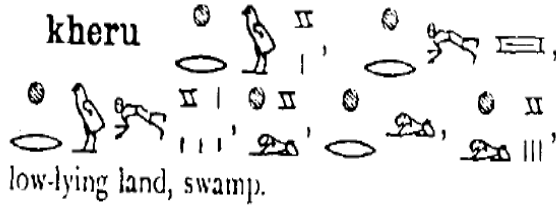
حن : «و» (حرف عطف) ، واو المعية ( حنا .  
 لاحظ أن هذه تسمى في العربية واو  
 العطف، أي تعطف ما لحق على ما سبق .  
 العربية : حنى، يحني، حنياً : عَطَفَ ،  
 عطفًا) .

p.285

\* حن : أمد، أسبغ، زود، وهب ( حنن . حن :  
 عطف على - فأعطى؟ )<sup>(١)</sup> .  
 hen , , ,  
 to provide, to endow, to supply  
 with, to bestow.

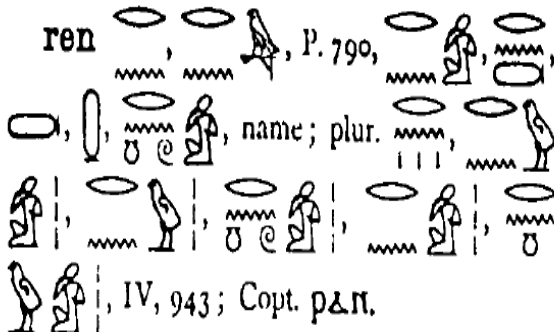
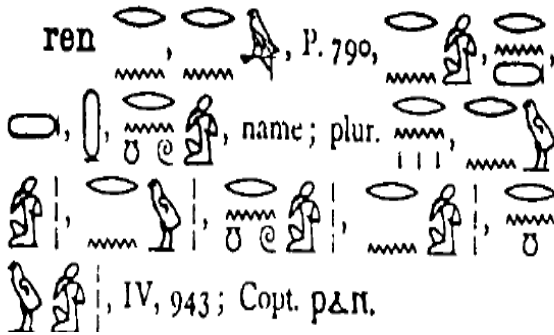




kheru   
low-lying land, swamp.

\* خرو: أرض واطئة، مستنقع (خور. الخور، مثل الغور: المنخفض المظمن من الأرض. وكذلك: الهور. الأهوار: المستنقعات).

p.353

ren   
P. 790, name; plur.   
IV, 943; Copt. p. n.

\* رن: اسم (الدلالة الأصلية: صوت. العربية: رنن. رن، يرن: صوت. الرنين: الجرس، الصوت. الواحدة: رنة).

p.429



resh   
a disease or ailment of the nose.

\* رش: ممرض أو علة في الأنف (رشش. الرش للماء والدم والدمع: النضح - كذلك لما يسيل، ينضح، من الأنف. رشع؟).

p.436

\* **سخت** : حقل، مرج. (سخا. السخواء: الأرض،  T. 333,  ,  
 اللينة التراب، السهلة - كأرض الحقل.  P. 8:5,  M. 249,  ,  
 وهي السخاوية أيضاً).  N. 703,  ,  ,  ,  
 Rec. 31, 31,  ,  , field, meadow ;


p.485

\* **سخره** : أساء إلى / ظلم (سخر. سخر من :  ,  , B.D. :  
 هزئ. السخرة: العمل بلا أجر - وهو

ظلم وإساءة).

p.490

\* **سن** : طين (طين. طين) <sup>(١)</sup>.


 Rev. 14, 34, clay.

(١) قارن القرآن الكريم ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾ (الحجر: ٢٦، وانظر الآيات: ٢٨، ٣٣ - من نفس السورة).


p.533


**shtem**  : شتم : عارك، عاب، سب، أقسم (شتم . الشتم) :


Ptah-hotep XI, 13,  Gol. اللعن والسباب).

Ham. 14, 147, to fight, to revile, to curse, to swear; compare Heb. , Arab. شتم.

p.596


**āmā, āmām**  \* عمع، عمعم : رجل يعاني من قصور في

 , a man suffering from some defect of الأعضاء الجنسية. (عنن. العنة: القصور أو العجز الجنسي، والصفة: عنين. وامرأة عينية).


**āmā**  Amen. 24, 13, a disease of the sexual organs.

عمع : مرض الأعضاء الجنسية.

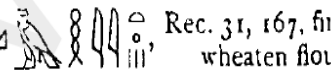
p.620

**qemḥu**  T. 57, M. 217, \* قمحو : خبز مصنوع من دقيق فاخر (قمح).

N. 538,  قمح).

 bread made of fine flour; compare Heb. , Arab. قمح


Syr. قمح Eth. 

**qemḥi-t**  Rec. 31, 167, fine wheaten flour.

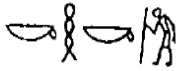
قمحيت : دقيق حنطة فاخر.

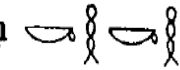
Activate Windows

p.668


**qeḥoq, qeḥqeh**  **\* قحق، قححق** : كبير السن، ضعيف، محطم  
to be old, weak, broken : Copt. KCP, KCP, KCP.  
xεεxε̄. (كحح. الكحح: الهرم).


p.673

**kehək**  Rec. 4, 134, to be old, aged, senility. **\* كحك** : كبير السن، عجوز، شيخوخة (كحح)  
كحح. الكحح: العجوز).


**kehkeh**  Mar. Aby. II, 36, Rec. 16, 57, Anastasi I, 2, 1, to be old. **\* كحكح** : شاخ.

p.691

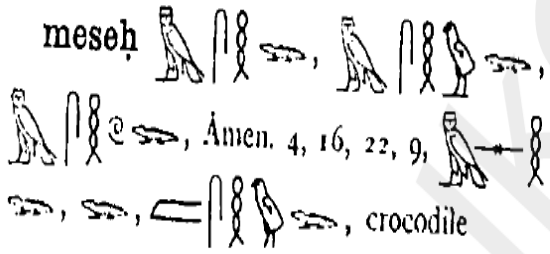

**mit**  T. 290, N. 167, N. 129, Hh. 344, to die. **\* ميت** : توفي (موت. ميت، ميت).

**mitiu**  L.D. III, 65A, 5, the dead, defeat, slaughter. **\* ميتيو** : المتوفى، هزيمة، مجزرة.

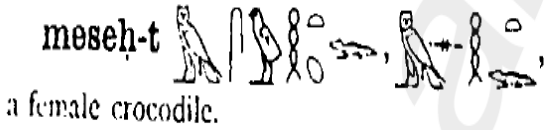
p.717

**mer-t**  sickness, illness, pain, sorrow, **\* مرت** : مرض، داء، ألم، حزن، قسوة، أسي،  
cruelty, grief, fatal disease **\* مرض قاتل**.

741

meseh  , Amen. 4, 16, 22, 9,  , crocodile

\* مسح؛ تمسح (مسح. تمساح).

meseh-t  ,  
a female crocodile.

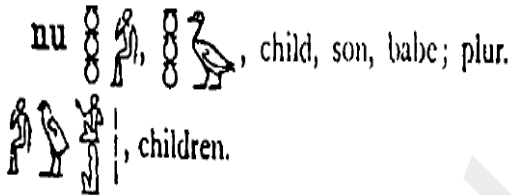
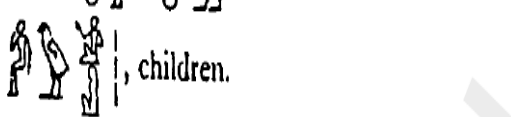
مسحت؛ أنثى التمساح / تمساحة.

p.753

na  , wind, air, breeze

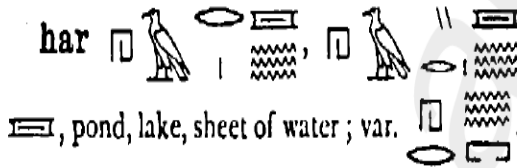
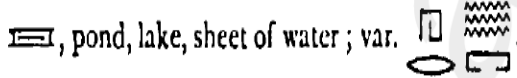
\* نأ؛ ربح، هواء، نسمة (في الدارجة: «نوة» =  
رياح الشتاء العاصفة).

p.769

nu  , child, son, babe; plur.  
 , children.


\* نو؛ طفل، ابن، صبي (الدارجة المصرية  
المعاصرة: «نونو»).

p.776

har  , pond, lake, sheet of water; var. 

\* هار؛ بركة، بحيرة، طبقة ماء (هور. الهور؛  
بحيرة فيها مياه غياض وأجام، فتتسع  
ويكثر ماؤها، والجمع: أهوار).

p.848

ium (ááum ?) 

\* يوم (أوم؟) : بحر، نهر (يم).

sea, river; Heb. יָם, Copt. ⲉⲓⲟⲩⲉ, ⲓⲩⲉⲩ, ⲓⲟⲩⲉ

p.907

## الخاتمة

.. وهكذا فإن مصر القديمة لا تزال حية في مجتمعا المعاصر وفى  
أوساطه الشعبية والريفية على وجه الخصوص، بروحها وعاداتها وتقاليدها، التي  
تتم عن الأصالة واحترام التراث.

وبعد فإنه يتضح لنا من هذا البحث أنه في لغتنا العربية الكثير من  
المسميات والمفردات الفصحى والعامية التي لا زلنا نستخدمها حتى الآن والتي  
ترجع بأصولها للغة المصرية القديمة.



## هوامش الدراسة

- 1- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المعجم الصغير في مفردات اللغة المصرية القديمة ، القاهرة ، 1958 ، ص2.
- أحمد بدوى ، اللغة المصرية القديمة وصلتها باللغات السامية ، مؤتمر مجمع اللغة العربية في حياة وأعمال د. أحمد بدوى ، صفحات من التاريخ والحفائر (سقارة- ميت رهينة) ، القاهرة ، 1984 ، ص 116.
- 2-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص3.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص 117.
- 3- Wb. I, p. 33-3
- 4-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص11.
- 5-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص15.
- 6-عبد الحلیم نور الدين ، اللغة المصرية القديمة ، القاهرة ، 1984 ، ص 244 ، سطر 3.
- 7-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 30.
- 8-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 33.
- 9-أحمد بدوى وهرمان كيس ، ص 35.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص 119.
- 10-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص37.
- 11-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص17.
- عبد العزيز صالح ، الشرق الأدنى القديم ، القاهرة ، 1976 ، ص 17.
- 12-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص41.
- 13-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص42.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص120.
- J. Cerny, Coptic Etymological Dictionary, Cambridge. 1976, p. 10-14
- 15-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص51.
- 16-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص58.
- 17-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص59.
- 18-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص60.
- 19-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص61.
- 20-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص65.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص124.
- 21-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص66.
- 22-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص66.
- 23-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص67.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص124.
- 24-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص75.
- 25-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص78.
- 26-أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص79.

- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص121.
- 27- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص81.
- 28- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص81.
- 29- عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص 248 ، سطر 2.
- 30- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص86.
- 31- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص87.
- 32- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص87.
- 33- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص87.
- 34- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص87.
- 35- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص88.
- 36- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص88.
- 37- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص20.
- برناديت مونى، المعجم الوجيز فى اللغة المصرية بالخط الهيروغليفى ، ترجمة: ماهر جويجاتى، القاهرة ، 1998 ، ص 102.
- 38- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص90.
- 39- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص90.
- 40- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص91.
- 41- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص95.
- 42- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 98.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص 125.
- 43- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص103.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة، ص126.
- 44- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص108.
- 45- عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص 247.
- 46- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 123.
- أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص 127.
- 47- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص122.
- J. Cerny, Op.cit., p. 288-48
- J. Cerny, Op.cit., p. 76-49
- 50- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص124.
- 51- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص129.
- 52- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص129.
- 53- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص130.
- 54- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص131.
- 55- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص133.
- 56- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص134.
- J. Cerny, Op.cit., p. 75-57
- 58- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص147.

- 59- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص147.  
60- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص147.  
61- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص148.  
62- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص156.  
63- Wb. III, p. 64-63.  
64- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص161.  
أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص130.  
65- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص167.  
66- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص170.  
67- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص171.  
68- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص175.  
69- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص178.  
70- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص186.  
71- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص187.  
72- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص188.  
73- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص188.  
74- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص190.  
75- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص195.  
76- أحمد بدوى، هرمان كيس: المرجع السابق ، ص196.  
انظر عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص20 ، وأحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص199.  
77- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص17.  
78- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص200.  
79- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص202.  
80- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص215.  
81- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص218.  
J. Cerny, Op.cit., p. 151-82  
83- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص227.  
84- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص235.  
85- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص243.  
86- Wb. IV, p. 422-86.  
J. Cerny, Op.cit., P. 263-87  
88- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص252.  
89- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص253.  
90- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص253.  
91- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص255.  
92- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص259.  
93- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص261.

- J. Cerny, Op.cit., P. 63-94
- 95-عبد الحلیم نور الدین ، المرجع السابق ، ص248 (سطر 21).
- 96-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص263.
- 97-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص263.
- J. Cerny, Op.cit., P. 341-98
- 99-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص265.
- 100-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص266.
- 101-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص266.
- 102-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص267.
- 103-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص274.
- 104-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص275.
- 105-عبد العزیز صالح ، المرجع السابق ، ص21.
- 106-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص277.
- 107-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص284.
- 108-عبد الحلیم نور الدین ، المرجع السابق ، ص246 ، سطر 9.
- 109-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص288.
- 110-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص290.
- 111-برنادیت مونی ، المرجع السابق ، ص258.
- 112-عبد الحلیم نور الدین ، المرجع السابق ، ص245 ، سطر 13.
- 113-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص13.
- 114-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص33.
- Wb. I, p. 237-115
- 116-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص52.
- أحمد بدوی ، المقالة السابقة ، ص123.
- 117-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص75.
- 118-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص83.
- 119-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص96.
- 120-عبد الحلیم نور الدین ، المرجع السابق ، ص247.
- 121-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص100.
- 122-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص103.
- 123-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص118.
- 124-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص130.
- 125-أحمد بدوی ، هرمان کیس: المرجع السابق ، ص130.
- J. Cerny, Op.cit., P. 75-126
- 127-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص167.
- 128-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص180.
- 129-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص217.
- 130-أحمد بدوی وهرمان کیس ، المرجع السابق ، ص221.

- 131- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص258.  
132- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص282.  
133- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص16.  
134- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص44.  
135- برناديت مونى: المرجع السابق ، ص103.  
136- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص102.  
137- عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص247.  
138- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص165.  
139- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص19.  
140- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص202.  
141- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص203.  
J. Cerny, Op.cit., P. 252-142  
143- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص251.  
144- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص259.  
145- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص3.  
أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص117.  
146- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص29.  
أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص119.  
147- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص58.  
148- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص69.  
149- عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص244.  
150- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص77.  
151- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص111.  
Wb. III, p. 453-152  
153- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص204.  
154- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص249.  
155- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص257.  
J. Cerny, Op.cit., P. 339-156  
G. Sobhy, "Miscellanea", in JEA, 16, London, 1930, p. 5-157  
J. Cerny, Op.cit., P. 185-158  
159- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص75.  
160- عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص247.  
161- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص94.  
162- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص96.  
163- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص102.  
أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص126.  
164- أحمد بدوى وهرمان كيسى ، المرجع السابق ، ص108.  
Wb. III, p. 93-165

- 166- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص159.  
167- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص220.  
168- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص298.  
J. Cerny, Op.cit., P. 74-169  
J. Cerny, Op.cit., P. 56-170  
.Wb. V, p. 72-171  
J. Cerny, Op.cit., P. 97-172  
J. Cerny, Op.cit., P. 327-173  
.Wb. V, p. 262-174  
175- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص15.  
176- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص20 .  
177- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص38.  
178- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص128.  
179- أحمد بدوى ، هرمان كيس: المرجع السابق ، ص144 ، وقد استخدم العرب هذا اللفظ فقالوا: "ما أدرى أين ردى" بمعنى ما أدرى أين ذهب أو مشى ، وقالوا: "ردت الجارية": أي مشيت على رجل ورفعت أخرى.  
انظر: عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص 17.  
تاج العروس ، ج1 ، ص 147  
180- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص217.  
.Wb. IV, p. 99-181  
182- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص261.  
183- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص294.  
184- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص25.  
185- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص196.  
186- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص216.  
187- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص219.  
188- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص222.  
189- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص250.  
190- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص250.  
191- عبد الحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص248.  
192- أحمد بدوى وهرمان كيس ، المرجع السابق ، ص274.  
193- عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص43.  
وليم نظير ، العادات المصرية بين الأمس واليوم ، القاهرة ، 1967 ، ص83.  
194- حسن عبد الرحمن خطاب، الثروة النباتية في مصر القديمة، القاهرة، 1985، ص138.  
195- ليز مانكه، التداوي بالأعشاب في مصر القديمة ، ترجمة: أحمد زهير أمين ، مراجعة: محمود ماهر طه ، القاهرة ، 1993 ، ص144.  
196- ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص298.  
197- ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص334.

- 198-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 108.  
199-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 128.  
200-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 197.  
201-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 346.  
202-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 111.  
203-أحمد بدوى وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 84.  
204-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 123.  
- ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 142.  
205-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 106.  
206-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 127.  
207-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 119.  
208-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 120.  
209-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 310.  
210-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 250.  
211-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 165.  
212-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 187.  
213-عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص 246.  
214-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 206.  
215-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 181.  
216-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 121.  
-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 174.  
217-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 184.  
218-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 132.  
219-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 130.  
220-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 180.  
221-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 99.  
222-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 260.  
223-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 265.  
224-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 208.  
225-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 146.  
226-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 289.  
227-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 298.  
228-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 153.  
-ليز مانكه ، المرجع السابق ، ص 283.  
J. Cerny, Op.cit., P. 46-229  
230- برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 42.  
231-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 33.  
232-برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 64.

- 233-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 39.  
234-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 55.  
أحمد بدوى ، المرجع السابق ، ص 123.  
235-برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 106.  
236-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 106.  
237-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 107.  
238-برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 132.  
239-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 199.  
240-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 231.  
Wb. V, p. 59-241.  
242-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 257.  
243-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 268.  
244-أحمد بدوى ، وهيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 295.  
245-حسن عبد الرحمن خطاب ، الثروة الحيوانية فى مصر القديمة ، القاهرة، 1986، ص 193.  
246-حسن عبد الرحمن خطاب ، المرجع السابق ، ص 195.  
247-برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 71.  
أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 45.  
248-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 100.  
249-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 100.  
250-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 207.  
251-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 49.  
252-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 157.  
أحمد بدوى ، المقالة السابقة ، ص 130.  
253-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 181.  
254-أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 222.  
255-(3) أحمد بدوى ، هيرمان كيس ، المرجع السابق ، ص 95.  
256-(7) برناديت مونى ، المرجع السابق ، ص 150.  
257-عبد العزيز صالح ، المرجع السابق ، ص 27.  
258-وإن كان د. عبد الحلیم نور الدين يذكر أن هذا الشهر هو نسبةً إلى عيد (إنت) أي عيد الوادي   $p3 n int$   
انظر: عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص 249 (2).  
259-عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة وأثارها ، ج1 ، القاهرة ، 1980 ، ص 41.  
260-عبد الحلیم نور الدين ، المرجع السابق ، ص 249 (5).  
261-وليم نظير ، المرجع السابق ، ص 79.  
262-وليم نظير ، المرجع السابق ، من ص 78 إلى ص 80.



## مراجع عامة

### أولاً: مراجع عربية:

- 1 - حجازي ،محمد فهيم ، علم اللغة العربية ، الكويت، 1973.
- 2 - سمير أديب ، موسوعة الحضارة المصرية القديمة ،"الموروث من تراثنا اللغوي" ، القاهرة ، 2000، من ص 793-802.
- 3 - عبد الحلیم نور الدين : قواعد اللغة المصرية القديمة ، القاهرة، 1998.
- 4 - علی فهمي خشيم ، آلهة مصر العربية ، المجلد الثاني ، القاهرة ، 1998.
- 5 - علي فهمي خشيم ، البرهان على عروبة اللغة المصرية القديمة ، القاهرة ، 2007.

### ثانياً: مراجع أجنبية:

- 1-Gardiner, A., Egyptian Grammar, Oxford, 1978.
- 2-Faulkner, O.R., A Concise Dictionary of Middle Egyptian, Oxford, 1976.
- 3-Cerny, J., Coptic Etymological Dictionary, Cambridge, 1976.
- 4-Erman, A. Und Grapow, P., Worterbuch der Agyptischen Sprache, Leipzig, 1926-1953 (5 Bande + Belegestelle).
- 5- Collier, Mark and Bill Manley. How to Read Egyptian Hieroglyphs. Univ. of California Press, 1998.
- 6- Forman, Werner and Stephen Quirke Hieroglyphs and the Afterlife in Ancient Egypt. University of California, 1996.

- 7- Foster, John. Hymns, Prayers and Songs: An Anthology of Ancient Egyptian Lyric Poetry. Scholars Press, 1995.
- 8- Hoch, James. Middle Egyptian Grammar. SSEA (Toronto), 1995. (spiral bound)
- 9- Murnane, William. Texts from the Amarna Period in Egypt. Scholars Press, 1995.
- 10- Parkinson, Robert, Voices from Ancient Egypt: An Anthology of Middle Kingdom Writings. University of Oklahoma Press, 1991.
- 11- Parkinson, Robert and Stephen Quirke, Papyrus. University of Texas Press, 1995.
- 12- Wentz, Edward, Letters from Ancient Egypt. Scholar's Press, 1990.
- 13- Wilkinson, Richard, Reading Egyptian Art. Thames and Hudson, 1992.
- 14- Zauzich, K-T., Hieroglyphs without Mystery. Univ. of Texas, 1992
- 15- Allen, James P. (2000) Middle Egyptian: An Introduction to the Language and Culture of Hieroglyphs.
- 16- Depuydt, Leo (2000) Fundamentals of Egyptian Grammar, Part 1: Elements.
- 17- Hoch, James (1996) Introduction to Middle Egyptian Grammar.
- 18- Junge, Friderich (2001) Late Egyptian Grammar.
- 19- Lesko, Leonard (2002) Dictionary of Late Egyptian, 2 Vols.

- 20- Loprieno, Antonio (1995) Ancient Egyptian: A Linguistic Introduction.
- 21- Malek, Jaromir (1994) ABC of Egyptian Hieroglyphs.
- 22- Ockinga, Boyo G. (1998) A Concise Grammar of Middle Egyptian.
- 23- Wilkinson, Richard H. (1992) Reading Egyptian Art: A Hieroglyphic Guide to Ancient Egyptian Painting and Sculpture.
- 24- Zauzich, Karl-Theodor (1994) Hieroglyphs Without Mystery.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**

Perhaps the most indicative of the ancient relationship between the ancient Egyptian language and the Arabic language is the existence of essential links between the grammar rules in each of them, despite the different forms of writing between them, including:

The presence of the letters H, Al-Ain and Qaf in the ancient Egyptian language. The prevalence of the triple source for its verbs, the predominance of the other defective verb in it, preceding the subject verb, appending the adjective to the described, the use of the Muthanna form, adding the feminine t at the end of some nouns and feminine adjectives, the use of the Y ratio, distinguishing some from all.

**Keywords: language - ancient - Egypt - Hieroglyphic - Arabic.**

## Ancient Egyptian words in our Arabic language

Prof.Dr. Samir Adeeb

### Abstract:

By studying the Arabic language and the ancient Egyptian language, it was found that they are of the same origin, and then they were separated by what they entered from the heart and substitution, as happened in all ancient languages. Arabic vocabulary has an equal in

The ancient Egyptian language, the Coptic language - which is the last stage of the development of the ancient Egyptian language - remained in circulation in the country until the seventh century AD, then it was replaced by the Arabic language, and the use of the Coptic language became limited to rituals in churches.

The ancient Egyptian language has the rigid noun, the derivative, the verb with its times, and the adverb

(Adverbs of time and adverbs of place), conjunctions, remembrance and femininity, then singular, dual and plural, connected and separate pronouns, construction for the known and unknown, the adjective following the described, the direct addition, the addition with the lam (such as your saying is the book of Muhammad and the book of Muhammad), then the lineage with yaa, and in it the case and distinction the noun sentence and the actual sentence ... etc.



## جدوى الموسوعيّة والدراسات البينيّة في التّكامل المعرفي

أ. د. محمد فتحي فرج\*

[mffbayomy@yahoo.com](mailto:mffbayomy@yahoo.com)

### ملخص:

يناقش هذا المقال جدوى الموسوعية والدراسات البينية لتحقيق التكامل المعرفي للمثقفين ذوي الاهتمامات العلمية المتباينة؛ وعلى هذا فمن الضروري تلبية الاحتياجات الثقافية لأولئك المتخصصين لسد الفجوة بينهم حتى لا يشعرون بأنهم يعيشون في جزر منعزلة! ونعنى بالموسوعية القراءة الشاملة والجادة في مختلف الفنون والعلوم والآداب بتخصصاتها المختلفة.

أما الدراسات البينية فهي تلك الدراسات التي تنزع نحو منهج يساعد في تبادل الخبرات البحثية والمعرفية؛ ومن ثمّ الاستفادة من الخلفيات الفكرية والمناهج البحثية المتباينة بين الباحثين والمفكرين وإدماجها في إطار مفاهيمي ومنهجي شامل يعمل على توسيع مجال دراسة الظواهر والقضايا سعياً نحو تقديم فهم أفضل لها.

أما التكامل المعرفي فيمكن النظر إلى مفهومه بأنه عملية تتطوي على دمج وإدراج بنية معلوماتية جديدة في كيان معرفي قائم؛ ذلك أنهما يشتركان في بنية مفاهيمية واحدة أو درجة من الصلة أو العلاقة الموضوعية، حيث يعمل التكامل

---

\* أستاذ علم الحيوان (علم وظائف الأعضاء) المتفرغ، كلية العلوم، جامعة المنوفية.



المعرفي على تحديد كيفية تكامل المعلومات الجديدة مع الكيان المعرفي القائم، وكيف يمكن أن يتم تعديل هذا الكيان المعرفي لاستيعاب المعلومات الجديدة. كما أكد الكاتب على أهمية القراءة في كل مجالات المعرفة الإنسانية، وغالبًا ما يتطلب المشتغلون بالمجالات الإبداعية لاسيما النقد الأدبي الوقوف على مثل هذه الأنشطة من القراءة الموسوعية إلى الاهتمام بالدراسات البينية سعياً نحو التكامل المعرفي. ولتوضيح هذه الأفكار لجأ المؤلف إلى الاعتماد على مجموعة من الأمثلة، استلها من التراث الثقافي العربي والغربي قديمها وحديثها.

لا مندوحة لنا - قبل اللوح إلى لبّ موضوعنا- عن التطرق إلى تحديد بعض المفاهيم أولاً، منها ما أعنيه بالموسوعيّة والدراسات البينية والتكامل المعرفي؛ إذ إنّ تحديد هذه المفاهيم يهمننا كثيراً في توضيح ما نريد مناقشته في هذا المقال من بعض الرؤى والأفكار حول هذه القضايا الإبيستمولوجية الهامة.

**الكلمات المفتاحية: الدراسات البينية - مفهوم الموسوعية - تعريف التكامل المعرفي - الموسوعية في التراث العربي والغربي - ثقافة الناقد.**

### الموسوعيّة:

أمّا الموسوعيّة Encyclopedism فنعنى بها التوغل المعرفي العام والجاد في مختلف ألوان الفنون والعلوم والآداب من خلال تخصصاتها المختلفة، ولا يفوتنا في هذا المقام بيان أن لفظة "موسوعية" منسوبة إلى كلمة "موسوعة" Encyclopedia وهى المقابل اللاتيني للأصل اليوناني enkýklios paideía التي تعنى لغويّاً "التعليم الشامل" all-around education (طبقاً

لدائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica, 2013) ونحن نعرف أن "الموسوعة" أو "دائرة المعارف" هي: المؤلف الذي يحتوي على معلومات . تطول أو تقصر تبعاً لطبيعية ونوعية الموسوعة حول موضوعات المعرفة الإنسانية المختلفة من علوم، وفنون، وآداب وتكنولوجيا، إلى غير هذا وذلك من مجالات الثقافة والمعرفة. ويغلب على معلوماتها الشمولية والاختصار، وليس معنى هذا أنها تقتصر إلى الدقة أو الموضوعية، فالموسوعة الجيدة يحرص رئيس تحريرها على أن يشارك في تحرير موضوعاتها المتخصصون فحسب ، كلٌّ في مجاله. ومن الكتاب الموسوعيين على المستوى العالمي كل من جان جاك روسو، وفولتير، وديدرو، وغيرهم.

(Britannica Concise Encyclopedia. 2006, p. 620).

### العقاد نموذجاً للكاتب الموسوعي العربي:

وفي ضوء ما تقدّم فإن الكاتب الموسوعيّ هو الكاتب الطُّلعة في المجالات المعرفية المتنوعة، وكلّما أخلص ودأب على القراءة العميقة تكونت لديه حصيلة معرفية جيدة أمكنته هذه من الولوج باطمئنان في مثل هذه الحقول، ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد، في القرن العشرين، الكاتب والمفكر العربي الكبير عباس محمود العقاد. وقد بلغ من تضلعه الثقافيّ في المجالات العلمية البعيدة عمّا تخصص فيه الرجل كأديب وناقد وشاعر، أنه كان يقارع أصحاب التخصص في مجمع اللغة العربية الحجة بالحجة، ضارباً لهم الأمثلة من واقع تخصصاتهم معتمداً في هذا على أحدث المراجع في تخصصاتهم، كما شهد بهذا عالم النبات الدكتور عبد الحليم منتصر الذي يقول عنه: عملاق من عمالقة الفكر والأدب ..

واسع الاطلاع حتى في العلوم كالنبات، والكيمياء، والطب، والفلك وما إليه، ناقشني مرة قائلًا إنه يعرف في النبات، كما ناقش غيري قائلًا إنه يعرف في الطب، ولا مرء في أنه قارئ، وكاتب، ومفكر من الطراز الأول، واسع المعرفة والاطلاع بشكل موسوعي لا أعرف له نظيرًا، وكان في رأبي مثال المثقف من الطراز الأول.. كما كان يدخل في تفاصيل لا يعرفها إلا المختص مما يثير بعض الجدل إلا إن الذي لا مرء فيه أن العقاد كان أمة وحده في مجال المعرفة والثقافة والأدب. (1)

### الدراسات البينية:

أما الدراسات البينية فهي تلك الدراسات التي تنزع نحو منهج يساعد في تبادل الخبرات البحثية والمعرفية؛ ومن ثمَّ الاستفادة من الخلفيات الفكرية والمناهج البحثية المتباينة بين الباحثين والمفكرين وإدماجها في إطار مفاهيمي ومنهجي شامل يعمل على توسيع مجال دراسة الظواهر والمشكلات سعياً نحو تقديم فهم أفضل لها؛ وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخروج بنتائج دقيقة وتقديم حلول مفيدة يمكن تطبيقها.

وبمعنى أكثر اختصاراً وتبسيطاً فإن الدراسات البينية . كما اتفق بشأنها معظم التربويين، هي نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدارس فكرية تفرضها طبيعة المتطلبات المستحدثة؛ فكلمة المجال البيني interdisciplinary في الإنجليزية مثلاً تتألف من مقطعين: inter وتعنى "بين" ، والثاني discipline وتعنى "مجال دراسي" معين؛ ومن ثمَّ فإن مثل هذه الدراسات يمكن الاعتماد عليها في الإجابة عن بعض الأسئلة أو

معالجة بعض الموضوعات الواسعة والمعقدة التي لا يكفي التعامل معها عن طريق نظام أو تخصص واحد.<sup>(2)</sup>

وللتأكيد على أهمية الدراسات البينية يرى إدجار موران أن تاريخ العلوم ليس هو تاريخ المسار التخصصي فحسب، وإنما هو أيضا تاريخ تغير الحدود التخصصية، وهجرة بعض المشكلات والمفاهيم والمناهج من تخصص إلى آخر، وتشكل تخصصات هجينة، وهو كذلك تاريخ تكتل التخصصات والتصاق بعضها ببعض حتى إنه يقول: "إذا كان التاريخ الرسمي للعلم هو تاريخ التخصصية disciplinarity فإن تاريخاً آخر متصلاً به أشدّ الاتصال وغير منفصل عنه هو تاريخ التخصصية البينية Interdisciplinarity، والتخصصية المتجاوزة Transdisciplinarity، والتخصصية المتعددة Polydisciplinarity".<sup>(3)</sup>

ولعله من اللافت للنظر أن الواقع العلمي المعاصر يشهد الآن تخصصات لا تُسمى ولا يُشار إليها إلا بصيغة الجمع؛ وذلك لجمعها بين عدد من التخصصات، ومن ذلك مثلاً: "العلوم البيئية" و "العلوم الصحية"، و "الدراسات النسوية"، و "علوم الاتصال"، و "العلوم العرفانية"<sup>(4)</sup>، وثمة علوم أخرى نبتت من رحم علمين أو أكثر كعلم الكيمياء الحيوية الذي جمع وزوج بين البيولوجيا والكيمياء، وكذا الحال بالنسبة لعلم الفيزياء الحيوية (البيوفيزياء)، وعلم السموم الذي اعتمد على عدة علوم كعلوم البيولوجيا والكيمياء والفيزياء والطب والصيدلة، وغيرها.

## التكامل المعرفي:

أما التكامل المعرفي Knowledge integration فيمكن النظر إلى مفهومه بأنه عملية تنطوي على دمج وإدراج بنية معلوماتية جديدة في كيان معرفي قائم؛ ذلك أنهما يشتركان في بنية مفاهيمية واحدة أو درجة من الصلة أو العلاقة الموضوعية، حيث يعمل التكامل المعرفي على تحديد كيفية تكامل المعلومات الجديدة مع الكيان المعرفي القائم، وكيف يمكن أن يتم تعديل هذا الكيان المعرفي لاستيعاب المعلومات الجديدة، وكيف يمكن تعديل المعلومات الجديدة في ضوء المعرفة الحالية. كما يمكن أيضاً أن ينظر إلى التكامل المعرفي في سياقه المجرد بأنه "العملية التي تكفل القدرة على تجميع وتوليف وتلخيص نماذج من البيانات Data Models داخل نموذج مشترك أو نموذج واحد يوفر حالة معرفية فريدة.<sup>(5)</sup>

وبصورة أكثر بساطة ووضوح يمكن القول أيضاً أن التكامل بين العلوم يعني أن علماً معيناً يحتاج إلى أن يتكامل مع علم آخر أو أكثر من أجل تطويره وتقدمه؛ أو يعنى حاجة الإنسان في فهمه لعلم معين إلى علوم أخرى تعين في تحقيق هذا الفهم. وتبدو مسألة التكامل في هذه الحالة أكثر وضوحاً، ويكون المفهوم مفتوحاً؛ إذ تضاف إليه أبعاد جديدة كلما لزم الأمر؛ فمثلاً يسهل القول بضرورة تكامل جهود العلماء من التخصص العلمي نفسه الذين يسعون إلى حل مشكلة علمية معينة وتحقيق إنجاز فيها. ويكون التكامل هنا مُنصباً على الجهود الفردية للعلماء؛ لبناء رؤية جماعية أكثر عمقاً واتساعاً وموضوعية؛ مما يعين

في تحقيق إنجاز ملموس، ويسهل أمر قبوله والاعتراف به من الجماعة العلمية.<sup>(6)</sup>

وعندما تبذل الجهود الكافية وتتوفر الإرادة المطلوبة للتعامل مع العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، على أساس إبراز الوحدة والتكامل بينها في برامج التعليم، فسوف تجد الجامعات نفسها بحاجة ماسة إلى إعادة تصميم برامجها، ليكون المتخصص في المجالات العلمية مثلاً، أكثر قدرة على اتخاذ قرارات حكيمة في بحثه في قضايا العلوم، وفي تصميمه لتطبيقاتها في الصناعة والأعمال والخدمات، وليكون المتخصص في العلوم الإنسانية والاجتماعية قادراً على المشاركة الواعية في الاختيار الحكيم، واتخاذ الموقف إزاء قضايا ذات علاقة بالعلوم.<sup>(7)</sup>

هذا، ومازلت أتذكر بعض المقولات التي تتعرض بالتعريف للإنسان، ومنها على سبيل المثال: "الإنسان حيوان ناطق"، ولعلها أقدمها فيما أعتقد. ومنها أيضاً: "الإنسان حيوان ضاحك"، ومنها كذلك: "الإنسان حيوان متخصص" .. إلى غير هذا وذاك من التعريفات.

والذي أود الالتفات إليه هو التعريف الأخير؛ إذ إن التخصص والتفوق في دهاليزه الضيقة يعمل على تسطيح الإنسان أو على الأرجح يفقده البعد الثالث الذي يتمثل في عمقه الإنساني، بل ويحد من قدرته على البيان والتعبير المُنحج البليغ؛ فلو لم يكن أرسطو عالماً بالحيوان وفيلسوفاً وصاحب منطق بل وواضع أصوله، أقول لو لم يجمع أرسطو بين كل هذه المجالات لما واتته القدرة على التعبير بهذه الصورة المكثفة: "الإنسان حيوان ناطق"، ولما استطاع أن يصوغ

هذه المقولة في هذا القالب البليغ المختصر، والدال الذي استطاع أن يصمد كل هذه القرون، ويشير إليه الكتاب والباحثون في كل اللغات الحية ويفسرونه أو يأولونه بطرق شتى.

وقديما عرفوا الأديب الحق بأنه "ذلك الذي يأخذ من كل فن بطرف"، وإذا كنا لا ننتق تماماً مع هذه المقولة فإنه لا يمكننا في الوقت ذاته أن نغفل الإشارة المتضمنة فيها من ضرورة اطلاع الأديب . بقدر ما يستطيع . على كل مناحي الفنون والعلوم والآداب.

وإذا كان من لوازم التعبير والإبانة بالنسبة للمبدع اطلاعه العام على مختلف الآداب والعلوم والمعارف فإن وظيفة الناقد تحتم عليه الوقوف الدقيق على شتى ألوان المعارف والعلوم بلغته ولغة أجنبية واحدة على الأقل؛ إذ إن حصيلته المعرفية ومخزونه الثقافي العام . ولا أستثنى هنا الثقافة العلمية . هي من أهم أدواته التي يعتمد عليها، وتساعده في الفهم والتقويم، وبيان ما أودع المبدع في نصه من جواهر وأسرار، وما انطوى عليه نص كاتب آخر من سخافات وقشور . وقد تعرض العلم والثقافة العلمية للتجاهل لفترة طويلة، امتدت عبر التاريخ إلى هذه المرحلة؛ حتى إن نقابة اتحاد الكتاب بمصر - على سبيل المثال - لا تعترف بمثل هذه الأنشطة، ولا بمزاويلها؛ ومن ثم لا تضمهم في عضويتها إلا إذا كان لهم إنتاج أدبي خالص، لا يمت بصلة ما - من قريب أو بعيد - إلى العلم أو الثقافة العلمية.

بيد أن الصورة مختلفة على المستوى الواقعي العام؛ إذ لم يعد ثمة خلاف حول العلم وأهميته وتطبيقاته في كل مناحي حياتنا حيث إنه بات يؤثر في الحياة

البشرية بشكل مباشر أو غير مباشر بدءاً من توفير الغذاء، ومكافحة الأمراض، وإطالة متوسط عمر الإنسان، وتحقيق طفرة في مستويات المعيشة<sup>(8)</sup>، ولكننا نصبو لأن نتغلغل الثقافة العلمية في نفوس الصغار والكبار، بل وبين والمشتغلين بالعلم أنفسهم الذين يتوقعون داخل تخصصاتهم، ولا يدرون ماذا يدور خارجها، وبالأحرى غير المتخصصين في العلم الذين - بالتأكيد- ستتغير نظرتهم للأشياء بعد الارتواء من معين الثقافة العلمية، وتستقيم طرائق التعبير لديهم حتى في مجال تخصصاتهم. وتحضرني الآن بعض الأمثلة المثيرة للضحك والرتاء في آن واحد!! فقد استرعى انتباه بعض المراقبين، عقب سرقة لوحة "زهرة الخشخاش" للفنان الهولندي الشهير "فان جوخ"، من "متحف محمد محمود خليل وزوجته" بالقاهرة، والمعروف ب"متحف الفن الحديث"، أن اعتبر بعض كبار الكتاب والصحفيين أن زهرة الخشخاش هي التي يُستخرج منها المخدر الشعبي المعروف في مصر "بالحشيش"، وهذا خطأ علمي لا يقع فيه طالب الفرقة الأولى في كلية الصيدلة أو الطب أو العلوم، ممن يدرسون النباتات الطبية وما إليها، وأخذ هؤلاء الصحفيون يبنون على هذا الخطأ بعض التكات والمواقف المضحكة!!

والصحيح أن نبات الخشخاش يُستخرج منه مادة الأفيون، ومن الأفيون يمكن تحضير المستحضر المعروف "بالمورفين" الذي يستخدم طبيًا كمخدر ومسكن للآلام. ومن المورفين يمكن تحضير مادة مخدرة أخرى أكثر شراسة هي الهيروين Heroin ولو أن هناك ثقافة علمية بسيطة لما وقع بعض كبار الصحفيين في مثل هذه الأخطاء، التي جعلتهم مثار ضحك بعض صغار التلاميذ! أما جوهر



الحشيش فيُستخرج من نبات آخر يُعرف بالقنب الهندي، واسمه العلمي  
(9). *Cannabis sativa*

وهناك الكثير والكثير من مثل هذه الأمثلة التي تعرضنا لها  
ووضحناها في سياق نقدنا لبعض الإنتاج الأدبي، خاصة حينما يتعرض الكاتب  
لوصف بعض الظواهر العلمية أو يتعرض في كتابته لبعض الأجهزة أو الأمور  
العلمية التي يخلط فيها الكاتب بين أسماء أو مفاهيم علمية غير صحيحة.  
وفي اعتقادي المتواضع أن الاشتغال بالعلم نشاط ساحر يبعث على  
النشوة والسعادة وتحقيق الذات لا يقل إن لم يزد في سحره وجاذبيته عن  
الانغماس في النشاط والإنتاج الأدبي سواء بسواء، فكلاهما لا يستغنى عن  
الخيال، ولن أجد أفضل من أحد رواد علم المناعة- ولعل أصله عربي من  
لبنان - وهو العالم البريطاني الدكتور بيتر ميداور (1915 . 1987) لكي يعبر  
لنا عن هذا المضمون حيث يقول: "لقد آن الأوان لكي يتخلى رجل الشارع عن  
الاعتقاد المضلل بأن البحث العلمي عمل تتقصه حرارة العاطفة والإثارة، ويخلو  
من مزايا الخيال، وأن العالم رجل منصرف إلى الاكتشاف؛ لأن البحث العلمي  
في أى مرحلة من مساره هو مشروع ساحر مثير، بل إن الارتقاء في المعرفة  
الطبيعية يتوقف قبل كل شيء على إيجاد منفذ إلى ما يمكن تخيله وإن لم يزل  
غير معروف." (10)

### القراءة والكتابة:

ومن جهة أخرى، فإن ارتباط الأدب بالحياة يفضي بنا إلى مسالك  
ومشارب وشئون عديدة شارك فيها كثير من المفكرين، والفلاسفة، والأطباء،

والباحثين، وغيرهم، من هنا وهناك، وفي هذا الزمن وما سبقه من أزمان، بلغتنا واللغات الأخرى. فليس صحيحاً أن الأديب يحتاج فقط إلى العلوم اللغوية والأدبية مهما تعددت وتنوعت أسماؤها وبلغت أهميتها، فهذه من شأنها استقامة عبارته واتساقها، ولكن الألفاظ والعبارات -كما يشير القيرواني<sup>(11)</sup>- أجسام روحها المعاني والأفكار، ولن تكون ثمة معانٍ وأفكارٍ بغير ثقافة عريضة متنوعة لا تتأتى إلا بالقراءة في كل مجالات المعرفة وألوانها المختلفة.

فإذا كان التأليف يستلزم الاستعمال السليم والرشيح لأدوات التعبير المختلفة لدى من يمتلكون ناصية اللغة، فإن هذا لا يجعلهم يستغنون عن "المادة الخام" والتي نعنى بها المعرفة المتراكمة سابقاً، والأفكار والحقائق والتكهنات المطروحة في الكتب والدوريات والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة المسموعة منها (الراديو) والمرئية (التلفزيون والسينما)، إضافة إلى ممارسات المؤلف العملية والنظرية والحياتية اليومية؛ وبهذا فإن الاطلاع المتواصل، الواسع والعميق، هو شرط أساسي من شروط المثقف المنتج للثقافة بشكل عام.<sup>(12)</sup>

وفي العصر الحديث فقد أصبح التلاحح الفكري المعتمد على تخصصات شتى ليس بينها علاقة مباشرة هو السمة الغالبة في معظم البحوث والدراسات حتى إن القرن التاسع عشر في العالم الغربي قد تميّز بدخول النظريات العلمية مجال البحث الأدبي، كما تميّز القرن العشرون بدخول العلوم الإنسانية كعلم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس، وما أدى إليه هذا من تشكّل المناهج العديدة في النقد الغربي: الأنثروبولوجي والاجتماعي والنفسى... وحين بدأ نقدنا العربي الحديث معتمداً بصورة ملحوظة على النقد الغربي، مقتبساً واحداً ولو

الأخر من مناهجه، فقد كان بديهياً أن يقتبس منه نقادنا أيضاً المنهج النفسي، وأن يطبقوه على أدبنا، ليس الحديث منه فحسب، إنما كذلك الأدب القديم، لما يمكن أن يكون قد تشكّل لدى النقاد من فضول لسير نفوس مبدعيه بكل ما تنطوي عليه، وإثبات تلاقيها مع نفوس مبدعي الأدب الحديث، ومن ثم إثبات وحدة النفس الإنسانية بين البشر، مهما تباينت العصور والبيئات.<sup>(13)</sup>

ومن طريف ما يُذكر في هذا الصدد ما أبدعه الكاتب الكبير إبراهيم المازني حينما أكد على أهمية القراءة بالنسبة للكاتب أو الأديب في لوحة فنية كاريكاتورية بديعة شبّه فيها الكاتب نفسه "بعربة الرش"، وفي هذا يقول: مضت شهور لم أكتب فيها كلمة في الأدب؛ لأنى كنت أقرأ! والقراءة والكتابة عندي نقيضان، وقد كنت - وما زلت - أمرؤاً يتعذر عليه، ولا يتأتى له، أن يجمع بينهما في فترة واحدة. ولكم أطلت الفكر في ذلك فلم يفتح الله علىّ بتعليل يستريح إليه العقل ويأس له القلب. وما أظن بي إلا أن الله . جلّت قدرته . قد خلقني على طراز "عربات الرش"! التي تتخذها مصلحة التنظيم . خزان ضخم يمتلئ ليفرغ، ويفرغ ليمتلئ ! وكذلك أنا فيما أرى: أحس الفراغ في رأسي، وما أكثر ما أحس ذلك ! فأسرع إلى الكتب ألثمها وأحشو بها دماغي هذا الذي خلقه الله لي خلقة عربات الرش كما قلت! حتى إذا شعرت بالكظة، وضايقتني الامتلاء، رفعت يدي عن ألوان هذا الغذاء، وقمت عنه متثاقلاً متثائباً مشفقاً من التخمة، فلا ينجيني إلا أن أفتح الثقوب وأسح! وهكذا دواليك!<sup>(14)</sup>

أما ما ذكره المازني عن الكتب وقراءتها فيمثل قطعة بديعة حيث يقول:  
وأمرني مع الكتب أغرب. كنت في أول عهدي بها أذهب في أول كل شهر إلى

واحد من باعتها فيتقدم إلى العامل سائلا عن حاجتي فأبينها له فيرفع رأسه إلى الرفوف ويدور حول نفسه وهو في مكانه، ثم يلتفت إلى وعلى شفثيه -دون عينيه- ابتسامه جهل وغباء، ويهز لي رأسه أسفا. فأنحيه عن الطريق وأمضى إلى الرفوف وأجبل عيني فيها وأخذ منها ما يروقني وأنصرف عن الحانوت بأثقل من حمل حمار! وأغرق فيها بقية الشهر إلى ما فوق الأذنين إن كان فوقهما ما يستحق الذكر! ولا تمضى ليلة إلا طالعت في بعضها قليلاً أو كثيراً، فكانت الكتب أنيسي في وحدتي وسميري في خلوتي، وكنت أستغني بها عن متع الحياة، ولذات العيش، وأقول إنها تُدخِل في متناول الحس العواطف والمُدركات وكل ما له وجود في العقل، وأنها توقظ الحواس الخاملة والمشاعر الراكدة وتملأ القلب وتشعر النفس كل ما تستطيع الطبيعة البشرية احتمالها وكل ما له قدرة على تحريكها وابتعاثها، وتُدرب المرء على الاستمتاع بتدبير عظمة الجلال والأبد والحق، وأنها تمثل ذلك للإحساس وتحضره للذهن وتكشف لنا عن وجوه الألم والحزن والخطأ والإثم، وإنها تعين القلب على تعرف الهول والفرع والسرور واللذة، وتخفق بالوهم على جناح الخيال وتفتنه بسحر عواطفه وخواطره، وأنها تسد النقص في تجاريب المرء وتثير فيه تلك العواطف التي تجعل حوادث الحياة أشد تحريكا لها وتجعله أشد استعدادا لقبول المؤثرات على اختلاف أنواعها ودرجاتها؛ لأن كل حقيقة واقعة يجب أن تمثّل في الرأي قبل أن يتعرفها الذهن أو تؤثر فيها الإرادة، ومن أجل ذلك كان سواء على المرء أن تؤثر فيه الحقيقة الواقعة بالذات أو يأتي التأثير عن طريق آخر كالصور والرموز التي تمثل هذه الحقيقة. (15)

## قراءة الواقع:

هذا، ولا نعى بالقراءة هنا الاقتصار على قراءة الكتب فحسب، وإنما الالتحام بالواقع ومجريات الأمور في الحياة التي نعيشها حتى لا ينفصل الكاتب أو الأديب عن الحياة وعن الناس فيكون في وادٍ وهم في وادٍ آخر! ولهذا ينعى الدكتور "نبيل راغب" على بعض الأدباء والمفكرين والكتّاب تقوقعهم في أبراجهم العاجية بعيداً عن مجريات الأمور حتى يتفرغوا لإخراج إنتاجهم إلى الوجود واصفاً هذا السلوك بالإغراق في الوهم والسذاجة؛ إذ الأديب لا يستمد مضمونه الفكري من بنات أفكاره حينما يختلى بنفسه، وإنما يسعى لاكتشاف القوانين التي تحكم العلاقات بين الإنسان والمجتمع والطبيعة والكون ثم يجسدها في أعماله فيصبح الإنسان أكثر وأعمق وعياً بنفسه وبحياته وبعصره وبواقعه، ليس من خلال المضمون الفكري الذي يقدمه العمل الأدبي فحسب، بل من خلال العلاقة العضوية بين هذا المضمون والشكل الفني الذي يشكل التجربة الجمالية والنفسية التي يمر بها المتلقي فتعيد صياغة فكره ووجدانه وتجعلها أكثر اتساقاً مع قوانين المجتمع والكون والطبيعة. ولهذا يتحتم على الأديب الواعي الناضج أن يسبر غور واقعه، وأن يصل إلى أعماق أعماقه حتى يستخرج عروق الذهب من كهوفه المظلمة الموحلة، لا أن يعتزل في برجه العاجي فتتفصل جذوره عن التربة الخصبة التي تمد أدبه بالحياة والنماء.<sup>(16)</sup>

ويؤكد الدكتور راغب على أن المضمون الفكري غالباً ما يرتبط في ذهن القراء بل والنقاد بالمعنى أو الهدف الذي يقصده الأديب من عمله، ويحاولون جادين تحديده وتفسيره. فإذا كان المعنى في المضمون العلمي محدداً غاية التحديد. بل

وينبغي أن يكون هكذا . وإلا ضاع المنهج العلمي لبلوغ الحقيقة أو المعادلة أو النظرية أو القانون العلمي، فإن المعنى في المضمون الأدبي لا بد أن تتعدد أصداؤه ودلالاته ومعانيه وإيحاءاته من متلق إلى آخر، ومن عصر إلى آخر سواء على مستوى المفاهيم العامة أو الألفاظ والمفردات الخاصة بالعمل الأدبي؛ ذلك أن المتلقي يقوم بإسقاط تجاربه الخاصة والذاتية على العمل الفني الذي يثير مثل هذه التجارب والخبرات داخل المتلقي نتيجة لارتباطات شرطية بينها وبين عناصر العمل، وبالتالي فإن النسبية هي التي تحكم قنوات التلقي بين العمل الفني والمتلقي. (17)

وفي دراسة أخرى يرى الدكتور راغب أن الأديب الواعي هو الذي يجسد التفاعل بين هذه الأفكار والمضامين وبين تطورات العصر الذي يعيشه، والذي يلقي عليها أضواء جديدة، وينظر إليها من زوايا معاصرة، لم تكن تتأتى لمن سبقوه من الذين عالجوها وجسدوها في أعمالهم. فالأديب ابن عصره، فإذا فشل في استيعاب روحه وتجسيدها فلن ينجح في استيعاب أى عصر آخر لم يعيشه بالفعل، وبالتالي لم يعايشه؛ فليس هناك مصدر لتلك الطاقة المتجددة التي يملكها الأدب سوى ذلك التفاعل المستمر بين الأفكار والمضامين الإنسانية التراثية، وبين معطيات العصر وتفاعلاته المستمرة مع دورة الزمن الأزلية. (18)

### الموسوعية والدراسات البينية في تراثنا:

الدراسات البينية *Interdisciplinary Studies* ، من ناحية أخرى، هي مساحات معرفية يلتقي خلالها الدارسون المتمرسون والباحثون الجادون، ويتعرف بعضهم على نشاط البعض الآخر، ثم إنها-من جهة أخرى- تمثل ساحات

للحوار بين أصحاب الاهتمامات العلمية المتباينة الذين يدركون جيداً أن السجلات العلمية الخصبه لا يمكن أن تنحصر في نطاق أهل التخصص فيما يشبه الدوائر المغلقة؛ ومن ثم يصبح من الضروري الالتقاء بين التخصصات المتقاربة والمتباعدة أو التي قد يُظن أنها متنافرة.

إنها بمثابة الطريق الثالث بعد أن سلك الفكر سبيلين سابقين: الموسوعية الشاملة ثم التخصص المنعزل. وأزعم أنى لا أعالى إن قلت: إنها تجمع بين محاسن كلا السبيلين، وتتجنب - في الوقت ذاته - مثالب كلٍ منهما منفرداً.

وثمة نماذج رائدة في تراثنا القديم والحديث، ما ذاع صيتها، وما لمع نجمها إلا لكونها قد جمعت بين الموسوعية والتخصص في مجال معين من المجالات؛ ومن ثم فقد اتسمت بالشمولية ولم تعدم العمق، ولهذا جمع بعضهم بين لقبين أو أكثر، كأبي حيان التوحيدي أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء، وابن سينا الفيلسوف والعالم والطبيب، كما جمع بعضهم بين التاريخ والفلسفة والأدب وعلم الاجتماع كابن خلدون، وقد يجمع بعضهم بين الطب والفلسفة والأدب، أو بين الفلك والرياضيات وعلوم اللغة أو بين العلوم اللغوية والأدبية وعلوم الأحياء. كعقبري العربية الجاحظ مثلاً، ثم إنهم قد تركوا لنا رسائل ومؤلفات في هذه المجالات مع شهرتهم في مجال معين، والنماذج في هذا الصدد كثيرة كالرازي، والبيروني، وابن النفيس، وابن رشد، وابن الأثير، وغيرهم.

وقد رصد صاحب كتاب "فرسان الثقافتين: أدباء العلماء" (19) أكثر من سبعة عشر نموذجاً معاصراً ممن جمعوا بين ثقافتهم العلم والأدب كالدكاترة: أحمد زكى، وحسين فوزى، ومحمد كامل حسين، ومحمد عوض محمد، ومحمود

حافظ، ويوسف عز الدين عيسى، ومحمد يوسف حسن، وعبد العظيم أنيس،  
وعبد المحسن صالح، وأحمد مستجير، ومصطفى محمود، وغيرهم.

### التكامل المعرفي والتراث العربي:

ولعل نظرة متأنية في تراثنا العربي تدل دلالة واضحة على وجود مثل هذا  
التكامل المعرفي بحيث لا يجد الراصد "فصلاً تعسفياً" بين الثقافتين العلمية  
والأدبية، بل سيجد أمثلة رائعة لمزج الثقافتين في بوتقة واحدة، ليُقطرَ منها القارئ  
علماً وأدباً في الوقت ذاته، وربما كان كتاب أبي عثمان عمرو بن بحر المعروف  
بالباحظ، الذي وضعه في بداية القرن الثالث الهجري بعنوان "الحيوان" من أشهر  
وأوضح هذه الأمثلة.

والنماذج بعد ذلك كثيرة في كل المجالات، فقد تجد الكاتب يكتب بإسهاب  
في التاريخ أو الأدب الجغرافي ثم تجده أيضاً يُصنّف بالمثل في الجيولوجيا أو  
علوم النبات والحيوان والإنسان، فهذا زكريا بن محمد بن محمود القزويني الذي  
كتب "آثار البلاد وأخبار العباد" في الجغرافيا والتاريخ هو أيضاً الذي ترك لنا  
"عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات". وهناك أيضاً الشيخ الرئيس ابن سينا  
الذي ملأ الدنيا فلسفة وحكمة وطباً وعلماً بل وكان له إسهام - على نحو ما -  
في الشعر أيضاً. ويجري على سنته في ذلك آخر فلاسفة العرب الوليد بن رشد.  
أما بالنسبة للثقافة العربية الحديثة فثمة علاقة جديرة بالتسجيل، بالنسبة  
لموقف الفكر العربي من قضية العلاقة العضوية بين العلم والأدب، وهي أن هذا  
الفكر كان سباقاً إلى مواكبة كل المحاولات العالمية المعاصرة لرأب الصدع وسد  
الفجوة المصطنعة بين العلم والأدب. إلا أن هذه المواكبة لم تكن ذات آثار



حاسمة وفعالة لأنها - في معظم الأحيان - لم تخرج عن نطاق المحاولات الفردية، أو الجهود المتناثرة المبعثرة، التي لم تتخذ بعدُ شكل الحركة الفكرية أو الثقافية أو الحضارية، ومن ثمّ لم يتح لها الترجمة الحقيقية، ولم تتمكن من أن تخرج إلى حيز التنفيذ على نطاق واسع، في مجالات التعليم العام، أو التثقيف الذاتي، في العالم العربي، بصفة عامة<sup>(20)</sup>؛ إذ لو تتقّف الأديب بعض الثقافة العلمية لامتلاً الأدب بالتشبيهات بالمعاني الحديثة، فكم في الكهرباء والمغناطيسية من ذخيرة أدبية، ولو تتقّف العالم بعض الثقافة الأدبية العامة لحسّن تعبيره، وازدان منطقته، ووضح مقصده<sup>(21)</sup>.

والأمثلة في أدبنا العربي الحديث كثيرة، ومن أبرزها المرحوم إسماعيل مظهر أفضل من كتب عن نظرية التطور وأول مترجم لكتاب "أصل الأنواع" لتشارلز داروين، والشاعر العراقي صدقي الزهاوي، والكاتب اللبناني المتمصر منشئ دار الهلال جورجى زيدان، والكاتب الموسوعي عباس العقاد، والكاتب سلامة موسى، فضلاً عن أدباء العلم بحكم تخصصاتهم الأساسية، سواء في الطب، أو في النبات والحيوان، أو في الكيمياء والجيولوجيا، أو في علوم البحار، وغيرها، من أمثال: الدكتور محمد كامل حسين، والدكتور عبد الحليم منتصر، والدكتور أحمد زكى، والدكتور محمد يوسف حسن، والدكتور يوسف عز الدين عيسى، والدكتور حسين فوزى، والدكتور أنور عبد العليم، وغيرهم. وقد بدت هذه الظاهرة واضحة في كتابات كثير من الكتاب المعاصرين من أمثال الدكتور زكى نجيب محمود، والدكتور أحمد مستجير، وأنيس منصور، والدكتور مصطفى محمود، والدكتور عبد السلام العجيلي، ورجب سعد السيد، وغيرهم.

ولعله بات من المثير للضحك أن تسأل طالبا أو خريجا في كلية الآداب أو الحقوق، أو غيرهما من الكليات النظرية، عن حاصل ضرب  $5 \times 6$  فيكون جوابه: آسف، لا أستطيع الإجابة، إذ إن تعليمي ومن ثم ثقافتني أدبية!! هذا، والأمر ليس مقصوراً على الأدب العربي أو الثقافة العربية، كما أوضح سنو، في محاضراته عام 1959 في جامعة كمبردج والشهيرة باسم "محاضرة ريد"، ثم نشرها بعد ذلك في كتاب تحت عنوان "الثقافتان والثورة العلمية" عام 1961. وفحوى المحاضرة والكتاب كما يقول الأستاذ العقاد: عرّض لمشكلة الثقافتين عند الأمم الغربية، والمقصود بها الانفصال بين ثقافة العلم وثقافة الأدب، واتساع الهوة فترة بعد فترة بين تفكير العلماء وتفكير الأدباء وأصحاب الآراء النظرية، مما ينذر بإصابة "الشخصية الإنسانية" في هذا العصر بداء كداء الفصام، ويجعل الإنسان الناشئ على إحدى هاتين الثقافتين دون الأخرى كأنه نصف إنسان<sup>(22)</sup>! وكما عبر عنها سنو نفسه ببساطة حيث يقول: أعتقد أن الحياة الفكرية في جميع أنحاء المجتمع الغربي تزداد في انقسامها واستقطابها إلى مجموعتين: هما مجموعة المفكرين الأدباء في جانب، ومجموعة العلماء في الجانب المقابل.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الفجوة الملحوظة، في الوقت الراهن ومنذ فترة ليست قصيرة، لا تضرب بجذورها في ثقافتنا العربية، وتراثنا الفكري العريق، بل إن هناك نماذج رائعة في تاريخنا الثقافي والحضاري تدل على وجود هذا التكامل المعرفي، ولعل ذلك كان أحد العوامل القوية في نهضتنا على كل المستويات، في تلك الحقبة من الزمان. وفي هذا السياق أذكر تعريف العرب للكاتب، فقد

جاءوا فيه: "إنه نفس واحدة تجزأت في أبدان متفرقة". ويعلق على ذلك الأستاذ إبراهيم الإبياري - رحمه الله - قائلاً: وهم يعنون أنه قد اجتمع له ما تفرق في آحاد كثيرة، من علم ومعرفة وبصر وخبرة. وهذا هو المعنى الذي يحمله لفظ المثقف.

### جدوى التكامل المعرفي:

ومن إيجابيات التكامل المعرفي أيضاً توجيه الجهود نحو استفادة كل فريق بما ينتجه الفريق الآخر. فمن المظاهر الفجة مثلاً للفجوة بين الفريقين، إغفال العلميين للإفادة من إنتاج غيرهم من المشتغلين بعلوم اللغة وفنون الأدب، ويستوى هذا بالنسبة للإفادة من كنوز التراث أو حتى من إصدارات مجمع اللغة العربية، فيما يختص بالمصطلحات العلمية، التي يمكن أن تعين على ترجمة كل من العلوم الطبية، والعلوم الطبيعية، والرياضية؛ ليدرسها أبناؤنا بلغتهم الأم فيتشربون العلم على وجهه الصحيح. ومن ناحية أخرى، ينبغي على المتأدبين أن يتعرفوا إلى الحد الأدنى من المصطلحات والمفاهيم العلمية حتى يستقيم لهم التعبير عنها حينما يتعرضون لها في مؤلفاتهم وأحاديثهم؛ ذلك أن الثقافة - كما يقول الأستاذ إسماعيل مظهر - هي الأصل الذي يرتكز عليه الطبع المائل في أخلاق الأمم وطرق سلوكها في الحياة، فما قولك في ثقافة يرتشفها الطفل مع ما يرتشف من لبن أمه وهو رضيع، ويشب مكتنفاً بها إذا أبيع، ويفتن بفنونها إذا صار فتياً، ويغرم بها إذا اكتهل، ويموت وهي مرتسمة في تصوراته جميعاً إذا هرم<sup>(23)</sup>. ومن جهة أخرى، إذا كانت إحدى ثمرات العلم هي التكنولوجيا، التي ليست بالضرورة قوة محايدة، إذ إنها قد تكون قوة باتجاه الخير مثلما يمكن لها

أن تكون باتجاه الشر؛ ولذا تستطيع الثقافة التقليدية التي تحدث عنها س. ب. سنو، ووجه إليها انتقاداته الحادة، أن تلعب دوراً مهماً في الحد من ممارستها لتوجهاتها القبيحة وأدوارها السيئة بعض الشيء، ومن ثم تصبح حاجتنا شديدة إلى علماء وتقنيين، يتحصنون بقدر ما من هذه الثقافة الأدبية.<sup>(24)</sup>

وجدير بالذكر أن تراثنا حافل بمثل هذه المؤلفات العلمية واللغوية، نذكر منها- على سبيل المثال- عنواناً مثل: "خلق الإنسان" الذي كتب فيه كل من أبي سعيد الأصمعي، وأبي مالك عمرو بن كركرة، وأبي محمد ثابت بن أبي ثابت، وأبي إسحاق الزجاج، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي. أما بالنسبة لأسماء أعضاء جسم الإنسان فهناك أيضاً من هذه الكنوز: "في أسماء أعضاء الإنسان" لأحمد بن فارس، و"في نكر أعضاء الإنسان" لأبي البركات الغزي العامري، و"فقه اللغة وسر العربية" للثعالبي. أما بالنسبة للموسوعات اللغوية التي تعنى بالمصطلحات العلمية والطبية فمنها: "غريب المصنف" لأبي عبيد القاسم بن سلام، و"نظام الغريب" للربيعي، و"المنجد في اللغة" للحسن بن الهنائي، و"التلخيص في معرفة الأشياء" للعسكري، و"المخصص" لابن سيده الأندلسي، و"الإفصاح في اللغة" لعبد الفتاح صعيدي وحسين يوسف موسى.

وثمة كتب أخرى تهتم مادتها بالألفاظ والمصطلحات العلمية والتعليمية في شتى مناحي العلوم الإنسانية، والأدبية، والطبيعية، والطبية، نذكر منها: "أدب الكاتب" لابن قتيبة الدينوري، و"متخير الألفاظ" لابن فارس، و"الألفاظ الكتابية"، و"تهذيب الألفاظ الكتابية" للهمذاني، و"تهذيب الألفاظ" لابن السكيت، و"مبادئ

اللغة" للإسكافي، و"شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم" لنشوان بن سعيد الحميري، و"نجمة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد" لإبراهيم اليازجي. (25)

وعلى مستوى الإنتاج العصري الحديث، فهناك مجموعة المصطلحات العلمية في شتى العلوم التي قامت بها اللجان المتخصصة في مجامع اللغة العربية في مصر والبلاد العربية، ونجم عنها مجموعة هائلة من المعاجم والقواميس اللغوية المتخصصة، كمعجم البيولوجيا، ومعجم المصطلحات الطبية، ومعجم الجيولوجيا، ومعجم الكيمياء والصيدلة، وغيرها من المعاجم المتخصصة التي أصدرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

### القضية في التراث الغربي:

أما على المستوى العالمي فإن هذه القضية قد سبقت "سنو" بوقت طويل، وعموماً فإنها تثار من وقت إلى آخر، وقد أثارها العالم والطبيب الفرنسي الشهير صاحب كتاب "الإنسان ذلك المجهول" وهو اليكسس كارل (1873 - 1944) Alexis Carrel، الذي انتقد المتخصصين، الذين ينكفئون على ذواتهم في دوائر ضيقة يتخصصون فيها، وينعزلون عن العالم، لا يدرون بما يدور حولهم، وهذا ليس في صالح النظرة الإنسانية التكاملية الشاملة، التي تخدم الإنسان في النهاية. فالنظر الجزئي المبتسر للإنسان لا يخدمه، ومن المفيد جدا أن يحاول المتخصص، الذي يدرك جزءاً من كل، أن يعنى بتخصصه في إطاره الصحيح من الكل، غير مبتور أو منبت الصلة عنه، فللجوانب والتخصصات الأخرى - بلا شك - صلة ما بتخصصه.

ثم جاء الباحث الألماني إرنست روبرت كيرتيوس Ernest Robert Curtius (1886-1956) صاحب الكتاب الشهير

European Literature and the Latin Middle Ages "الأدب الأوروبي والعصور الوسطى اللاتينية" ليؤكد أن التخصص دون رؤية شمولية أعمى، وأن الرؤية الشمولية دون تخصص هي رؤية جوفاء؛ وذلك في معرض تأكيده على أهمية التكامل بين التأمل الشامل والتخصص الدقيق لقراءة الأدب الأوروبي قراءة واعية، وأكثر صحة وعمقاً.<sup>(26)</sup>

ويعلق الدكتور سعد البازعي على هذا المضمون الفكري الأوربي فيقول: "ومن يتأمل العبارة في سياقها سيجد أنها تتضمن ما لا يقتصر على التكامل الذي يشير إليه كيرتيوس، وإنما تتعدى ذلك إلى ألوان أخرى من التكامل أو المزوجة بين مختلف فروع المعرفة ومناهج الوصول إليها وما تعج به تلك الفروع والمناهج من مفاهيم ومصطلحات؛ إذ تكمن أهمية ذلك في التكامل بين التأمل الشامل والتخصص الدقيق لقراءة الأدب قراءة متدبرة ومتأولة لا تركز للجهاز، بل تتجاوز مقولة الشمولية إلى مقولة التداخل بين العلوم والتكامل بين مختلف فروع المعرفة.<sup>(27)</sup>

إن الثورة العلمية والمعرفية، التي تفجرت مؤخراً، قد أثرت حقاً على الفكر والأدب وعلى الحياة بشكل عام، ومن المؤكد أن تأثيرها سيزيد بأسرع وأقوى مما نتخيل مستقبلاً، فإذا أردنا لأبنائنا أن ينخرطوا ضمن ذلك الفريق العالمي الذي سيشكل حياتنا في المستقبل القريب، فلا بد أن نرفدهم بمعين لا ينضب من هذه الثقافة العلمية بمجالاتها المتنوعة، وخاصة تلك الدراسات المبنية على العلوم والتخصصات الدينية بحقولها المختلفة؛ ليتولد لديهم إحساس حقيقي بأهمية

التكامل المعرفي، وتتوافر لديهم دراية بأبعاده وخطورته<sup>(28)</sup> وفائدته في صلب تخصصاتهم.

### الدراسات البيئية وثقافة الناقد:

لعل الناقد الأدبي هو من أشدّ النماذج حاجة لمثل هذه الدراسات البيئية، وأكثر من غيره من مختلف التخصصات الأخرى. والمراد من إمام الناقد بهذه الأنساق المعرفية أن يكون على اطلاع وإفٍ بالموضوعات التي ينقدها، بل والوقوف أيضاً على علاقة هذه الموضوعات بغيرها من فروع التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، وعلم النفس، وغيرها من علوم. وليس معنى هذا أن يصبح فيلسوفاً أو مؤرخاً أو عالماً من علماء النفس إلى غير هذا من درجات التخصص في العلوم المختلفة، وإنما المراد أن تكون لديه فكرة واضحة عن هذه الحقول المعرفية ومصطلحاتها، وصلتها بالموضوعات التي يطرقها في مجاله. فالفيلسوف بما أنه يستخدم اللغة في موضوعاته المختلفة فإن عليه أن يلبس عباءة الأديب؛ ليتمكن من التعبير الجيد، ويمتلك القدرة على تقديم أفكاره إلى قارئيه، وللناقد الأدبي أن يبدى ملاحظاته على بيان الفيلسوف وأسلوبه؛ ومن ثمّ إصدار أحكامه على ما يفهم أو يتلقى من نصّ فلسفي، بيد أنه لا يتمكن من القيام بهذه المهمة إن لم ينفذ إلى المعاني والأفكار لاسيّما أن المعاني مرتبطة بالألفاظ ارتباط الروح بالجسد كما قدمنا.

ولدينا مثالان بارزان في هذا الصدد هما الكاتب التونسي الدكتور عبد السلام المسدي، والكاتب المصري الدكتور عبد الوهاب المسيري. فأولهما (المسدي) من القلائل الذين جمعوا بين الأصالة والمعاصرة بمعنيهما حيث عمد إلى الاحتفاظ

بالموروث اللغوي اللساني مع الأخذ بكل ما هو جديد في حقل هذه الدراسات وتطويعها للبيئة العربية بفضل قراءاته الواسعة في الثقافة الغربية، لاسيما الثقافة الفرنسية على نحو خاص. ونظراً لمؤلفاته الرائدة في هذا المجال يُعدُّ المسدي واحداً من أبرز آباء العلوم اللسانية وتوظيفها في النقد الأدبي. وللمسدي كتاب رائد مهم في مجال ما يُعرف اليوم باللسانيات العرفانية أسماه "اللسانيات وأسسها المعرفية" وضع فيه المبادئ والأسس التي شاد عليها النقاد المحدثون هذا الاتجاه الجديد، حيث ذكر في صدر مقدمة كتابه سالف الذكر: فالمنهج المُتَوَحَّى في المعارف اللغوية يُزَوِّجُ - في غير اعتدال - بين تقديم المضامين اللسانية لمن لم تطل عشرته لهذا العلم المتنامي، والبحث عن الأصول الأولية: من دعائم ذهنية، وضوابط منهجية، ومصادر استدلالية، واستثمارات نفعية، وفي كل ذلك تتجمع "الأسس المعرفية" التي ننشد استكناها. (29) ومن يطَّع على هذا الكتاب يهوله كم النماذج التي يستقيها الرجل من دراسات بينية وحقول معرفية مختلفة، من علوم طبية إلى علوم إنسانية كالفلسفة، والمنطق، وعلم النفس إلى علوم طبيعية كالفيزياء والكيمياء وعلوم الحيوان، وغيرها، رفدته بالأفكار والمعاني التي رصفها أو نظمها في كتابه انتظام الدر الثمين في عقد فريد.

أما النموذج الثاني وأعني به الدكتور المسيري - وهو الأكاديمي المتخصص في اللغة الإنجليزية - فقد اعتمد في نقده للأنساق الحضارية، خاصة الغربية منها، لاسيما إحدى تجلياتها مُثَلَّة في الحداثة، أقول اعتمد الرجل في نقده ذلك على الدراسات التاريخية، والفلسفية، والمنطق، وعلوم النفس، والأساطير (الميثولوجيا)، وعلم الجمال (الاستاطيقا)، والدراسات السياسية، فضلاً



عن علوم اللغة المختلفة؛ ولهذا لم نستغرب ما وصفه به أحد الجادين من المشتغلين بالفكر والفلسفة حينما وصفه بصائد الذئب المُتلونة، "والأنتى بوست مودرنست" Anti-post-modernist (أى المناوئ لما بعد الحداثة)، حامل أفراس المستقبل، كاشف الحجب عن موساد وأرض الميعاد، ناقد الحضارة الغربية، مُحاصر الصهيونية معرفياً. صاحب فقه التحيز، أبيستمولوجى النماذج الوظيفية والخرائط الإدراكية، الناقد الأدبي، عالم اجتماع المعرفة ... مفكر من نوع فريد، كَتَبَ في أجناس أدبية، متعددة ومجالات معرفية متنوعة؛ مما أثار دهشة ونقد ورفض كهنة الأكاديميين، وخفراء العلم المتخصصين<sup>(30)</sup>. والواقع أن المسيري لم يتسَّ له أن يجمع بين هذا الشتيت إلا بثقافة موسوعية شملت ضمن ما شملت تلك الدراسات البينية التي يغفل عن تحصيل محتواها كثيرون.

### ومع هذا لابد من ضوابط:

وإذا جاز التصوّر أنه لا مندوحة عن الدراسات البينية باعتبارها مسعى منهجياً لانصهار وتلاشي الحدود بين التخصصات، وجعلها أكثر رخاوة أو سيولة، وأكثر شفافية وقدرة - من ثم - على السماح بامتزاجات معرفية ومنهجية قادمة من تخصصات مجاورة أو حتى غير مجاورة، فإنه ينبغي تجاوز استقلالية العلوم باتجاه اتحادات ذات حدود متساهلة لا تطالب بفحص جوازات السفر وهويات المسافرين، ولا تقييم حواجز تفتيش يُسأل فيها العابرون عن مؤهلات أو مسوغات مرورهم. وما نتطلبه هو تجاوز ما أطلق عليه ميشيل فوكو فواصل الخطاب، وصرامة التقسيم بين خطابات المعرفة والعلوم المختلفة حتى يتسنى لعالم الاجتماع مُساءلة القضايا التاريخية، ويتاح للمؤرخ الدخول في معترك

البحث الاجتماعي، وتهيأ لدارس الأدب ميدان الدراسات الإعلامية، وهكذا. صحيح أن هذا مُتاح، بيد أنه موجود على استحياء، وأخطر من ذلك دون وعي علمي كافٍ، وهذه المسألة الأخيرة في منتهى الأهمية، وتستلزم توضيح المُراد بفتح الحدود، فليس من السهل - بل لا يجوز - أن يُلقي كل من هبّ ودبّ بتظير ما أو يتوصل إلى نتيجة ما في علم أو ميدان لم يبذل جهداً في معرفة معطياته وحدوده؛ أي أنه لا ينبغي - بمعنى آخر - فتح باب القول على مصراعيه في كل شيء تحت لافتة الدراسات البيئية.<sup>(31)</sup>

ولهذا يحذر الدكتور البازعي من غياب الضوابط التي تحكم التداخل بين العلوم المختلفة؛ إذ لا ينبغي - بتعبير آخر - فتح باب القول في كل شيء تحت مظلة الدراسات البيئية. فهذه الدراسات إذا كانت ضعيفة في بناها الأكاديمية، فإنها يمكن أن تكون غاية في الفوضى إن فتحنا أبوابها دون ضوابط. إن صرامة الحدود الخطابية التي تفصل العلوم، وتحدد مسوغات القول في علم ما لا تعني إلغاء كل الحدود، وتمييع المعالم بحيث يحلُّ الخلط الجاهل محل التمازج العارف. ما نحتاجه إذاً هو حدود لينة أو مرنة، لكنها تظل حدوداً بمعنى الضوابط الموجودة في بنية كل علم أصلاً.

ويضيف الباحث: إن الدراسات البيئية ما هي إلا العلوم المستقلة وقد اقتربت من بعضها بعضاً وتمازجت، لكنها لم تفقد من ضوابطها العلمية، ومقتضياتها البحثية إلا ما يقتضيه الامتزاج من تصورات مبتكرة لأوضاع استجبت نتيجة للتقارب المشار إليه. وحين تذكر الضوابط والمقتضيات فإنما تشير إلى مسائل إجرائية شائعة في البحث العلمي إجمالاً لكن لها خصوصيتها

في العلوم الإنسانية. وتلك المسائل معروفة لدى الدارسين، فهي تشمل: القراءة المدققة، والمقارنة بين المعطيات، وإقامة الفرضيات واختبارها، وضبط المراجع وموثوقيتها، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى عرضه كاملاً.<sup>(32)</sup>

### **من وسائل التكامل المعرفي:**

إذا كنا هنا نؤكد على أهمية الدراسات البيئية كمعابر وجسور بين العلوم المختلفة استهدافاً للتكامل المعرفي، وشجباً للقطيعة والعزلة التي تجعلنا نفتقر إلى التواصل وكأن كلاً منا يتكلم لغة لا يعرفها محدثه. أقول إذا كان الأمر على هذا النحو فلا بد من بعض الإجراءات التي تعمل على بناء المعابر ومدّ الجسور، ويأتي التعليم في الصدارة للقيام بدور مهم في هذا الشأن سواء في مدارسنا أو جامعاتنا، خلال فترة التكوين المبكرة من حياة الفتى والفتاة، فالتكامل المنشود والوحدة المرجوة من الصعب أن تتحقق إلا إذا مهدنا لها في هذه المرحلة المبكرة، وأعدنا لها ما يكفيها من تهيئة الوسائل، وأتحننا لها الوقت الكافي في هذه المراحل الأولى من العمر، بأن خصصنا للشباب ساعات لتربية روحه وفكره، وتنمية ملكاته، وقدراته على التخيل، وأطلقنا له حرية التعبير عن هذه الملكات، ونمّينا في مشاعره الإحساس المبكر بالجمال، وخلقنا في نفسه القدرة على الابتكار، بما نمحه له في الصغر من وقت لممارسة الأعمال الفنية في حرية، وبما نُصمّنه من مناهج تكون أساساً لعملية بناء روحي وجسدي متكامل، وألا نجزع إذا أضعنا في هذا الإعداد بضعة أعوام، يُفرغ فيها الفتيان والفتيات لهذا اللون من التربية، ثم نخطو بعد ذلك خطوات في تعليمهم مبادئ العلوم التي

تبدأ بالمعارف العامة، وتنتهي بهم إلى نوع محدد من فروع التخصص أو المعرفة.<sup>(33)</sup>

يقول أحد عباقرة العلم في هذا الزمان: ينبغي أن يعرض بحماس جمال الطبيعة المُبهر الذي يتكشف لنا كلما تنامى فهمنا. ومن المهم أن نوصّل إحساسنا بالروعة ببساطة قوانين الطبيعة، وبسرّ الطريقة التي تبدو بها الرياضيات مبنوثة في هذه القوانين. وفي هذا السياق، يعطينا "ليون م. ليدرمان" نموذجاً لذلك حينما يقول: ويستطيع مدرس العلم أن يجد هنا أرضاً مشتركة مع مدرسي التربية الفنية، والموسيقى، والأدب.... فإذا عقدت اجتماعات دورية لمدرسين من كل مجالات التعليم، فإن هذا قد يكشف عن وجود صلات ارتباط، بين هذه المجالات، فثمة أدبيات تُعبّر عن هذه الصلات، وينبغي أن نجعلها موضع اعتبار مُدرّسي المرحلة الثانوية<sup>(34)</sup>، وبذلك يمكن ترسيخ العلاقة العضوية بين العلم والأدب، منذ بواكير التشكيل المعرفي في حياة الفرد، وتدعيمها في كل مجالات العلوم والمعرفة الإنسانية<sup>(35)</sup> - على حد تعبير د. نبيل راغب - تلك التي أثبتت على مر عصور الحضارة البشرية أنها وحدة لا تتجزأ.

وهذا النهج من شأنه أن يتيح لنا من الأدباء مَنْ يُلمون بقدر من المعرفة العلمية، ومن العلماء مَنْ يُحيطون بجانب من الثقافة الأدبية؛ إذ إن كثيراً من الأدباء يجهلون أبسط الحقائق العلمية، فهم يعجزون - في زعم "سنو"<sup>(36)</sup> - عن تعريف أبسط مصطلحات العلم، مثل "الكتلة"، و"السرعة"، و"القانون الثاني للديناميكا الحرارية"، حتى إن "سنو" يتهم معظم المشتغلين بالفنون والآداب في القرن العشرين، مثل بييتس (1865. 1939) *William Butler*

، Yeats ، وإزرا باوند (1885.1972) Ezra Weston Loomis Pound ،  
وويندهام لويس (1882.1957) Wyndham Lewis بالرجعية، ويصفهم  
بأنهم ليسوا سخفاء من الناحية السياسية فحسب ولكنهم أيضا أشرار. بيد أن سنو  
لا يلقى بتبعية الفجوة الثقافية على الأدباء وحدهم؛ إذ إن نصيب العلماء من  
المسئولية لا يقل عن نصيب المشتغلين بالفنون والآداب، حتى إنه يُصاب بخيبة  
الأمل حينما يجد أن معظم العلماء لا يعرفون شيئاً عن أعمال تشارلز ديكنز  
الأدبية على سبيل المثال!

## الهوامش والتعليقات

1. د. عبد الحليم منتصر (1992). ذكريات عطرة: هؤلاء علموني. دار المعارف بمصر. ص 33.
2. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة (2017) الدراسات البيئية. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية. ص 6.
3. د. نور الدين بنخود (2015). دليل الدراسات البيئية العربية في اللغة والأدب والإنسانيات. مركز دراسات اللغة العربية وآدابها. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية. ص 7.
4. المصدر السابق ، ص 17.
5. مؤمن النشرتي (2014). نحو التكامل المعرفي من واقع توظيف الأنطولوجيات في إطار التتقيب عن البيانات: دراسة تحليلية. Cybrarians Journal ، العدد 34. (Cybrarians Journal: دورية إلكترونية محكمة في المكتبات والمعلومات. (Designed by pickjoomla.com).
6. رائد جميل عكاشة (؟). التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. هوندان . فرجينيا . الولايات المتحدة الأمريكية. 52.
7. المصدر السابق ، ص 49.
8. أحمد بهاء الدين شعبان (2013). العلم والسيطرة: كيف استخدمت إسرائيل تقدمها العلمي والتكنولوجي لسيطرتهم على منطقتهم؟ المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة. ص 7.
9. د. محمد فتحى فرج (2019). البحث العلمي في مصر: التاريخ .. الأزمة .. الحل. سلسلة المكتبة العلمية. أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. القاهرة. ص 9.
10. ماكس بيروتي (1999). ضرورة العلم: دراسات في العلم والعلماء. ترجمة وائل أتاسي ، د. بسام معصرانى. سلسلة عالم المعرفة ؛ العدد 245. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت. ص 6.
11. ابن رشيق القيرواني (1963). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة. الجزء الأول. ص 134.

12. د. هشام غصيب (1992). جدل الوعي العلمى: إشكالات الإنتاج الاجتماعى للمعرفة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. عمان. الأردن. ص 118.
13. د. ريم هلال (2006). الدرس النفسى لأبى نواس ما بين العقاد والنويهى. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية (سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية). مجلد 28 (1): ص 45. 54. (ص 47)
14. إبراهيم عبد القادر المازنى (1927). قبض الريح. المطبعة العصرية. القاهرة. ص 12.
15. المصدر السابق ، ص 15.
16. د. نبيل راغب (2002). كيف تصبح أديبا؟ مكتبة الأسرة. الهيئة العامة للكتاب. القاهرة. ص 28.
17. المصدر السابق ، ص 29.
18. د. نبيل راغب (2002). موسوعة الإبداع الأدبى. الشركة المصرية العالمية للنشر. لونغمان. مصر. ص 351
19. د. محمد فتحى فرج (2011). فرسان الثقافتين: أدباء العلماء. العدد 94 من إصدارات خاصة. الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر.
20. د. نبيل راغب (199). زواج العلم والأدب. سلسلة المكتبة الثقافية . الهيئة المصرية العامة للكتاب.
21. أحمد أمين. (ب.ت.). فيض الخاطر . الجزء التاسع . الطبعة الثالثة . مكتبة النهضة المصرية . ص2.
22. عباس العقاد (1999) . الإسلام والحضارة الإنسانية . نهضة مصر. ص. 146.
23. إسماعيل مظهر (ب. ت. ). فك الأغلال. ص 19.
24. د. رمسيس عوض (1981). س. ب. سنو والثورة العلمية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص 89.
25. عبد الرحمن شلش (1977). تشريح جسم الإنسان عند العرب. مجلة "الموقف العربى" القاهرية. العدد الرابع. ص 80.
26. Ernest Robert Curtius (1953). European Literature and the Latin Middle Ages tr. Willard R. Trask. Princeton. Princeton University Press, p. ix.

- 27.د. سعد عبد الرحمن البازعي (2013). الدراسات البنينة وتحديات الابتكار. مجلة الآداب .  
جامعة الملك سعود كلية الآداب. مجلد 25(2) : ص ص 221-230.
- 28.فرسان الثقافتين ، المصدر رقم 19 ، ص 20.
- 29.د. عبد السلام المسدى (1986). اللسانيات وأسسها المعرفية. الدار التونسية للنشر. ص  
7.
- 30.د. أحمد عبد الحليم عطية (2007). عبد الوهاب المسيري في عيون أصدقائه ونقاده. دار  
الفكر بدمشق. ص 11.
- 31.المصدر رقم (27) ، ص 228.
- 32.المصدر السابق ، الموضع نفسه.
- 33.د. محمد زكي العشماوي (1980) . الأدب وقيم الحياة المعاصرة . دار النهضة العربية  
للطباعة والنشر . بيروت . ص 225.
- 34.ليون م. ليدرمان (2004). "ختام" بقلم ليدرمان لكتاب من تأليف نخبة من العلماء والمربين  
بعنوان: تعلم العلم في القرن الحادى والعشرين . ترجمة : د. مصطفى إبراهيم فهمى .  
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ضمن مطبوعات مكتبة الأسرة.
35. د. نبيل راغب (199) . زواج العلم والأدب. سلسلة المكتبة الثقافية . الهيئة المصرية  
العامة للكتاب. ص 144.
- 36.د. رمسيس عوض (1981). س. ب. سنو والثورة العلمية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.  
ص 81.
- \*الكتلة mass هي مقدار فيزيائى، وتعرف على أنها مقدار ما يحويه الجسم من مادة ، وهي  
تختلف عن الوزن في أنها لا تعتمد على قوة الجاذبية؛ أما الوزن فيعتمد على قوة الجاذبية  
ولذلك يتغير الوزن بتغير المكان.
- \*\* السرعة velocity هي معدل تغير المسافة بالنسبة للزمن (أي: معدل التغير في موقعه)؛  
وهي كمية فيزيائية متجهة؛ أى أنها تقاس بالمقدار والاتجاه.
- \*\*\* "القانون الثانى للديناميكا الحرارية" The second law of thermodynamics : لهذا  
القانون عدة صياغات ومنها: "لا يمكن للحرارة أن تنتقل تلقائيا من الجسم البارد إلى الجسم  
الساخن دون بذل شغل خارجي على النظام".





ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**

this is because they share a single conceptual structure or a degree of relevance or substantive relationship, as cognitive integration determines how new information is integrated with the existing knowledge entity, and how this knowledge entity can be modified to accommodate the new information.

The writer also emphasized the importance of reading in all areas of human knowledge. Those working in creative fields, especially literary criticism, often require the exercise of such activities from encyclopedic reading to interest in interdisciplinary studies in pursuit of cognitive integration. To illustrate these ideas, the author resorted to relying on a set of examples from Arab and Western cultural heritage.

## **Feasibility of encyclopedism and interdisciplinary studies for cognitive integration**

**Prof.Dr. Mohamed F. F. Bayomy**

### **Abstract:**

This article discusses the feasibility of encyclopedism and interdisciplinary studies to achieve cognitive integration for intellectuals with different scientific interests, thus it is necessary to meet the cultural needs of those specialists in order to fill the gap between them so that they do not feel like living in isolated islands! By encyclopedism, I mean the comprehensive and serious reading in the various arts, sciences and literature with its various specializations.

As for the interdisciplinary studies, I mean those studies that tend towards an approach that helps in the exchange of research experiences and knowledge and take advantage of the different intellectual backgrounds and research methods between researchers and thinkers in order to integrate them into a comprehensive conceptual and methodological framework that works to expand the field of studying phenomena and issues in an effort to provide a better understanding of them.

As for knowledge integration, its concept can be viewed as a process involving the merging and inclusion of a new information structure in an existing knowledge entity;



## التحكيم في المنازعات الرياضية في القانون المصري والفرنسي

### "دراسة مقارنة"

محمد عبد التواب عبد الحسيب\*

[topa20052006@yahoo.com](mailto:topa20052006@yahoo.com)

### ملخص:

في ظل الاتجاه العالمي لفض المنازعات الرياضية بالطرق غير القضائية كان يتعين البحث عن آلية قانونية لحل النزاعات الرياضية في مصر وفرنسا، حتي نضمن عدم لجوء أي من الرياضيين وأطراف المنازعات الرياضية إلى ساحات المحاكم، لما تحظى به المنازعات الرياضية من طبيعة خاصة تجعل من الأفضل عدم تصدي المحاكم للفصل فيها، لذلك أصدر المشرع المصري قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017، كما نص على إنشاء مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري ونفس الأمر بالنسبة إلى المشرع الفرنسي أصدر قانون الرياضة رقم 596 لسنة 2006 الذي نص على اختصاص "اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضة الفرنسية بالفصل في المنازعات الرياضية من خلال التوفيق بين المرخصين والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة باستثناء النزاعات التي تشمل المنشطات.

الكلمات المفتاحية: القانون المصري - المنازعات الرياضية - قانون الرياضة المصري - اللجنة الوطنية الأولمبية.

\* باحث دكتوراة - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

## مقدمة:

يعد النشاط الرياضي من أهم الأنشطة المرتبطة بالإنسان ارتباطاً وثيقاً منذ القدم، حيث اهتمت الحضارات القديمة بالرياضة اهتماماً كبيراً، وفي مقدمتها الحضارة المصرية القديمة، والدليل على ذلك ما تم رصده على جدران المعابد الفرعونية من رسومات يستشف منها مدى اهتمام قدماء المصريين بالنشاط الرياضي (الشاعر، 2020، ص9)، فبعد أن كانت الرياضة في الماضي تعني التنافس في القوة من أجل التسلية، أصبحت الآن مورداً للدخل القومي للبلاد بسبب التطور الواسع الذي شهدته الرياضة في الوقت الحالي (لازم، 2019، ص9).

وتحتل الرياضة مكانة هامة في المجتمع بصرف النظر عما إذا كانت تمارس من قبل هواه أو محترفين، وبغض النظر عن مكان ممارستها (محمد علي، 2011، ص241). فأصبحت الرياضة محل اهتمام المجتمعات في معظم الدول؛ حيث بات تأثيرها ملموساً على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها (ملاوي، 2020، ص164)، فلا يستطيع أحد إنكار دورها في حياة الشعوب، كونها ظاهرة اجتماعية لا تتوقف عن النمو والانتشار؛ فأصبحت من أهم المجالات التي لحقها التطور خلال الأعوام القليلة الماضية، فصارت تجذب انتباه الجماهير الغفيرة، ويخصص لها العديد من ساعات العرض على شاشات التلفاز، وتهتم بها الصحافة اهتماماً غير عادي (شوقي المليجي، 2005، ص3).

ومع ازدياد الاستثمار في شتى مجالات الرياضة المختلفة، تنوعت التعاقدات المتعلقة بهذه الأنشطة، وأصبح هناك حاجة ملحة للجوء إلى التحكيم للفصل في المنازعات التي تنشأ في هذا المجال.

### موضوع الدراسة وأهميته:

لعل أصعب ما يواجه الباحث هو اختياره لموضوع بحثه ويرجع السبب في ذلك لما يقتضيه هذا الإختيار من جهد في الحصول على مصادر لهذا البحث وفي التقصي عن بعض المشكلات الجديرة بالتعمق في دراستها ونظراً لأهمية التحكيم في المنازعات الرياضية علي النحو السابق بيانه كوسيلة لفض هذه المنازعات فهو يحتاج إلي دراسة مستفيضة ومتخصصة لاسيما وأن القضاء ظل لفترات طويلة هو المختص بالفصل وحدة في تلك المنازعات.

### المنهج المتبع:

التزاماً من الباحث بالعملية البحثية وطبيعة موضوعه فاعتمد الباحث على عدة مناهج تنطلق من القواعد العامة الى التطبيق الجزئي على نقاط البحث المختلفة ومنها:

**أولاً: المنهج المقارن** الذي يعتمد على المقارنة بين الأنظمة القانونية الوطنية السائدة في فرنسا ومصر وبيان دور التحكيم الرياضي في كل من البلدين.



**ثانيًا: المنهج الوصفي التحليلي** الذي يقوم على وصف فكرة التحكيم الرياضي وإبراز دوره في فض المنازعات الرياضية محل الدراسة من خلال تحليل وفهم النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع البحث في فرنسا ومصر بهدف الوصول الى وصف علمي متكامل لهذا الدور .

**ثالثًا: المنهج النقدي** من خلال إبراز رأي الباحث في بعض المسائل محل الخلاف سواء الخلاف الفقهي أو القضائي محل البحث خصوصًا فكرة التحلل من اللجوء إلى القضاء لفض هذا النوع من المنازعات إلى التحكيم كوسيلة لفضها، كما يبرز هذا المنهج النقدي من خلال استعراض رأي الباحث في بعض الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن، ليس من قبيل التعليق أو القرح في هذه الأحكام، ولكن في إطار العسي للخروج من هذه الأحكام بالدرس والفائدة، كنحو استنباط ضوابط تشريعية ودستورية في ضوء الفلسفة التي يقوم عليها نظام التحكيم الرياضي وفقًا لقانوني التحكيم الرياضي المصري والفرنسي.

## المبحث الأول

### المقصود بالتحكيم في المنازعات الرياضية وطبيعته

يتطلب بيان المقصود بالتحكيم في المنازعات الرياضية أن نتناول مفهوم الرياضة، حيث إن هذا المفهوم اختلف قديماً عنه الآن باختلاف التصور السائد للرياضة في المجتمعات القديمة عن عالمنا اليوم، فقديماً كان ينظر إلي الرياضة على أنها مجرد لعبة يمارسها الشخص علي سبيل التسلية، وذلك بهدف تقوية الجسم والترويح عن النفس وتمضية أوقات الفراغ، فكان لا ينظر إليها على أنها قد تكون حرفة يمتنها الشخص (عبدالله، 2008، ص2)، يمكن من خلالها أن يحقق ربح مادي مباشر (Grande, 1985, p. 9767).

ووفقاً لهذا المفهوم التقليدي للرياضة عرف البعض الرياضة بأنها: "الألعاب التي يكون من شأنها تقوية الجسم واستكمال أسباب الصحة"<sup>1</sup>.

ويرى البعض أن هذا المفهوم التقليدي للرياضة، لا ينطبق سوى على العامة الذين يمارسون الرياضة، إما لتقويم الجسم أو للتسلية أو كونها هواية للبعض، أما الأشخاص الآخرون من الرياضيين المحترفين المتفرغين لها، الذين يجيدون أدائها بالتدريب المستمر بهدف الربح مقابل انتصارهم بلعبتهم، فلا ينطبق هذا المفهوم التقليدي عليهم (عبدالله، 2008، ص2) خصوصاً بعد أن أصبحت ممارسة الرياضة وتنظيمها حرفة يمتنها بعض الرياضيين أنفسهم ومنظمي الأنشطة الرياضية (محمد علي، 2011، ص241-242).

لهذا الأمر تغير التصور التقليدي للرياضة، وأصبح ينظر إلى مفهوم الرياضة نظرة مختلفة، حيث اتجه الفقه الحديث إلى تعريف الرياضة بأنها: "نشاط ترويجي يهدف في الأساس إلى تقوية القدرات البدنية ويعد في آن واحد لعباً وعملاً، وهو يمارس طبقاً للوائح وأنظمة خاصة، ويمكن أن يتحول إلى نشاط حرفي" (Magane, 1967, p.1670)، وكذلك هي: "نشاط ترفيهي تختلط من خلاله الرياضة بالعمل ويخضع الرياضي في ممارسته للوائح وأنظمة خاصة، بهدف تنمية قدراته البدنية مع إمكانية تحول هذا العمل إلى نشاط حرفي". (الحفني، 1995، ص5).

أما من حيث المقصود بالتحكيم في المنازعات الرياضية باعتباره إحدى الطرق والوسائل الاختيارية السابقة على اللجوء إلى القضاء إلى جانب بعض الجهات الداخلية المختصة بحسم المنازعات الرياضية، كاللجوء إلى الاتحادات الوطنية - على سبيل المثال - فما المقصود بالمنازعات الرياضية؟ وما هي أنواعها؟ وما هو موقف كل من المشرعين الفرنسي والمصري من التحكيم في تلك المنازعات، وذلك ما نوضحه على النحو الآتي:

## المطلب الأول

### المقصود بالمنازعات الرياضية وأنواعها

#### أولاً: المقصود بالمنازعات الرياضية:

يقصد بالمنازعات الرياضية كل نزاع أو خلاف قانوني بصدد علاقة قانونية ذات طابع رياضي من أي نوع كانت (الزهيري، السنة الحادية والستون، ص10)؛ فالمنازعات الرياضية لم تعد تقتصر على ممارسة النشاط الرياضي من الناحية البدنية فقط، بل امتدت لتشمل كل ما يتعلق بإدارة الرياضة والإشراف عليها وتنظيم العلاقات بين القائمين عليها (الشاعر، 2020، ص12). فقد يكون سبب النزاع مثلاً اختراق أحد أطراف المنازعة لعقد من العقود المبرمة بينهما سواء كان عقد احتراف أم عقد انتقال للاعب بيع أم إعاره أم غيرها.

فالمنازعات الرياضية قد تكون ذات طبيعة تجارية تنشأ بمناسبة تنفيذ العقود المتعلقة بالرياضة، كعقود الرعاية وعقود بيع حقوق البث وعقود بيع وإعارة اللاعبين والمدربين، وقد تكون المنازعة الرياضية ذات طبيعة تاديبية، كالمنازعات التي تتعلق بالمنشطات وعقوبات أعمال الشغب بالملاعب المختلفة والسب والقذف، وقد تكون المنازعة ذات طبيعة محلية، أو ذات طبيعة دولية.

## ثانياً: أنواع المنازعات الرياضية:

مما سبق يمكن أن نفرق بين نوعين من المنازعات الرياضية نتناولهما على النحو الآتي:

أ- المنازعات الرياضية الدولية: (شوقي المليجي، 2005، الصفحات 12-15).

يقصد بها تلك المنازعات التي تقع نتيجة دخول عنصر أجنبي في العلاقة الرياضية سواء تعلقت تلك المنازعة بأطراف العلاقة، نظراً لاختلاف جنسياتهم أو بمصدر تلك العلاقة، كالعقود المبرمة بينهم أو بموضوعها كالمشاركة في بطولة قارية أو دولية، ومما ساعد على ذلك تحول العالم إلى قرية صغيرة، نظراً للتطور السريع الذي لحق بوسائل المواصلات ووسائل الاتصالات، وأصبحت الحدود وبعد المسافات غير عائق للحركة الرياضية العالمية، والأمثلة على تلك المنازعات كثيرة؛ فقد تنشأ بين الاتحادات الرياضية المختلفة، كالمنازعات الناشئة بين الاتحاد الرياضي الوطني وآخر أجنبي أو بين اتحاد دولتين تابعين لاتحاد قاري واحد أو لاتحادين قاريين مختلفين ولكنها يخضعان لاتحاد دولي واحد، بمناسبة مقابلة رياضية بينهم، تضمنت أحداثاً تشكل خروجاً على قواعد اللعبة أو خروجاً عن القواعد والأعراف الدولية التي تم إقرارها من قبل التنظيمات العالمية التي ينتمي إليها الاتحادان المتنازعان أو المنازعات التي تنشأ بين أحد الأندية الرياضية الوطنية وآخر

أجنبياً أو بين أحدهما وأحد اللاعبين الأجانب بخصوص عقد الأخير مع النادي، وما ينتج عن ذلك العقد من مستحقات لأحد اللاعبين الأجانب أو مطالبة النادي اللاعب بتنفيذ التزامه.

ب- المنازعة الرياضية الداخلية: (شوقي المليجي، 2005، الصفحات

:104-100)

هي تلك التي تقتصر فيها المنازعة الرياضية على طرفين وطنيين لا يكون لهما الصفة الدولية، بالإضافة إلى أن موضوع تلك المنازعة أو مصدرها وطنياً يحكمها قواعد القانون الوطني.

فمنح المشرع المصري الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة<sup>2</sup> الكثير من امتيازات السلطة العامة واعتبر أموالها من الأموال العامة في مجال تطبيق قانون العقوبات وحظر الحجز عليها إلا لاستيفاء الضرائب والرسوم المستحقة للدولة، كما حظر تملكها بمضي المدة<sup>3</sup>.

ومن أمثلة تلك الامتيازات في فرنسا ذلك التفويض الوزاري الذي يمنح الاتحاد الرياضي الفرنسي تمثيل النشاط الرياضي الذي يتولاه الاتحاد المذكور علي المستوى الوطني والدولي، وكذلك له الحق في اختيار المنتخب الوطني في الرياضة التي يشرف عليها.

## المطلب الثاني

### المقصود بالتحكيم في المنازعات الرياضية وموقف المشرع الفرنسي والمصري

#### أولاً: المقصود بالتحكيم في المنازعات الرياضية:

يقصد بالتحكيم في المنازعات الرياضية أنه: "هو وسيلة يتم من خلالها عرض المنازعة الرياضية على محكم أو مجموعة محكمين -شرط أن يكون عددهم وتراً- لغرض الفصل فيها بقرار ملزم، لذلك هي وسيلة للاتحادات والجمعيات واللجان الأولمبية والدولية المعتمدة ضمن أنظمة هذه الهيئات الرياضية وجميع المؤسسات الرياضية ولوائحها" (لازم، 2019، ص28)، (الأحمد، 2005، ص32).

فالتطور الهائل في مجال الأنشطة الرياضية -كما سبق القول- أدى إلى ظهور العديد من المنازعات بين أطراف النشاط الرياضي، الأمر الذي أدى بدوره إلى ضرورة وجود قانون رياضي مستقل و متميز عن القوانين الأخرى<sup>4</sup>. ولعل من العوامل المهمة التي تبرز مدى أهمية استقلال القانون الرياضي وتميزه، هو تفرد هذا القانون بقضاء تحكيمي خاص بمعنى وجود جهات تحكيم تختص بالنظر: "في المنازعات التي تنجم عن ممارسة مختلف الأنشطة الرياضية، سواء تعلقت بالرياضة ذاتها أو ما يتم من علاقات بمناسبة كعقود البث التلفزيوني مثلاً؛ فضلاً عن وجود هيئات لها اختصاص استئنافي مهمتها

النظر في المنازعات الرياضية أيضًا. ويتميز عمل هذه الهيئات بالدقة والموضوعية البالغة، فإجراءاتها تتسم بالبساطة وعدم التعقيد، وتتسم جلساتها بالسرية التامة، إذ إن أطراف النزاع ملزمون بعدم الإفصاح عن تفاصيله. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار إرادة الأطراف وخياراتهم، مما يضمن بقاء المودة قائمة بينهم. ويتم التحكيم في هذه الهيئات وفق القانون الذي يختاره الأطراف وبخلافه يتم النظر فيه بموجب قانون محل المنظمة الرياضية. لكل هذه الأسباب فإن هذا النوع من القضاء يناسب المنازعات الرياضية الدولية". (الموسري، 2018).

### ثانيًا: موقف المشرعين الفرنسي والمصري:

أولى المشرعين الفرنسي والمصري اهتمامًا كبيرًا بأهمية إقرار قانون للرياضة متماشياً مع ما نصت عليه الدساتير في هذا الشأن، وهو ما نبينه بالتفصيل على النحو الآتي:

#### أ - موقف المشرع المصري:

نص الدستور المصري المعدل<sup>5</sup> في المادة 82 من الباب الثالث والخاص "بالحقوق والحريات والواجبات العامة" على اهتمامه بالشباب باعتبار أن لهم الدور الكبير والمهم في تنمية المجتمعات وبنائها، لأنهم ركائز أي أمة وأساس الإنماء والتطور فيها وبناه مجدها وحضارتها وحمايتها.



فنصت المادة 82 على أن: "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة".

فقد أصدر المشرع المصري في البداية القانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة، وهي كل جماعة ذات تنظيم مستمر تتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لا تستهدف الكسب المادي، ويكون الغرض منها تحقيق الرعاية للشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم، وذلك عن طريق توفير الخدمات الرياضية والقومية والاجتماعية والروحية والصحية والترفيهية في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وتخضع الهيئات الخاصة لرعاية الشباب والرياضة ماليًا وتنظيميًا وإداريًا وفنيًا لإشراف الجهة الإدارية المختصة (مديرية الشباب والرياضة) (مادة 1/25)، وينظم القانون رقم 77 لسنة 1975 تشكيل واختصاصات الجمعيات العمومية لهذه الهيئات.

وهو ما أكدت عليه المحكمة الإدارية العليا في أكثر من مناسبة حين قررت أن: "الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة (ومنها النوادي الرياضية) تخضع في سبيل قيامها برسالتها المنوطة بها برقابة الجهة الإدارية المختصة التي تملك بسط الرقابة على جميع الإجراءات التي تتخذ سواء من الناحية

المالية التنظيمية أو الصحية أو الإدارية ولها التثبيت من أن القرارات أو الإجراءات التي اتخذتها لم تخالف نصًا في القوانين أو اللوائح أو القرارات المنفذة لها، وإنما لم تحد عن السياسة العامة التي وضعتها الجهة الإدارية لها -الجهة الإدارية في حالة اكتشافها أية مخالفة سلطة إبطال القرارات المنطوية على المخالفة وعدم الاعتداد بها- امتناعها عن ذلك يعد قرارًا إداريًا سلبياً يختص القضاء الإداري بنظر الطعن عليه<sup>6</sup>.

وقد حدد القانون سابق الذكر تلك الهيئات، وهي اللجنة الأولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية الأعضاء في الاتحادات وسمح لها بمباشرة النشاط الرياضي وتتمتع كل منهما في مباشرة اختصاصاتها ونظامها الأساسي باستقلال تام.

وفيما يتعلق بالفصل في المنازعات الرياضية؛ فقد أوكل القانون المذكور الفصل فيما يطرأ من منازعات رياضية للجان الإدارية كالوزير المختص أو المنظمات أو الهيئات الإدارية والاتحادات الرياضية من خلال لجان مختصة مثل لجنة تظلمات الاتحاد المصري لكرة القدم (شوقي المليجي، 2005، ص165) والتي لا تعد محكمة قضائية بالمعنى الفني الدقيق كونها مجرد لجنة من لجان اتحاد الكرة المصري وتختص بالنظر في التظلمات المرفوعة إليها بسبب النزاع على تطبيق أي من لوائح الاتحاد التي تعني بشؤون اللعبة وممارستها أو بأحد عناصرها. (شوقي المليجي، 2005، ص168).

وبالرغم من كل ما تضمنه القانون رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة المعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1978 من طرق لتسوية المنازعات الرياضية، إلا أنه أصبح لا يستطيع مواكبة التطور الهائل في المجال الرياضي بما يكفل سرعة الفصل في النزاع، الأمر الذي جعل المشرع المصري يبحث عن وضع تشريعاً جديداً وأفضل يواكب التطورات الحديثة التي طرأت على الرياضة والذي خلا من تنظيمها القانون القديم المشار إليه وعلى رأسها الطب الرياضي والمنشطات والاستثمار في مجال الرياضة والمحاكم الرياضية المتخصصة.

لذلك صدر قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017<sup>7</sup>، وفيه أفرد المشرع باباً كاملاً وهو الباب السابع- للمنازعات الرياضية، تحت عنوان: "تسوية المنازعات الرياضية" والذي يتكون من خمسة مواد.

وهو الأمر الذي شكّل تطوراً تشريعياً كبيراً في مجال تنظيم النشاط الرياضي بجوانبه المختلفة، بما في ذلك الأخذ بنظام التحكيم الرياضي، وإنشاء هيئة تحكيمية خاصة بالفصل في المنازعات الرياضية، حيث نص القانون الجديد في المادة 66 منه على إنشاء "مركز التسوية والتحكيم الرياضي"، الذي يختص بالفصل في المنازعات الرياضية، وقد نظم القانون إجراءاته وكيفية تشكيل مجلس إدارته وهيئات التحكيم الخاصة به، وذلك على نحو ما سيرد بيانه بالتفصيل في الموضوع التالي.

ثم صدر القانون رقم 218 لسنة 2017 بإصدار قانون تنظيم الهيئات الشبابية الذي حل محل قانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم 77 لسنة 1975<sup>8</sup>.

### ب- موقف المشرع الفرنسي:

وعلى غرار المشرع المصري، كان المشرع الفرنسي قد أصدر في البداية - القانون رقم 84/610 الصادر في 16 يوليو 1984 بشأن تنظيم وتنمية الأنشطة الجسدية والرياضية، والذي وزع المسؤولية عن التنظيم الرياضي ما بين الدولة والاتحادات الرياضية من جانب والقطاعات الرياضية الخاصة<sup>9</sup> من جانب آخر، وفيما يخص طرق فض المنازعات الرياضية؛ فقد أوجب القانون رقم 84/610 بالمادة السادسة عشر منه على كل اتحاد رياضي يشارك في مهمة تتعلق بخدمة عامة أن يأخذ بلائحة انضباط مطابقة لما تنص عليه لائحة الانضباط النموذجية للاتحادات الرياضية المنصوص عليها بالمرسوم رقم 93/1059، والصادرة في الثالث من سبتمبر عام 1993، كما قرر المشرع في القانون سالف الذكر وسائل أخرى لحسم المنازعات الرياضية، مثل التوفيق والتحكيم و اللجوء إلى القضاء الإداري والعادي. (شوقي المليجي، 2005، ص119).

ونفس الأمر بالنسبة إلى المشرع الفرنسي الذي قام هو الآخر بمواكبة التطورات الحديثة التي طرأت على الأنشطة الرياضية منذ صدور قانون

الرياضة رقم 84/610 سالف الذكر؛ فصدر قانون الرياضة رقم 596 لسنة 2006 والذي ألغى بدوره قانون الرياضة الفرنسي القديم، وتضمن أحكاماً خاصة بتسوية المنازعات الرياضية والتحكيم. (Mamayou, 2006, p.116)

## المبحث الثاني

### دور القضاء في فض المنازعات الرياضية والتطور نحو اللجوء

#### إلى التحكيم

مما لا شك فيه أن النظام القضائي في كل من مصر وفرنسا يتميزان بوجود جهتين قضائين، وهما القضاء العادي، والقضاء الإداري، الأمر الذي قد يثير مشكلة تحديد اختصاصات كل منهما.

وقد اتجه مجلس الدولة المصري إلى تحديد المسائل التي تدخل في ولايته<sup>10</sup>، وإن كان هذا التحديد ليس على سبيل الحصر، حيث تثار التساؤلات بخصوص طبيعة بعض المنازعات، وما إذا كانت منازعة يختص بها القضاء العادي أم منازعة يختص بها القضاء الإداري.

ويتولى القضاء وضع المعيار الذي يعتمد عليه في تحديد الجهة المختصة بالفصل في المنازعات المطروحة عليه، وقد أخذ مجلس الدولة المصري بالمعيار الموضوعي لاعتبار وصف القرار الإداري، وهو أن يكون بحكم موضوعه وفحواه، وهو ما أكدت عليه المحكمة الإدارية العليا، حيث

قررت أن: "مجرد صدور قرار عن جهة إدارية لا يخلع عليه بحكم اللزوم وصف القرار الإداري، إذ يتعين أن يكون كذلك بحكم موضوعه، وأن يكون صادرًا عن أحد أشخاص القانون العام، ومعبرًا عن الإرادة الذاتية لجهة الإدارة، ومحدثًا لأثر قانوني، وليس مجرد تنفيذ للقوانين واللوائح التي تلزم بإصداره - إذا دار القرار حول مسألة من مسائل القانون الخاص أو تعلق بإدارة شخص معنوي خاص لم يكن قرارًا إداريًا - قرار الجهة الإدارية باعتماد قرار الجمعية العمومية غير العادية لشركة من أشخاص القانون الخاص بتعديل النظام الأساسي للشركة الذي تختص هذه الجمعية بتعديله لا يعد قرارًا إداريًا، ولا تختص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعن فيه<sup>11</sup>.

## المطلب الأول

### دور القضاء في فض المنازعات الرياضية

مع ازدياد المنازعات الرياضية زادت الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء من أجل التدخل لحل تلك المنازعات، كما زاد -في البداية، وقبل صدور قانون الرياضة المصري والفرنسي الحالي- الخلاف حول إمكانية اللجوء إلى قضاء الدولة أم إلى جهة أخرى مشكلة من عناصر قانونية ورياضية متخصصة تمثل الجهات التي نشب بشأنها النزاع، وهو الأمر الذي نتناوله بالدراسة في قوانين كل من مصر وفرنسا، كما يلي:

## أولاً: دور القضاء في فض المنازعات الرياضية في مصر:

كان للقضاء دور كبير في فض المنازعات الرياضية في مصر في ظل القوانين التي كان معمولاً بها، وفي ظل القوانين الحالية، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

أ- دور القضاء في فض المنازعات الرياضية في ظل قانون الرياضة الملغي رقم 77 لسنة 1975.

سمح قانون الرياضة الملغي رقم 77 لسنة 1975 لأطراف المنازعة الرياضية اللجوء إلى جهتي القضاء، حيث يختص القضاء العادي بنظر الطعن في القرارات الصادرة عن مجالس إدارة الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة، على اعتبار أنها هيئات خاصة ذات نفع عام من أشخاص القانون الخاص وما يصدر عنها من تصرفات وما تصدره من قرارات لا تعتبر قرارات إدارية: "فلا تعد اللجنة الأولمبية المصرية أو غيرها من الهيئات الخاصة للشباب والرياضة من أشخاص القانون العام التي تضم أجهزة الحكومة ووحداتها الإدارية ومصالحها وهيئاتها العامة، ومن ثم لا يعد ما يصدر عنها من قرارات إدارية"<sup>12</sup>.

كما أن القضاء الإداري يختص هو الآخر بنظر تلك المنازعات، حيث أعطى المشرع المصري للجهة الإدارية العليا - كوزير الشباب والرياضة - والجهة الإدارية المركزية - كقطاع الرياضة بوزارة الشباب - والجهة الإدارية

المختصة - كمديرية الشباب والرياضة بالمحافظة التابع لها الهيئة - سلطة التنظيم والرقابة على جميع الهيئات الخاصة الرياضية، ولهذا فإن القرارات التي تصدر عنها، هي قرارات إدارية صادرة من جهة الإدارة بإرادتها المنفردة الملزمة لها وللآخرين، بقصد إحداث أثر قانوني تخضع لرقابة القضاء الإداري عند الطعن عليها. (شوقي المليجي، 2005، ص152، أيضًا 165).

لهذا نجد أن محاكم مجلس الدولة "تختص بنظر الطعن علي امتناع الجهة الإدارية المختصة عن إبطال قرارات النوادي الرياضية المخالفة للقانون..."<sup>13</sup>.

ونخلص من ذلك إلى أن مجلس الدولة المصري، وفي ظل القانون السابق لا يختص بنظر الطعن في القرارات الصادرة عن مجالس إدارة الهيئات الخاصة للشباب والرياضة وجمعياتها العمومية في نطاق الاختصاصات المنوطة بها قانونا، والمستقلة عن الجهة الإدارية المختصة، لكنها تختص بنظر الطعن في القرارات الصادرة عن الجهة الإدارية المختصة وهي بصدد أعمال سلطتها في الإشراف والرقابة على هذه الأندية.<sup>14</sup>

ب- دور القضاء في فض المنازعات الرياضية في ظل قانون الرياضة الحالي رقم 71 لسنة 2017.

نصت المادة 66 من قانون الرياضة الحالي رقم 71 لسنة 2017<sup>15</sup> على أن: "ينشأ باللجنة الأولمبية المصرية مركز مستقل يسمى (مركز التسوية



والتحكيم الرياضي المصري)، تكون له الشخصية الاعتبارية، يتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون، والتي يكون أحد أطرافها من الأشخاص أو الهيئات أو الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وذلك عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي".

ويتضح من النصوص السابقة أن الجهة الوحيدة المختصة التابع للجنة الأولمبية المصرية بالفصل في النزاعات الرياضية في مصر هو: "مركز التسوية والتحكيم الرياضي" التابع للجنة الأولمبية المصرية، ولا يجوز لجهتي القضاء العادي والإداري التعرض لتلك المنازعات.

ولبيان دور القضاء في ظل قانون الرياضة الحالي، كان لمحكمة القضاء الإداري رأي آخر، في هذا الصدد حيث رأت أن المشرع في ظل قانون الرياضة الجديد رقم 71 لسنة 2017 جعل سلوك سبيل مركز التسوية والتحكيم الرياضي سالف الذكر اختياريًا وليس إجباريًا، ولم يحصنه من ولاية القضاء، وهو ما أكدت عليه المحكمة حين تعرضت لدعوى بطلان قرارات الجمعية العمومية لأحد الأندية الرياضية -نادي الزمالك المصري- فيما تضمنته من اعتماد نظام اللائحة الأساسية المنظمة للنادي، وحين تعرضت لدعوى مطالبة بوقف تنفيذ وإلغاء قرار رئيس اللجنة الأولمبية رقم 62 لسنة 2017 باعتبار لائحة النظام الاسترشادي للجنة الأولمبية هي لائحة النظام الأساسي للنادي الأهلي.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها: "إن قانون الرياضة السابق كان يُخضع الهيئات والأندية الرياضية لوصاية الجهة الإدارية ممثلة في وزارة الشباب والرياضة والمجلس القومي للرياضة، سواء من الناحية المالية أو التنظيمية أو الصحية أو الإدارية، وكان يمنح الجهة الإدارية المختصة حالة وجود أي مخالفة للقوانين أو اللوائح سلطة التدخل وتصحيح الأوضاع بقرار إداري يصدر منها".

وأضافت المحكمة: "إلا أن قانون الرياضة الجديد رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ قد غلّ يد الجهات الإدارية إلى حد كبير عن التدخل في شئون الهيئات الرياضية، وأناط بتلك الهيئات اختصاص وضع سياستها العامة، وتنظيم شئونها بما يتفق مع المواثيق الدولية، كما أخرج القرارات الصادرة عن الجمعيات العمومية لهذه الهيئات من نطاق رقابة الجهات الإدارية، وأناط بالجنة الأولمبية - التي تعد من أشخاص القانون الخاص - سلطة الموافقة على النظم الأساسية للهيئات الرياضية قبل نشرها بالوقائع المصرية".

وتابعت المحكمة "وفي ضوء خلو الأوراق مما يفيد وجود شرط أو مشاركة تحكيم بين طرفي الدعوى بشأن تسوية النزاع القائم بينهما أمام مركز التحكيم، الأمر الذي ينتفي معه اختصاص المركز بنظر تلك الدعوى، وينعقد ذلك الاختصاص للمحكمة المدنية المختصة، وهي محكمة شمال القاهرة"<sup>16</sup>.

**ويتضح من الحكم السابق أن محكمة القضاء الإداري أشرت لت إنعقاد الإختصاص لمركز التسوية والتحكيم الرياضي للفصل في المنازعات**

الرياضية، أن يكون أحد طرفي المنازعة من الأشخاص أو الهيئات أو الجهات التي يسرى في شأنها هذا القانون، أو أن يكون هناك شرط أو مشاركة تحكيم وارد في عقد يكون أحد أطرافه من الأشخاص أو الهيئات أو الجهات الخاضعة لقانون الرياضة، أو أن يتم الاتفاق على صياغة مشاركة التحكيم إعمالاً لما ورد في لائحة هيئة تكون خاضعة لأحكام قانون الرياضة أو لائحة متعلقة بقانون الرياضة.

ومع خلو الأوراق مما يفيد وجود شرط أو مشاركة تحكيم بين طرفي الدعوى بشأن تسوية النزاع القائم بينهما أمام مركز التحكيم، سلبت المحكمة سلطة الاختصاص بنظر المنازعة من مركز التسوية والتحكيم الرياضي، وإحالته إلى المحكمة المدنية المختصة، بإعتبار أن القضاء الإداري غير مختص بنظر تلك الدعوى.

### ثانياً: دور القضاء في فض المنازعات الرياضية في فرنسا:

كان قانون الرياضة الفرنسي القديم يسمح بإمكانية اللجوء إلى القضاء العادي والإداري، حيث نصت المادة 19 في فقرتها الثامنة من قانون الرياضة - الملغي - الصادر في 16 يوليو 1984 تنص على أن: "المحكمة الإدارية التابع لها محل إقامة أو المقر الاجتماعي للطاعن وقت صدور القرار المطعون عليه- هي المختصة بالفصل في الطعون التي تقدم ضد القرارات

الفردية التي تصدرها الاتحادات الرياضية بمقتضى ممارساتها لإمتيازات السلطة العامة".

وبناءً عليه يختص القضاء الإداري الفرنسي بالنظر في الطعون المقدمة ضد أحد القرارات اللائحية أو الفردية الصادرة من وزارة الشباب والرياضة كالقرارات الصادرة من هذه الهيئات بالاعتراف بأحد الاتحادات الرياضية<sup>17</sup>.

كما يختص القضاء الإداري أيضًا في ظل هذا القانون بالطعن ضد القرارات التأديبية الصادرة من الاتحاد الرياضي بعد أن يكون الطاعن قد استنفذ كافة طرق الطعن الداخلية وفقًا للوائح الاتحاد من عرض الأمر على الجهة المختصة بالتأديت بالاتحاد مرورًا بعرضه على جهة الاستئناف إذا رغب أحد أطراف المنازعة في الطعن بالاستئناف، فإذا لم يلق قرار الاستئناف قبولاً يجب عليه اللجوء إلى إجراءات التوفيق المنصوص عليه في المادة 19 من قانون 16 يوليو 1984 سالف الذكر، وأخيرًا يلجأ إلى القضاء الإداري للطعن على قرار الاتحاد الرياضي. (شوقي المليجي، 2005، ص 127).

وبالتالي يتضح أن اللجوء إلى القضاء الإداري، كأحد طرق الطعن على القرارات الصادرة من الاتحاد الرياضي المختص، هو آخر الطرق التي يطرقها الطاعن سعيًا وراء الحصول على حقه في ظل قانون الرياضة القديم، كما أن القضاء العادي في ظل قانون الرياضة الفرنسي الصادر في 16 يوليو 1984، يختص أيضًا بنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الصادرة من الاتحادات الرياضية التي لم تتلقى تفويضًا من الوزير المختص بالنسبة لنشاط

رياضي معين، حيث إنها مكلفة بخدمة عامة دون أن تكون مفوضة بمباشرة امتيازات السلطة العامة، وبالتالي فإن أعمالها تعد أعمالاً مدنية تخضع للقضاء العادي. (شوقي المليجي، 2005، ص130).

وفي ظل قانون الرياضة الفرنسي رقم 596 لسنة 2006، نجد أن المشرع كان قد أفرد فصلاً كاملاً عند تحديده للجهة المختصة بنظر المنازعات الرياضية، وهو الفصل الأول، حيث جاء تحت عنوان: "اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضة الفرنسية"، من الباب الرابع: "هيئات التمثيل والتوفيق"، ونصت الفقرة الرابعة من المادة 141 من هذا الفصل على اختصاص اللجنة الأولمبية الوطنية والرياضة الفرنسية بالفصل في المنازعات الرياضية من خلال التوفيق في النزاعات بين المرخصين والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة باستثناء النزاعات التي تشمل المنشطات.

### ثالثاً: رأي الباحث:

مما لا شك فيه أن طبيعة الأنشطة الرياضية الخاصة جعلت المنازعات الرياضية تتمتع هي الأخرى بخصوصية تختلف عن غيرها من المنازعات القانونية الأخرى، لذلك يذهب الباحث مع البعض (الشاعر، 2020، ص24) (شوقي المليجي، 2005، الصفحات 100-101) (عبدالله، 2008، ص136)&(لازم، 2019، ص14) بأن اللجوء إلى القضاء بخصوص تلك

المنازعات يؤدي إلى نتائج غير مرضية سواء للجهات الرياضية أم للرياضيين، وذلك للأسباب الآتية:

1- إن المنازعات الرياضية عمومًا تحتاج إلى قضاء متخصص لديه حصيلة علمية ومعرفة في شئون الرياضة (لازم، 2019، ص19)، لذلك فإن الاتجاه السائد الآن، هو ضرورة أن يكون هناك قضاء متخصص سواء في المجالات المدنية أم التجارية أم الإدارية أم العسكرية، كذلك الحال في المجال الرياضي، حيث أصبحت الرياضة ظاهرة اقتصادية تتمثل في وجود عقود ذات قيمة مالية مرتفعة، والتي تثير العديد من المسائل المالية المعقدة التي تتسبب في منازعات كثيرة ومتنوعة وتتطلب قاضي متخصص للفصل فيها. (شوقي المليجي، 2005، ص101).

2- إن الخصوصية التي يتسم بها النشاط الرياضي تجعله غير قادر على تحمل البطء في إجراءات فض النزاعات الناشئة عنها؛ فهي تحتاج إلى سرعة البت فيها من خلال ايجاد حلول تتلائم مع ظروف المتقاضين.

3- إن غالبية لوائح الاتحادات الرياضية الدولية والوطنية وأنظمتها، حظرت على أطراف المنازعات الرياضية اللجوء إلى القضاء العادي، بسبب حرص أطراف النشاط الرياضي على أن تكون نزاعاتهم فيما بينهم، باعتبارهم أسرة واحدة. (عبدالله، 2008، ص136)

وقد رأينا أن القضاء الإداري كان لا يقبل الطعن على قرار الاتحاد الرياضي المختص إلا بعد أن يمر الطاعن بكافة طرق الطعن الداخلية التي تنص عليها لوائح الاتحاد أولاً.

4- كما أن موقف المحاكم الداخلية للدول قد تغير فيما يتعلق بأعمال الرياضة؛ فمع تدخل القضاء في المجال الرياضي على الرغم من قلة الخبرات والاختصاص وعدم الإلمام بالتنظيم الرياضي والقواعد الرياضية، أثمر عن قيام ممثلي الحركة الرياضية بإنشاء لجان تأديبية لحماية وتطبيق قواعد الرياضية، فظهر التحكيم الرياضي الدولي، وتم إنشاء المحكمة الرياضية الدولية. (الشاعر، 2020، ص24)

5- لهذه الأسباب كان لابد من البحث عن وضع آلية خاصة للفصل وتسوية المنازعات الرياضية، كالتحكيم الرياضي باعتباره الوسيلة المثلى والفعالة لحسم تلك المنازعات، بعد أن كان يقتصر دوره على فض المنازعات المدنية والتجارية وبعض المنازعات الإدارية، ولا يعنى ذلك التقليل من دور القضاء في فض المنازعة الرياضية. فاللجوء إلى التحكيم الرياضي أياً كانت صورته سواء باللجوء إلى مركز تحكيم داخلي أم دولي لن يحول دون اللجوء إلى القضاء، حيث تستطيع فرض رقابته إذا ما طعن على أحكامه بالبطلان أو حتى إذا ما طلب تنفيذها، حيث يتعين الحصول على أمر به من المحكمة المختصة. (شوقي المليجي، 2005، ص199)

## المطلب الثاني

### دور التحكيم في فض المنازعات الرياضية

مما لا شك فيه أن ما شهدته وما تزال تشهده حركة النشاط الرياضي من تطور خلال العقود الماضية إلى أن بلغت ذروتها في الوقت المعاصر، قد نتج عنه العديد من النزاعات المختلفة بين العديد من المشتغلين بالنشاط الرياضي

(الشاعر، 2020، ص25)، وهو الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان ضرورة البحث عن آلية أخرى تكون فعالة وسريعة لحل هذه النزاعات فتم اعتماد التحكيم للقيام بهذا الدور لاسيما أن اللجوء إلى التحكيم في المجال الرياضي لا يحول دون اللجوء إلى القضاء إذا ما طعن على أحكامه بالبطلان أو حتى إذا ما طلب تنفيذها، حيث يتعين الحصول على أمر به من المحكمة المختصة. ونحاول في هذا المقام أن نتناول بالدراسة دور التحكيم في فض المنازعات الرياضية في كل من مصر وفرنسا كما يلي:

### أولاً: دور التحكيم في فض المنازعات الرياضية في مصر:

فقبل صدور قانون الرياضة المصري الحالي رقم 71 لسنة 2017، كان يمكن تصوير اللجوء إلى التحكيم من خلال النص في أنظمة ولوائح الهيئات الخاصة الرياضية، كالاتحادات الرياضية واللجان الأولمبية، على أن المنازعات التي تنشأ بين تلك الهيئات وأحد أعضائها أو أي من الممارسين للنشاط الرياضي الذي تتولى تنظيمه يتم عرضه ابتداءً على الأجهزة المختصة بهذه الهيئات لتبدي رأيها، فإذا لم يرتضى أحد الطرفين ما انتهت إليه من قرارات لجأ إلى جهة التحكيم. (شوقي المليجي، 2005، ص187)

وبصدور قانون الرياضة الحالي رقم 71 لسنة 2017، تغير الوضع تماماً ليشهد تطوراً تشريعياً كبيراً فيما يخص تنظيم النشاط الرياضي بكافة جوانبه، حيث تم الأخذ بنظام التحكيم الرياضي، والنص على إنشاء هيئة تحكيمية



خاصة بالفصل في المنازعات الرياضية، وهو مركز التسوية والتحكيم الرياضي<sup>18</sup>. (الشاعر، 2020، ص 24 & شوقي المليجي، 2005، ص 189)

فالمشرع المصري أفصح عن ذلك، حين قرر إدخال كافة المنازعات الرياضية الخاضعة لذلك القانون في نطاق مركز التسوية والتحكيم الرياضي، واعتمد تحكيمًا مستقلًا قائمًا بذاته لنظر منازعات الرياضة وما يتولد عنها، مانعًا أية جهة أخرى من مزاحمته فيها، بحيث تمتد صلاحياته وولايته "التحكيمية" إلى كافة منازعات النشاط الرياضي بالدولة، أيًا كان موضوع المنازعة الرياضية، وهو ما أكدت عليه محكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر في إحدى دعاوى التحكيم، حيث قررت بأنه: "وحيث إن القانون رقم 71 لسنة 2017 بشأن إصدار قانون الرياضة استحدث في بابه السابع نظامًا لتسوية المنازعات الرياضية وضع بموجبه نمطًا خاصًا للتحكيم فيها يحصل عن طريق ما يسمى مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري تكون له الشخصية الاعتبارية، يتولى تسوية المنازعات الرياضية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون، وذلك عن طريق الوساطة أو التوفيق أو التحكيم الرياضي. ونفادًا للمادة 69 منه أصدرت اللجنة الأولمبية المصرية قرارها رقم 88 لسنة 2017 بلائحة النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المذكور، وحددت اللائحة في طلبها القواعد والضوابط الخاصة بمسائل التحكيم الرياضي، كقيمه والوسائل والإجراءات المتبعة في شأنه. والمستفاد من مواد القانون ولائحته التنفيذية "التحكيمية"، أن المشرع اعتمد تحكيمًا مستقلًا قائمًا

بذاته لنظر منازعات الرياضة وما يتولد عنها، مانعاً أية جهة أخرى من مزاحمته فيها، بحيث تمتد صلاحياته وولاياته "التحكيمية" إلى كافة منازعات النشاط الرياضي بالدولة، أيًا كان موضوع المنازعة الرياضية، وحيث إن القاعدة المستقرة فقهاً وقضاءً هي أن العام يحمل على عمومه والمطلق على إطلاقه، بحيث لا يجوز تخصيص العام بدون مخصص، وإذا كان ذلك، وكانت نصوص قانون الرياضة (ولائحته التحكيمية)، قد وردت من الشمول والعموم - بصيغة عامة دون تخصيص - وفي عبارات قاطعة الدلالة على أن المشرع الرياضي، قد أفصح عن قصده واضحاً وصريحاً في إدخال كافة المنازعات الرياضية الخاضعة لذلك القانون في نطاق مركز التسوية والتحكيم الرياضي، بعموم ألفاظه فإن المنازعات الانضباطية والتأديبية والإدارية والمالية والعقدية، سواء بناء على شرط أو مشاركة تحكيم رياضي يرد في عقد، أو يرد بناءً على لائحة هيئة أو لائحة متعلقة بنشاط رياضي (أحكام المادتين 66، 67 من القانون)، تندرج جميعها - مع تفاوتها واختلاف مجالاتها وتنوع مصادرها - تحت نطاق اختصاص ذلك المركز الرياضي دون غيره، وبذلك يكون المشرع قد انتهج، بقواعد ثابتة جامدة، نهجاً واضحاً في شأن تحرير المنازعات الرياضية كافة، كوحدة واحدة ونسيجاً واحداً، من اختصاص القضاء، بحيث تتحسر ولاية المحاكم عنها، وصارت تلك المنازعات تندرج بالضرورة وبلا مجاملة تحت نطاق مركز التسوية والتحكيم الرياضي<sup>19</sup>.

## ثانياً: الوضع في فرنسا:

كما سبق وأن ذكرنا فإنه في ظل قانون الرياضة الفرنسي رقم 596 لسنة 2006، نجد أن المشرع كان قد أفرد فصلاً كاملاً عند تحديده للجهة المختصة بنظر المنازعات الرياضية، وهو الفصل الأول، حيث جاء تحت عنوان: "اللجنة الوطنية الأولمبية والرياضة الفرنسية"، من الباب الرابع: "هيئات التمثيل والتوفيق"، ونصت الفقرة الرابعة من المادة 141 من هذا الفصل على اختصاص اللجنة الأولمبية الوطنية والرياضة الفرنسية بالفصل في المنازعات الرياضية من خلال التوفيق في النزاعات بين المرخصين والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة باستثناء النزاعات التي تشمل المنشطات.

وبهذا النص التشريعي يكون المشرع الفرنسي كان قد ساهم هو الآخر بدوره في التحول إلى التحكيم الرياضي كوسيلة مُثلى لفض المنازعات الرياضية، حيث أن التجارب الماضية أثبتت أن الأحكام القضائية التي صدرت فيما يخص الأنشطة الرياضية، لم تكن فاعلة في النهوض بالرياضة وهو ما أدى بالمشرع الفرنسي أيضاً إلى الإلتجاء إلى التحكيم كوسيلة للفصل في المنازعة الرياضية .

## الخاتمة:

تعرضنا في هذا البحث إلى بيان الدور الذي يقوم به التحكيم في فض المنازعات الرياضية ويتجلى هذا الدور فيما قام به المشرعين المصري والفرنسي من إصدار قوانين مستقلة لمواكبة التطورات الحديثة التي طرأت على الرياضة والذي خلا من تنظيمها قوانين الرياضة السابقة حين قرر المشرع المصري إصدار قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017، والذي ألغى رقم 77 لسنة 1975 بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة، وفيه أفرد المشرع باباً كاملاً - وهو الباب السابع - للمنازعات الرياضية، تحت عنوان: "تسوية المنازعات الرياضية" كما أدخل كافة المنازعات الرياضية الخاضعة لهذا القانون في نطاق مركز التسوية والتحكيم الرياضي، كما اعتمد المشرع للمركز سالف الذكر تحكيمًا مستقلاً قائمًا بذاته لنظر منازعات الرياضة وما يتولد عنها، مانعاً أية جهة أخرى من مزاحمته فيها، بحيث تمتد صلاحياتها وولايتها "التحكيمية" إلى كافة منازعات النشاط الرياضي بالدولة، أيًا كان موضوع المنازعة الرياضية.

كما أن المشرع الفرنسي هو الآخر أصدر قانون الرياضة رقم 596 لسنة 2006 والذي ألغى بدوره قانون الرياضة الفرنسي القديم، الصادر في 16 يوليو 1984، وتضمن أحكاماً خاصة بتسوية المنازعات الرياضية والتحكيم؛ حيث أفرد المشرع فصلاً كاملاً عند تحديده للجهة المختصة بنظر المنازعات الرياضية، وهو الفصل الأول، حيث جاء تحت عنوان: "اللجنة الوطنية

الأولمبية والرياضة الفرنسية"، من الباب الرابع: "هيئات التمثيل والتوفيق"، ونصت الفقرة الرابعة من المادة 141 من هذا الفصل على اختصاص اللجنة الأولمبية الوطنية والرياضية الفرنسية بالفصل في المنازعات الرياضية من خلال التوفيق في النزاعات بين المرخصين والجمعيات الرياضية والاتحادات الرياضية المعتمدة باستثناء النزاعات التي تشمل المنشطات.

فتعرضنا في البداية لبيان المقصود بالمنازعة الرياضية -ابتداءً- وأنواع تلك المنازعات على الصعيدين المحلي والدولي، ثم تعرضنا لموقف كلاً من المشرعين المصري، الفرنسي على النحو السابق بيانه ومدى إسهام كلاً منهم في حل المشكلات والقضايا الرياضية على إختلاف مستوياتها، بتسوية المنازعات بين الأطراف الرياضية، لتحقيق الاستقرار للهيئات الرياضية.

واقترضت طبيعة الدراسة بيان دور القضاء في فض المنازعة الرياضية لاسيما دوره في هذا الشأن قبل إصدار قوانين الرياضة الحالية التي جعلت من التحكيم هو الوسيلة المثلى لفض تلك المنازعات بعيداً عن اللجوء إلى القضاء على النحو السابق بيانه.

وانتهينا إلى أن طبيعة الأنشطة الرياضية الخاصة جعلت المنازعات الرياضية تتمتع هي الأخرى بخصوصية تختلف عن غيرها من المنازعات القانونية الأخرى، ورجحنا الجانب الذي ذهب إلى أن اللجوء إلى القضاء بخصوص تلك المنازعات يؤدي إلى نتائج غير مرضية سواء للجهات الرياضية أم للرياضيين، وأفردنا لذلك اسباباً تناولناها بالسرود والتفصيل.

ويتضح مما سبق أنه يمكن للباحث أن يخرج ببعض النتائج والتوصيات الآتية:

### أولاً: النتائج:

1- لا شك وأن خروج قوانين جديد للنور تتعلق بالرياضة سواء في مصر أم فرنسا، هو إنجاز كبير للمشرعين المصري والفرنسي، وذلك حيث ساهما كلاً منهما بشكل كبير في حل العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمجال الرياضي، والتي عجزت القوانين القديمة عن تقديم حلول لها، ومنها الطب الرياضي والمنشطات والاستثمار في المجال الرياضي والمحاكم الرياضية، وفكرة إنشاء مركز للتحكيم الرياضي، وغيرها من الأمور التي عجز قانون الرياضة القديم رقم 77 لسنة 1975 عن حلها في مصر، والقانون رقم 610 / 84 الصادر في 16 يوليو 1984 في فرنسا لعدم مواكبته التطورات سابقة البيان التي طرأت على الرياضة.

2- كما أنه يتضح باستقراء نصوص قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017، مدى التباين والاختلاف بينه وبين قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 في بعض النقاط منها مدى التميز الواضح لسلطة هيئة التحكيم في اتخاذ التدابير الوقائية والتحفظية، حتى إذا لم يوجد اتفاق بين أطراف النزاع على منح هيئات التحكيم الرياضي تلك السلطة طبقاً لما هو وارد بنصوص اللائحة المنظمة لإجراءات التحكيم بمركز التسوية والتحكيم الرياضي، بخلاف قانون التحكيم الذي ينص على ضرورة وجود اتفاق خاص

بين الأطراف المتنازعة يتيح لهيئة التحكيم اتخاذ التدابير الوقائية والتحفيزية سابق الإشارة إليها، وفي حالة عدم وجود اتفاق خاص، فتتعد سلطة اتخاذ تلك التدابير للمحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994.

3- كما تتميز إجراءات التحكيم الرياضى عن إجراءات التحكيم العادى الواردة، التى نص عليها فى قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994، من أنه يجوز الطعن بطريق الاستئناف على جميع الأحكام الصادرة من مركز التسوية والتحكيم الرياضى المصرى إلا إذا اتفق أطراف الدعوى على أن يعتبر حكم التحكيم نهائياً. فى حين أن قانون التحكيم المصرى يقضى بعدم جواز الطعن على أحكام التحكيم التى تصدر طبقاً لأحكامه بأى طريقة من الطرق المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية إلا من خلال دعوى بطلان حكم التحكيم

4- يكرس التحكيم الرياضى لعدة مبادئ هامة منها مبدأ حرية الإرادة فى التحكيم، ومبدأ سرية أحكام التحكيم، والسرعة فى حسم المنازعات عن طريق تقليل الوقت والجهد، كما يرسخ التحكيم الرياضى من دعائم مبدأ نزاهة وحياد المحكم.

## ثانياً: التوصيات:

### يوصي الباحث:

1. أوصى المشرع المصري بإعادة النظر في تعديل نص المادة 66 من قانون الرياضة الجديد رقم 71 لسنة 2017 فيما جعله من اختصاص مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية بإصدار لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري، بما يخل باستقلال وحيدة هيئات التحكيم التابعة له، حيث أن الروابط والقواسم المشتركة بين مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري واللجنة الأولمبية المصرية من شأنها إثارة شكوك جدية حول مدى استقلال المركز لاسيما في الحالات التي قد تكون فيها اللجنة الأولمبية المصرية طرفاً في الدعاوى المعروضة على أي من هيئات التحكيم، وهو ما جعل تلك المادة محللاً للنقد ومن ثم إثارة الشكوك حول دستوريتها.

2. أوصى بأن يكون المسئول عن تشكيل واختيار المستشارين والمحكمين من وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الرياضة واللجنة الأولمبية، كما يوصى بأن تتم تحديد إجراءات التقاضي في قانون الرياضة ذاته، وليس في اللائحة الخاصة بالمركز على النحو السابق، تحسباً لعدم اعتبار ذلك تدخلاً حكومياً.

3. كما أوصى بأن يستقل مركز التسوية والتحكيم الرياضي عن اللجنة الأولمبية - كما سبق القول - حيث إن تولى رئيس اللجنة الأولمبية بصفته رئاسة مجلس إدارة مركز التسوية والتحكيم الرياضي، يقلل من حيده المركز،



وخصوصًا إذا كان أحد أطراف النزاع المطروح أمامه هي اللجنة الأولمبية نفسها، وذلك من أجل أن يكون هناك ضمان أكثر لحيدة واستقلال المركز.

4. أوصى بضرورة نشر الوعي فيما يخص أحكام الفيفا في الهيئات الحكومية والخاصة باعتبارهما المرجع الوحيد للوائح الاحتراف، وذلك لأن معظم أفراد المجتمع لا دراية له بتلك الأحكام.

5. كما أوصى بإقامة دورات تدريبية وندوات ولقاءات لتعريف المحكمين المتخصصين بالتشريعات والقوانين الرياضية الذي يكرس للاعتماد على خبراء رياضيين مؤهلين ومتخصصين في هذا المجال.

## الهوامش

- <sup>1</sup> - مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني المصري، الجزء الخامس، ص303.
- <sup>2</sup> - علماً بأنه تم لاحقاً إلغاء الأحكام الخاصة بالرياضة المنصوص عليها بالقانون رقم 77 لسنة 1975 - بشأن الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة - بموجب نص المادة السادسة من قانون الرياضة رقم 71 لسنة 2017.
- <sup>3</sup> - الطعن رقم 28120، 28605 لسنة 54 ق عليا جلسة 2008/7/8 المجموعة 53 الجزء 2 ص1556 مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ربع قرن ص1813.
- <sup>4</sup> - وهو ما حدث بالفعل بإقرار القانون رقم 71 لسنة 2017 بشأن قانون الرياضة، القانون رقم 218 لسنة 2017 بشأن قانون تنظيم الهيئات الشبابية.
- <sup>5</sup> - التعديلات الدستورية التي تم إدخالها على الدستور المصري في 23 أبريل 2019.
- <sup>6</sup> - راجع: أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام 4641 لسنة 40 ق عليا، الجزء الأول، المجموعة 43 ص231، جلسة 1997/11/2، وأيضاً الطعن رقم 584 لسنة 50 ق المجموعة 49 جلسة 2004/2/12 ص354 ق عليا أحكام مشار إليها بمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ربع قرن الجزء الثالث، ص1814.
- <sup>7</sup> - الجريدة الرسمية العدد (21) مكرر (ب) في 31 مايو 2017.
- <sup>8</sup> - علماً أنه قد صدر القانون رقم 7 لسنة 2020 وأدخل عدة تعديلات على القانون المذكور منها اخضاع جميع مراكز الشباب لمنظومة قانونية واحدة بما يضمن انتظام عملها وما تقدمه من خدمات في إطار الخطة الإستراتيجية العامة التي وضعتها الحكومة في خصوص فئة الشباب.
- <sup>9</sup> - مثل اللجان الأولمبية الدولية والوطنية.
- <sup>10</sup> - المادة (10) من قانون 47 لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة.

11 الطعون أرقام رقم 6489، 6951، 6958 لسنة 43 ق عليا جلسة 2003/4/5 الجزء 48 ص 645، مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا في ربع قرن، الجزء الثالث، ص 2200.

12- المحكمة الإدارية العليا، الطعن رقم 2883 لسنة 42 ق عليا جلسة 1999 /2/13، مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا، الجزء 44، ص 354.

13- أحكام المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام 4641 لسنة 40 ق عليا، الجزء الأول، المجموعة 43، ص 231 جلسة 1997/11/2، وأيضًا الطعن رقم 584 لسنة 50 ق المجموعة 49 جلسة 2004/2/12 ص 354 سابق الإشارة إليها.

14- الطعن رقم 14691 لسنة 50 ق، جلسة 2008/6/14، المجموعة 53، الجزء الثاني، ص 1382.

15- قضت الدائرة التجارية والاقتصادية بمحكمة النقض، في الطعن رقم 1458، لسنة 89 قضائية بإحالة دستورية المادتين 66 و69 من قانون الرياضة 71 لسنة 2017، إلى المحكمة الدستورية العليا، للفصل فيما تضمناه من اختصاص مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية بإصدار لائحة النظام الأساسي لمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري، بما يخل باستقلال وحيدة هيئات التحكيم التابعة له، وذكرت المحكمة في حكمها إلى أن هناك العديد من الروابط بين مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري واللجنة الأولمبية المصرية من شأنها إثارة شكوك جدية حول مدى استقلال المركز لاسيما في الحالات التي قد تكون فيها اللجنة الأولمبية المصرية طرفًا في الدعاوى المعروضة على أي من هيئات التحكيم، مع أنه من المفترض ابتداءً أن يتيح الهيكل التنظيمي للمركز الاستقلال اللازم لهيئات التحكيم التابعة له بحسبانها هيئات ذات اختصاص قضائي، وكل ذلك يستوجب استقلال المركز عن اللجنة الأولمبية المصرية على المستويين التنظيمي والمالي، حتى تضطلع هيئات التحكيم التابعة للمركز بالفصل في دعاوى التحكيم المطروحة عليها من خلال ترضية قضائية متوافقة في مضمونها مع أحكام الدستور، بما لازمه أن تضطلع بتقرير هذه الترضية القضائية هيئات تحكيم تتوافر في شأنها ضمانات الحيادة والاستقلال، ومن هذه الروابط أن رئيس مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية هو نفسه رئيس مجلس إدارة المركز ويمثله أمام القضاء وأمام الغير وأن مجلس إدارة اللجنة الأولمبية هو الذي يشرف

على شئون المركز من كافة النواحي المالية والإدارية وكذلك تشكيل المركز، ووضع لائحة المركز أو تعديلها، واختيار المصرف الذي تودع فيه أمواله، واعتماد ميزانيته السنوية، واعتماد تعيين الأمين العام والعاملين بالمركز.  
- للإطلاع على الحكم كاملاً "حكم منشور"

<https://egyptfans.club/2020/01/02/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B6-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA>

16- صدر هذا الحكم بمناسبة الطعن المقدم من رئيس نادي الزمالك ضد الحكم الصادر في الدعوى التحكيمية رقم 15 لسنة 3 ق لسنة 2019 من مركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري بجلسته بتاريخ 2020/10/28، والقاضي بإلغاء قرار اللجنة الأولمبية المصرية رقم 11 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 2019/6/1 فيما تضمنه من الموافقة على اعتماد لائحة النظام الأساسي لنادي الزمالك المعدلة وما يترتب على ذلك من آثار.  
17- راجع:

C.E. sect. 22nov. 1974, fédération des indusdires françaises d'articles de sport, recueil du conseil d'Etat, p.576, concl.J.thry

وقد قضي بأن:

"La responsabilité d'une fédération sportive délégatoire – peut être – recherchée devant le juge administratif pour les préjudices engendrés par une décision illégale qu'elle a prise à l'égard d'un club et qui s'analyse en une décision administrative", CAA Paris, 8 avr. 2003, D.2003 J.P. 2539, obs, J.F. lachaum.

C.E., 20 janv. 1989 , fédération française de karaté requête No. 73.762

- أشار إليه د. أسامة أحمد شوقي الملبجي، مرجع سابق ص165 هامش رقم 2.  
18- علماً بأنه كان من ضمن المقترحات إنشاء لجنة خاصة لحسم المنازعات الرياضية بمركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، رغبة في الاستفادة من وجود مركز إقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أرض مصر، وإضافة نص بذلك بلائحة النظام الأساسي للاتحاد الرياضي، ويوافق عليه أعضاء الجمعية العمومية غير العادية.  
يراجع في ذلك د. محمد حلمي الشاعر "التحكيم في المنازعات الرياضية في ضوء أحكام قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 ولائحة التنفيذية وتعديلاتها"، مرجع سابق، ص64، د. أسامة أحمد شوقي، "تسوية المنازعات في مجال الرياضة"، مرجع سابق، ص189 وما بعدها.  
19 - الحكم الصادر في دعوى التحكيم رقم 29 لسنة 135 قضائية استئناف القاهرة جلسة 2019/4/17.

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية:

1. د.محمد حلمي الشاعر: "التحكيم في المنازعات الرياضية في ضوء أحكام قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2020م.
2. د.حسين جبار لازم: "الفصل في المنازعات الرياضية بالتحكيم"، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى 2019م.
3. جمال عبد الرحمن محمد علي، "الالتزام بضمان السلامة في المجال الرياضي"، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الثالثة والخمسون - يوليو 2011.
4. د.بشار عدنان ملكاوي، أ.محمد جمال يوسف نعلوي: "مسئولية الأندية الرياضية عن الإخلال بالتزاماتها المتعلقة بعقود انتقال اللاعبين الرياضيين"، بحث منشور بمجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث والعشرون - يوليو 2020، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا.
5. د.أسامة أحمد شوقي المليجي، "تسوية المنازعات في مجال الرياضة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
6. د.رجب كريم عبد اللاه "عقد احتراف لاعب كرة القدم"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.

7. د. عبد الحميد عثمان الحفني، "عقد احتراف لاعب كرة القدم مفهومة، طبيعته القانونية، نظامه القانوني في دولة الكويت وبعض الدول الأخرى، بحث ملحق بمجلة الحقوق الكويتية - العدد الرابع - الطبعة الأولى، 1995.
8. المستشار الدكتور / عبد الحميد نجاشي الزهيري " التحكيم في المنازعات الرياضية، دراسة في ضوء قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017، مجلة هيئة قضايا الدولة، العدد الرابع، السنة الحادية والستون، أكتوبر - ديسمبر، 2017.
9. حوراء عزيز الموسوي، "لمحة تعريفية عن قضاء التحكيم الرياضي"، بحث منشور بمجلة كربلاء لعلوم التربية الرياضية جامعة كربلاء.
10. د سيد بحيرى السيد "أثر خصوصية التحكيم على صلاحية المحكم"، رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة عين شمس 2019.

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Grande dictionnaire Larousse, T.14 , 1985 ,
- 2- G. Magnane, Situation du sport dans la société contemporaine; dans jeux et sports, La pléiade , 1967.
- 3- A. Abou el wafa, la réglementation international du droit de sportp.24.
- 4- L'ordonnance N. 2006 – 596 du 23 mai 2006 relative à la partie législative du code du sport.
- 5- F. Buy,J-M. Marmayou. D. Poracchia, et F. Rizzo , Droit du sport, LGDJ, 2006.

\*\*\*

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**





## **Arbitration in sports disputes in Egyptian and French law**

### **"A comparative study"**

**Mohamed Abdel Tawab Abdel Hassib**

#### **Abstract:**

It was necessary to search for a legal mechanism to resolve judicial disputes in Egypt and France, in light of the global trend of resolving sports disputes by non-judicial methods such mediation, conciliation and arbitration.

When can we guarantee that none of the athletes and the parties to sports disputes will resort to the courts, because sports disputes enjoy a special nature that makes it better not to confront the courts to separate them. In addition, the fact that sports arbitration may contribute significantly to resolving sports disputes that the courts are unable to resolve with the consolidation that involve applying set of legal rules that aim to settle it as a final and decisive settlement, which together constitute the legal system and that is called sports arbitration.

Therefore, the Egyptian legislator issued the Sports Law 71 for 2017. the establishment of centers for settlement and arbitration for Egyptian sports, the same is true of the French legislator, who promulgated the sports law No,596 of 2006 which stipulated that the National Olympic and French Sports committee is required to adjudicate in Rabiad associations and approved consensual federations, with the exceptions of disputes involving associations.



## منطق الكمبيوتر بحث في علاقة منطق جورج بول بالهاردوير

د/ أحمد عصام الدين عبد الجواد\*

[Ahmed\\_Abdelgawad@arts.suezuni.edu.eg](mailto:Ahmed_Abdelgawad@arts.suezuni.edu.eg)

### ملخص:

البحث الحالي عن المنطق والحاسوب- لا العكس- وقد انطلق الباحث فيه من المنطق ممثلاً في أحد نماذجه وهو منطق «جورج بول»، وذلك كمدخل أساسي لتحليله ومناقشة أفكاره الرئيسية التي يستند إليها، ثم يتناول أبعاده التطبيقية في الحاسوب، وذلك من خلال تأسيسه للبوابات المنطقية للحاسوب. وقد قدم الباحث من خلال هذا البحث شرحاً وتحليلاً لقوانين منطق «جورج بول»، وأوضح مدى تشابهها مع قوانين علم الجبر أو الحساب، ثم بين كيفية تطبيق بعض تلك القوانين في بوابات الحاسوب المنطقية، وأخيراً؛ قدم الباحث لدور بعض تلك القوانين في تبسيط البوابات المنطقية داخل الدوائر المنطقية في الحاسوب.

الكلمات المفتاحية: المنطق، الكمبيوتر، جورج بول، الهاردوير.

\* مدرس المنطق والتفكير العلمي، كلية الآداب، جامعة السويس.

## 1 : 1 المقدمة:

شهد العالم تطورات تكنولوجية متلاحقة مهدت لبداية عصر جديد اصطلح عليه المؤرخون بعصر ثورة تكنولوجيا المعلومات، الذي شهد ميلاد أهم مبتكرات العقل البشري وأبرز معالم هذا العصر، وهو "الكمبيوتر"<sup>(1)</sup>. الذي يُعد ناتجا من نواتج التقدم العلمي المعاصر، وأحد الدعائم التي تقود هذا التقدم.

وقد أسهم المنطق الرياضي<sup>(2)</sup> بشكل فاعل في بناء وتطوير علوم الكمبيوتر المتعددة كالهاردوير<sup>(3)</sup>، الذكاء الاصطناعي<sup>(4)</sup>، قواعد البيانات<sup>(5)</sup>، لغات البرمجة<sup>(6)</sup>... إلخ، والتي تشهد جميعها بأنها مستقاة من موضوعات المنطق الرياضي، الذي يُعد أحد أهم المجالات المعرفية التي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن التوجهات المعرفية الحالية والمستقبلية، والتي لا يمكن اختزالها أو تقزيمها من أجل التعامل مع أمور جزئية منفصلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تلتحم المعرفة المنطقية بتطبيقاتها المتعددة.

لذلك اختار الباحث "منطق الكمبيوتر" ممثل ا في "علاقة منطق جورج بول بالهاردوير" موضوع لهذا البحث، هادفا خلاله إلى الكشف عن أبرز النظريات المنطقية التي تم تطبيقها في علوم الكمبيوتر. ومن ثم، إدراك حقيقة الأبعاد والعلاقات القائمة بين المنطق والكمبيوتر. خاصة وأن تلك الأبعاد والعلاقات اكتسبت معان جديدة في عصورنا الراهنة.

ويناقد هذا البحث فرضًا رئيسًا يعنى ببيان أفكار "جورج بول"<sup>(7)</sup> الأساسية في حساب الأصناف (The Calculus of Classes)<sup>(8)</sup> وذلك في ضوء علاقة المنطق بالجبر. ويمتد هذا الفرض ليتناول علاقة إجراءاته المنطقية<sup>(9)</sup> وقوانينه بالسلوك المنطقي للبوابات المنطقية Logic Gates، وأيضًا دورها في تبسيط واختزال عدد تلك البوابات داخل الدائرة المنطقية Logic Circuit بالكمبيوتر.

وكان علي الباحث عند التحقق من ذلك الفرض أن يقسم البحث الحالي إلى ثلاث مباحث، تسبقها مقدمة لموضوع البحث، وتعبها خاتمة البحث ثم هوامش البحث وقائمة المراجع.

دار المبحث الأول حول تاريخ منطق الكمبيوتر حتى "جورج بول"؛ حيث بدأ بتناول مفهوم الاتجاه التطبيقي لعلم المنطق، ثم نظام العد الثنائي بالكمبيوتر، وأخيرًا البوابات والدوائر المنطقية بالكمبيوتر.

وتناول المبحث الثاني المصطلح الرمزي لمنطق "جورج بول"، في إطار رؤيته لعلاقة المنطق بالجبر؛ والتي جمع خلالها - بزيادة تُحسب له - بين مباحث رياضية خالصة ومباحث منطقية صرفة.

وامتدادًا لتلك الرؤية من جهة، وتأكيدًا للغة الجبر المنطقي التي أسهمت في بناء وتطوير الكمبيوتر من جهة أخرى، فقد تطرق المبحث الثالث إلى السلوك المنطقي للبوابات والدوائر المنطقية.

ونظرًا لطبيعة الموضوع وأبعاده المختلفة، فقد آثر الباحث لمعالجته من الناحية المنهجية استخدام المنهج التحليلي التاريخي النقدي المقارن.

## 1: 2 تاريخ منطق الكمبيوتر:

كان "الكمبيوتر" حلمًا راود تفكير الرياضيون والمناطقية، ثم أصبح واقعًا ملموسًا يهدف إلى إنجاز الإجراءات الحسابية المعقدة في وقت قصير وبدقة متناهية. وكان للمناطقية والرياضيين دور رئيس في بنائه وتطويره. وقد بدأت علاقة المنطق وأهميته بالنسبة للكمبيوتر منذ عشرين أو ثلاثين عام مضت؛ ورغم أن تطبيقات المنطق ليست بارزة في علوم الكمبيوتر مثلما كانت كذلك في الرياضيات، فثمة من يعتقد بأن المنطق يُعد أكثر أهمية في علوم الكمبيوتر مقارنة بدوره في الرياضيات، حيث إن أقسام كبيرة من علوم الكمبيوتر تُعد بمثابة تطبيقات لمناهج المنطق على اختلاف صورها. ولعل هذا ما دفع البعض للقول بأن "المنطق هو المؤسس لعلوم الكمبيوتر"<sup>(10)</sup>. فلا تستقيم أسس وأطر علوم الكمبيوتر دون الاعتماد على علم المنطق.

وتتدرج تطبيقات منطق "جورج بول" في الكمبيوتر تحت جنس أعم هو "الاتجاه التطبيقي لعلم المنطق" الذي يُعد من أهم فروع المعرفة الإنسانية.

## 1: 2: 1 مفهوم الاتجاه التطبيقي لعلم المنطق:

للهولة الأولى، لم يجمع المناطقية على وضع تعريف عام للاتجاه التطبيقي لعلم المنطق؛ ويرجع ذلك إلى أن من أدق مميزات التعريف العلمي الصحيح أن يأتي جامعًا مانعًا - وهذا هو ما يُطلق عليه التعريف بالحد التام- بحيث يجمع كل أفراد المُعرف معًا، وفي الوقت نفسه يمنع دخول الأفراد الآخرين المتباينة داخل التعريف. وهذا الفهم، على الأقل، لا ينطبق على تعريفات الاتجاه

التطبيقي لعلم المنطق. ورغم ذلك، اجتهد بعض المناطق في وضع تعريفات محدده له، لعل أبرزها<sup>(11)</sup>:

(1) تطبيق المناهج المنطقية والرياضية على القضايا الأساسية التي تمتد إلى ما بعد المجالات التقليدية للمنطق الرياضي. وتُعد علوم الكمبيوتر بمثابة المجال الأساسي للتطبيق، ولكن ثمة تطبيقات ذات دلالة في مجالات أخرى.

(2) امتداد لحدود المنطق ليشمل التغير، اللايقين Uncertainty، القابلية للخطأ Fallibility... إلخ. وبعبارة أخرى، دراسة للقضايا التي تكون إما سوداء أو بيضاء ولا تتغير أبداً، والتي توجد في عقل الشخص الواحد، فإن المنطق التطبيقي يهدف لدراسة الاتصال عبر اللون الرمادي. وبهذا يُعد المنطق التطبيقي إعادة بناء لدراسة الأساسيات.

(3) يتعلق اهتمامه الأساسي بأمور الفكر الإنساني. ولذلك، فهو وثيق الصلة بموضوعات الذكاء الاصطناعي، العلم المعرفي... إلخ من العلوم التي ينصب اهتمامها على دراسة الفكر الإنساني.

(4) إن المنطق التطبيقي يتداخل مع عديد من الدراسات، وهذا في حد ذاته له صعوباته ومزاياه.

ويبدأ منهج البحث في الدراسات المتصلة بالاتجاه التطبيقي للمنطق من حيث ما انتهى إليه المنطق الرياضي، إذ تُستخدم العلوم الصورية الرياضية الاستنباطية في دراسة الاستدلال الصحيح. وبناء عليه، فهو يستند إلى نتائج المنطق الرياضي<sup>(12)</sup>، الذي أضحى لموضوعه توجه جديد، فلم يعد أداة لتقرير



الحقيقة فقط، وإنما يسدى العون للتوصل إلى اكتشافات علمية جديدة؛ حيث يتناول الجانب الأساسي منه "منهج البحث العلمي" الذي يقدم للباحثين وسائل اكتشاف حقائق جديدة<sup>(13)</sup>. وعليه، يهدف الاتجاه التطبيقي للمنطق إلى ربط النظريات المنطقية بمجالات تطبيقها، في محاولة لخلق توجه جديد لعلم المنطق يواءم مع خصائص ومتطلبات العصر الحديث.

وتُعد علوم الكمبيوتر من أبرز تلك العلوم الذي باتت تستخدم مرارًا نظريات المنطق الرياضي في صياغة الأفكار الرئيسية بها<sup>(14)</sup>. فقد تفاعل النظريات المنطقية مع علوم الكمبيوتر بشكل مثمر وجاد، وجاء هذا التفاعل بينهما كحافز أسهم المنطق خلاله في تطوير علوم الكمبيوتر، وكانت تلك العلاقة بداية تعاون علمي وثيق بينهما إلى وقتنا هذا.

وقد أشارت بعض الكتابات المنطقية إلى وجود صلة وثيقة بين المنطق وعلوم الكمبيوتر. وبالمثل، أشارت بعض الكتابات المتخصصة في علوم الكمبيوتر إلى إمكانية رد أسس العمل وتصميم وبناء برامج هذه العلوم إلى أصول منطقية، دون أن تتناول هذه أو تلك تفاصيل هذه العلاقة، ودون أن تتناول بالبحث والتحليل الحلقة المفقودة بين النظرية والتطبيق وهي "كيفية التطبيق"<sup>(15)</sup>. ويشير الباحث إلى أن هذه المهمة من صميم اختصاص علماء الكمبيوتر وحدهم، فهم من قاموا بتطبيق النظريات المنطقية في بناء وتطوير أنظمتهم. وما على دارسي علم المنطق إلا تناول "أوجه التطبيق".

وتتسم ال معالجة المنطقية لعلوم الكمبيوتر بأبعادها المختلفة، فمناهج علم المنطق يمكن تطبيقها بنجاح في علوم الكمبيوتر، بدءاً من دوره في بناء الهاردوير، مروراً بتطوير برمجياته، وصولاً إلى الروبوت<sup>(16)</sup>، والتي تبرهن جميعها بأنها مؤسسة على المنطق. وعليه، يؤدي المنطق في علوم الكمبيوتر الدور نفسه الذي يؤديه الحساب في الفيزياء<sup>(17)</sup>. فهو المؤسس والمطور لعلوم الكمبيوتر.

وتتقسم الدراسات المتعلقة بعلاقة المنطق بعلوم الكمبيوتر - وفقاً لرؤية إحدى الدراسات المنطقية العربية- إلى مستويين هما<sup>(18)</sup>:

**الدراسات المنهجية:** تهدف إلى دراسة العلاقة بين المنطق وعلوم الكمبيوتر دراسة منهجية، خلال البحث في الأسس المنطقية التي قامت عليها علوم الكمبيوتر، وإبراز ما للفلسفة بشكل عام، والمنطق بشكل خاص من أبعاد داخل هذه العلوم، عبر تحليل عميق للموضوع المنطقي: أسسه وتطورات، ليعقب ذلك بيان عملي لأوجه التطبيق التي يحظى بها هذا الموضوع في أي من علوم الكمبيوتر المتعددة، مما يُعد خلفية علمية قوية تمكننا من الانطلاق برؤية واضحة نحو المستوى الثاني، وهو المعالجة.

**دراسات المعالجة:** وهي تهدف إلى إبراز المشكلات المنطقية المتأصلة في هذه العلوم. وبالتالي وضع حلول لمعالجتها منطقياً، كمقدمة لمعالجتها كمبيوترياً. بمعنى، أن عديداً من المشكلات تبرز بين مبادئ النظرية من ناحية، وإجراء تطبيقها من ناحية أخرى، والتي يمكن أن نسميها "مشكلات التطبيق". ويرجع

سبب هذه المشكلات إلى الرغبة المستمرة من جانب علماء الكمبيوتر في تطوير نظمهم وابتكار نظم جديدة، والتي تقتضي - منهجياً - البحث عن أساس منطقي مناسب لها، من شأنها توجيه الباحثين نحو ابتكار أنساق واشتقاق مبادئ منطقية جديدة لمعالجة تلك المشكلات.

ومن ثم، يعد الاتجاه التطبيقي لعلم المنطق - بمستوييه - مثالاً على تطبيق المعرفة العلمية في مجالات عملية محددة، وتأكيداً لأهمية تضيق الهوة الشاسعة بين البحوث النظرية والتطبيقية<sup>(19)</sup>. والذي أدى عدم الجمع بينهما إلى وجود أزمة علمية وتقنية عانت منها المجتمعات الإسلامية والعربية كثيراً. لذا دعت الحاجة الملحة إلى ضرورة التوفيق بين المجالين.

وفي سبيل ذلك، يمكن رصد تطور علوم الكمبيوتر خلال جهود علماء المنطق والرياضيات - المتمثلة في أفكارهم ونظرياتهم - والتي شكلت أسلوباً لعمل علوم الكمبيوتر ووضع برامجها وإطاراً لطبيعة ما يجري بها من استدلالات؛ لعل أبرزها وأهمها جهود "جورج بول". إلا أنه توطئة لها نعرض للفكرة المحورية لبناء الكمبيوتر والمتمثلة في "نظام العد الثنائي" Binary Numeral System.

### 1:2:2 نظام العد الثنائي:

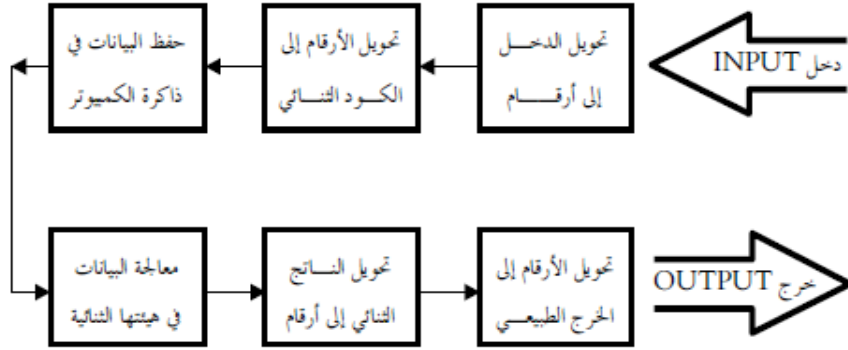
بدأ تطور الكمبيوتر من صنع الآلات الحاسبة حتى وصل إلى الكمبيوتر الرقمي، ولكونه رقمي فقد كان لزاماً تحويل كل ما يُغذى له إلى أرقام. وتعد الرقمنة إحدى سمات حضارة اليوم؛ فلغة الكمبيوتر التي يُخاطب بها - عند

استقباله للبيانات ومعالجتها وبيان النتيجة - ليست كاللغات البشرية لأنها إن كانت كذلك لاستطعنا أن نتحدث للكمبيوتر بشكل مباشر، وإنما لغته رقمية مكونة من رقمين هما الواحد والصفير<sup>(20)</sup>. وهو ما يعرف بنظام العد الثنائي الذي ابتكره الرياضي والمنطقي "جوتفريد ليبتز" لتمثيل الفكر المنطقي - بالاستناد إلى (الصدق والكذب)، (الوجود واللاوجود)، (الواحد والصفير) - والذي يعد ركناً أساسياً من أركان الكمبيوتر<sup>(21)</sup>. والذي يُعد في الوقت نفسه أبسط تعبير عن وجهين للحقيقة.

والبساطة شأن يجمع بين المنطق والرياضيات، وعندما نشأ الكمبيوتر جاء تلبية لحاجات منطقية ورياضية معاً، بالإضافة إلى الحاجات الإجرائية، وتطور الكمبيوتر لغة وأداء عبر أجياله المتعاقبة، لكن ظلت الفكرة الأساسية لبنائه الذهني - والتي ينطوي تحتها البناء التقني - تمثيل المعرفة في إطار قواعد الاستدلال المنطقي عبر مجموعة من الصيغ تساوي (1) في حالة اكتمال عناصر الاستدلال وسلامته، وتساوي (0) في الحالات المقابلة<sup>(22)</sup>.

إن ما يفصل بين الإنسان والكمبيوتر هو مسار متصل من طبقات تنقلنا - ونحن نتحرك من الإنسان للكمبيوتر - من الواقع الخارجي إلى التفاصيل الداخلية لنظام المعلومات الذي يتعامل معها، ودوماً إلى ما هو أكثر تجريداً حتى تصل بنا إلى المآل الأخير لكل البرامج، وهو ثنائية "الصفير والواحد"<sup>(23)</sup>. ويوضح الشكل (1:1) مسار تسلسل عمليات الرقمنة والتحويل إلى النظام الثنائي من وحدات الدخل بالكمبيوتر إلى وحدات الخرج، لقد استحال جميع

الأشياء إلى ثنائية الشيء وضده، تلك الثنائية القاهرة التي تعكس تردداتها على جميع مظاهر الوجود والعدم، السالب والموجب، الصواب والخطأ، وهي أيضا الإسمية والفعلية، التحليل والتركيب، القبول والرفض، وهلم جرا<sup>(24)</sup>.



شكل (1: 1)

ثنائية "الصفر والواحد" تُعد بمثابة ذروة التجريد الحسابي والمنطقي، فهي اللغة التي نتعامل بها مع الكمبيوتر، ونصوغ بها البدائل المقترحة، ونترك له إجراءات إنجاز الاختيار الملائم في إطار نوعين من القواعد: القواعد التي تنطوي عليها الثوابت والإجراءات المنطقية المحددة، والقواعد التي نغذى بها قوائم الكمبيوتر بالقبول أو الرفض لموقف بعينه<sup>(25)</sup>. وقد استخدم "جورج بول" -نظام العد الثنائي للتعبير عن حالات المتغير المنطقي خلال نظريته في "جبر المنطق" والتي أسهمت - فيما بعد - في بناء الكمبيوتر وكانت بمثابة خطوة هامة ومرحلة فارقه في تاريخ تطوره.

### 1: 2: 3 البوابات والدوائر المنطقية:

بمرور الوقت يسيطر الكمبيوتر أكثر فأكثر على ثقافتنا، وقد كانت الأفكار التي اقترحها "جورج بول" - خلال أهم كتاباته: "التحليل الرياضي للمنطق" و"بحث في قوانين الفكر" - منظومة فكرية تم تصورهما بوصفها منهج التمثيل المنطق بالرموز، ورغم أنه لم يقدم أي تلميح ولم تكن لديه ولو معرفة طفيفة بأي تطبيق عملي لإسهاماته، فإن "كلود شانون"<sup>(26)</sup> أوضح عام 1938م. أن منطق "جورج بول" يمثل دور حيوي في هارديوير الكمبيوتر؛ فأهم جزء فيه والذي يسمى المعالج Processor يعتمد في عمله على منطق "جورج بول"، ويسمى علمياً بـ"وحدة الحساب والمنطق"<sup>(27)</sup>، حيث يقوم هذا المعالج بالتعامل مع كافة الحسابات الرياضية والمنطقية في الكمبيوتر.

ويشترك في بناء وحدة الحساب والمنطق بالكمبيوتر عديد من البوابات المنطقية المترابطة بجوار بعضها لأداء الإجراءات المنطقية والحسابية، والبوابة المنطقية تُعد بمثابة وحدة بناء الكمبيوتر، أو - بمعنى آخر - النواة الأساسية لأي جهاز إلكتروني. وقد تمكن علماء الكمبيوتر بمقتضاها من بناء هارديوير الكمبيوتر، وتستخدم تلك البوابات قيمتين فقط، هما (1) للتعبير عن حالة الصواب، و(0) للتعبير عن حالة الخطأ<sup>(28)</sup>.

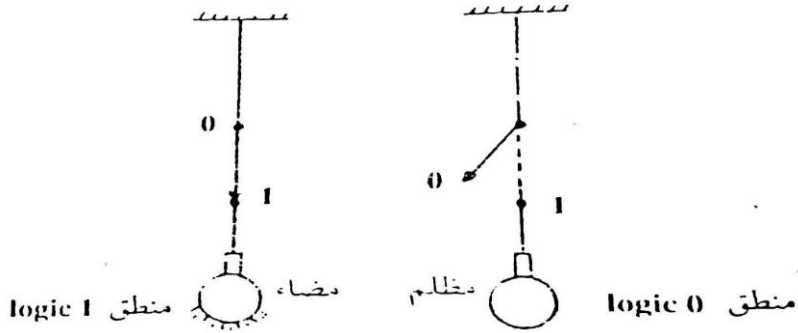
والبوابة المنطقية عبارة عن جهاز إلكتروني بسيط، يسير بنظام منطقي محدد، وهو يتميز - كما هو موضح بالشكل رقم (1/ 2) - بأن له متغيرات دخل Input متعددة، يمكن أن نفترض كل منها إما بالقيمة (0) أو القيمة (1) (رموز

نظام العد الثنائي)، ومتغير خرج Output واحد، والذي يعتبر دالة لمدخلاته، والذي يكون أيضا إما (0) أو (1)، وينطبق المصطلح منطقي على هذه البوابات لأن من أهم مميزات كل من متغيرات مدخلاتها ومخرجاتها أنها تمثيل للإجراءات المنطقية<sup>(29)</sup>. وهي تؤدي تلك الإجراءات، ويتكرر تنفيذها كثيرا وبسرعة كبيرة جدا، ولذلك تسمى تلك البوابات بالبوابات المنطقية.



(شكل 1 / 2) البوابة المنطقية

ويمكن توضيح أسلوب عمل البوابة المنطقية باستخدام مصباح الإضاءة الكهربائية (أو الدائرة الكهربائية)، كما هو موضح بالشكل رقم (3/1) ففي حالة القطع (Cut - Off) فإن اللمبة الكهربائية لا يمر بها تيار كهربائي، وبذلك لا تضيء وتمثل بـ(0)، وفي حالة التوصيل (Conduction-On) فإن اللمبة الكهربائية يمر بها تيار كهربائي، وبذلك تصبح في حالة إضاءة وتمثل بـ(1)<sup>(30)</sup>.



(شكل 1 / 3) طريقة عمل مصباح الإضاءة الكهربائي

ويستخدم نظام العد الثنائي للتعبير عن حالة البوابة المنطقية، حيث يُطلق على حالة State عمل البوابات المنطقية (ON) اسم حالة الصواب True (أي) تسمح للتيار الكهربائي بالمرور)، ويعبر عنها عددياً بالقيمة الثنائية (1)، بينما يطلق على حالة التوقف (OFF) اسم حالة الخطأ False (أي لا يسمح للتيار الكهربائي بالمرور)، ويعبر عنها عددياً بالقيمة الثنائية (0). وفيما يلي سرد للبوابة المنطقية المستخدمة في بناء الكمبيوتر<sup>(31)</sup>:

1. بوابة AND: وهي تمثل إجراء and المنطقية (الضرب المنطقي) ولها قائمة تحققها نفسها<sup>(32)</sup>.
2. بوابة OR: وهي إجراء or المنطقية (الجمع المنطقي بمعناه الشمولي) ولها قائمة تحققها نفسها.
3. بوابة NOT: تمثل بوابة NOT إجراء not المنطقية ولها قائمة تحققها نفسها.



4. بوابة NAND: وتمثل تركيباً لبوابة AND متبوعة ببوابة NOT.
5. بوابة NOR: وتمثل تركيباً لبوابة OR متبوعة ببوابة NOT.
6. بوابة XOR: تمثل بوابة XOR إجراء XOR المنطقية (الجمع المنطقي بمعناه الاستبعادي) ولها قائمة تحققها نفسها. فهي تعطي هذه البوابة القيمة (0) عندما يطبق على مدخلها قيمتان متساويتان، والقيمة (1) في الحالة المعاكسة.

7. بوابة NOR: وتمثل تركيباً لبوابة XOR متبوعة ببوابة NOT.

ويشكل جبر المنطق كما قدمه "جورج بول"، وكما يظهر في إطار المنطق الرياضي دوراً ملائماً في تأسيس نوعين فقط من البوابات المنطقية بالكمبيوتر: ذات التسلسل المتلاحق (بوابة AND)، والتي تستند إلى الموازاة (بوابة OR)، لكنه لا يمثل دوراً واضحاً في بقية البوابات<sup>(33)</sup>. أي أن منطق "جورج بول" يُستخدم في بناء هاتين البوابتين بالكمبيوتر حيث يُشكل السلوك المنطقي لهما، ومنهما تتكون بقية بوابات الكمبيوتر. كما أنه يعد أيضاً أداة فعالة لتبسيط عدد البوابات المنطقية داخل الدوائر المنطقية.

فالبوابات المنطقية تمثل حجر الأساس لبناء أي دائرة منطقية، فالدائرة المنطقية عبارة عن هياكل مصممة من عدد من البوابات المنطقية المتصلة ببعضها البعض، كل واحدة من هذه الدوائر يمكن النظر إليها كجهاز له متغير دخل أو أكثر من متغير للإدخال - كل منها بمثابة متغير دخل لبوابات مختلفة داخل الدائرة - ومتغير خرج واحد فقط، أي أن الدائرة المنطقية تتكون من

مجموعة من البوابات المنطقية التي تعمل كل واحدة منها وفق قواعد منطقية محددة، بحيث تحقق جميعها مجتمعة شرطا منطقياً محددًا يمثل علاقة ما بين متغيرات الدخل والخرج<sup>(34)</sup>.

ولذا، يشير "منطق الكمبيوتر" Computer Logic إلى إجراءات صنع القرار التي تتم - داخل الكمبيوتر - بواسطة البوابات والدوائر المنطقية، والتي تعمل تبعاً لمبادئ جبر "جورج بول" المنطقي، وتستخدم في عملها النظام الثنائي: (1) و(0)<sup>(35)</sup> للتعبير عن حالة المتغير المنطقي لها<sup>(36)</sup>.

لقد وهب "جورج بول" الكمبيوتر ملكة العقل في صورة عدد محدود من البوابات التي تنفذ الإجراءات الحسابية والمنطقية الأساسية، وكما اتسم النظام الثنائي لتمثيل الأعداد بالبساطة، تميز أيضاً جبر "جورج بول" بالبساطة، إنها رحلة العودة إلى الأصل البسيط نزوعاً إلى أقصى مستويات التجريد، حيث تلقي ثنائية (الصفر والواحد) مع المنطق الثنائي (الصادق والكاذب)<sup>(37)</sup>. ولذا يُعد "جورج بول" - في نظر كثير من علماء الكمبيوتر - مؤسس الكمبيوتر" رغم أنه لم يره في حياته قط، وذلك نظراً لإسهاماته الهامة في بنية الكمبيوتر<sup>(38)</sup>. وفي الفقرات التالية محاولة للتحقق من إسهام "جورج بول"؛ من خلال مناقشة أفكاره الأساسية حول التعبير عن المنطق بصورة جبرية.

### 1: 3 المصطلح الرمزي لمنطق "جورج بول"

يعد "جورج بول" في نظر كثير من المؤرخين هو الواضع الحقيقي لأساس المنطق الرياضي؛ فقد كان النجاح الذي حققه علم الجبر - في امتصاص كل فروع الرياضيات وتحسينها - دافع له إلى تطبيق قوانين الجبر على المنطق. ومن ثم، إقامة المنطق على نموذج الجبر، حتى أصبح المنطق بصورته الجبرية فرع من فروع الرياضيات وامتدادا تطبيقي لنظرياتها وقوانينها، وهذا هو أساس مذهب "جبر المنطق" الذي عبر عنه في كتاباته المتعددة.

وقد كان "جورج بول" على يقين بأنه يمكن تطبيق الجبر الرياضي بما يتضمنه من قوانين على المنطق، حيث إن ثمة تماثل بين الإجراءات المنطقية ونظيرتها في علم الجبر، كما تتماثل القوانين التي تترتب على الإجراءات في كلا الطرفين. وفي ذلك يقول في مقدمة كتابه "بحث في قوانين الفكر" أنه:

يتناول علم المنطق بوصفه نسقا من الإجراءات التي يتم تنفيذها على الأصناف<sup>(39)</sup>، كما يتناول القوانين المترتبة على تلك الإجراءات باعتبارها متماثلة في صيغتها مع قوانين علم الجبر<sup>(40)</sup>.

وقد حاول "جورج بول" أن يستفيد من دراسته للرياضيات، التي اشتغل بها وقتنا طويلا؛ فأعمل فكره الرياضي في المنطق، ومن ثم فقد وقف على حقيقة مفادها أنه يمكن للمنطق أن يتطور تطورًا جذريًا إذا ما كانت لغته دقيقة،

ومصاغة صياغة غاية في الإحكام والترابط بحيث تسمح للفكر أن يتحرك في إطارات وأبعاد المنطق مسلحًا بوسيلة فنية قوية تعصمه من الخطأ، ولهذا فقد حاول ابتكار لغة رمزية تصلح للتعبير بدقة عما أسماه قوانين الفكر<sup>(41)</sup>.

أي أن غرضه الرئيس هو التوصل إلى قوانين الفكر والتعبير عنها بلغة رمزية دقيقة حتى يتسنى التوصل إلى منهج المنطق الذي يتسم بكونه:

**منهجًا يعتمد على استخدام الرموز التي تكون قوانين تركيبها عامة ومعروفة، وتسمح نتائجها بتفسير متسق<sup>(42)</sup>.**

فالرموز تلعب دورًا هامًا في المنطق والرياضيات<sup>(43)</sup>، لأنها تعبر عن درجة عليا من درجات التجريد الفكري، فيمكن عن طريقها تحويل الصورة اللغوية للقضية المنطقية إلى صورة رياضية بحتة يسهل استخدامها. أضف إلى هذا أن من أدق خصائص الرموز قابليتها للتداول العالمي بما يقضي على صعوبات التفاهم بين اللغات المختلفة، إلى جانب ما تتسم به الرموز من الدقة والإيجاز والنسقية<sup>(44)</sup>.

وبناء على تلك الرؤية أسس "جورج بول" حسابته التحليلية المنطقية الذي يتسم بكونه منهجًا يعتمد على استخدام الرموز.

وقد قام "جورج بول" بصياغة أفكاره في قالب رمزي يصطلح عليه المناطقة بالمصطلح الرمزي Notation؛ أي كتابة علم المنطق بلغة رمزية خالصة، قوامها حروف الهجاء رموزًا للمتغيرات، ورسوم معينة أخرى رموزًا للثوابت

المنطقية، بحيث نكتب في صورة رمزية غير لغوية كل القضايا والقوانين المنطقية وكل الخطوات الاستدلالية في أي برهان<sup>(45)</sup>. وقد صاغ "جورج بول" حساب المنطقي، بشكل رمزي في كتابه "بحث في قوانين الفكر"، فيقول بأن:

جميع إجراءات اللغة بوصفها أداة للاستدلال، يمكن إجراؤها باستخدام نسق من العلامات مكون من العناصر التالية:

أولاً: الرموز الأبجدية، مثل  $x$ ,  $y$ , إلخ. التي تمثل الأشياء بوصفها موضوعات تنصب عليها تصوراتنا.

ثانياً: علامات الإجراءات، مثل  $(+)$ ,  $(-)$ ,  $(\times)$ . التي ترمز إلى الإجراءات الفكرية، ويتم عن طريقها الاتصال أو الانفصال بين التصورات وتكوين تصورات جديدة تتضمن العناصر نفسها.

ثالثاً: علامة الهوية  $(=)$ <sup>(46)</sup>.

وتخضع تلك الرموز في استخدامها لقوانين محددة تتفق وتختلف إلى حد ما عن قوانين الرموز التي تناظرها في علم الجبر<sup>(47)</sup>.

والمصطلح الرمزي يتألف من نوعين أساسيين من الرموز: المتغيرات Variables، والثوابت Constants. وهما يشكلان ما يسمى بـ "المصطلح الرمزي".

### 1: 3: 1 المتغيرات:

المتغير رمز يمثل أي مجموعة من الأعداد أو الأشياء، يستخدم في الصيغ الرياضية والمنطقية للإشارة إلى أي صنف من الأشياء<sup>(48)</sup>.

ويعد استخدام المتغيرات من أدق خصائص الرياضيات، حيث استخدمها "أرسطو" (384 Aristotle ق.م. - 322 ق.م.) قديما في المنطق. لكن قدر لاستخدام المتغيرات أن ينتشر في الرياضيات بصورة شاملة وعامة<sup>(49)</sup>، بحيث يصبح من المتعذر أن نتحدث عن رياضيات بدون المتغيرات<sup>(50)</sup>.

ومن ثم، فقد تنبه المنطق الرياضي إلى هذه الميزة الكبرى التي استفادها بصورة أساسية من الرياضيات، على اعتبار أن المتغيرات تحدد بدقة الصورة المنطقية لما نريد الحديث عنه، حيث تقوم مقام اللغة التي كثيرا ما تتعرض للغموض والإبهام وسوء الفهم، فضلًا عن كونها مصطلحات عالمية يمكن لقارئها أن يفهمها<sup>(51)</sup>.

والمتغيرات في العلوم الرياضية ليس لها معنى بذاتها، على عكس الثوابت، فبينما نعلم للثوابت معنى محددًا يصاحبها أينما وردت، ترانا لا نجعل للمتغيرات معنى معلوما محددًا يصاحبها أينما وردت، فنحن نعلم - مثلا - عن العدد (2) أنه زوجي، وأنه عدد صحيح، وأنه هو الذي يتلو العدد (1) في سلسلة الأعداد، لكننا لا نعلم معنى الرمز ( $x$ ) لأن معناه يتغير حسب ما نختاره له، فلو سألنا: هل العدد ( $x$ ) زوجي أو فردي؟ أجبنا بأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا إذا عرفنا المدلول الذي جاءت ( $x$ ) معبرة عنه في هذا الموضع أو ذاك، فقد يكون هذا

الرمز المتغير دالا على عدد موجب، وقد يكون دالا على عدد سالب، وقد يكون دالا على صفر، ولما كانت الأعداد ليس فيها ما يجوز أن يكون أي شيء على هذا النحو، كان المتغير غير ذي معنى، ويظل كذلك حتى نضع مدلوله مكانه<sup>(52)</sup>.

وقد استخدم "جورج بول" - للدلالة على المتغيرات التي يرمز بها للأصناف - الأحرف الثلاثة الأخيرة من هجاء اللغة الإنجليزية وهي،  $(x)$  ،  $(y)$  ،  $(z)$  وجاءت رموز الأصناف عند "جورج بول" بديلة للحدود في المنطق التقليدي<sup>(53)</sup>، منطق بدأ بـ "أرسطو"، مبنى على ثنائية الصواب والخطأ.

### 1: 3: 2 الثوابت:

نقصد بكلمة "ثابت" في المنطق، ما نقصده بها في العلوم الرياضية كالحساب، فالرمز "الثابت" في الرياضة - على عكس المتغير - هو الذي لا يتغير معناه رغم اختلاف مواضعه، فالأعداد 1، 2، 3... كلها ثوابت؛ لأن كل عدد منها له المعنى نفسه أينما ورد، و"الصفر" ثابت لأن معناه كذلك لا يتغير، والرموز  $(+)$ ،  $(-)$ ،  $(\times)$ ،  $(\div)$ ،  $(=)$ ، كلها كذلك ثوابت لأنها دائما ذات دلالة واحدة لا تتغير بتغير سياقها ووضعها<sup>(54)</sup>.

ويستخدم الرياضي في إجراءاته المنطقية مجموعة من العلامات مثل:  $(+)$ ،  $(-)$ ،  $(\times)$ ،  $(\div)$  ... إلخ، لينتقل من صيغة إلى أخرى، أو ليحدد علاقة بين متغيرين أو أكثر. ويُطلق على هذه العلامات "الثوابت الرياضية" Mathematical Constants، حيث نجد لكل منها معنى معيناً يطبق على

الإجراء أو الصيغة الرياضية التي أمامنا<sup>(55)</sup>. وقد تبين للمنطق الرياضي إمكانية استعارة فكرة الثوابت من الرياضيات، ولكن بصورة تلائم إجراءاته، وتجعل مفاهيمه واضحة، خلال وضع مجموعة من الثوابت التي إذا ما طبقت على الصيغ يمكن الانتقال من صيغة لأخرى انتقالاً صحيحاً<sup>(56)</sup>.

ولكل درجة من درجات الحساب المنطقي بعض الثوابت الخاصة به إلى جانب ثوابت الدرجة أو الدرجات السابقة عليه. وبذلك يكون هناك ثوابت عامة يعتمد عليه النسق المنطقي كله، لظهورها في أساسه وفي درجات بنائه إلى جانب الثوابت الخاصة التي تظهر بالتدرج، كلما زاد التعقيد الذي يحتاج إلى وضع ثابت جديد<sup>(57)</sup>.

والثوابت الأساسية الموجودة في منطق جورج بول، هي الثوابت الرياضية التي ذكرها في مؤلفاته، كعلامات الجمع (+)، الضرب (×)، والهوية (=)، وهي علامات الإجراءات التي يجريها على الأصناف؛ ومن هنا يتضح لنا أن "جورج بول" كان متجهاً إلى الجبر أكثر من اتجاهه للمنطق، فكانت رموزه التي تشير إلى ثوابت رياضية جبرية أكثر من إشارتها إلى ثوابت منطقية التي لم يلتفت إليها إلا المذهب اللوجستيكي فيما بعد<sup>(58)</sup>.

### 1: 3: 3 الصنف الكلي والصنف الفارغ :

يُعد "جورج بول" أول من حاول صياغة نظرية حساب الأصناف<sup>(59)</sup>، وان عبرت محاولته عن رغبة في إقامة علم المنطق على أسس رياضية، بحيث ينتمي المنطق إلى علم الجبر على وجه الخصوص<sup>(60)</sup>. ومن خلال مؤلفاته،



يرمز "جورج بول" للأصناف بالحروف الهجائية الآتية:  $(X), (Y)$  و  $(Z)$ . وقد أشار إلى ذلك بقوله:

دعونا إذن نتفق على أن نمثل صنف الأفراد التي ينطبق عليها  
أسم أو وصف ما بالحرف المفرد مثل  $(X)$ <sup>(61)</sup>.

أما بالنسبة لأعضاء الأصناف فيمثل لها، أيضاً، بالحروف الهجائية  $(X), (Y), (Z)$  وذلك بقوله:

دعونا نستخدم الحروف  $(X), (Y), (Z)$  لكي تشير إلى أعضاء  
الأصناف، حيث تنطبق  $(X)$  على كل الأعضاء في الصنف  
الذي يحمل اسم  $(X)$ ، وتنطبق  $(Y)$  على كل الأعضاء في  
الصنف الذي يحمل اسم  $(Y)$ ، وهكذا تبعاً للغة المستخدمة في  
دراسات المنطق<sup>(62)</sup>.

ونلاحظ مما سبق أن "جورج بول" لا يفرق بين استخدام الرموز الخاصة  
بالأصناف وتلك الخاصة بعضوية الفرد في الصنف على نحوٍ دقيق، بل يستخدم  
الرمز الواحد تارة للتعبير عن العضو في الصنف، وتارة أخرى للتعبير عن  
الصنف نفسه<sup>(63)</sup>. وقد ميز "جورج بول" بين نوعين من الأصناف هما الصنف  
الكلّي The Universal Class، والصنف الفارغ The Null Class،  
ويستخدم لهذين الصنفين نوعين من الرموز هما (1) و(0).

### 1 : 3 : 3 : 1 الصنف الكلي:

يرمز "جورج بول" للصنف الكلي بالرمز (1) ويعني به صنف كل الأشياء المتصورة باستقلال تام عما إذا كانت هذه الأشياء موجودة في الواقع أم لا<sup>(64)</sup>. وقد عبر "جورج بول" عن هذا المعنى بقوله:

دعونا نستخدم الرمز (1) لكي يمثل الكل، ودعونا نفهمه على أنه يشتمل على جميع الأصناف المتصورة من الأشياء سواء أكانت موجودة في الواقع أم لا، ودعونا نفترض وجود العضو نفسه في أكثر من صنف نظرًا لأنه يشتمل على أكثر من صفة مشتركة مع أعضاء آخرين<sup>(65)</sup>.

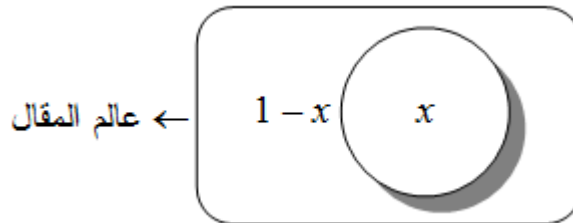
وفيما يتعلق بالصنف الكلي، فقد استخدم "جورج بول" الرمز (1) لكي يعني به ما أسماه دي مورجان بـ "عالم المقال" Universe Of Discourse، وهو نوع من المقولة المحددة للأشياء موضوع الحديث، فإذا كان حديثنا عن صنف "القطط"، وصنف كل حيوان ليس بـ "قط"، فإن عالم المقال هنا يكون صنف "الحيوانات" الذي يحتوي على جميع أعضاء الصنفين معًا<sup>(66)</sup>. أو بعبارة أخرى هو عالم المقال الخاص بالحيوانات؛ ويشتمل الصنف الكلي عند جورج بول على الصنف وسلبه (متممه) وهما معًا يكونان الكل الذي نرسم له بالرمز (1)، وفي ذلك يقول:

إن الصنف ( $x$ )، والصنف (ليس  $x$ ) معًا يشكلان الكل، ولكن  
الكل هو (1) والصنف ( $x$ ) نعبر عنه بالرمز ( $x$ )، وبالتالي فإن  
الصنف (ليس  $x$ ) سوف نرمز إليه بالرمز  $(1 - x)$ <sup>(67)</sup>.

ويوضح "جورج بول" هذا التصور بقوله:

لنفرض أن ( $x$ ) يمثل صنف البشر، ووفقًا لتعبيرنا عن الكل  
بأنه (1) فإذا حذفنا من الكل، الذي يتكون من صنف البشر  
وصنف غير البشر، صنف البشر فإن الذي سيبقى هو صنف  
غير البشر وهو الصنف السالب، ولذا فإن الصنف (غير  
البشر) نعبر عنه بـ  $(1 - x)$ <sup>(68)</sup>.

ولا يعنى هذا أن "جورج بول" يُقدم تعريفًا للصنف - المتمم - (ليس  $x$ )،  
ولكنه يحاول إثبات أن الرمز الذي يشير للصنف (ليس  $x$ ) هو  $(1 - x)$ ،  
وبالتالي يمكن تعريف الصنف الكلي بالصيغة الرمزية  $1 = x + (1 - x)$ ؛  
ويعبر الرسم التالي عن العلاقة بين الصنف ومتممه:



حيث يمثل الصنف الكلي بالمستطيل، والصنف  $(X)$  ومتممه  $(1 - X)$  فيمثلون بما في داخل المستطيل، ويوضح الرسم السابق أن الصنف  $(1 - X)$  هو الصنف المتمم للصنف  $(X)$ ، من حيث إنه يحتوي على أي شيء في عالم المقال لا يكون هو  $(X)$ . وبطريقة تبادلية؛ فإن الصنف  $(X)$  يعد أيضا صنف متمم للصنف  $(1 - X)$  (على أساس أن  $(X)$  هو الذي ينفي  $(1 - X)$  لأنه يساوي "لا  $(X)$ " ونفي النفي إثبات) من حيث إنه يشتمل كل ما لا يندرج تحت الصنف  $((1-X))^{69}$ ، ويسمي الرسم الذي يكون مماثلاً للرسم السابق باسم شكل فن Venn's diagram<sup>(70)</sup>. وإذا كان الصنف الكلي صنف كل شيء، ومعنى أن القضية الصادقة تعبر عن قول ذي معنى، فالصنف الكلي يمثل في منطق القضايا القضية الصادقة، بمعنى أن التصور الذي قامت عليه فكرة القضية الصادقة بأنها تكون ذات معنى صادق هو التصور نفسه الذي قامت عليه فكرة الصنف الكلي (1) بأنه يحتوي كل شيء ذي معنى<sup>(71)</sup>.

### 1: 3: 2 الصنف الفارغ:

بما أننا نفترض لكل صنف، وجود صنف متمم له بالنسبة لعالم مقال معين، فإن الصنف الكلي Universe class (أي عالم المقال)، بحكم ما هو صنف، ليس مستثنى من هذه القاعدة. وعادة ما يسمى الصنف المتمم للصنف الكلي، بالصنف الفارغ (The null class)<sup>(72)</sup>؛ وهو الذي لا يحتوي على أي عنصر، ويرمز له "جورج بول" بـ(0)، ويرى أنه يمثل لا شيء، وبالتالي فإن تفسير الرمز (1) و(0) على الترتيب هو الكل (الصنف الكلي)، ولا شيء (الصنف

الفارغ)<sup>(73)</sup>. وإذا كان الصنف الفارغ هو صنف اللا شيء، فهذا الصنف لا يصدق على أشياء لها معنى، وإذا كان الأساس الذي قامت عليه فكرة القضية الكاذبة بأنها تقوم على قول ليس له معنى أو غير صادق، لذا فإن تصور الصنف الفارغ هو تصور القضية الكاذبة نفسه، وبالتالي يمثل الصنف الفارغ في منطق القضايا القضية الكاذبة<sup>(74)</sup>.

والواقع أن تصور الصنف الفارغ، تصور يصعب تفسيره بدقة، لكن من الممكن وصف هذا الصنف أو التعبير عنه بأنه "صنف جميع الأصناف الذي لا أعضاء له"، وهكذا يمكننا تعريف الصنف الفارغ بالصيغة التالية:  $(x = 1 - x = 0)$ ؛ والتي تعني أنه يتطابق ذاتياً مع الصنف المتمم للصنف الكلي، أو يكون في حالة هوية معه. وبما أن الصنف الكلي يحتوي على جميع الأصناف ذات الأعضاء، فإن الصنف الفارغ إذن يكون في حالة هوية مع "لا شيء" أو "الصفر"، ويمكننا التعبير عن كون صنف ما، مثل  $(x)$ ، بأنه صنف فارغ أو مساوي للصفر بالصيغة الرمزية:  $(x = 0)$ <sup>(75)</sup>.

والواقع أن استخدام "جورج بول" لفكرتي "الصنف الكلي" و"الصنف الفارغ" فيه طرافة وجدة. فأرسطو مثل ا، كان يجعل اهتمامه منصرفاً إلى الحدود الكلية، التي ليست هي بالصنف الكلي بالمعنى الذي تنطبق فيه على كل شيء، ولا بالصنف الفارغ بالمعنى الذي لا ينطبق فيه على أي شيء. ولذا فقد جاءت فكرة "جورج بول" في هذا الصدد بمثابة إضافة كبيرة إلى الاستخدام العادي لكلمة "صنف"، مما أدى إلى توسيع مجال هذا الاستخدام<sup>(76)</sup>. ويقوم حساب الأصناف

على معرفة العلاقة بين الأصناف حين يُتخذ حيالها عدة إجراءات، هي أشبه ما تكون بالإجراءات التي يجريها الرياضيون في الجبر والحساب. وفيما يلي عرض لتلك الإجراءات المنطقية وعلاقتها بالكمبيوتر.

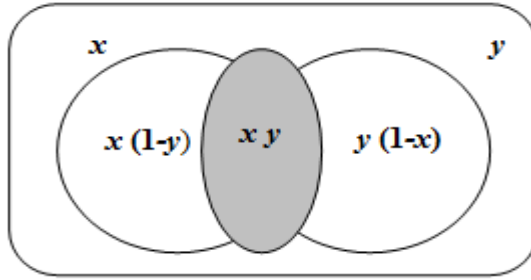
#### 1: 4 السلوك المنطقي للبوابات والدوائر المنطقية:

أجرى "جورج بول" على الأصناف عدد من الإجراءات الأساسية التي شكلت- بالإضافة إلى ما ترتب عليها من قوانين - أساسًا منطقيًا تسيير عليه سلوك البوابات والدوائر المنطقية بالكمبيوتر.

#### 1: 4: 1 السلوك المنطقي لبوابة AND :

تسيير بوابة AND في سلوكها المنطقي وفقًا لإجراء الضرب المنطقي Logical Product وقوانينها. وفيما يتعلق بإجراء الضرب المنطقي؛ فإذا افترضنا أن الصنف ( $x$ ) هو صنف الأغنياء من الناس، وأن الصنف ( $y$ ) هو صنف السعداء من الناس، وإذا نظرنا إلى الصنفين معًا كان أماننا أربعة أصناف فرعية هي: صنف الأغنياء السعداء، وصنف الأغنياء، ولكنهم ليسوا سعداء، وصنف من هم ليسوا بأغنياء، ولكنهم سعداء، وصنف من هم ليسوا بسعداء ولا بأغنياء<sup>(77)</sup>.

وتشكل الأصناف الأربعة هنا عالم المقال المكون من صنفين، أي أننا سنكون أمام الأصناف التالية: ( $1-y$ ) ( $1-x$ )، ( $1-x$ )، ( $1-y$ )،  $x$ ،  $y$ ،  $x$ . وإذا شئنا أن نعبر عن ذلك باستخدام أشكال فن، لكان لدينا الشكل التالي:



ويطلق على الصنف الذي ينتمي أعضاؤه إلى كل من الصنفين  $(x)$ ،  $(y)$  اسم "حاصل الضرب المنطقي" للصنفين  $(x)$ ،  $(y)$ . وهو الصنف  $(xy)$  الموضح بالشكل السابق، وأحيانا يسمى بـ "الصنف المشترك" (Common Class)<sup>(78)</sup>، لأن أعضائه ينتمون إلى الصنف  $(x)$  والصنف  $(y)$  معاً؛ وسميت هذه الإجراء بالضرب المنطقي؛ لأننا هنا نقوم بإجراء شبيهة بإجراء الضرب المألوف في الرياضيات. فنحن في مثالنا السابق قمنا بفرز الأغنياء من مجموع الناس (الصنف  $(x)$ )، ثم فرزنا السعداء من بين هؤلاء الأغنياء (الصنف  $(y)$ )، وتكرار إجراء الفرز على هذا النحو شبيهة بإجراء الضرب في الرياضيات<sup>(79)</sup>.

ولذلك يجوز لنا أن نستعير لها نفس العلامة المستعملة لإجراء الضرب في الرياضيات، فنرمز لحاصل ضرب الصنفين  $(x)$ ،  $(y)$  بالصيغة  $(x \times y)$  أو قد نستغني عن علامة الضرب - كما نفعل في الرياضة أيضاً - ونكتب الصيغة على هذا النحو  $(x \ y)$ <sup>(80)</sup>.

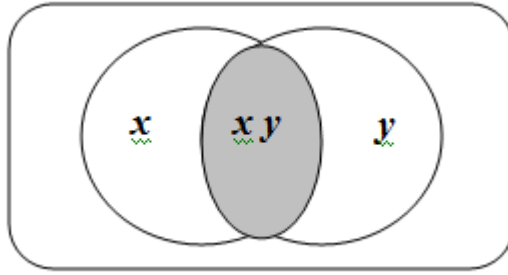
وقد استخدم "جورج بول" علامة الضرب  $(\times)$  للإشارة إلى الضرب المنطقي بين صنفين، فالصنفان المضروبان يؤلفان صنفاً واحداً جديداً، يضم الأشياء التي تنتمي إلى كلا الصنفين معاً. فإذا كان  $(x)$  هو صنف العلماء، و  $(y)$  هو صنف

المتواضعين، فإن التعبير الرياضي  $(X \times Y)$  أو  $(XY)$  يدل على صنف العلماء المتواضعين، بحيث نستبعد من الصنف الجديد أولئك العلماء غير المتواضعين وأولئك المتواضعين الذين ليسوا علماء<sup>(81)</sup>. وبالتالي يمكن القول بأن وجود ضرب منطقي بين صنفين يتوقف على وجود أعضاء مشتركة بينهما، فيوجد ضرب منطقي بين الصنف  $(X)$  والصنف  $(Y)$  إذا وجد أعضاء مشتركة بينهما<sup>(82)</sup>.

ونلاحظ وجود تشابه واضح بين رمزية "جورج بول" في التعبير عن تقاطع الأصناف، وبين نظيرتها الخاصة بضرب الأعداد، ولهذا فقد أصبح من المؤلفين إذن أن نصف التقاطع بين صنفين بأنه حاصل ضربيهما، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين تقاطع الأصناف (أو ضربيهما المنطقي) وبين الضرب العددي<sup>(83)</sup>؛ بمعنى أن علامة إجراء الضرب المنطقي  $(\times)$  تشبه علامة الضرب العددي إلا أن هذا التشابه في الشكل فقط وليس في المضمون، فإذا كان لدينا صنفان يحتوي الأول على عضوين والثاني يحتوي على ثلاثة أعضاء ويوجد عضو مشترك، بالنسبة لإجراء الضرب المنطقي يكون الناتج عضواً ولكن بالنسبة للضرب العددي يكون الناتج ستة<sup>(84)</sup>.

ويعبر الباحث عن حاصل الضرب المنطقي - بين صنفين - عند "جورج بول" بأشكال فن، حيث يمثل الصنف الكلي بالمربع، والصنفين  $(X)$ ،  $(Y)$  بدوائر داخل المربع، ويكون حاصل ضربيهما المنطقي المنطقة المظلمة، كما هو موضح بالرسم التالي:





من الرسم السابق يتبين أن "جورج بول" يعالج حاصل الضرب المنطقي على أنه تمثيل للتقاطع، تقاطع صنفين في صنف واحد مشترك بينهم يضم كل الأفراد المشتركة بين الصنفين؛ وقد عبر "جورج بول" عن ذلك بقوله:

إن حاصل ضرب الصنفين  $(xy)$ ، سوف يمثل على الترتيب اختيار الصنف  $(y)$  ثم الاختيار من الصنف  $(x)$  الأفراد التي تنتمي للصنف  $(x)$ ، وتحتوي عليها  $(y)$ ، ليكون الناتج النهائي هو الصنف الذي تكون عناصره كلا من الصنفين  $(x)$  و  $(y)$ <sup>(85)</sup>.

وجدير بالإشارة أن عدد أعضاء الصنف  $(xy)$  أقل بوجه من عدد أعضاء أي من الصنفين  $(y, x)$  ولكنهم قد يكونون في بعض الحالات الاستثنائية مساوين لأحدها، إلا أنها لن تكون من حيث أعضائها أكثر من أي منهما. هذا بالطبع إذا أخذنا الصنف من زاوية الماصدق وليس من زاوية المفهوم، لأننا لو نظرنا إلى الأصناف من هذه الزاوية الأخيرة كان عكس ما قلناه صحيحا، إذ أن الصنف  $(xy)$  هو بوجه عام أكبر في مفهومه من أي من الصنفين  $(y, x)$  (

اللهم إلا في حالات نادرة - إن وجدت - فقد تكون مساوية لأحدهما، ولكنها لن تكون أصغر من أي منهما. وعلى سبيل المثال، لو كان  $(X)$  هو صنف الزهور، و  $(Y)$  هو صنف الأشياء الحمراء، وكان  $(XY)$  هو صنف الزهور الحمراء، فإن أعضاء هذا الصنف الأخير أقل من أعضاء أي من الصنفين  $(Y, X)$  لأنه لا يضم جميع الزهور ولا جميع الأشياء الحمراء، إلا أن هذا الصنف - من حيث المفهوم - أكبر من أي من الصنفين  $(Y, X)$ . ذلك لأن مفهومه هو نفس مفهوم الزهور مضافا إليه مفهوم الأشياء الحمراء<sup>(86)</sup>.

وبالتالي يمكن القول إن إجراء الضرب المنطقي ما هي إلا إجراء فكرية نستطيع من خلالها تحديد الأعضاء المشتركة بين الأصناف التي تجري عليهم هذه الإجراء، هذه الأعضاء تعبر عن الصنف الناتج عن إجراء هذه الإجراء على الأصناف المشتركة في تكوينها، فالتقاطع بين صنفين  $(X)$  و  $(Y)$  الذي يقوم على الأعضاء المشتركة بين الصنف  $(X)$  والصنف  $(Y)$  يمثل الضرب المنطقي، فلو أخذنا جميع الأفراد التي تكون أعضاء في كل من الصنف  $(X)$  والصنف  $(Y)$ ، هذه الأعضاء تمثل صنفا يطلق عليه صنف الضرب المنطقي<sup>(87)</sup>. ونعبر عنه بدالة صدق منطقية نسميها دالة الوصل Function Conjunctive، والمقصود بدالة الصدق بصفة عامة الصورة الرمزية لإحدى القضايا المركبة، والذي يتحدد الصدق فيها كلها في ضوء ما يقوم به الثابت المنطقي الذي تحتويه هذه الدالة. وأبسط صورة لدالة الوصل هي  $(X \cdot Y)$  حيث تشير  $(X)$  إلى متغير أول، وتشير  $(Y)$  إلى متغير ثانٍ، بينما يشير ثابت الوصل ورمزه  $(\cdot)$  إلى

الضرب المنطقي<sup>(88)</sup>، وإذن تربط دالة الوصل بين عنصري قضية مركبة بواو العطف.

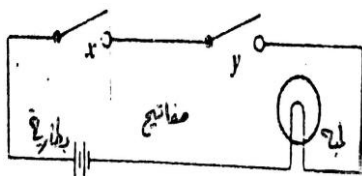
وتصدق الدالة إذا صدق عناصرها وتكذب إذا كانت إحدى القضيتين على الأقل كاذبة، ولما كان الجمع بين قضيتين برباط الوصل ينشأ عنه أربعة احتمالات للصدق والكذب، فإنه يمكن أن نصوغ قائمة صدق تعبر عن هذه الاحتمالات<sup>(89)</sup>:

$x$	$y$	$x. y$
T	T	T
T	F	F
F	T	F
F	F	F

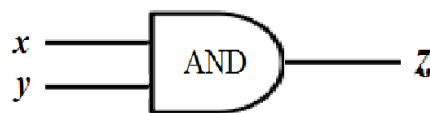
وتسمى دالة الوصل أيضا بدالة الضرب المنطقي، والمقصود بالضرب هنا علاقة الوصل بين عنصري الدالة قلا أم كثرا، ويتضح مغزى الضرب المنطقي بصورة تقترب من هدفنا إن أعدنا صياغة قائمة الصدق السابقة بحيث يحل (1) محل صادق، والصفير (0) محل كاذب، حيث لا يكون للضرب نتيجة عددية إلا عندما يجرى بين عددين ليس من بينهما الصفير<sup>(90)</sup>:

$x$	$y$	$x \times y$
1	1	1
1	0	0
0	1	0
0	0	0

وتشكل تلك القائمة أساساً منطقيًا تسيير وفقًا له سلوك بوابة AND بالكمبيوتر، فلتلك البوابة مدخلان أو أكثر وخرج واحد، ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين البوابات المنطقية ودوائر المفاتيح الكهربائية، فإنه يمكن تمثيل بوابة AND-والتي تتخذ في الكمبيوتر (شكل 1/3 أ)- بعدد من المفاتيح الموصلة على التوالي في دائرة كهربية -كما هو موضح ب(شكل 1/3 ب)- والمفتاح هو جهاز ثنائي الحالة أي أنه إما مغلق (0) أو مفتوح (1)<sup>91</sup>. وذلك كما هو موضح ب(شكل 1/3 ب)، مع ملاحظة أن كل دائرة تحتوي على بطارية كهربية ومصباح ومفتاحين.



(ب) دائرة كهربائية على التوالي



(أ) بوابة AND المنطقية

(شكل 1 / 3)

ويقال لمفتاحي  $(x)$  و  $(y)$  إنهما موصلان على التوالي عندما يمر التيار الكهربائي في الدائرة وكلا المفتاحين  $(x)$  و  $(y)$  في وضع التوصيل، ولا يمر التيار الكهربائي بالدائرة في أي حالة أخرى<sup>(92)</sup>. كما هو موضح بالشكل (3 / 1 / ب). أي أن متغير الخرج يعمل بمنطق (1) ويمر التيار الكهربائي بالدائرة إذا تم - فقط - توصيل مفتاحي التشغيل  $(x)$  AND  $(y)$ . أي أن  $(x = 1 \text{ AND } y = 1)$ .

ويمكن تلخيص سلوك الدائرة الكهربائية في هذه الحالة بالقائمة التالية:

$x$	$y$	سلوك الدائرة $z = x \cdot y$
1	1	1
1	0	0
0	1	0
0	0	0

حيث يعني الرمز (1) أن المفتاح الكهربائي في حالة تشغيل (ON)؛ أي أن التيار الكهربائي يمر بالدائرة. بينما يعني الرمز (0) أن المفتاح الكهربائي في حالة عدم تشغيل (OFF)؛ أي أن التيار الكهربائي لا يمر بالدائرة<sup>(93)</sup>.

وبملاحظة سلوك الدائرة الكهربائية الموضح بالقائمة السابقة يتبين أنها تؤدي - في حالة توصيل المفتاحين  $(x)$  و  $(y)$  على التوالي - إجراء الضرب المنطقي، ولذا يُرمز للتوصيل على التوالي بالتعبير الرمزي:  $(x \cdot y)$ ، ويقرأ: " $(x)$  على التوالي مع  $(y)$ "<sup>(94)</sup>.

- ويمكن تفسير سلوك الدائرة الكهربائية - وذلك من أجل فهم طريقة عمل بوابة AND المنطقية الوارد بالقائمة السابقة - على النحو التالي<sup>(95)</sup>:
- عندما يتم توصيل كلا من متغيري الدخل  $(X)$ ،  $(Y)$  معًا ، عندئذ فإن اللبنة الكهربائية تُضيء، ويعمل متغير الخرج  $(Z)$  في منطق (1).
  - عندما يتم توصيل المفتاح  $(X)$  ليعمل بمنطق (1) ويظل المفتاح  $(Y)$  كما هو مفتوح، أي يظل على موضعه بمنطق (0)، فإن اللبنة الكهربائية لا تضيء، مما يعني أن المتغير  $(Z)$  لم يغير حالته وظل بمنطق (0).
  - عندما يتم توصيل المفتاح  $(Y)$  ليعمل بمنطق (1) ويظل المفتاح  $(X)$  كما هو مفتوحًا، أي يظل على موضعه بمنطق (0)، فإن اللبنة الكهربائية لا تضيء، مما يعني أن المتغير  $(Z)$  لم يغير حالته وظل بمنطق (0).
  - عندما يكون المفتاحان  $(X)$ ،  $(Y)$  كل منهما مفتوحًا، أي يمثل كل منهما منطق (0)، فإن اللبنة الكهربائية لا تضيء، وهذا يعني أن المتغير  $(Z)$  يظل كما هو على منطق (0).

ونجمل ما سبق ذكره في القائمة التالية التي تمثل شرحاً لجدول تحقق بوابة

:AND

طرف المتغير	الخرج	الدخل	الشرح Discussion
	$z$	$x \ y$	
الحالة	1	1 1	المفتاحان ( $x$ )، ( $y$ ) يعملان في آن واحد، ولذلك فإن طرف الخرج ( $z$ ) يعمل.
State	0	1 0	المفتاح ( $x$ ) يعمل والمفتاح ( $y$ ) لا يعمل، ولذلك فإن طرف الخرج ( $z$ ) لا يعمل.
	0	0 1	المفتاح ( $x$ ) لا يعمل والمفتاح ( $y$ ) يعمل، ولذلك فإن طرف الخرج ( $z$ ) لا يعمل.
	0	0 0	المفتاحان ( $x$ )، ( $y$ ) لا يعملان بالدخل، ولذلك فإن طرف الخرج ( $z$ ) لا يعمل.

وتلك القائمة توضح لنا علاقة حالات متغيري الدخل ( $x$ ) و ( $y$ ) بحالات متغير الخرج ( $z$ ) لبوابة AND المنطقية، والتي يمكن التعبير عنها - كعلاقة جبر منطقي - بال معادلة التالية: ( $z = x \cdot y$ )<sup>96</sup>. وتقرأ هذه المعادلة على النحو التالي: متغير الخرج ( $z$ ) يساوي ( $y$ ) AND ( $x$ ).

وقد ترتب على إجراء الضرب المنطقي مجموعة من القوانين التي شكلت أساساً منطقياً تسيير وفقاً له سلوك بوابة AND المنطقية، من أبرزها:

## 1: 4: 1: 1 قانون التبادل:

إن ترتيب إجراءات الضرب المنطقية المتوالية لا يعتبر ذا أهمية، فالنتيجة في جميع الأحوال لن تتغير؛ حيث يقول "جورج بول" بأننا:

سواء اخترنا من صنف الحيوان، الماشية، ثم اخترنا من صنف الماشية، ذوات القرون، أو اخترنا من صنف الحيوان، ذوات القرون، ثم اخترنا من هؤلاء أفراد الماشية، فإن النتيجة واحدة لا تتغير: فسنتهي إلى صنف الماشية ذات القرون، والتعبير الرمزي عن هذا القانون هو:  $(x y = y x)$  (97).

ويمكن التحقق من صدق هذا القانون بوضعه في قائمة صدق التالية:

X	.	Y	=	Y	.	x
1	1	1		1	1	1
1	0	0		0	0	1
0	0	1		1	0	0
0	0	0		0	0	0

ونذكر "جورج بول" - بشأن هذا القانون - الملاحظات الآتية (98):

- الاختلاف في ترتيب الصفات ما هو إلا اختلاف فقط في المفهوم، فالشيء نفسه يمكن فهمه بطرق مختلفة.



- رموز هذا القانون ( $x$ ), ( $y$ ), ( $z$ ) تبادلية مثل رموز علم الجبر.
- يمكن تطبيق هذا القانون على الأعداد العادية، ولنأخذ لذلك المثال التالي: إذا كانت قيمة ( $x$ ) هي 2، وقيمة ( $y$ ) هي 4: لكان  $4 \times 2 = 2 \times 4$ ، إذن  $8 = 8$ .

وتتضح علاقة قانون التبادل بالسلوك المنطقي لبوابة AND من خلال ملاحظة العلاقة المنطقية لمتغيريها، حيث نلاحظ من خلال (شكل 3 / 2)، أنها علاقة تبادلية.



(شكل 3 / 2)

فلو قمنا بإبدال المتغيرين المنطقيين ( $x$ ) و ( $y$ ) كل منهما محل الآخر، نرى أن سلوك متغير الخرج ( $z$ ) لم يتأثر بهذا التبادل. وبذلك يمكن كتابة العلاقة المنطقية لتلك البوابة بالصيغة ( $z = x \cdot y = y \cdot x$ )<sup>99</sup>. وثقراً هذه ال معادلة كالتالي: متغير الخرج ( $z$ ) يساوي ( $y$ ) AND ( $x$ )، في نفس الوقت الذي يساوي فيه ( $x$ ) AND ( $y$ )؛ فهو - أي متغير الخرج ( $z$ ) - في كلتا الحالتين لم يتغير.

1: 4: 1: 2 قانون الأس (100):

إذا كان حاصل ضرب الصنفين  $(X, Y)$  يعبر عن أن الصنف الناتج يحتوي على كل عناصر الأسماء أو الصفات التي تمثلها كلا من  $(X)$  و  $(Y)$ ، فإنه بالتالي إذا كان لكلا الصنفين  $(X)$  و  $(Y)$  نفس الدلالة فإن حاصل ضربيهما معاً لا يعبر عن شيء إلا عما قد يضمه كل صنف منهما على حدة. وفي مثل هذه الحالة فسيكون لدينا:  $(X \cap Y = X)$ . حيث  $(Y)$  يكون لها نفس معنى  $(X)$  وبالتالي قد نضع مكانها  $(X)$  فيكون لدينا:  $(X \times X = X)$ . وفي الجبر العادي نجد أن ضرب  $(X \times X)$  يمكن اختصاره إلى  $(X^2)$ ، لذا سيكون لدينا للتعبير عن المعادلة السابقة القانون التالي:  $(X^2 = X)$  <sup>(101)</sup>. ويعد هذا تعبيراً عن ثاني قانون من قوانين منطق "جورج بول"، وهو قانون الأس، وفيما يتعلق بهذا القانون يرى جورج بول أن:

نتيجة أي إجراء ضرب منطقي معينه قمنا بها مرتين،  
أو أي عدد من المرات على التوالي ستكون هي نتيجة  
الإجراء نفسها لو اتخذت مرة واحدة، فإذا ما اخترنا مثلاً  
من بين مجموعة من الموضوعات كل ما هو  $(X)$ ،  
لحصلنا على صنف يتصف كل عضو من أعضائه بأنه  
 $(X)$ ، فإذا كررنا الإجراء نفسها إزاء الصنف نفسه، فلن  
يطرأ أي تغيير في النتيجة، فعندما اخترنا من الصنف  
الذي كل أعضائه  $(X)$ ، كل ما هو  $(X)$ ، فستكون

النتيجة هي كل أفراد الصنف ( $x$ ). لذا فسيكون لدينا:  
 $(xx = x)$  أو  $(x^2 = x)$ . وإذا فرضنا تكرار هذه  
 الإجراء عدد « $\pi$ » من المرات، فإن ال معادلة:  $(x^n = x)$   
 ستكون هي التعبير الرياضي للقانون الموضح  
 أعلاه<sup>(102)</sup>.

ويمكن التحقق من صدق هذا القانون بوضعه في قائمة صدق للتحقق من ذلك:

$x$	.	$x$	=	$x$
1	1	1		1
0	0	0		0

وبشأن هذا القانون؛ نلاحظ أن ثمة اختلاف بين حاصل الضرب في علم المنطق وحاصل الضرب في علم الحساب والجبر، لأننا لو ضربنا العدد الواحد في نفسه - في الحساب - أو الرمز الواحد في نفسه - في الجبر - كان حاصل الضرب في كلتا الحالتين مختلفًا عن الرمز المضروب، مثل:

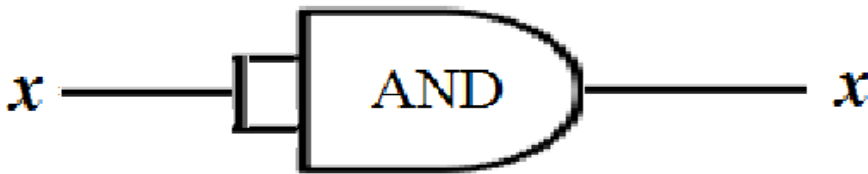
$$4 = 2 \times 2 \text{ (في الحساب).}$$

$$أ \times أ = أ^2 \text{ (في الجبر).}$$

$$أ \times أ = أ \text{ (في المنطق)}^{(103)}.$$

وتتضح علاقة قانون الأس بالسلوك المنطقي لبوابة AND من خلال ملاحظة العلاقة المنطقية لمتغيريها؛ حيث نلاحظ كما هو موضح بـ(شكل 3/3) أنه إذا كان متغيري الدخل يعملان بنفس المنطق، فسنجد أن متغير الخرج يتبعهما<sup>(104)</sup>.

وتفسير ذلك أنه إذا تمثل متغيري دخل البوابة في متغير واحد، كانت قيمة متغير الخرج هي نفسها قيمة متغير الدخل، أي أنه إذا دخل المتغير  $(x)$  على دخلي بوابة AND المنطقية فستكون قيمة هذا المتغير هي نفسها قيمة متغير الخرج، فإذا كان المتغير  $(x = 0)$  فإن  $(0 \times 0 = 0)$ ، وإذا كان المتغير  $(x = 1)$  فإن  $(1 \times 1 = 1)$ ، وفي كلتا الحالتين يكون متغير الخرج لبوابة AND المنطقية  $(x)$  مساويا لقيمة متغير الدخل  $(x)$ .



(شكل 3 / 3)

ومن ثم يمكن التعبير عن تلك العلاقة المنطقية لمتغيري بوابة AND المنطقية بالعلاقة التالية:  $(x \cdot x = x)$ <sup>(105)</sup>. وتقرأ هذه المعادلة كالتالي: متغير الخرج  $(x)$  يساوي  $(x)$  AND  $(x)$ .

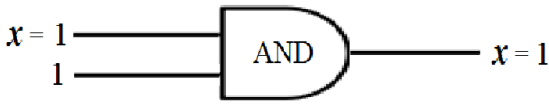
### 1: 4: 1: 3 قانونا الصنف الكلي، والصنف الفارغ:

استخدم جورج بول إجراء الضرب للتعبير عن التقاطع المنطقي، وقد كان ذلك أمرا طبيعيا تماما بين الأصناف، وبناء على ذلك فإن القوانين الرياضية:

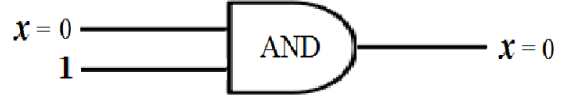
$$1 \times y = y \quad , \quad 0 \times y = 0$$

تشير حتما إلى التفسير الرياضي لـ (1) بأنه الصنف الكلي، ولـ (0) على أنه الصنف الفارغ<sup>(106)</sup>. وذلك كما سبق وأوضحنا<sup>(107)</sup>.

وتتضح علاقة قانون الصنف الكلي بالسلوك المنطقي لبوابة AND المنطقية خلال ملاحظة متغيري دخلها، حيث يتبين أنه إذا كان أحد متغيري الدخل يعمل دائما بمنطق (1)، والمتغير الآخر (X) يغير من حالته فسنجد أن متغير الخرج يتبع قيمة طرف الدخل (X) دائما<sup>(108)</sup>. وتفسير ذلك أنه إذا كان أحد متغيري الدخل لبوابة AND المنطقية دائما يساوي (1)، والطرف الآخر هو (X)، فإن متغير الخرج يساوي قيمة المتغير (X)، فإذا كانت قيمة المتغير (X) تساوي صفرا - كما هو موضح بشكل (4/3) - فإن متغير الخرج للبوابة يساوي صفرا، وإذا كانت قيمة المتغير (X) تساوي (1) - كما هو موضح بشكل (3/3) (5) - فإن متغير الخرج للبوابة يساوي (1)، لأن متغيري الدخل للبوابة قيمتهما تساوي (1)، وبناء على ذلك فإن أي متغير يدخل على بوابة AND المنطقية مع (1)، فإن متغير الخرج يساوي دائما قيمة هذا المتغير، ونعبر عن العلاقة المنطقية لتلك البوابة بال معادلة التالية: [1 . X = X] .

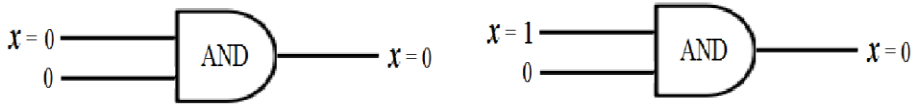


(شكل 3 / 5)



(شكل 3 / 4)

وفي السياق نفسه، تتضح علاقة قانون الصنف الفارغ بالسلوك المنطقي لبوابة AND من خلال ملاحظة متغيري دخلها، حيث يتبين أنه إذا كان أحد متغيري الدخل يعمل دائماً بمنطق (0)، والمتغير الآخر ( $x$ ) يغير من حالته وبذلك نجد أن متغير الخرج دائماً يساوي (0) <sup>(109)</sup>. كما هو موضح بـ(شكل 3 / 6).



(شكل 3 / 6)

وتفسير ذلك أنه إذا كان أحد متغيري الدخل لبوابة AND المنطقية دائماً يساوي (0)، والمتغير الآخر هو ( $x$ )، فإن متغير الخرج يساوي (0) دائماً بصرف النظر عن قيمة المتغير الذي يدخل على الطرف الآخر للبوابة، فإذا كانت قيمة المتغير ( $x$ ) تساوي (0) فإن متغير الخرج للبوابة يساوي (0)، وإذا كانت قيمة المتغير ( $x$ ) تساوي (1)، فإن متغير الخرج للبوابة يساوي (0) أيضاً. وبناء على ذلك فإن أي متغير يدخل على بوابة AND المنطقية مع (0)، فإن متغير الخرج يساوي دائماً (0)، ونعبر عن العلاقة المنطقية لتلك البوابة بال معادلة التالية:  $[0 \times x = 0]$ .

## 1: 4: 2 السلوك المنطقي لبوابة OR والدائرة المنطقية :

تسير بوابة OR وفق إجراء الجمع المنطقي Logical Sum، الذي يعبر عن إضافة أعضاء صنف ما إلى أعضاء صنف آخر. لتكوين صنف جديد يكون أعضاؤه ممن ينتمون: إما إلى الصنف الأول أو إلى الصنف الثاني أو إلى الصنفين معاً إذا كانت ثمة أعضاء مشتركة بين الصنفين<sup>(110)</sup>. والجمع المنطقي يأتي على معنيين: "استبعادي" exclusive، و"شمولي" inclusive. وقد أشار إليهما "جورج بول"، فالتعبير "الأشياء التي هي إما (x) أو (y)" يفيد معنيين:

(1) المعنى الاستبعادي: إذا ما قصدنا "الأشياء التي هي (x) وليست (y)، أو التي هي (y) وليست (x)"، فإن التعبير الرياضي عنها سيكون:  $x(1-y) + y(1-x)$ .

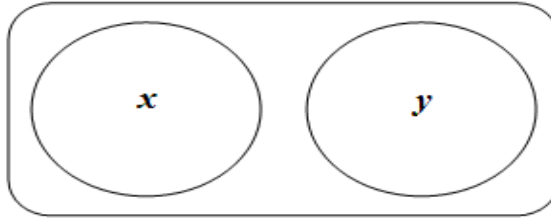
(2) المعنى الشمولي: إذا ما قصدنا "الأشياء التي هي (x) وليست (y)، أو التي هي (y) وليست (x) أو التي (x) و (y) في الوقت نفسه"، فإن التعبير الرياضي عنها سيكون:  $(x y + x(1-y) + y(1-x))$ <sup>(111)</sup>.

يقول "جورج بول" بشأن المعنى الاستبعادي للجمع المنطقي،

سنستخدم الروابط (و) (أو) وغيرها، والتي توجد في الأمثلة: (أشجار ومعادن)، (جبال قاذحة أو وديان خصبة)، إن الروابط (و)، (أو) إذا تواجدت بين حدود تصف صنفين أو أكثر من الأشياء فإنها توحى أو تعني أن هذه الأصناف مختلفة عن

بعضها، حيث لا يوجد فرد في أحدهما يتواجد في الآخر، وفي هذا المنحى وفي جميع الأحوال فإن الكلمات (و) (أو) تماثلان العلامة (+) في الجبر، وكذلك فإن قوانينهما متماثلة<sup>(112)</sup>.

وبالتالي؛ يتبين لنا مما سبق أن "جورج بول" - فيما يتعلق بالجمع بين الأصناف - قد استخدم العلاقة المركبة  $(x + y)$  للدلالة على الصنف المكون من أفراد تنتمي إلى الصنف  $(x)$  أو إلى الصنف  $(y)$ <sup>(113)</sup>. ويعبر الباحث عن إجراء الجمع المنطقي بمعناه الاستبعادي بالرسم التالي:



وقد افترض "جورج بول" أنه إذا كان الرمز  $(y)$ ،  $(x)$  يمثلان أي صنفين، فعلينا ألا نكتب  $(x + y)$  إلا إذا كان كل من الصنفين  $(y)$ ،  $(x)$  يستبعد الآخر بطريقة متبادلة، ولكي يوضح استيفاء ذلك الشرط، نجد "جورج بول" أحياناً يعبر عن الحاصل المنطقي بالصيغة الرياضية:  $[x(1-y)]$ <sup>(114)</sup>. ومن أهم نتائج الجمع المنطقي بمعناه الاستبعادي ما يلي:

أولاً - استبعاد جورج بول للمعادلة  $(x + x = x)$  من حسابه المنطقي، حيث إن  $(x + x)$  تتضمن الصنف المشترك، وأعنى بها حاصل الضرب المنطقي لهما، وهو  $(xx)$  أو  $(x^2)$  أو  $(x^n)$ .



ثانيا - استبعاد جورج بول لقانوني دي مورجان التاليتين:

(1) القانون الأول:  $(x \vee y = x + y)$  أي أن الصنف المتمم لحاصل ضرب صنفين، يكون هو الصنف الناتج عن حاصل جمع الصنفين المتممين للصنفين الأصليين.

(2) القانون الثاني:  $(x \wedge y = x \cdot y)$  أي أن الصنف المتمم لحاصل جمع صنفين، يكون هو الصنف الناتج عن حاصل ضرب الصنفين المتممين للصنفين الأصليين<sup>(115)</sup>.

ويتم التعبير عن الجمع المنطقي بدالة صدق منطقية تسمى داله الفصل القوي، ونطلق على هذا النوع رباط البدائل Alternation، ويرمز له بثابت منطقي على شكل  $(\wedge)$ ، ويفيد هذا النوع أن الدالة تصدق في حالة صدق عنصر واحد من عنصري الدالة، بينما تكذب، بمعنى أنه لا مجال لاختيار بين بدائل، في حالة صدق العنصرين معاً أو كذبهما معاً<sup>(116)</sup>. ويوضح ذلك قائمة الصدق التالية:

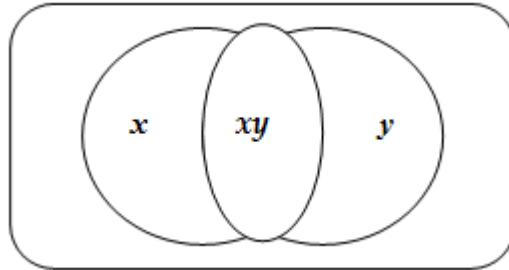
$x$	$y$	$x \wedge y$
1	1	0
1	0	1
0	1	1
0	0	0

أما المعنى الشمولي لعلاقة الجمع المنطقي - بين صنفين - فيدل على انطواء فرد ما في أحد الصنفين أو فيهما معاً، وهنا تنشأ دالة الفصل بالمعنى الشمولي التي تخضع لقاعدة تقول: "تصدق دالة الفصل إذا صدقت إحدى القضيتين أو كلاهما، وتكذب في حالة واحدة إذا كذبت القضيتان معاً" (117).

وقد كان لاستخدام المعنى الشمولي للجمع المنطقي مزايا مفيدة من الناحية الصورية، لأنه سيسمح بتأكيد أو تقرير المعادلة  $(x + x = x)$ ، وبالتالي يمكن العمل على إقامة حساب المنطق وفقاً لمبدأ ثنائية الجمع والضرب المنطقيين، ويمكن أيضاً تقرير قانوني "دي مورجان":

$$\begin{array}{ccc} \text{—} & \text{—} & \text{—} \\ (x + y = x \ y) & & (x \ y = x + y) \end{array}$$

حيث تشير  $(x)$  إلى الصنف المتمم للصنف  $(x)$ ، أي الصنف الذي يحتوي على كل الأشياء التي لا تنتمي للصنف  $(x)$  (118). ويعبر الباحث عن الجمع المنطقي بمعناه الشمولي بالرسم التالي:



ودالة الفصل بالمعنى الشمولي تسمى أحيانا الفصل الضعيف، يفيد معنى الانفصال مع إمكان الاتصال ( $x$  أو  $y$  أو كلاهما)، نطلق عليه رباط الفصل Disjunction ونرمز له بثابت منطقي على هيئة إسفين  $(\vee)$ <sup>(119)</sup>. ودالة الفصل الضعيف تصدق في حالة صدق أحد عنصرها أو صدقهما معًا، بينما تكذب في حالة كذبهما معًا. ونعبر عن ذلك بقائمة الصدق التالية:

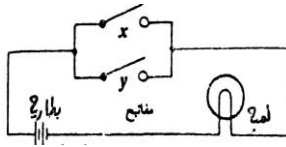
x	y	$x \vee y$
1	1	1
1	0	1
0	1	1
0	0	0

وقد كان "جوتفريد ليبنتز" أول من أدرك - في القرن السابع عشر - التشابه القائم بين الفصل والربط بين التصورات من ناحية، وبين الجمع والضرب للأعداد من ناحية أخرى، لكنه لم يجد الأمر سهلاً لصياغة ذلك التشابه صياغة دقيقة من أجل استخدامه كأساس لحسابه المنطقي، وقد كان لـ "جورج بول" الفضل في تحقيق ذلك في كتابه "التحليل الرياضي للمنطق"<sup>(120)</sup>.

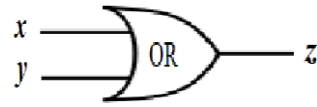
وتسمى دالة الفصل أيضًا دالة الجمع المنطقي، ومن المسلم به اختلاف الجمع في المنطق عنه في الحساب والجبر، ذلك أنه مهما كررنا جمع قيمة الصدق في دالة منطقية إلى ذاتها فالنتيجة هي دون إضافة، ونعبر عن صدق الفصل الضعيف بلغة الجمع المنطقي على النحو التالي<sup>(121)</sup>:

$x$	$y$	$x + y$
1	1	1
1	0	1
0	1	1
0	0	0

وتشكل تلك القائمة أساساً منطقياً تسير وفقاً له سلوك بوابة OR بالكمبيوتر، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين البوابات المنطقية ودوائر المفاتيح الكهربائية، فإنه يمكن تمثيل بوابة OR - والتي تتخذ في الكمبيوتر (شكل 3 / 7 أ) - بعدد من المفاتيح الموصلة على التوازي في دائرة كهربائية<sup>(122)</sup>. وذلك كما هو موضح بـ (شكل 3 / 7 ب).



(ب) دائرة كهربائية على التوازي



(أ) بوابة OR

(شكل 3 / 7)

ويقال لمفتاحي  $(x)$ ،  $(y)$  إنهما موصلان على التوازي عندما يمر التيار الكهربائي في الدائرة وأحد المفتاحين  $(x)$ ،  $(y)$  على الأقل في وضع التوصيل<sup>(123)</sup>، ولا يمر التيار الكهربائي في أي حالة أخرى (انظر: شكل 3 / 7 ب).

أي أن متغير الخرج يعمل بمنطق (1) ويمر التيار الكهربائي بالدائرة إذا تم - فقط - توصيل أحد مفتاحي التشغيل ( $y$ ) OR ( $x$ ) (أي أن  $x = 1$  OR  $y = 1$ ). ويمكن تلخيص سلوك الدائرة الكهربائية في هذه الحالة بالقائمة التالية:

$x$	$y$	سلوك الدائرة $z = x \vee y$
1	1	1
1	0	1
0	1	1
0	0	0

حيث يعني الرمز (1) إن المفتاح الكهربائي في حالة تشغيل (ON)؛ أي أن التيار الكهربائي يمر بالدائرة. بينما يعني الرمز (0) أن المفتاح الكهربائي في حالة عدم تشغيل (OFF)؛ أي أن التيار الكهربائي لا يمر بالدائرة.

وبملاحظة سلوك الدائرة الكهربائية - الموضح بالقائمة السابقة - يتبين أنها تؤدي - في حالة توصيل المفتاحين ( $x$ ) و( $y$ ) على التوازي - إجراء الجمع المنطقي، ولذا يُرمز للتوصيل على التوازي بالتعبير الرمزي: ( $x \vee y$ )، ويُقرأ على النحو التالي: " $x$ " على التوازي مع ( $y$ )"<sup>(124)</sup>.

ويمكن تفسير سلوك الدائرة الكهربائية - وذلك من أجل فهم طريقة عمل بوابة OR المنطقية - والوارد بالقائمة السابقة على النحو التالي<sup>(125)</sup>:

- عندما يتم توصيل كلا المفتاحين  $(x)$ ،  $(y)$  معًا، عندئذ فإن اللمبة الكهربائية تضيء، ويعمل المتغير  $(z)$  في منطق (1).
- عندما يتم توصيل المفتاح  $(x)$  ليعمل بمنطق (1)، ويظل المفتاح  $(y)$  كما هو مفتوحًا، أي يظل على موضعه بمنطق (0)، عندئذ فإن اللمبة الكهربائية تضيء، ويعمل المتغير  $(z)$  في منطق (1).
- عندما يتم توصيل المفتاح  $(y)$  ليعمل بمنطق (1) ويظل المفتاح  $(x)$  كما هو مفتوحًا، أي يظل على موضعه بمنطق (0)، عندئذ فإن اللمبة الكهربائية تضيء، ويعمل المتغير  $(z)$  في منطق (1).
- عندما يكون المفتاحان  $(x)$ ،  $(y)$  كل منهما مفتوحًا، أي يمثل كل منهما منطق (0)، فإن اللمبة الكهربائية لا تضيء، وهذا يعني أن المتغير  $(z)$  يظل كما هو على منطق (0).

ونجمل ما ذكرناه في القائمة التالية:

الشرح	الدخل		الخرج	طرف
Discussion	x	y	z	المتغير
المفتاحان (x)، (y) يعملان في آن واحد، ولذلك فإن الخرج (z) يعمل.	1	1	1	الحالة
المفتاح (x) يعمل والمفتاح (y) لا يعمل، ولذلك فإن الخرج (z) يعمل.	1	0	1	
المفتاح (x) لا يعمل والمفتاح (y) يعمل، ولذلك فإن الخرج (z) يعمل.	0	1	1	
المفتاحان (x)، (y) لا يعملان بالدخل، ولذلك فإن الخرج (z) لا يعمل.	0	0	0	

فهي توضح علاقة حالات متغيري الدخل (x) و (y) بحالات متغير الخرج (z) لبوابة OR المنطقية، والتي يمكن التعبير عنها كعلاقة جبر منطقي كما يلي:

$$(z = x \vee y)^{(126)}. \text{ وتقرأ هذه ال معادلة كالتالي: متغير الخرج (z) يساوى (x) OR (y).}$$

وقد ترتب على إجراء الجمع المنطقي مجموعة من القوانين التي شكلت أساسا يسير وفقا له سلوك بوابة OR والدائرة المنطقية، وهي كالتالي:

### 1: 4: 2: 1 قانون التبادل:

إن ترتيب إجراءات الجمع المنطقية لا يعتبر ذا أهمية، فالحاصل المنطقي - في جميع الأحوال - لن تتغير، حيث يقول "جور بول":

تماثل الكلمات (و) أو (أو) العلامة (+) في علم الجبر وبالتالي  
فالقوانين التي تحكمها واحدة، فعلى سبيل المثال نلاحظ أنه  
يمكننا خلال التعبير (رجال ونساء) أن نعبر عن (رجال) بالرمز  
( $x$ ) ونعبر عن (نساء) بالرمز ( $y$ )، وعلامة (+) تعبر عن (و)  
و (أو) ليكون لدينا ( $x + y = y + x$ )<sup>(127)</sup>.

وهذا يعني أن حاصل جمع الصنفين منطقيًا لن يتغير سواء جمعنا ( $x$ ) إلى ( $y$ ) أو ( $y$ ) إلى ( $x$ )، ففي كلتا الحالتين نحصل على الصنف الكبير الذي لو اخترنا منه أي فرد جزأً لوجدناه إما رجلاً أو نساءً. وعلى ذلك فسيان لدينا لو بدأنا بجمع صنف الرجال إلى صنف النساء ( $x + y$ ) أو بجمع صنف النساء إلى صنف الرجال ( $y + x$ )، فإن عدد ما صدقات Extension حاصل الجمع المنطقي واحدة هي<sup>(128)</sup>. والمعادلة السابقة هي صورة أخرى من قانون التبادل، ويمكن التحقق من صدق هذا القانون بوضعه في قائمة صدق للتحقق من ذلك.



$x$	$\vee$	$Y$	=	$Y$	$\vee$	$x$
1	1	1		1	1	1
1	1	0		0	1	1
0	1	1		1	1	0
0	0	0		0	0	0

وتتضح علاقة قانون التبادل بالسلوك المنطقي لبوابة OR من خلال ملاحظة متغيري دخلها حيث يتضح أنها علاقة تبادلية، وذلك كما هو موضح بـ(شكل 3 / 8)



(شكل 3 / 8)

فلو قمنا بإبدال المتغيرين المنطقيين ( $x$ ) و ( $y$ ) كل منهما محل الآخر، فلن يتأثر سلوك متغير الخرج ( $z$ ) بهذا التبادل. وبذلك يمكن كتابة العلاقة المنطقية على الصورة التالية: ( $z = x \vee y = y \vee x$ )<sup>(129)</sup>. وتقرأ هذه ال معادلة كالتالي: متغير الخرج ( $z$ ) يساوي ( $y$ ) OR ( $x$ )، في نفس الوقت الذي يساوي فيه ( $y$ ) ( $x$ ) OR؛ فهو- أي متغير الخرج ( $z$ )- في كلتا الحالتين لم يتغير.

وإذا كان منطق "جورج بول" يشكل الأساس المنطقي لبوابات الكمبيوتر المنطقية، فهو أيضا يعتبر أداة نافعة جدا لتبسيط عددها داخل الدائرة المنطقية

الواحدة في الكمبيوتر. ويتم ذلك بواسطة قانون الاستغراق، وفيما يلي تفسير لقانون الاستغراق وآلية اعتماد الدائرة المنطقية في سلوكها المنطقي عليه.

### 1: 4: 2: 2 قانون الاستغراق:

من خلال ذلك القانون ترتبط إجراء الضرب المنطقي بإجراء الجمع المنطقي، وخلالها يفترض "جورج بول" أن:

الرمز (z) يشير إلى الصفة (أوروبي)، وأن الرمز (x) يشير إلى صنف (رجال)، وأن الرمز (y) يشير إلى صنف (النساء)، فبالتالي يمكن لنا أن نقول (رجال ونساء أوروبيون) أو نقول (رجال أوروبيون ونساء أوروبيون)، ويتم التعبير عن قانون الاستغراق رياضياً بالمعادلة: [  $z(x + y) = zx + zy$  ]<sup>(130)</sup>.

إن الأمر يستوي سواء بدأنا باختيار الصنف (x) من مجموعة من الموضوعات أو الأشياء ككل، أو بدأنا بتقسيم هذه المجموعة إلى قسمين واخترنا منهما ما هو (x) على حدة، ثم ربطنا بين النتيجتين في تصور كلي متكامل<sup>(131)</sup>.

وهذا القانون من قوانين علم الجبر، وهو صالح للتطبيق بالنسبة للأعداد العادية، ولنأخذ لذلك المثال التالي: لو كانت قيمة (z) هي 5، (x) هي 2، (y) هي 4:

$$4 \times 5 + 2 \times 5 = (4 + 2) \times 5 \quad \text{لكان}$$

$$20 + 10 = 6 \times 5$$

$$30 = 30 \quad \text{إذن} \quad (30)^{132}.$$

ويمكن أن نتأكد من صدق هذا القانون باستخدام قائمة الصدق التالية:

$z$	.	$x$	$\vee$	$y$	=	$Z$	.	$x$	$\vee$	$Z$	.	$y$
1	1	1	1	1		1	1	1	1	1	1	1
1	1	1	1	0		1	1	1	1	1	0	0
1	1	0	1	1		1	0	0	1	1	1	1
1	0	0	0	0		1	0	0	0	1	0	0
0	0	1	1	1		0	0	1	0	0	0	1
0	0	1	1	0		0	0	1	0	0	0	0
0	0	0	1	1		0	0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0		0	0	0	0	0	0	0

وهذا القانون صالح للتطبيق بالنسبة للأعداد العادية، ويؤكد ذلك المثال التالي:

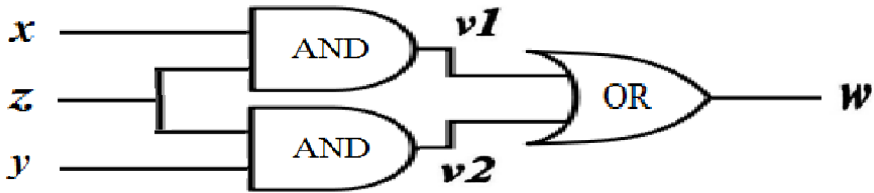
لو كانت قيمة ( $Z$ ) هي 5، ( $x$ ) هي 4، ( $y$ ) هي 2:

$$2 \times 5 - 4 \times 5 = (2 - 4) \times 5 \quad \text{لكان}$$

$$10 - 20 = 2 \times 5$$

$$-10 = 10 \quad \text{إذن}$$

ويُعد هذا القانون أداة ناعفه في تبسيط عدد البوابات المنطقية بالكمبيوتر؛ ولتوضيح ذلك يمكن تقديم نموذج لدائرة منطقية تحتوي على عديد من البوابات المنطقية، وذلك كما هو موضح بشكل (9/3).



(شكل 9/3)

تلك الدائرة المنطقية يمكن كتابة العلاقة المنطقية لها على النحو التالي:  $w$

$w = (x \cdot z) \vee (y \cdot z)$ . ونقرأ كالتالي: متغير الخرج ( $w$ ) يساوي  $(x \cdot z) \vee (y \cdot z)$ .

والقائمة التالية توضح سلوك تلك الدائرة المنطقية:

$w$	$v2$	$v1$	$y$	$z$	$x$
1	1	1	1	1	1
1	1	0	1	1	0
1	0	1	0	1	1
0	0	0	0	1	0
0	0	0	1	0	1
0	0	0	1	0	0
0	0	0	0	0	1
0	0	0	0	0	0

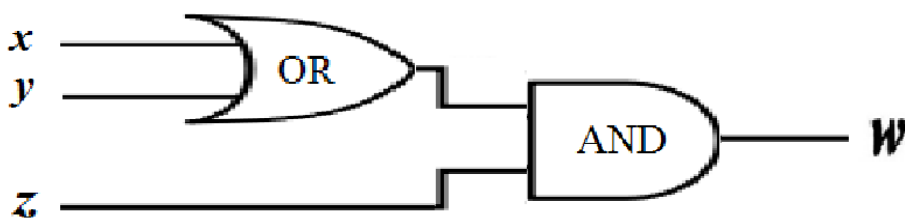
ويمكن تحليل القائمة السابقة على النحو التالي<sup>(134)</sup>:

(1) متغير الخرج ( $V1$ ) يكون بمنطق (1) عندما يعمل متغير الدخل ( $Z$ ) في منطق (1) ومتغير الدخل ( $X$ ) في منطق (1). وحيث إن هذين المتغيرين لا يكون لهما خرج يناظر منطق (1) إلا عندما يكون ( $X$ ) و ( $Z$ ) كل منهما يعمل بمنطق (1)، وبالتالي يمكن ربطهما بالعلاقة المنطقية ( $X \cdot Z$ ).

(2) كذلك يكون متغير الخرج ( $V2$ ) بمنطق (1) عندما يعمل متغير الدخل ( $Z$ ) في منطق (1) ومتغير الدخل ( $Y$ ) في منطق (1). وحيث إن هذين المتغيرين لا يكون لهما خرج إلا عندما يكون كل من ( $Z$ ) و ( $Y$ ) بمنطق (1)، إذا يمكن ربطهما بالعلاقة المنطقية ( $Y \cdot Z$ ).

(3) متغير الخرج ( $W$ ) يكون بمنطق (1) إذا تحقق إما بالخطوة (1) وإما بالخطوة (2)، وإما كليهما معاً. عندئذ تكون العلاقة التي تربط هذه الحالات هي علاقة OR، ويمكن صياغتها بعلاقة منطقية كما يلي:  $W = (X \cdot Z) \vee [Y \cdot Z]$

ونلاحظ أن الدائرة السابقة تحتوي على عديد من البوابات، وبقانون الاستغراق أمكن تبسيطها داخل الدائرة، لتعطي لنا دائرة مبسطة مماثلة لها (شكل 10/3)، وتؤدي عملها نفسه، وتكون على النحو التالي:



(شكل 10/3)

ويمكن كتابة العلاقة المنطقية لها على الصورة التالية:  $w = z(x \vee y)$ .  
 وتقرأ هذه ال معادلة كالتالي: متغير الخرج ( $w$ ) يساوي ( $y$ ) AND ( $x$ ) Or ( $z$ )،  
 ويتم التحقق من سلوك تلك الدائرة المنطقية - المبسطة - عن طريق القائمة  
 التالية:

$w$	$u$	$z$	$y$	$x$
1	1	1	1	1
1	1	1	1	0
1	1	1	0	1
0	0	1	0	0
0	1	0	1	1
0	1	0	1	0
0	1	0	0	1
0	0	0	0	0

ونلاحظ أن تلك القائمة نجد أنها تماثل القائمة السابقة، ومن ثم يتضح أن الدائرتين متماثلتان، وبذلك تكون العلاقة المنطقية – والتي تأخذ صورة قانون الاستغراق – على النحو التالي:

$$z \cdot (x \vee y) = (x \cdot z) \vee (y \cdot z) \quad (135).$$

ونقرأ هذه ال معادلة على النحو التالي: الدائرة المنطقية التي تكون متغيرات دخلها على النحو التالي:  $(z) \text{ Or } (x) \text{ And } (y)$ ، تماثل الدائرة المنطقية التي تكون متغيرات دخلها على النحو التالي:  $(z) \text{ And } (y) \text{ Or } (x) \text{ And } (z)$ ، فالدائرتان متماثلتان، وإن كانت الأولى أبسط من الثانية، وذلك بعد اعتمادها على قانون الاستغراق في سلوكها المنطقي.

ويمثل ذلك فائدة كبيرة، حيث إن إنقاص عدد البوابات المنطقية داخل الدائرة المنطقية يعنى من الناحية الإجراء توفير الوقت والجهد والأموال. وبقانون الاستغراق؛ يتم التبسيط عن طريق مفهوم البوابات المتماثلة، والذي يعنى أن البوابات الأصلية – داخل الدائرة المنطقية – والبوابات المبسطة تؤديان العمل نفسه. وبالتالي تكون الدائرة الأصلية ماثلة للدائرة المبسطة<sup>(136)</sup>.

مما سبق اتضح لنا أن منطق "جورج بول" يحتل مكانة بارزة في عتاد الكمبيوتر، حيث ساهم في بناء وتطوير عقله ووحدة بنائه، ألا وهي البوابات والدوائر المنطقية.

## 1: 5 الخاتمة:

نجح "جورج بول" من خلال ملاحظة التشابه بين الإجراءات المنطقية وعلم الجبر في إدماج المنطق في الجبر، وتم ذلك من خلال إقامة علم المنطق على نموذج علم الجبر، وتحويل القضايا المنطقية إلى معادلات جبرية، بحيث أصبح المنطق جزءًا من علم أعم هو الرياضيات، وحجته في ذلك أن قوانين الجبر بالنسبة لديه هي قوانين الفكر بعامة وتتنطبق على كل مجالات الفكر البشري، ولذلك يمكن تطبيقها على كل فروع المعرفة بما فيها علم المنطق.

ولذا؛ تُعد إسهاماته علامة بارزة في تاريخ تطور الفكر المنطقي في جانبه الرياضي؛ حيث تُعد خطوة هامة نحو التمهيد للأفكار المنطقية الجديدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى حد الثلاثينيات منه تقريبًا، فهو ظاهرة هامة كان لها دور كبير في إثراء المنطق الرياضي الجديد. ولذا؛ فقد احتلت دراسته صدارة الدراسات المنطقية والرياضية الحديثة والمعاصرة.

وقد ظهرت أهمية النظريات المنطقية الرياضية - في القرن العشرين - في كونها تمثل حجر الزاوية في التقدم العلمي والتقني، بل وتمثل بصفة عامة أساس كل العلوم، ومنها الكمبيوتر؛ فعلى سبيل المثال، أوضح "كلود شانون" أهمية منطق "جورج بول" في تأسيس ثم تطوير آليات السلوك المنطقي للبوابات والدوائر المنطقية للكمبيوتر.

فالمنطق وعلوم الكمبيوتر تفاعلا بطريقة مثمرة وجادة، وقد جاء هذا التفاعل بينهما كحافز أسهم المنطق خلاله في تطوير علوم الكمبيوتر كالهاردوير،



تصميم وبناء لغات البرمجة، الذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات ... وما إلى ذلك. وقد كانت تلك العلاقة بداية تعاون علمي وثيق بينهما إلى وقتنا هذا ولعل الدراسات التي نتجت عن ارتباط النظريات المنطقية بصفة عامة بعلوم الكمبيوتر، والتي تضافرت فيها جهود المناطق وعلماء الكمبيوتر، وأسفرت عن ظهور ما يسمى بـ "منطق الكمبيوتر" لخير دليل على أن علم المنطق لم يعد حكرا على المناطق وحدهم، حيث أسهم خلال ب عدّه التطبيقي في إحداث نوع من الثراء والانتعاش له.

ويُعد ذلك من وجهة نظر الباحث أمرا حيويا يفرض نفسه، حتى نستطيع مواكبة التقدم العلمي المتزايد في جميع جوانب الحياة. وبدون ذلك، فما النفع الذي يعود على المجتمع جراء البحث في قوالب صورية مجردة تأتي فيها النتائج مساوية للمقدمات، أي مجرد حجة استنباطية، وهو المعنى نفسه الذي صاغه "كارل ماركس" - نقل 1 عن "إيمانويل كانط- بقوله: التطبيق من دون النظرية أعمى، والنظرية من دون التطبيق عقيمة.

## 1: 6 هوامش البحث:

<sup>(1)</sup> Computer: جهاز إلكتروني ذات سرعة عالية ودقة متناهية تمت برمجته حتى يقوم بحل الملايين من العمليات الحسابية والمنطقية بشكل آلي، وفي ثوانٍ معدودة، وتتم عملية حل هذه العمليات بعدة مراحل، حيث يتم إدخال البيانات إليه، ثم يتم معالجتها حتى تتحول إلى معلومات بقيمة معينة، والتي يتم تخزينها أو استرجاعها عند الحاجة إليها. ويتم تشغيل الكمبيوتر بواسطة مجموعة من البرمجيات تسمى نظم التشغيل، تقوم بترتيب الأوامر وتنفيذها حسب الأولوية، بالإضافة إلى تنظيم عمل أجهزة الإدخال والإخراج، وغيرها من الوظائف الأخرى، ويُعد "الويندوز" windows من أبرز نظم التشغيل المستخدمة لتشغيل الكمبيوتر.

<sup>(2)</sup> Mathematical Logic: للمنطق الصوري Formal Logic في صورته الحديثة تعريفات عدة، كما أن له أسماء عديدة، فيطلق عليه المنطق الحديث Modern Logic، والمنطق الرياضي Mathematical Logic، والمنطق الرمزي Symbolic Logic، وجبر المنطق Algebra of Logic، واللوجستيقا Logistic، وتلك الأسماء العديدة يستخدمها المناطق والعلماء طبقاً لوجهات نظرهم.

ومن منظور الباحث، يُعد مسمى "المنطق الرياضي" هو الأدق، نظرًا لأن المنطق أضحى نظرية رياضية، وصار أشبه بالحساب التحليلي The Calculus، لدرجة إن إصطلاح "الحساب التحليلي" صار يُطلق على جميع نظرياته، فثمة الحساب التحليلي للقضايا، الحساب التحليلي للمحمول، الحساب التحليلي للعلاقات، والحساب التحليلي للأصناف... إلخ، وخلالها تُستخدم الرموز بوصفها وسيلة لفهم موضوع العلم. كما يستخدم المنطق العمليات البرهانية الموجودة في الرياضيات، والمقصود بها "المنهج الاستنباطي"، الذي يجري فيها على أسس حسابية، يُبرهن فيها على جميع القضايا المنطقية، ليقدّم لنا في نهاية المطاف براهين دقيقة تقف على قدم المساواة مع براهين الرياضيات. وعليه، يدل مصطلح "المنطق الرياضي" على لغة المنطق المعاصر وجوهر عملياته.

وأفضل تعريف للمنطق الرياضي ما اشتمل على بيان موضوعه، وموضوع هذا المنطق هو الاستدلال الاستنباطي، ويعني الانتقال من قضية أو أكثر (وتُسمى مقدمة أو

مقدمات) نسلم بصحتها إلى قضية أخرى تلزم عنها (وتسمى نتيجة)، وترتبط المقدمات برباط معين (وهو العلاقة المنطقية) بحيث إذا قبلنا المقدمات قبلنا النتيجة.

(3) Hardware: أي المكونات المادية الأساسية لجهاز الكمبيوتر؛ مثل وحدات الدخل Input Units، وحدة ال معالجة المركزية CPU، ووحدات الخرج Output Units، والهاردوير يطلق عليه مصطلح "عتاد الكمبيوتر".

(4) Artificial Intelligence: أحد التطورات العلمية التي أصبح من الممكن بموجبها محاكاة الذكاء الإنساني والقدرات الإستمولوجية للإنسان خلال إعداد برامج يمكن لها القيام بعمليات شبيهة بهذا الذكاء وتلك القدرات ومن ثم أدائها بطريقة أفضل منه.

(5) Data Bases: مجموعة بيانات مرتبة ومتراصة بشكل منطقي وتسلسلي واضح، تترتب على شكل جداول، ويتكون كل جدول من سجلات Records، ويتكون كل سجل من حقول Fields والتي تخزن فيها البيانات وتتم معالجتها لتصبح بعد ذلك معلومات. وتُخزن هذه المعلومات على شكل منظم في جهاز الكمبيوتر، والبرامج التي يتم إنشاء قواعد بيانات من خلالها كثيرة؛ لكن أبسطها برنامج "مايكروسوفت أكسس" Microsoft Access.

(6) Programming languages: هي التي بواسطتها يتصل الإنسان بالكمبيوتر لتوجيهه للقيام بالأعمال التي يريد، وهي تنقسم - حسب قربها من اللغات الإنسانية - إلى لغات عالية المستوى (قريبة من اللغة التي يفهمها البشر) مثل سي بلس بلس ++C، لغة جافا Java، ولغة ليسب Lisp. ولغات منخفضة المستوى (قريبة من لغة الكمبيوتر) مثل لغة الأسيمبلي Assembly ولغة الآلة Machine Language والمكونة من سلسلة من (0,1).

(7) George Boole (1815 - 1864م): منطقي ورياضي إنجليزي، تناول خلال كتاباته نظريته في جبر المنطق والقائلة بإمكان تطبيق علم الجبر في حل المشكلات المنطقية، من أهم كتاباته: "التحليل الرياضي للمنطق، مقال في حساب البرهنة الاستنباطية". و"بحث في قوانين التفكير: بوصفها أساسا للنظريات الرياضية للمنطق والاحتمالات". ونظراً لأهميته

بوصفه فيلسوفا وعالما للرياضيات والمنطق، ونظرا لأهمية مؤلفاته وإسهامها في تطوير تلك المجالات، فقد قامت عدد من الجامعات بتكريمه.

(8) اختلفت آراء المفكرين العرب حول ترجمة كلمة Class، حيث يترجمها إلى "فئة" كل من: زكي نجيب محمود، عبد الحميد صبره، عزمي إسلام، محمد السرياقوسي، محمد مهران، ومحمد قاسم؛ بينما يترجمها إلى "فصل" كل من: يوسف كرم، أحمد فؤاد الأهواني، نازلي إسماعيل حسين، محمد مرسي أحمد، علي عبد المعطي محمد، وماهر عبد القادر محمد؛ بينما يترجمها إلى "صنف" كل من: عبد الرحمن بدوي، يحيى هويدي، ومحمود فهمي زيدان. وسيعتمد الباحث في الدراسة الحالية على الترجمة الأخيرة للمصطلح.

(9) Logical Operations: التوصل إلى نتيجة بعد تطبيق قواعد معينة سلفا، منها: الوصل، الفصل، ...إلخ.

(10) Moss, L. S.: Applied Logic; A Manifesto, In: Gabbay, D. M. et al. (Eds.) (2006): Mathematical Problems from Applied Logic, I, Logics for the XXIst Century (New York: Springer-Verlag), pp. 329 – 330.

(11) Ibid, pp. 318 – 319.

(12) Ibid, p. 323.

(13) ماكوفلسكي، الكسندر (بدون تاريخ): تاريخ علم المنطق، نقله إلى العربية: علاء الدين، نديم & فتحي، إبراهيم (1987)، الطبعة الأولى (بيروت: دار الفارابي)، ص. 10 (بتصرف).

(14) Moss, L. S.: Op. Cit, p. 329.

(15) إبراهيم، هيثم السيد السيد (2004): منهجية منطق المحمول في علم الذكاء الاصطناعي، إشراف: محمد، ماهر عبد القادر & الخولي، يمنى طريف & محمد، ناصر هاشم (رسالة ماجستير، جامعة جنوب الوادي: كلية الآداب بقنا)، ص. ج (بتصرف).

(16) Robot: جهاز يتفاعل تلقائيًا مع الإشارات المحيطة أو التعليمات الموجهة لاتخاذ إجراءات بعينها، مثل ما يسمى بالإنسان الآلي، أو الأجهزة التي تدير نفسها.

(17) Trzesicki, K. (2009): Temporal Logic Model Checkers as Applied in Computer Science, Studies in Logic, Grammar & Rhetoric, 17(30), p. 13.

(18) إبراهيم، هيثم السيد: مرجع سابق، ص. ح - خ (بتصرف).

(19) المرجع نفسه، ص. خ (بتصرف).

(20) Flors, I. (1960): Computer Logic; The Functional Design of Digital Computer, Prentice Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, p. 1.

(21) Davis, M.: Mathematical Logic and the Origin of Modern Computer, In: Herken, R. (Ed.) (1995): The Universal Turing Machine: A Half-Century Survey, Computerkultur, 2 (New York: Springer-Verlag), p. 136.

(22) قاسم، محمد (2004): المدخل إلى المنطق السوري (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية) ، ص. 388.

(23) المرجع نفسه، ص. 383.

(24) على، نبيل (1994): العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، 184 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ، ص. 61 - 62.

(25) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق السوري، ص. 383 - 384.

(26) Shanon, C. (1916م. - 2001م.): عالم رياضيات بارز، عُرف بـ"الأب الحقيقي للعصر الرقمي"، عنوان أطروحته للماجستير والحاصل عليها من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT هو: "تحليل رمزي للإبدال ودوائر التبديل"، وهي تعد من أهم وأشهر أطروحات هذا القرن، حيث أثبت خلالها أن جبر "جورج بول" المنطق يمكن استخدامه في بناء الكمبيوتر خلال تأسيسه للبوابات المنطقية، واختزال عددها داخل الدائرة المنطقية بهاردوير الكمبيوتر. وبعد نشرها بعامين حصل على جائزة ألفرد نوبل (وهي تختلف عن جائزة نوبل الشهيرة).

(27) تمثل هذه الوحدة الجزء الحاسب في جهاز الكمبيوتر، وتقوم بالدور الفعلي لمعالجة البيانات بتنفيذ تعليمات تداول البيانات أو تحويلها من مكان لآخر أو فرز البيانات، وهي تتكون عادة من الدوائر الإلكترونية بالإضافة إلى عدد من المسجلات Registers لاستقبال البيانات الواردة من وحدة التخزين (الذاكرة) الأساسية أو التخزين المرحلي للنتائج أو لإرسال بيانات للتخزين. كما يشترك في بنائها عدد من الدوائر الإلكترونية الخاصة التي تعرف باسم العناصر المنطقية أو البوابات المنطقية Logic Gates.

ومن أبرز العمليات التي تقوم بها وحدة الحساب والمنطق هي أداء العمليات الحسابية المختلفة مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة، على البيانات المخزنة في وحدة التخزين (الذاكرة) الأساسية حسب أوامر البرنامج المطلوب تنفيذها لحل مشكلة معينة. كذلك تقوم وحدة الحساب والمنطق بأداء العمليات المنطقية التي من شأنها مساعدة الكمبيوتر على اتخاذ قرار منطقي أثناء تنفيذ أوامر البرنامج بغرض تحديد اتجاه سير تنفيذ أوامر البرنامج بواسطة وحدة التحكم. ويتمثل ذلك في إجراء عمليات المقارنة بين قيم متغيرين بوضع أحدهما في موضع الحساب والآخر في موضع المقارنة، وتتم المقارنة بين هذين الحدين. فمثلاً:

هل  $G > H$  أكبر من  $H$

هل  $G \leq H$  أصغر من أو تساوى  $H$

هل  $G > 100$  أكبر من 100

هل  $G \neq H$  لا تساوى  $H$

فتكون نتيجة المقارنة الصواب أو الخطأ وتتمثل النتيجة في النهاية بالرقم (1) أو (0) ثم يتبع ذلك تنفيذ إجراء معين بناء على قرار النتيجة التي تم الوصول إليها. أنظر:

- عوض، عادل (2005): ملكة إصدار الأحكام بين الإنسان والآلة - دراسة نقدية للرؤى المعاصرة في المنطق والحاسوب (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1)، ص. 39-41.

(28) إبراهيم، هيثم السيد: مرجع سابق، ص. 47.

(29) Aho, A. V. & Ullman, J. D. (1995): Foundation of Computer Science (New York: Computer Science Press), p. 701.

(30) طایل، مظهر (بدون تاريخ): البوابات المنطقية والدوائر الرقمية (بيروت: دار الراتب الجامعية)، ص. 9.

(31) جمال الدين، علي سعيد (1991): بنية الحاسوب ومبادئ عمله (دمشق: جامعة دمشق، ط 3)، ص. 210 - 211 (بتصرف).

(32) قائمة التحقق بلغة الكمبيوتر هي قائمة الصدق بلغة المنطق.

(33) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق الصوري، ص. 390.

(34) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 18 - 19.

(35) يستخدم الكمبيوتر نظام العد الثنائي لأن عمله يعتمد على "المفاتيح" Switches التي يمكن لكل منها أن يأخذ إحدى وضعيتين: إما (On) أي مفتوح، أو (Off) أي مغلق، ويتم تمثيلهم بواسطة الرموز (0)، (1) على الترتيب.

(36) Corporation, B. (1962): Digital Computer Principles, 2<sup>nd</sup> Ed. (New York: McGraw-Hill), p. 16.

(37) علي، نبيل: مرجع سابق، ص. 63 (بتصرف).

(38) Cooksey, E. B. (1997): George Boole: The Man Behind "And / Or / Not" (Libraries & Culture), 32(1), p. 81.

(39) إن معنى الصنف مألوف لنا في حديثنا اليومي، فنحن كثيرا ما نستخدم تعبيرات مثل "صنف الموظفين" و"صنف العمال" و"صنف الطلبة" وهكذا، لنعني بكل صنف منه مجموعة معينة من الأفراد. إلا أننا في لغة الحديث الجاري قد لا نجد أحيانا ضرورة في استخدام لفظ "صنف". ونكتفي بألفاظ كلية مثل "موظف" و"عامل" و"طالب" وهكذا، لنعني بذلك أصنافا معينة من الأفراد. فهذه الأصناف الكلية التي تكاد تمثل معظم كلمات اللغة إنما تدل دائما على ما نسميه بالأصناف، فصنف "الإنسان" هو جميع الناس، وصنف "الموظف" هو جميع الموظفين، و"صنف الطالب" هو جميع الطلبة. ومثل هذا يقال في حالة جميع الكائنات الحية والجمادة، فصنف "القلم" هو جميع ما هنالك من أقلام، وصنف "القطط" هو كل القطط، وهكذا؛ فليست الأصناف كائنات

أولية، بل هي كائنات يمكن تحليلها إلى ما هو أبسط منها، ألا وهي الأعضاء التي منها تكون الصنف؛ فلو تصورنا أننا قد استطعنا من الوجهة النظرية أن نطلق اسماً على كل فرد جزئي من الأفراد الموجودة في العالم، لما أصبحت هناك ضرورة تستدعي بقاء الأسماء الكلية الدالة على أصناف، مثل إنسان وشجرة، فكل اسم من هذه الأسماء يمكن تعريفه بأسماء المفردات تحته.

ويمكن معالجة موضوع الأصناف من زاويتين، إحداهما رياضية منطقيّة، والأخرى فلسفية. فمن الزاوية الفلسفية يمكن دراسة الأصناف من ناحية علاقتها بالواقع، وبالصور المنطقية للوقائع التي ينطوي عليها الواقع. أو بعبارة أخرى يمكن دراسة الأصناف من زاوية أنطولوجية *Ontological* ومعرفية، كما يمكن معالجتها من الزاوية المنطقية الرياضية؛ ونتيجة لهاتين الزاويتين من ال معالجة، نجد في تعريف الأصناف اتجاهين واضحين: أحدهما فلسفي، والآخر رياضي، يقوم أولهما على أساس المفهوم (حيث نظر الفلاسفة إلى المفهوم باعتباره الأكثر أهمية)، ويقوم ثانيهما على أساس الماصدق (حيث يرى الرياضيون أهمية الماصدق على المفهوم).

يركز التعريف المفهومي للصنف على الخاصة أو الخواص التي يشترك فيها جميع أفراد مجموعة ما، لكن بحيث لا يؤدي بنا هذا القول إلى تصور الصنف رمزاً له وجوده المستقل؛ فهي رموز ناقصة ليست قائمة بذاتها، وإنما تكتسب معنى عندما يحتويها سياق أو قضية. ومن ثم فالأصناف هي بمثابة "مواضع رمزية أو لغوية لا تتمتع بتلك الواقعة الأصلية التي يتمتع بها أعضاء الصنف نفسه حالة كونهم أفراداً". ويعني ذلك أن الصنف يكتسب وجوده من الأعضاء المنتمين لها، حتى ولو كان هناك عضو واحد، أما إن كان صنف بلا أعضاء على الإطلاق فهو صنف فارغ *Null Class* أو بالأحرى صنف لا وجود له.

أما فيما يتعلق بالتعريف الماصدقي، فالصنف يتألف من "كل الحدود التي تعوض في دالة قضية، بحيث تحدد كل دالة قضية صنف ما". ويقصد بذلك أن بكل دالة متغيرات، إن وضعنا محلها قيماً صادقة جاءت الدالة صادقة، أما إن وضعنا قيماً غير ملائمة فإن الدالة تصبح كاذبة. مثال ذلك إن قلنا: "أن  $(x)$  هو رئيس جمهورية في القرن العشرين"، وعوضنا عن المتغير  $(x)$  بـقيم من نوع: شارل ديغول، جمال عبد الناصر، وجوزيف تيتو كانت الدالة صادقة، أما إن عوضنا بـقيم أخرى مثل: نابليون، جان جاك روسو، وأفلاطون تصبح الدالة والقضية الناتجة عنها كاذبتين. وتتشأ علاقة تكافؤ صوري بين الدالتين لصنفين لهما الأعضاء نفسها، كذلك فإن الدالتين المتكافئتان من الناحية الصورية، تصدق إحداهما إن صدقت الأخرى، يشيران إلى الصنف. أنظر:



- محمود، زكي نجيب (1981): المنطق الوضعي، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط6)، ص. 104.
- رشوان، محمد مهران (1978): مقدمة في المنطق الرمزي (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر)، ص. 241 - 242.
- قاسم، محمد (1991): نظريات المنطق الرمزي؛ بحث في الحساب التحليلي والمصطلح (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ص: 300.

(40) Boole, G. (1854): An Investigation of the Laws of Thought, On Which Are Founded the Mathematical Theories of Logic and Probabilities, (New York, NY: Dover Publications, Inc.), P. 6.

(41) محمد، علي عبد المعطي & محمد، ماهر عبد القادر (1981): المنطق الرياضي؛ برنكييا ماتيماتيكيا، الجزء الأول (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، ص. 75.

(42) Boole, G. (1847): The Mathematical Analysis of Logic, in: Collected Logical Works. Studies in Logic and Probability, Vol. 1, Edited by: Rhees, R. (1952), (La Salle, IL: Open Court Pub.), P. 50.

(43) من أهم سمات المنطق الرياضي هو لغته الرمزية التي تتسم بمقدرتها على الوفاء بمتطلبات التعبير الدقيق عن الأفكار والمفاهيم، حيث تعجز اللغة العادية عن ذلك، مما يؤدي إلى أخطاء منطقية وفلسفية خطيرة، وبعبارة أخرى، فإن اللغة المنطقية الرمزية قوة تعبيرية في المسائل التي تحتاج إلى دقة لا يمكن التماسها في اللغات الطبيعية.

فاستخدام اللغة العادية أحيانا ما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ، أما إذا استخدمنا لغة رمزية، فإننا نتحاشى الخطأ أو اللبس الذي قد ينشأ عن استخدام الألفاظ.

والواقع أن استخدام لغة خاصة ورموز خاصة مقابل الألفاظ، هو امر ملائم من الناحية الإجراء، وإن لم يكن أمرا ضروريا ضرورة منطقية، فليس ثمة قضية في المنطق أو الرياضيات لا يمكن التعبير عنها في اللغة الجارية على الإطلاق، ولكن من المستحيل عمليا تحقيق أي تقدم في الرياضيات والمنطق دون استخدام رموز ملائمة، تماما كما لا يمكن مباشرة التجارة الحديثة دون استخدام "الشيكات" والدفاتر المصرفية.

فاللغة الرمزية لا تساعدنا على حل المشكلات فحسب، بل تساعدنا أيضا على التعبير الدقيق عن كل خطوة من خطوات الحل في المسألة، بمعنى أنها توفر الدقة المطلوبة للتفكير المنطقي الصحيح بدرجة لا يمكن توافرها في اللغة العادية كما سبقت الإشارة. فضلا عما تتيحه هذه اللغة من الاقتصاد في التفكير، ومن شأن هذا أن يجعل من الممكن عمل استدلالات معقدة.

ولاستخدام الرموز شروط معينه منها: (1) أن تكون الرموز موجزة بقدر الإمكان حتى تحقق معنى الاختصار او الایجاز، وهو هدف أساس من استخدام الرموز. (2) أن تكون مبسطة بقدر الإمكان حتى يمكن إدراكها بسهولة لأول وهلة. (3) أن يكون مما يجعل إجراء الاستدلال سهله ميسورة بأقل جهد في التفكير. (4) أن تكون مجردة لا تعبر عن تصورات بعينها، حتى يتسنى صياغتها في قوالب وإطارات صورية خالصة.

ويمكن أن نتبين ثلاث خصائص على الأقل يجب توافرها في الجهاز الرمزي المنطقي، هي: (1) الاقتصاب أو الایجاز Conciseness. (2) الدقة Precision. و(3) الاتساق والنسقية Systematization. أنظر:

- إسلام، عزمي (1970): أسس المنطق الرمزي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ص. 18-20.

- محمود، زكي نجيب: مرجع سابق، ص. 178.

- رشوان، محمد مهران: مرجع سابق، ص. 15 - 17.

(44) محمد، ماهر عبد القادر (1985): فلسفة العلوم؛ المنطق الرياضي، ج3، (بيروت: دار النهضة العربية)، ص. 100.

(45) زيدان، محمود فهمي (1979): المنطق الرمزي؛ نشأته وتطوره (بيروت: دار النهضة العربية)، ص. 271.

(46) الهوية Identity بين الأصناف تعني وجود تطابق ذاتي بين أعضائها، فقولي إن الصنفين  $(x)$ ،  $(y)$  بينهما هوية، إنما يعني أن الصنفين لهما نفس الأعضاء، أو أنهما متطابقان. ويمكن التعبير رمزياً عن هذا المعنى على النحو الآتي:  $x = y$ .

والهوية بين الأصناف (=) تشبه فكرة التكافؤ ( $\equiv$ ) في حساب القضايا، أي أن  $(x = y)$  ترمز إلى حقيقة أن  $(x)$  و  $(y)$  هما صنفان يحتويان على عناصر متساوية، أي أن الأفراد الذين يؤلفون الصنف  $(x)$  هم نفس الأفراد الذين يؤلفون الصنف  $(y)$ .

ويلاحظ في هذه الحالة أن العلامة (=) هنا لا تعني مجرد التساوي الحسابي أو العددي، بل تعني الهوية بين الصنفين بالمعنى سالف الذكر. والفرق بين التساوي العددي وبين الهوية واضح، ويمكن التعبير عنه بالقول بأن كل هوية تستلزم التساوي العددي، في حين أن التساوي العددي لا يستلزم الهوية بالضرورة، فلو كان الصنفان  $(x)$  (صنف الكتب)،  $(y)$  (صنف الأقلام)، متساويين عددياً، لما ترتب على هذا أن تكون الكتب هي الأقلام ولا الأقلام هي الكتب، ومن ثم فالتساوي هنا لا يستلزم الهوية بينهما، أما لو كان الصنفان  $(x)$  (صنف طلبة السنة الثالثة بقسم الفلسفة)،  $(y)$  (صنف من يدرسون المنطق المعاصر) بينهما هوية، فإن هذا يستلزم التساوي العددي بينهما.

ولعلنا نلاحظ هنا أننا حينما نقول إن هناك هوية بين  $(x)$ ،  $(y)$  فإننا لا نعني أن لكل من الصنفين خواص واحدة، بل ما نعنيه هو أن لكل منهما نفس الأعضاء.

ومعنى ذلك أن الهوية هنا ليست هوية مفهومات، بل هوية ما صدقات. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن النظرية الماصدية إنما تقدم لنا مبدأ بسيطاً لارتباط الأصناف بعضها ببعض الآخر، وهو مبدأ "العضوية المشتركة" Common Membership. أما إذا كان اعتمادنا على المفهومات، لاتضح لنا أن معظم المفاهيم منفصلة بعضها عن البعض الآخر على وجه يتعذر معه تبين العلاقات بينها؛ وعلى سبيل المثال، فإن كلا من صنف "الكواكب" وصنف "توابع الشمس" تبدو وكأنها منفصلة عن الأخرى، إذا ما أخذنا الأمر من جهة المفهوم، فالشخص الذي يعرف معنى هذين المفهومين، ولكنه لا يعرف الأشياء التي ينطبقان عليها، لا يستطيع أن يدرك أية علاقة بينهما. ولكن لو نظرنا إلى المفهومين من جهة الماصدقات لاستطعنا أن ندرك على الفور أنهما

متطابقان. فنقول: إن صنف "الكواكب" هو نفسه صنف "توابع الشمس"، وبذلك يمكننا تقرير الهوية بين الصنفين، حيث إنهما يشتركان في نفس مجموعة الأعضاء.

ومما يجدر الإشارة إليه هو أن لعلاقة الهوية ثلاث خواص هي أولاً أنها انعكاسية، لأن الشيء يساوي نفسه دائماً، وثانياً هي تبادلية بمعنى إذا كان  $(x)$  مساوياً لـ  $(y)$ ، كان  $(y)$  مساوياً لـ  $(x)$ . وهي ثالثاً متعدية بمعنى إذا كان  $(x)$  يساوي  $(y)$ ،  $(y)$  يساوي  $(z)$ ، لكان  $(x)$  يساوي  $(z)$ . أنظر:

Lewis, C. I. (1960): A Survey of Symbolic Logic (New York: Dover Publications), p. 56.

إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 50 - 51.

رشوان، محمد مهران: مقدمة في المنطق الرمزي، ص. 265 - 267.

قاسم، محمد محمد: نظريات المنطق الرمزي، ص. 304.

(47) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 27.

(48) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق الصوري، ص. 336.

(49) للمتغيرات أهمية كبيرة في الرياضيات، فهي تلعب دوراً رئيساً في صياغة المبرهنات الرياضية بحيث يكون من المستحيل صياغة تلك المبرهنات بدون استخدام المتغيرات. كذلك فتطور ذلك المنهج المثمر في حل مشكلات الرياضيات (والمقصود به استخدام ال معادلات) إنما يرجع الفضل فيه إلى استخدام المتغيرات. وعلى ذلك، يمكن القول - بلا مبالغة - بأن الكشف عن المتغيرات إنما يشكل نقطة تحول حاسمة في تاريخ الرياضيات، فلقد اكتسب الإنسان بهذه الرموز أدوات مهد طريق التطور الكبير للعلم الرياضي، كما تمهد لتثبيت دعائم هذا العلم الرياضي وأساسه المنطقية

وتستخدم المتغيرات في المنطق لأغراض مشابهة للأغراض التي تستخدم لها في الرياضيات؛ فهي - تُظهر لنا بجلاء كامل "الصورة" الخالصة للقضية أو الحجّة المنطقية دون نظر إلى مادتها، وهذا من شأنه أن يصل بنا إلى عمومية كبيرة. أنظر:

- تارسكي، ألفرد (1959): مقدمة للمنطق وللمنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ترجمة: إسلام، عزمي (1970)، مراجعة: زكريا، فؤاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر)، ص. 50 - 51.
- رشوان، محمد مهران: مرجع سابق، ص. 47.
- (50) محمد، ماهر عبد القادر: مرجع سابق، ص. 69.
- (51) المرجع نفسه، ص. 69.
- (52) محمود، زكي نجيب: مرجع سابق، ص. 75 - 76.
- (53) زيدان، محمود فهمي: مرجع سابق، ص. 77.
- (54) محمود، زكي نجيب: مرجع سابق، ص. 75.
- (55) محمد، ماهر عبد القادر: مرجع سابق، ص. 69.
- (56) المرجع نفسه، ص. 69 - 70.
- (57) السرياقوسي، محمد أحمد مصطفى (1978): التعريف بالمنطق الرياضي (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص. 169.
- (58) محمد، علي عبد المعطي & محمد، ماهر عبد القادر: مرجع سابق، ص. 35 - 36.
- (59) يسمى ذلك الجزء من المنطق الذي يبحث في فكرة الصنف وصفاته العامة، بنظرية الأصناف، كما تُعد هذه النظرية أحياناً مبحثاً رياضياً مستقلاً وتسمى بـ"نظرية الفئات" Theory of sets وهي أحد المباحث الرياضية التي ظهرت في الأنساق الرياضية الحديثة - على يد مؤسسها جورج كانتور G Cantor (1845 - 1918م) - وتغلغلت مفاهيمها واتجاهاتها الفكرية في أغلب فروع الرياضيات وتركت فيها أثراً خصبا مثمرا إلى أبعد حد. ومنها على سبيل المثال علم الحساب. حيث دعمت نظرية الفئة نزعة الربع الثالث من القرن التاسع عشر في تشييد الرياضيات كلها على أساس علم الحساب، ذلك لأن نظرية الفئات قد تعمقت الحساب نفسه وكشفت عن نظريات جديد ومعقدة أضفت

عليه قدرة عظيمة على حل كثير من أعوص مشاكل الرياضيات العليا التي لم يكن لها حل إلى ذلك الوقت. أنظر:

تارسكي، ألفرد: مرجع سابق، ص. 104.

الفندي، محمد ثابت (1969): فلسفة الرياضة، دار النهضة العربية، بيروت، ص. 111.

محمد، علي عبد المعطي & محمد، ماهر عبد القادر: مرجع سابق، ص. 31.

(60) قاسم، محمد: نظريات المنطق الرمزي، ص. 299.

(61) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 28.

(62) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p. 60.

(63) إسلام، عزمي (1985): دراسات في المنطق؛ مع نصوص مختارة (الكويت: مطبوعات الجامعة)، ص. 155.

(64) See:

- Dummett, M. (1959): Review of Logic and Probability, by: Boole, B., Edited By: Rhees, R. (the Journal of Symbolic Logic), 24(3), p. 205.

- Knead, W. (1956): Boole and the Algebra of Logic (Notes and Records of the Royal Society of London), 12(1), p. 55.

(65) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p: 60.

(66) Knead, W. & Knead, M. (1962): The Development of Logic, 1<sup>st</sup> Ed. (Oxford: Clarendon Press), p. 408.

(67) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p: 64.

(68) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 48.

(69) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 30 - 31.

(70) نسبة إلى عالم المنطق جون فن John Venn (1834م. - 1923م.) ؛ ولم يستخدم "جورج بول" تلك الأشكال للتعبير عن أفكاره، إلا أننا سنستخدمها لتوضيح أفكاره، على اعتبار أنها تقرب إلى ذهن القارئ المعنى المراد شرحه.

(71) رشوان، أحمد رشوان أحمد (2002): منطق الفئات وجذوره الأرسطية، رسالة ماجستير، إشراف: رشوان، محمد مهران (جامعة القاهرة: كلية الآداب) ، ص. 28.

(72) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 31.

(73) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, pp. 47 – 48.

(74) رشوان، أحمد رشوان أحمد: مرجع سابق، ص. 34.

(75) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 31.

(76) إسلام، عزمي: دراسات في المنطق، ص. 31.

(77) رشوان، محمد مهران: مرجع سابق، ص. 267.

(78) الصنف المشترك الناتج عن إجراء الضرب المنطقي لا يشترط أن يكون به أعضاء لأن الضرب المنطقي هو إجراء منطقية تجري على الأصناف، فإذا وجد أعضاء مشتركة بين الأصناف التي تجري عليهم إجراء الضرب كان ناتج هذه الإجراء صنفا مشتركا ، أما إذا لم توجد أعضاء مشتركة بين الأصناف التي تجري عليهم إجراء الضرب المنطقي يكون الصنف الناتج عن إجراء الضرب المنطقي صنفا فارغا ، وذلك في حالة إجراء الضرب المنطقي على أن أي صنف  $(x)$  والصنف الفارغ أي  $(x \times 0 = 0)$ ، وكذلك عندما نجري هذه الإجراء على أي صنف  $(x)$  والصنف الفارغ  $(1 - x)$ ، يكون حاصل إجراء الضرب المنطقي صنفا فارغا ، أي  $[x \times (1 - x) = 0]$ . ففي هذه الحالة لا توجد أعضاء مشتركة بين هذين الصنفين، وأنهما في حالة فصل كلي، فالأصناف التي تتقاطع ويكون الناتج صنفا فارغا تسمى الأصناف المنفصلة The Disjunctive Of Classes.

(79) رشوان، محمد مهران: مرجع سابق، ص. 250 – 251.

(80) محمود، زكي نجيب: مرجع سابق، ص. 183.

(81) زيدان، محمود فهمي: مرجع سابق، ص. 79.

(82) رشوان، أحمد رشوان أحمد: مرجع سابق، ص. 126.

(83) Knead, W. & Knead, M.: The Development of Logic, p. 408.

- (84) رشوان، أحمد رشوان أحمد: مرجع سابق، ص. 130.
- (85) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p. 60.
- (86) رشوان، محمد مهران: مرجع سابق، ص. 251 – 252.
- (87) رشوان، أحمد رشوان أحمد: مرجع سابق، ص. 133.
- (88) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق الصوري، ص. 338.
- (89) المرجع نفسه، الموضوع نفسه.
- (90) قاسم، محمد: نظريات المنطق الرمزي، ص. 49.
- (91) ليبشتز، سيمور (بدون تاريخ): الرياضيات الأساسية للحاسب، ترجمة: بيومي، بيومي إبراهيم (1982)، مراجعة: مقار، راجي حليم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع)، ص. 206.
- (92) الوكيل، علي نصر السيد (2000): مبادئ رياضيات الحاسب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية)، ص. 75.
- (93) رزق الله، رأفت رياض (2001): المنطق الرياضي (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1)، ص. 249.
- (94) الوكيل، علي نصر السيد: مرجع سابق، ص. 76.
- (95) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 12.
- (96) المرجع نفسه، ص. 12 – 13.
- (97) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p. 62.
- (98) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 30.
- (99) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 13.
- (100) يترجم الأستاذ الدكتور عزمي إسلام Law of Index بقانون الدليل، إلا إن الباحث يرى أن ترجمته الدقيقة من منظور الرياضيات هو "قانون الأس".



- (101) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 31.
- (102) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p. 62.
- (103) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 39.
- (104) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 273.
- (105) المرجع نفسه، ص. 273.
- (106) Boole, G.: An Investigation of The Laws of Thought, p. 47.
- (107) سبق الحديث عن هذه القوانين في المبحث الثاني.
- (108) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 273.
- (109) المرجع نفسه، ص. 273.
- (110) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 39.
- (111) Boole, G.: An Investigation of the Laws of Thought, p. 56.
- (112) Ibid., pp. 32 – 33.
- (113) إسلام، عزمي: دراسات في المنطق، ص. 146 (بتصرف).
- (114) المرجع نفسه، ص. 148.
- (115) أنظر:
- إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 68.
- السرياقوسي، محمد أحمد مصطفى: التعريف بالمنطق الرياضي، ص. 169.
- (116) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق السوري، ص. 341.
- (117) قاسم، محمد: نظريات المنطق الرمزي، ص. 50.
- (118) Knead, W.: Boole And the Algebra of Logic, p. 56.
- (119) قاسم، محمد: المدخل إلى المنطق السوري، ص. 340 – 341.
- (120) Knead, W. & Knead, M.: The Development of Logic, p. 404.

- (121) قاسم، محمد: نظريات المنطق الرمزي، ص. 51.
- (122) ليبشتز، سيمور: مرجع سابق، ص. 206.
- (123) الوكيل، علي نصر السيد: مرجع سابق، ص. 76.
- (124) المرجع نفسه، ص. 77.
- (125) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 18 - 19.
- (126) المرجع نفسه، ص. 19.
- (127) Boole, G.: An Investigation of The Laws of Thought, p. 33.
- (128) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 46.
- (129) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 20.
- (130) Boole, G.: An Investigation of The Laws of Thought, p. 33.
- (131) Boole, G.: The Mathematical Analysis of Logic, p. 61.
- (132) إسلام، عزمي: أسس المنطق الرمزي، ص. 61.
- (133) طایل، مظهر: مرجع سابق، ص. 26.
- (134) المرجع نفسه، ص. 25 - 26.
- (135) المرجع نفسه، ص. 27.
- (136) رزق الله، رأفت رياض: مرجع سابق، ص. 249.

## 1: 7 مراجع البحث

### 1: 7: 1 المراجع العربية

#### 1: 7: 1: 1 مراجع عربية مؤلفة

1. إسلام، عزمي (1970): أسس المنطق الرمزي (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية).
2. إسلام، عزمي (1985): دراسات في المنطق؛ مع نصوص مختارة (الكويت: مطبوعات الجامعة).
3. السرياقوسي، محمد أحمد مصطفى (1978): التعريف بالمنطق الرياضي (القاهرة: دار الفكر العربي).
4. الفندی، محمد ثابت (1969): فلسفة الرياضة (بيروت: دار النهضة العربية).
5. الوكيل، علي نصر السيد (2000): مبادئ رياضيات الحاسب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية).
6. جمال الدين، علي سعيد (1991): بنية الكمبيوتر ومبادئ عمله (دمشق: جامعة دمشق، ط 3).
7. رزق الله، رأفت رياض (2001): المنطق الرياضي (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط 1).
8. زيدان، محمود فهمي (1979): المنطق الرمزي؛ نشأته وتطوره (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط 3).
9. رشوان، محمد مهران (1978): مقدمة في المنطق الرمزي (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر).
10. طایل، مظهر (بدون تاريخ): البوابات المنطقية والدوائر الرقمية (بيروت: دار الراتب الجامعية).

11. على، نبيل (1994): العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، 184 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).
12. عوض، عادل (2005): ملكة إصدار الأحكام بين الإنسان والآلة؛ دراسة نقدية للرؤى المعاصرة في المنطق والكمبيوتر (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1).
13. قاسم، محمد (1991): نظريات المنطق الرمزي؛ بحث في الحساب التحليلي والمصطلح (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).
14. قاسم، محمد (2004): المدخل إلى المنطق السوري (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).
15. محمد، علي عبد المعطي & محمد، ماهر عبد القادر (1981): المنطق الرياضي؛ برنكييا ماتيماتكا، الجزء الأول (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).
16. محمد، ماهر عبد القادر (1985): فلسفة العلوم؛ المنطق الرياضي، ج3 (بيروت: دار النهضة العربية).
17. محمود، زكي نجيب (1981): المنطق الوضعي، الجزء الأول (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط6).

### 1: 7: 1: 2 مراجع عربية مترجمة:

18. تارسكي، ألفرد (1959): مقدمة للمنطق ولمنهج البحث في العلوم الاستدلالية، ترجمة: إسلام، عزمي (1970)، مراجعة: زكريا، فؤاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر).
19. ليشنر، سيمور (بدون تاريخ): الرياضيات الأساسية للحاسب، ترجمة: بيومي، بيومي إبراهيم (1982)، مراجعة: مقار، راجي حليم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع).
20. ماكوفلسكي، ألكسندر (بدون تاريخ): تاريخ علم المنطق، نقله إلى العربية: علاء الدين، نديم & فتحي، إبراهيم (1987)، الطبعة الأولى (بيروت: دار الفارابي).

### 1 : 7 : 1 رسائل علمية غير منشورة:

21. رشوان، أحمد رشوان أحمد (2002): منطق الفئات وجذوره الأرسطية، رسالة ماجستير، إشراف: رشوان، محمد مهران (جامعة القاهرة: كلية الآداب).
22. إبراهيم، هيثم السيد (2004): منهجية منطق المحمول في علم الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، إشراف: محمد، ماهر عبد القادر & الخولي: يمنى طريف & محمد، ناصر هاشم (جامعة جنوب الوادي: كلية الآداب بقنا).

### 1 : 7 : 2 المراجع الأجنبية:

#### 1 : 7 : 2 : 1 كتب

1. Aho, A. V. & Ullman, J. D. (1995): Foundation of Computer Science (New York: Computer Science Press).
2. Boole, G. (1854): An Investigation of the Laws of Thought, On Which Are Founded the Mathematical Theories of Logic and Probabilities, (New York, NY: Dover Publications, Inc.).
3. Boole, G. (1847): The Mathematical Analysis of Logic, in: Collected Logical Works. Studies in Logic and Probability, Vol. 1, Edited by: Rhees, R. (1952), (La Salle, IL: Open Court Pub.), PP. 49–124.
4. Corporation, B. (1962): Digital Computer Principles, 2nd Ed (New York: McGraw-Hill).
5. Flors, I. (1960): Computer Logic, the Functional Design of Digital Computer (New Jersey: Prentice Hall).
6. Kneal, W. & Kneal, M. (1962): The Development of Logic, 1st Ed. (Oxford: Clarendon Press).
7. Lewis, C. I. (1960): A Survey of Symbolic Logic (New York: Dover

1 : 7 : 2 : 1 مقالات:

8. Cooksey, E. B. (1997): George Boole: The Man Behind “And / Or / Not” (Libraries & Culture), 32(1): pp. 81-93.
9. Davis, M.: Mathematical Logic and the Origin of Modern Computer, In: Herken, R. (Ed.) (1995): The Universal Turing Machine: A Half-Century Survey, Computerkultur, 2 (New York: Springer-Verlag), pp.
10. Dummett, M. (1959): Review of Logic and Probability, by: Boole, B., Edited by: Rhees, R. (the Journal of Symbolic Logic), 24(3), pp. 203 – 209.
11. Kneal, W. (1956): Boole and the Algebra of Logic (Notes and Records of the Royal Society of London), 12(1), pp. 53 – 63.
12. Moss, L. S.: Applied Logic: A Manifesto, In: Gabbay, D. M. et al. (Eds.) (2006): Mathematical Problems from Applied Logic, I, Logics for the XXIst Century (New York: Springer-Verlag). pp. 319 – 343.
13. Trzesicki, K. (2009): Temporal Logic Model Checkers as Applied in Computer Science, Studies in Logic (Grammar & Rhetoric), 17(30), pp. 13 – 125.



ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**





## Computer logic

### Research on the relationship of George Paul's logic and hardware

Dr. Ahmed Essam El-din Abdelgawad

#### Abstract:

The current research is on logic and computers, not the other way around. The researcher set out on logic represented in one of his models, the logic of George boole, as a basic input for his analysis and discussion of his main ideas that he relies on, and then deals with its applied dimensions in the computer, through establishing the logic gates of the computer. Through this research, the researcher provided an explanation and analysis of the laws of George Boole's logic, and explained the extent of their similarity with the laws of algebra or arithmetic, then showed how some of these laws are applied in the logic gates of the computer, and finally; The researcher presented the role of some of those laws in simplifying the logic gates inside the computer logic circuits.



# ملخصات الرسائل العلمية



## الإعلام المرئي وتشكيل الوعي في المجتمع المصري

### "دراسة تطبيقية في مدينة الفيوم"\*

شيماء محمد محمد أحمد عرفة\*

[shimaaarafa383@gmail.com](mailto:shimaaarafa383@gmail.com)

### الكلمات المفتاحية:

الإعلام - وسائل الإعلام المرئي - الوعي - المجتمع المصري.

### إشكالية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تتبع أثر انتشار وسائل الإعلام المرئية، ودراسة تأثيرها على وعي الشباب، بهدف الوقوف على النتائج المترتبة على تعرض الشباب لها، وبمعنى أدق التوصل إلى نتائج علمية وعملية عبر الدراسة الميدانية والتحليلية لأهم تأثيرات وسائل الإعلام المرئية على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والدينية والبيئية لدى الشباب، باعتبارهم الفئة الأكثر انفتاحاً واستخداماً للوسائل التكنولوجية الحديثة؛ والوصول إلى نتائج وتوصيات عامة لتفعيل دور الإعلام للارتقاء بمستويات الوعي لدى الشباب في المجتمع المصري.

\* أطروحة ماجستير في علم الاجتماع الإعلام - كلية الآداب - جامعة الفيوم.

\* باحثة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة الفيوم.

## أهمية الدراسة:

### 1- الأهمية العلمية:

1- إثراء مجال البحث العلمي في فرع من فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع الإعلامي.

2- رصد الدور الذي يلعبه الإعلام المرئي في تشكيل وعي الأفراد في المجتمع المصري.

3- تحليل الواقع الإعلامي في ضوء التغيرات التي تنتج عنه.

### 2- الأهمية التطبيقية:

1- الإسهام في تقديم تصور مقترح لأهم السلبيات الناتجة عن الإعلام المرئي في المجتمع.

2- التأكيد على أهمية الوصول إلى إستراتيجية واضحة لتحقيق هدف أساسي للإعلام للوصول الى سياسة إعلامية هادفة تعمل على تنمية الفرد والمجتمع وصقل وعيه تجاه قضاياها الأساسية.

3- تقديم حلول مقترحة لتفعيل دور الإعلام للارتقاء بمستويات الوعي لدى أفراد المجتمع المصري؛ مثل ضرورة تخصيص وحدات أو أقسام داخل مراكز البحوث الاجتماعية والتربوية، تتولي رصد الظواهر الثقافية - الاجتماعية المستجدة، المصاحبة للتغير الاجتماعي والتقدم التكنولوجي، كالمعلوماتية، والانترنت، والهواتف النقالة، والهندسة الوراثية.. الخ، وتشخيص التأثيرات المتبادلة بين تلك الظواهر وعناصر البناء

الاجتماعي، وانعكاساتها على الأفراد، وتقديم الحلول الفورية لمواجهة آثارها، ونشر ثقافة متكاملة الجوانب حيال ترشيد استخدامها.

### أهداف الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي وهو:

1- التعرف على الدور الذي يلعبه الإعلام المرئي في تشكيل الوعي لدى الشباب في المجتمع المصري.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:

- 1- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي الاجتماعي.
- 2- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي السياسي.
- 3- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي الثقافي.
- 4- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي الصحي.
- 5- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي الديني.
- 6- التعرف على دور الإعلام المرئي في تشكيل الوعي البيئي.

2- تقديم رؤية استشرافية لتفعيل دور الإعلام المرئي للارتقاء بمستويات الوعي لدى الشباب في المجتمع المصري.

### تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيسي:

1- ما هو الدور الذي يلعبه الإعلام المرئي في تشكيل بعض أشكال الوعي لأفراد المجتمع المصري؟



ومن ثم الإجابة عن تساؤلات فرعية:

1- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع؟
- كيف أثرت وسائل الإعلام المرئية على تعريف أفراد المجتمع المصري بهذه المشكلات؟
- ما هي أكثر وسائل الإعلام المرئي التي يعتمد عليها أفراد المجتمع المصري لمتابعة القضايا والمشكلات الاجتماعية؟

2- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي السياسي لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم القضايا السياسية التي يهتم أفراد المجتمع المصري بمتابعتها عبر وسائل الإعلام المرئية؟
- كيف أثرت وسائل الإعلام المرئي على تعريف أفراد المجتمع المصري بهذه القضايا؟
- ما هي أكثر وسائل الإعلام المرئي التي يعتمد عليها أفراد المجتمع المصري في التعرف على القضايا والأحداث السياسية الجارية؟

3- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي الثقافي لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم القضايا الثقافية التي يهتم أفراد المجتمع المصري بمتابعتها عبر وسائل الإعلام المرئية؟
- من أين يستقي أفراد المجتمع المصري معلوماتهم وآرائهم حول هذه القضايا الثقافية؟

4- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي الصحي لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم الموضوعات الصحية التي يهتم أفراد المجتمع المصري بمتابعتها عبر وسائل الإعلام المرئية؟
- هل تلعب البرامج الصحية دور في تشكيل الثقافة الصحية لأفراد المجتمع المصري؟

5- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي الديني لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم المصادر التي يعتمد عليها أفراد المجتمع المصري في الحصول على المعلومات الدينية؟

- هل تقوم البرامج الدينية المقدمة عبر وسائل الإعلام المرئي بدور في تشكيل الثقافة الدينية لدى أفراد المجتمع المصري؟

6- كيف يؤثر الإعلام المرئي على تشكيل الوعي البيئي لأفراد المجتمع المصري؟

وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات منها:

- ما هي أهم القضايا البيئية التي يهتم أفراد المجتمع المصري بمتابعتها عبر وسائل الإعلام المرئية؟

- ما هو الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام المرئية في تعريف أفراد المجتمع المصري بالمشكلات البيئية وكيفية معالجتها؟

- ما هي العقبات التي تحول دون تعريف أفراد المجتمع المصري بالقضايا والمشكلات البيئية؟

2- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي لدى أفراد المجتمع المصري؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

1- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع المصري؟

2- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي السياسي لأفراد المجتمع المصري؟

3- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي الثقافي لأفراد المجتمع المصري؟

4- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي الصحي

لأفراد المجتمع المصري؟

5- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي الديني

لأفراد المجتمع المصري؟

6- كيف يمكن تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي للارتقاء بالوعي البيئي

لأفراد المجتمع المصري؟

### نوع الدراسة:

تتنمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية **Descriptive Research** والتي تستهدف دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد، وتهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، ومن ثم تمكنا من إصدار تعميمات بشأن الظاهرة التي نقوم بدراستها، وتهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل دور الإعلام المرئي بوسائله المختلفة (التلفزيون - الفضائيات - الإنترنت - الهاتف المحمول) في تشكيل بعض أشكال الوعي (الاجتماعي - السياسي - الثقافي - الصحي - الديني - البيئي) لدى الشباب في مدينة الفيوم؛ وذلك لاستخلاص النتائج في ضوء تساؤلات وأهداف الدراسة.

## منهج الدراسة:

### 1- منهج المسح الاجتماعي:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة حيث أن مجتمع الدراسة ممتد ويصعب حصره حصراً شاملاً، ويمثل المسح الاجتماعي واحداً من أشهر طرق البحث الاجتماعي الكمي ويقصد به "عملية جمع البيانات بطريقة منظمة من جمهور مجتمع معين أو عينة منه عن طريق استخدام أدوات الاستبيان والمقابلة وغيرها، ويجري المسح الاجتماعي للحصول على المعلومات الإحصائية حول قضية معينة أو مشكلة تحتاج إلى حل أو لاختبار فعالية نظرية موجودة، وهذا يشمل على قياس ظواهر مختلفة واستخلاص نتائج حولها لتأكيد نمط من علاقة السبب والنتيجة، وتتمثل أهمية المسح الاجتماعي في اعتباره أحد الطرق التي يفضل استخدامها في البحوث الوصفية، تلك التي تهدف إلى تقديم صورة كاملة عن الموقف الاجتماعي، كما انه يعتبر من أبرز المناهج المستخدمة في مجال الدراسات الإعلامية.

وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي على عينة عشوائية من شباب مدينة الفيوم قوامها (150) مفردة من سن 18 - 35 سنة من الذكور والإناث، وذلك لأن مجتمع البحث يصعب حصره حصراً شاملاً؛ بهدف التعرف على مدى تأثير وسائل الإعلام المرئية في تشكيل وعي الشباب في المجتمع المصري. وتم اختيار فئة الشباب لأن هذه المرحلة هي التي يتشكل خلالها الوعي؛ بالإضافة إلى أن فئة الشباب هي الفئة الأكثر انفتاحاً واستخداماً للوسائل التكنولوجية الحديثة.

## 2- منهج تحليل المضمون:

وهو عملية تحليل منظم لأي رسالة اتصالية أياً كان نوعها، كما يعرف بأنه أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال (ويقصد بالاتصال كل المعاني التي يعبر عنها بالرمز أو الكلمة أو الصوت أو الصورة) ويهدف إلى الإجابة عن تساؤلات مثل: من الذي يقول وماذا ولمن وكيف وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟ ، ويشتمل على وصف وتحليل المادة الإعلامية المقدمة لكي يكشف عن مضمونها. وترجع أهمية تحليل المضمون إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- 1- تقديم مفاتيح أو علامات حول حقيقة الأهداف والسياسات التي تسعى إليها النظم الاجتماعية والقيم السائدة.
- 2- يبحث في طبيعة الرسائل الإعلامية باعتبارها نظاماً مُعبّراً عن حقيقة التأثير المتبادل بين الأفراد.
- 3- يقدم لنا أساساً لإظهار ما يسببه الفعل من نتائج يمكن ملاحظتها.

واعتمدت الدراسة الحالية على منهج تحليل المضمون بهدف تحليل محتوى المادة الإعلامية المقدمة في عينة من البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية والصحية المقدمة عبر الفضائيات المصرية والتي تم اختيارها من قبل عينة الدراسة بهدف التعرف على مضمون هذه البرامج للكشف عن الدور الذي تلعبه في تشكيل وعي الجمهور حول القضايا المختلفة التي تتناولها. وهذه البرامج هي أولاً: البرنامج الاجتماعي والثقافي "الستات مايعرفوش يكذبوا"، ثانياً:

البرنامج السياسي "كل يوم"، ثالثاً: البرنامج الصحي "الدكتور"، رابعاً: البرنامج الديني "والله أعلم"؛ وتم اختيار هذه البرامج بناء على استطلاع رأي تم طرحه على عينة الدراسة لاختيار البرامج الأكثر مشاهدة في كل محور، حيث تعتبر هذه البرامج الأكثر مشاهدة من قبل عينة الدراسة وبالتالي الأكثر تأثيراً في عملية تشكيل الوعي؛ بالإضافة إلى تنوع مضامينها الإعلامية تبعاً لأهداف الدراسة.

### أدوات الدراسة:

#### 1- الاستبيان Questionnaire:

بما أنه المنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي فإن الأداة التي تم استخدامها هي أداة الاستبيان، حيث تم تصميم استمارة استبيان للتعرف على مدى تأثير وسائل الإعلام المرئية في تشكيل وعي الشباب طبقاً لأهداف الدراسة وتساؤلاتها وتم تطبيقها على عينة الدراسة.

#### 2- استمارة تحليل المضمون:

كذلك تم الاستعانة باستمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات الخاصة بتحليل مضمون المادة الإعلامية المقدمة في البرامج التي تم اختيارها، فهو أداة تستخدم لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون؛ وتهدف استمارة تحليل المضمون إلى الكشف عن مضامين المادة الإعلامية المقدمة في البرامج المختارة \_ والتي بلغ قوامها أربعة برامج بإجمالي عدد حلقات 80 حلقة\_ من حيث المضمون والأسلوب والأهداف والشكل واللغة.

## نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة الراهنة إلى أن الإعلام المرئي يلعب دوراً هاماً في تشكيل وعي الأفراد في المجتمع المصري، ويعتبر الإنترنت أكثر وسائل الإعلام المرئي انتشاراً واستخداماً بين جيل الشباب حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة 92%؛ وبالتالي فهو أكثر تأثيراً على تشكيل آرائهم واتجاهاتهم ووعيهم.
- كما أكدت الدراسة على تدني مستويات الوعي لدى الشباب خاصة الوعي الثقافي والبيئي على الرغم من الثورة المعلوماتية الراهنة والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.
- كما توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع إستراتيجية لتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة للارتقاء بمستويات الوعي لأفراد المجتمع المصري.

## توصيات الدراسة:

- 1- ضرورة العمل على وضع إستراتيجية إعلامية جديدة واضحة المنهج والمحتوى؛ تهدف في المقام الأول إلى بناء الفكر وتعزيز الوعي من خلال إنتاج منظومة صناعة إعلامية محترفة في كافة التخصصات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والبيئية والصحية والأمنية....؛ وذلك لما تمتلكه هذه الوسائل من أهمية وفاعلية في النهوض بالمستوى الفكري والثقافي والحضاري لأفراد المجتمع باعتبارها القوة الناعمة Soft Power التي يمكنها أن تؤثر على قنوات ومبادئ الجمهور من خلال وسائل الاتصال المختلفة التي تمتلكها خاصة في ظل التطور التكنولوجي وظهور



- الإعلام الرقمي Digital Media الذي أصبح يمثل تطوراً كبيراً ومتفوقاً على وسائل الإعلام التقليدية الأخرى خاصة بين جيل الشباب.
- 2- يجب التأكيد على أهمية أن يُستغل الإعلام الجماهيري بوسائله المختلفة لتوعية الشباب بقضايا مجتمعهم المعاصرة، وتحفيزهم على المشاركة في تنمية مجتمعهم.
- 3- كذلك توصي الدراسة بأهمية إقامة خطط وإستراتيجيات تعاونية بين الهيئات والمنظمات الحكومية مثل "وزارة الصحة والسكان \_ وزارة البيئة..." وغيرها، وبين القائمين على وسائل الإعلام للانفتاح على المجتمع من أجل تحسين وعي أبناءه بالقضايا الصحية والبيئية والأمنية وغيرها.
- 4- ضرورة تبني سلسلة من الحملات التوعوية اعتبارها آلية تعمل على الحد من انتشار السلوكيات السلبية من خلال عرضها بأسلوب بسيط يمكن من خلاله إيصال المعلومة لكافة شرائح المجتمع باختلاف خلفياتهم الثقافية والتعليمية والاجتماعية، وتعتبر وسائل الإعلام المرئي منصات لتحقيق هذه الغاية.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

**Abstract**

## **Methodology:**

This study is a descriptive one that aims to study the relation between means of visual media and people`s awareness. This study is conducted through survey method using questionnaire tool on a random sample of 150 person of both gender from 18-35 years old. Content analysis is also used to analyze Media content presented in the programs which are the sample of study.

## **Results:**

- The study finds out that visual media has an important role in formulating awareness in the Egyptian society. Internet is the most popular mean of media among youth as it comes in the first place by 92%, so it has more effect on forming their opinions, approaches, and awareness.
- The study also shows the decline of youth awareness particularly the cultural and environmental awareness, despite of the information revolution and technological progress in communication field.
- The study also shows the importance of making a strategy to improve the role of mass media effectively to increase the Egyptian awareness.

## **Visual Media and Awareness Formulation in the Egyptian Society**

### **‘‘An Applied study in Fayoum City’’**

**Shimaa mohammed mohammed arafa**

This study seeks to trace the effect of means of visual media, and its effect on people`s awareness. It aims to find out the results of getting detached to these means of media, In other words, reaching scientific and effective results through objective and field study for measuring the effect of mass media on people`s ‘‘Social – Political – Cultural – Health – Religious –Environmental’’ awareness, and reaching general results and recommendations about the role of media to increase people`s awareness effectively.

The study aims to identify some types of awareness in the Egyptian society and the role of visual media in forming this awareness, through revealing the role of different means of visual media such as ‘‘Television – Satellite – Internet – Social Media – Smart Phone’’ in forming different types of awareness such as ‘‘Social – Political – Cultural – Health – Religious – Environmental’’ awareness of Egyptian youth. This study although aims to present a future vision to make the role of visual media effective in increasing the Egyptians awareness.

---

## **Sociological Analysis of women's Violence**

### ***"A Case Study in Egypt"***

**Prof.Dr. Amina Mohamed Biomy\***

**[ama24@fayoum.edu.eg](mailto:ama24@fayoum.edu.eg)**

#### **Abstract:**

**T**he importance of the present study stems from the problematic nature of the marital relationships and their societal dimensions that stimulate some wives to murder their husbands with intention in Egypt. Hence, the question of this study runs so: What are the motives and societal dimensions that stimulate the wives to kill their husbands in Egypt?

In order to find answers to this main question, the study makes use of the diagnostic and analytical approach with its two aspects: the qualitative and quantitative. That is to realize the aims of the study and to identify the dimensions of wives' violence in the Egyptian society in addition to determining the factors that produce violence in the Egyptian family. The study also adopts the comprehensive investigation and scanning of the statistical crime reports of the public security administration associated with the ministry of internal affairs in Egypt in the period from 1985

---

**\* Professor of Sociology, Vice Dean of the Faculty of Arts for Postgraduate Studies and Research, Fayoum University, Egypt.**

to 2008. This helps in counting the rates of the crime, defining its types, classifying it in general and familial, and comparing it with the crimes of 'murder with intention'.

The field study is carried out in Al-Qnater Al-Khairia prison for women, taking into consideration this prison as the main prison for female criminals. The study also employs the so-called 'depth interviews' in order to apply the questionnaire as the main tool capable to identify the daily life aspects of the case under study and its familial history.

The field of study was carried out in the period from July 2009 to December 2009 in Al-Qnater Al-Khairia prison for women. The writing down of the report took a period of time from January 2010 to July 2010.

The study emphasizes that the reason behind the increase in the crime ratios lies in inequality in the distribution of economic resources. Such cause is the main factor in committing both the crimes motivated by money gain and violence.

The results of the social surveys reveal that the murdering wife affiliates to the lower social class with the ratio of 83.33% of the total crimes that reach 30 case. 10% of those murderers belong to the upper lower class and 6.67% belong to the middle class. The latter are only two cases. The study arrests that 53.33% of the female murderers do not have a work and 46.67% of them have service works.

**Keywords: murder with intention, violence of wives, crimes, the murderer.**

## **1. Literature Review: Critical Reading:**

- Previous global and local studies of murdering depend on psychological and clinical analysis using scientific standards to determine the psychological troubles and motivation to commit murder (see: Mahmoud, Eman: 1989 & Karin, D. 1991 & Sturat, G. 2006).
- Most studies focus on the murders in the family and deal with husbands , wives and children without regard to the status of the Egyptian women and the global changes that are considered an integral dimension in the perpetration of murder within the family entity in addition to the marginalization of the intimate relationship of marriage, and hence these previous studies lack a social and psychological dimension that does not exist in patterns of family relations and is restricted only to the marital relationship (See: Wahdan, Nadra 1989).
- Some of the previous studies monitor family murders through the analysis of the content of some national newspapers and thus they ignore the constructive scientific research that depends on the real situation. Results of the content analysis are used as a means to determine the axes of the empirical study and the researched sample in order to explore the factors causing this phenomenon (See: ElShenawy, Mohamed: 1988).
- Some other studies focus on murders of couples (man and woman) for comparison between them, including the samples of murders that occur as a result of domestic fights and is legally described as (beating to the death),

so the penalty ranged from 5 years to 25 years (See: Abdel Wahab, Laila: 1992).

- Some researches deal with this phenomenon and attribute the murder of wives at inciting her partner in an illicit relationship. The percentage is 50% in a Social Research on "the Sociology of Crime in Women," and therefore penalty is favorable to the act as noted above (See: Abdel Wahab, Lila: 1994 & Foster, A.: -1989).
- The present study is conducted to reflect the marginalized dimensions in the structure of the previous studies, which specializes in the structural elements and their impact on women committing crimes of killing their husbands and that is reflected in the objective analysis of the crimes of women during the past twenty years that come from analysis of statistical data from the records of public security to be analyzed according to the global and local changes and their negative effects on economic decisions that adversely affected the family structure.

## **2. Feminist Perspective and Woman Crimes:**

- Feminist liberation movements in the 19th and 20th centuries have resulted (Walklate, Sandra ,2007, P.83-89) in some mental propositions based in theory on the liberal, Marxist and critical stream (Carrabine, Eamonn, 2009, P.68-74) and aim at elimination of women's slavery and submission to men through making a social change (Swensen, Rolf, 2008, P75-89). Feminine



criticisms attack the social theory that follow the masculine thought in its analysis of social issues and phenomena like crime theories which misinterpret women's criminal behavior and neglect social gender issues ( Abu Zeid, Ahmed, 2002, P.367). Feminist criminal science review four main trends: liberal, radical, socialist and Marxist which were the result of three main feminine movements; the first of which deal with the concepts of gender, race and class, the second with the gender term and the third with sex (Daly, Kathleen, 1997, P.26-45) .

The researcher depends in her interpretation of wives violence and killing their husbands on feminist approach because it handles many of the issues of the social theory. **This is illustrated through the following “ *New Approaches*”**

The feminist approach introduces concepts which dealt with women position in social systems which were ignored by social science theorists such as: Emotionality, Friendship and Tokenism which related to female role in social systems where women are minority and their role is symbolic (Farag 2003, 126). This is explained by the female percentage in decision making circles, the chances open to her in labor market and the definition of her status in the family. Thus presenting a

critical model for classic theorists in their dealing with female roles. **This is illustrated through the following factors: *Social Adjustment , Gender and Class Struggle,***

*Gender Diversity in Crimes, Frustration and Aggression, and Relative deprivation.*

**3. Study Systematic Approach:**

The main objective of the study is the observation of wives' social dimensions and motives of premeditated murder in the Egyptian society.

**There are a group of sub-objectives branching from the main objective and reveal the features, characteristics and motives of wives' premeditated murder as follows:**

1. Observation of the felony rates in the Egyptian society during the last twenty years.
2. Observation of the volume and types of family crimes in the Egyptian society from 2000 to 2008.
3. Recognition of the features of bloody violence directed against husbands and its proportion relative to the sum of family crimes.
4. Observation of the social economical level of murderer wives.
5. Detection of demographic characteristics of murderer wives.
6. Analysis of the social dimensions which motivate a wife to kill her husband.
7. Detection of the nature of the relationship between murderer wives and murdered husbands.

#### **4. Methodology:**

The study depended on the comprehensive survey of the General Security Division of the Ministry of Internal Affairs specialized in Egyptian society crime statistics from 1985 to 2008 in order to observe crime rates, types and classification (general and family) and comparing them to premeditated murder. There was also the comprehensive survey conducted on female murderers in the Kanater Khayreya general prison for women area in Egypt in order to determine the ratio of husband killing in proportion to the rest female crimes. Case study method using content analysis was applied to four cases of wives premeditatedly killed their husbands.

The study depended on the depth interview, and conducted in Al-Kanater Al-Khayreya prison for women; a public prison in Egypt for women who committed crimes.

The researcher conducted a comprehensive survey of defendant women in the prison who were legally convicted so that we could determine the ratio of killing husbands in proportion to the other crimes committed by women in addition to the recognition of the types of crimes committed by women exclusively in order to enrich the social analysis of the murder. The study four cases of murderer wives classified as premeditated murder.

The field of study was carried out in the period from July 2009 to December 2009 in Al-Qnater Al-Khairia prison for women. The writing down of the report took a period of time from January 2010 to July 2010.

## **5. Findings of the study:**

### **5.1. The reality of family crime in the Egyptian society (1985 - 2008):**

Figure of the Ministry of the Interior (The Report of Public Security Organization 1985-1989) marks the fluctuation of different violent crime modes in the Egyptian society according to the trends upwards or downwards, which reported a murder-General (against self) of the total crimes increased by a remarkable 43.2% in 1985 compared to a marked decline in 1989, where the percentage of murder-General 37.6%, reaching in 1999 almost 41%. Recorded crimes of murder (against self) increased significantly for the second time in 2008% per hit 47.4%. The decline and rise in rates of crime, particularly crimes against the person (murder) of the class changes witnessed by the Egyptian society since the mid-seventies, which produced with new classes such as parasitic and comprador capitalism. These good classes has established caste discrimination which is clear in the absence of equal opportunities and social justice among members of society, which is illustrated by the high rate (crimes of money) and the intention of theft and forgery of securities and embezzlement and bribery of public officials has been recorded of those crimes in 1985 25.5% of the total crimes ( Criminal - Misdemeanor) and reached its highest rate in 1989 registered 50.6% and declined in 1999 to a record rate of 40.6% versus 32.8% in 2008 and emphasizes those ratios that the policies of impoverishment is exposed to social classes and especially the low income and that are

unable to satisfy their basic needs and aspirations of the new consumer that Inimical fact ; it pursues criminal behavior desire to achieve the necessary needs for survival.

The analysis of total crimes (felonies and misdemeanors) and the private interests of public security, an Interior Ministry commission rates rise over previous years, most notably (crimes of money) such as counterfeiting currency, which amounted to 44% commission rate (The Report of Public Security Organization 2008, 1). The report refers to the escalating rate of crimes of crimes in general, from 3.44% in 2000 to 4.20% in 2008, came the most prominent crimes surge "of murder and attempted" by 42.6%. Recorded crimes of aggravated assault (beating to death – beating to deformity) increased by 43.3%. Came the crimes of "indecent assault and rape" by 21% and came in fourth place the crimes of "robbery" by 18%. The report highlights the most important indicators learned in the acquisition of the crimes of "murder and robbery with violence and coercion and launched" at the highest ratios in the quality of the scope of the crimes committed in the Republic and 56% of the total crimes (The Report of Public Security Organization 2008, 11)

The escalating crime rate in the Egyptian society during the past twenty years to the present indicates the mean structural conditions of construction which is illustrated by the absence of social justice and the weakness of national integration and lack of respect for human rights. All these indicators are reflected in the statistics of Human

Development Reports which records rates of poverty in the Egyptian society by 43.9% of Egypt's total population living below the poverty line and getting two dollars a day as determined by the United Nations Development Programme as "income poverty". The rate of human poverty is 20% (Arab Human Development Report 2009, 237) and so the Egyptian society is located at the top of the list of countries in the "human poverty and income poverty". This finding is confirmed by many studies on the correlation between human deprivation and high crime rates in human societies, noting that the lack of equality in the distribution of resources is a key factor for the commission of financial crime, and aggravated assault (Carrabine et al. 2009, 193-194). And it shows the results of the present study. Statistics of the Public Security of Ministry of the Interior show low-ranked business, unemployment, low level of education to the list of perpetrators of crimes in particular (murder, robbery) and accounted for 28.4% of the category of artisans and low-ranked business, 16.4% of the unemployed (both illiterate and highly qualified middle and senior) , 14.2% of the category of farmers, 8% of drivers, 75% of them low level of education or non-existent, 46% of them are married (The Report of Public Security Organization 2008, 10-11). This is illustrated by the burdens of family life on the low-income. Therefore, reports of public security show that the months with high rate of crimes, are the months of May increased by 10% and April 9.9% (The Report of Public Security Organization 2008, 10-11) which represent the

months of the exam and preparing for it for many Egyptian families and the increase of spending on private tuition. This is confirmed by the crimes of "murder" in the family that amounted to 12.3% of total in the month of June.

### **5.1.1. Patterns of family crime:**

Table (1) Indicates the growing rates of crimes of "murder and attempted murder" compared to a total of misdemeanor crimes of family per year, which reported the crimes of "murder, attempted" to family members 73.5% (14.5%) of homicides classified as legally "beating to death". Recorded crimes, "the latest hit handicap" 2.5% in 2000, equivalent to rates of rape, arson Registrars 4%.

Family crime in 2001 recorded a decline in some of the patterns and an increase in others which amounted to "crimes of murder and attempted murder ".The" proportion of 72.4% compared to the increasing crimes of "beating to death" was the registered rate of 18.8% increased the crimes of "rape, arson" in 2000 registered in 2001 the proportion of 4.9%, 6.4%.

Statistics from the Ministry of Internal Affairs recorded rates of murder within the family retreat against the growing crimes of "beating to death" for the years 2002, 2003, 2004, when rates reached respectively 71.2%, 68.3%, 64.4% for the crimes of murder. The rates are "crimes of beating to death" 10.5%, 19.1%, 20.1%. Also recorded crimes of "arson" a marked increase in the family as they hit 10.5%, 8.3% for the years 2002-2004.

Family crime of the year, 2006, 2007, 2008 recorded a decline in the crime of "murder" and amounted to 63.4%, 63.9%, 59.2% compared to an increase in the crime of "beating to death," where the recorded rate of 20.2%, 24.7%, 23.7% respectively for the years three. Despite the decline in rates of murder, but it was concerned the vast majority of crimes.

**Table (1)**  
**The Distribution of the different types of Family crimes and their ratio compared to premeditated murders in the years 2000 – 2008**

Types of family crimes / years	Premeditated murder or attempt (*)		Beating to death		Beating to deformity		disgrace		rape		Theft by force		arson		Abortion		Forced signature of documents		Total	
	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	(**)%
2000	147	73.5	29	14.5	5	2.5	9	4.5	-	-	2	1	8	4	-	-	-	-	200	13.6
2001	147	72.4	26	18.8	2	1	10	4.9	-	-	2	1	13	6.4	-	-	3	1.5	203	14.2
2002	109	71.2	16	10.5	4	2.6	2	1.3	2	1.3	-	-	16	10.5	-	-	3	2	153	12.4
2003	125	68.3	35	19.1	2	1	3	1.6	4	2.2	1	0.5	9	4.9	2	1.1	2	1.1	183	14.6
2004	132	64.4	42	20.1	1	0.5	6	2.9	3	1.5	2	1.1	17	8.3	-	-	2	1.1	205	14.4
2005	138	70.1	30	15.2	1	0.5	1	0.5	1	0.5	-	-	21	10.7	1	0.5	4	0.2	197	13
2006	135	63.4	43	20.2	5	2.3	2	0.9	5	2.3	2	0.9	17	8	-	-	4	1.9	213	11
2007	140	63.9	54	24.7	2	0.9	3	1.4	3	1.4	1	0.5	12	5.5	-	-	4	1.8	219	10
2008	170	59.2	68	23.7	6	2.1	6	2.1	7	2.4	2	0.7	26	9.1	-	-	2	0.7	287	10

\* Calculated in accordance with the total of family crimes at the same year.

\*\* Calculated in accordance with the total of family crimes all over Egypt.



### **5.1.2. Magnitude of Family Crimes:**

Statistics of Public Security, Ministry of Interior in 2008 monitored an increase in the crime of "murder business" of the husband and wife ", which accounted for 31.8% of the total killings of prisoners despite the decline in the total crime patterns family, which amounted to the general misdemeanor crimes in the Egyptian society by 10% in 2008 compared to 13.6%, 14.2% for the years 2000, 2001, respectively, as shown in Table (1) recorded a rate of 12.4%, 14.6%, 13% in the years 2002, 2003, 2004, 2005, decreased in 2006, with 11% to 10% in 2007.

### **5.1.3. Crimes of "murder" between husband and wife:**

Table (2) shows that the killings between spouses for the year 2008 has amounted to 31.8% of the total crimes of "murder" in the family, which recorded a rate of 16.4% of the general "murder" in the Egyptian society, which amounted to 42.6% in 2008 of the total crimes and crimes which are considered among the most prominent crimes, which escalated the commission rate compared to previous years (The Report of Public Security Organization 2008, 11). As they hit the crimes of "murder" between husband and wife 25.2%, 17.7%, 17.4%, 26.4%, 22% in the years 2000,2001, 2002, 2003,2004, then started to rise again in 2005, 2006.2007 and amounted to 29 %, 30.4%, 26.4%. The decrease in the tangible killings between spouses, especially in 2001,2002 is due to the application of the law

"divorce" (Article 20 of the Personal Status Law of 2000) (Al Sharq Al Awsat 2002, 2).

These statistics emphasize that the social policies issued by the State can limit the commission of murders between spouses.

**Table (2)**  
**Premeditated Husband Murders (Urban and Rural)**  
**Compared to Family Premeditated Murders**  
**in Accordance with Reports of Public Security Dep.,**  
**Ministry of Interior Affairs**

Types of premeditated crimes  Year	Premeditated murder among family members compared to the total of murders in Egypt		Spouse murdering compared to the total of family murders		Average of Husband murdering compared to Total murdering of Husband + Wife				Average of Husband Murdering compared to Total murdering among Husband and Wife	
	No	%	No	%	Urban governorates		Rural governorates		No	%
					No	%	No	%		
2000	147	22.8	37	25.2	1	2.7	5	13.5	6	16.2
2001	147	24.5	26	17.7	1	2.7	4	15.4	5	19.2
2002	109	20.3	19	17.4	2	5.4	5	26.3	7	36.8
2003	125	25	33	26.4	-	-	5	15.1	5	15.1
2004	132	26.2	29	22	-	-	9	31	9	31
2005	138	26.1	40	29	2	5.4	11	20	13	32.5
2006	135	21	41	30.4	1	2.7	5	12.2	6	14.6
2007	140	19.3	37	26.4	-	-	13	35.1	13	35.1
2008	170	16.4	54	31.8	2	2.7	19	35.2	21	38.9
<b>Total</b>	<b>1243</b>	<b>19.5</b>	<b>316</b>	<b>25.4</b>	<b>8</b>	<b>2.5</b>	<b>76</b>	<b>24.1</b>	<b>84</b>	<b>26.6</b>

The application of Islamic law is misunderstood in some Arab societies particularly with women's rights. This is clearly shown in women request to get "divorce" from her husband and the use of his right not to divorce, although religion confirms "A divorce is only to be effected twice ,then either stay together with honor or separate in kindness" (The Holy Quran, 2:229) and the emphasis in another surah "If you divorce women and they complete the term prescribed ,then either retain them in kindness or release them in kindness , but do not take them back merely to harass them ,and whoever does that harms his own soul" (The Holy Quran, 2:231).

One of the study cases stressed that one of the reasons of "murdering her husband" is attributable to – at a percent of 25% - to his refusal to divorce her. She was urged to get rid of him by murdering him. She justified why she did not file a Khul`a lawsuit that her economic and social conditions are very low. Besides, she needs the marital accommodation to live in it after divorce, especially that the Khul`a law devours all the financial rights of the wife.

These findings construe the increasing rates of husband's "intentional murder". The rate of this crime in 2007 and 2008 reached 35.1% and 38.9% of the total spouse murders respectively. The results of the survey study made on "husbands' murderers" in Al-Qanater Al-Khairiyyah Public Women Prison in Egypt recorded a remarkable increase in the crimes of murdering husbands. The percentage reached 42.9% which means 30 cases of

murdering husbands out of the total murder crimes committed by women which reach 70 cases in 2009. This indicates that the percents of general murder cases committed by women decreased if compared to the crimes committed in 2008 which reached 216 murder crimes compared to 21 crimes of murdering husbands with a percentage of 9.7% of the general murder cases. This matter emphasizes the increasing rates of the crimes of murdering husbands which are a characteristic of the very poor rural societies where women suffer from oppressing social conditions. Besides, 23% of the rural families are supported by married wives and their husbands are either immigrant, sick or handicapped. This made women responsible for their families. This also reflects women's reliance of income transfers which are the effect of the economic recession on the standards of living of the Egyptian families as a result of the economic reforms and structural adaptation programs which started with steady moves from the late seventies. (Abdel Ghani 2004, 201).

This explains the pattern and rate of crimes committed by women in the Egyptian community. These crimes are attributable to their need for money where theft crimes recorded 45.2%, prostitution 19.8%, drugs 14.2%, public funds 11.3%, while begging recorded 6.5% (Public Women Prison in Egypt 2009). This segment of guilty females belongs to the marginalized groups in the Egyptian society which rates are increasing because of the policies of impoverishment which make them unable to meet their basic needs and consumption-based aspirations imposed by

the current status quo. This matter makes such segments suffer from "social needs" because of their human poverty and low incomes. These factors are mechanisms pushing them to commit different patterns of crimes to fulfill their needs.

This is not a justification for the crimes committed by women; but rather it is an emphasis on the inadequacy of the political and social system which depends on gender, social class and geographical distance in the distribution of economic resources and means of social and health care, in addition to the inability of the organizational structure of the Egyptian family because of its reliance on the principle of gender discrimination. This makes women lose social abilities because they are excluded from education and their low economic participation because of inadequate training and lack of opportunities. This drives them to the circle of "abject poverty" as illustrated by the demographic characteristics of the murderer wives.

### **5.2. Demographic characteristics of the killing wives:**

Figures of "public women prison" in Kanater record high rates of women killing their husbands in rural areas compared to urban-registered (64%) in rural areas compared with a rate (36%) in urban areas. This is coupled with a low educational level, or lack of women's killer, with a high rate of crime of "killing their husbands "In the age group (25-35 years) and amounted to (80%) compared to 20% for the age group (36-46 years) (Public Women Prison in Egypt 2009), and apply that outcome with the study of

Foster (1989, 273-284) used by the researcher, the study of Amina Biomy (2005) from the violence of women.

### **5.2.1. Social exclusion and killing their husbands:**

Simmons Confirms that women belonging to Impoverished Communities suffer from social exclusion of the variance in the distribution of resources according to the type and class and race. They are often given to women of disadvantaged or suffer social deficits of their basic needs and only therefore committed the social strata of criminal behavior and deviant for their rights that were stolen from them by force. (Makarios 2007, 100-102)

Results of social survey of the murder couples in the women's prison in Kanater reveal "Women deadly belong to the" lower class by (83.33%) of the total murders couples extreme (30) case, (10%) of the killers belong to the underclass of the Supreme (6.67%) belong to the middle class, "two cases". The study also shows that (53.33%) of lethal women does not work but for unpaid work and that (46.67%) does service work.

The above indicators apply for the status of women with statistics of the Central Agency for Public Mobilization and Statistics, who emphasizes that the rate of illiteracy among rural women was 47% versus 25% in urban areas in 2006 (Central Agency for Public Mobilization and Statistics 2009, 5). The percentage of illiterate women, "the heads of families" is 81.6% in rural areas compared to 57.6% in urban areas (Central Agency for Public Mobilization and Statistics 2009, 88), and recorded "support of the women of the families of the"

Republic as a whole percentage (17.3%) of the total family support, and record the relative distribution of the work of women in economic activity, the majority of the superpower in the work of "Agriculture and fishing" by (45.6%) compared to (39%) in the service sector (Central Agency for Public Mobilization and Statistics 2009, 61).

### **5.2.2. Economic impoverishment and the killing of husbands:**

The unjust social conditions which the Egyptian women suffer from make them absent from the exercise of their right to participate in the community and reach survival. It deals with the activation of a strategy for coexistence within the service work, which makes it among lower-income groups. The status of women fatal to the case of hegemony and domination in human societies that depend on discrimination of the species in all societal spheres, which puts women in the ranks of "need and human poverty" of inequality and the absence of equal opportunities" (Burgess 2006, 28-29). This is illustrated by high rates of crimes of "murder of couples" in rural areas, the poorest in the Egyptian society to considerations identified by the framework of building and structural communities. This is due to the non-utilization of community services and lack of privacy; which explains the high rates of expulsion of population, the emergence of conflicts authoritarian social relationships and family, and to devote pride in masculinity in men compared with compliance and subservience of females; the outcome of

the acculturation being held disproportionately; but through various forms of dependency and alienation under the relations of production distorted imposed economic control and political development of the capitalist system both its ancient and modern (Biomy 2005, 41). These led to a distortion of traditional structures, which produces a conflict between family members; for lack of adaptation to the conditions of the surrounding environment; the product of lack of self-regulation between the potential and requirements of self-life (Burgess 2006, 27), and this produces the critical reality of women to commit criminal behavior against those who robbed their right to a dignified life.

### **5.3. Social dimensions of the crimes of murdering husbands:**

This is illustrated in Table (3) on the social dimensions that prompted wives to commit the crimes of "intentionally murdering" their husbands during the past ten years. The findings of the social survey of the crime statistics in the Egyptian society emphasized the high rates of "family dispute" between spouses due to the inability of husbands to meet the basic needs of their families as a result of their low wages and the declining family incomes. The rate of "family dispute" reached 49.4% in 2008 and hence it is considered the highest in the previous ten years as it recorded 43.5% in 2000. Taking into consideration the increasing and decreasing rates of family disputes, we found that they range between 30.7% in 2007, 32.6% in



2006 and 47.1% in 2005. Years 2004, 2003, 2002, and 2001 recorded the following rates respectively 41.7%, 33.6%, 35.8% and 41.5%.

**Table (3)**  
**Premeditated Murder Compared to Family Murder**  
**and Its Reason, the Percentage of Spouse Murdering in**  
**2000 – 2008**

Year	Premeditated or Attempted Murder (Egypt)	Premeditated or Attempt of Murder in the Family		Spouse Murdering				Family Murder Reasons											
				Husbands		Wives		Family dispute		Dispelling disgrace or shame		Inheritance		Revenge & concealing of body		Insanity		Blood revenge	
				No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%
1999	659																		
2000	646	147	22.8	31	21	6	4	64	43.5	30	20.4	36	24.48	4	2.7	5	3.40	4	2.72
2001	601	147	24.5	21	14.3	5	3.4	61	41.5	27	18.4	35	23.80	12	8.16	9	6.12	3	2.04
2002	538	109	20.3	12	11	7	6.4	39	35.8	17	15.6	35	32.11	10	9.17	6	5.50	2	1.83
2003	500	125	25	28	22.4	5	4	42	33.6	24	19.2	42	33.6	14	11.2	3	2.4	-	-
2004	504	132	26.2	20	15.2	9	6.8	55	41.7	21	15.9	32	24.24	14	10.6	6	4.54	1	7.57
2005	528	138	26.1	27	19.6	13	9.4	65	47.1	25	18.1	26	18.84	15	10.9	7	5.07	-	-
2006	642	135	21	35	25.9	6	4.4	44	32.6	36	26.7	27	20	18	13.3	7	5.18	3	2.22
2007	727	140	19.3	24	17	13	9.3	43	30.7	47	33.6	12	8.57	30	21.4	7	5	1	7.14
2008	1035	170	16.4	33	19.4	21	12.4	84	49.4	40	23.5	17	10	22	12.9	5	2.94	2	1.17
2009	-	-	-	-	-	30	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

\* Family dispute (money – Strife).

- Inheritance or Debts (over land & its boundaries- houses – irrigation).

- Revenge & concealing the body (personal strife- revenge-marriage).

- Family crimes were classified as such since 2000 before that they were treated as felony and misdemeanor.

It is noted that the rates fluctuate around the mid-factor percentage, which stresses the stability of its causes including poverty and the factors leading to it among the lower classes in the Egyptian society. Many social studies pinpointed the impact of poverty and the factors of impoverishment on the women's criminal behavior, particularly in poor and socially disadvantaged areas which suffers from discrimination and disparities in the distribution of resources, and hence they are ranked as socially needy areas. Therefore, such areas are hit with "human being's assassination" because of the frequent harms directed to poor people which lead to committing crimes (Carrabine et al. 2009, 103).

This was confirmed by the findings of a social survey on "murderer wives" in the current study. Their percentage in the lower class with its three segments reached 93.33%. The findings were also confirmed by the results of the "case study" performed on four women guilty of murdering their husbands and three of them belong to the lower class, and one case belongs to the middle class.

May social studies attribute "women's crimes" to the capitalist pattern of production which leads to an ideology of sexual bias for men to reproduce the traditional roles of women and its focus on the family. This constitutes the social status of the woman and the crimes she commits. Accordingly, the socialist feminist

tendency singled out women's crimes with two patterns. The first pattern includes woman's need of money and such pattern of crimes is non-violent such as theft and prostitution. The second pattern is characterized by violence such as murders and the victims are almost always among family members. In committing murder crimes, women use household tools and they are not frequent users of firearms. The nature of the crimes committed by women reflects their low status in the social surroundings and the capitalist system (Abu Zeid 2002, 384).

### 5.3.1. Adjusting power:

The results of analyzing interviews with the current case studies reveal a close relationship between the corruption of the family environment and committing the crimes of 'murdering their husbands'. They underlined the disruption of the family atmosphere of the guiding family and its negative impact on the psychological and social attitudes as a result of improper socialization of disunited families where moral decay of a parent or both is apparent; a matter which undermined their ability to cope with the rules and laws imposed by society (Abdel Ghani 2004, 212).

The analysis of the content files of the "case study" revealed the overlap and correlation between the practice of physical and sexual abuse in their childhood

**and growth of deviant and criminal behavior (Makarios 2007, 100).**

### **5.3.3. Incest and the assassination of childhood:**

The feminist perspective offered an explanation to the cause of "the assassination of childhood" through physical and sexual abuse when it stressed that sexual abuse is an expression of the concept of masculinity in men in patriarchic communities and the desire of men to be dominant and commanding. It is the product of the nature of relations within these communities (Carrabine et al. 2009, 200). Besides, the feminist perspective emphasizes the impact of sexual abuse of young girls as it implants in them tendencies towards criminal behavior and deviation (Makarios 2007, 10).

Liz Kelly, one of the British advocates of feminism in sociology, stresses on a fact we find in our real life which is the continuum of sexual violence as manifested in the everyday abuse of women in pornographic art, sexist jokers, rape, and sexual harassment. In addition, women participate in the exercise of sex within the framework of marriage without their desire in ways that are repeated over her marital life and considered as to rape, as well as incest frequent and severe beating in daily life and sexual murder. Kelly indicates that most women have experienced different patterns of sexual violence (Carrabine et al. 2009, 201).

#### **5.3.4. "Relative and absolute" deprivation and the poor quality of life:**

The poor quality of life experienced by the lower class people and marginalized communities and segments is the reason for practicing different forms of physical and sexual abuse generally committed by the victims who suffer from the quality of life or those who could not fulfill their basic needs. This makes the quality of life one of the major reasons for committing criminal behavior (Carrabine et al. 2009, 185).

Poverty is the major factor of the poor quality of life. It leads to relative and absolute deprivation which is responsible for the impoverishment state led by the lower classes because of their inability to fulfill their basic needs due to their low incomes. Marginalized societies especially in the countryside and slums (Lila 1995, 83) reflect patterns of bad social conditions which become centers of criminal and deviant behavior. The current case studies are a realistic example of these conditions. The study findings emphasized their low standard of living.

#### **5.3.5. Class and gender difference:**

Theorists of Marxist and Socialist feminism attribute the conditions of human and economic impoverishment to the nature of the capitalist system based on exploitation of the poor and women for the sake of the forces of production which are augmented in the absence of the fair distribution of wealth and division of work on the basis of gender and caste discrimination. Women represent an example of oppression and persecution in the social

structure (Potter 2006, 114) due to their experience of another sort of discrimination out of their secondary standing in the labor market where the role of women is considered to be marginal as the labor market depends mainly on men. This makes woman excluded from the social welfare system, a matter that fills her with "anger and frustration". Such reasons are deemed as justifications for most woman's economic-natured crimes and property crimes committed by women as an expression of their rejection of their class standing in the patriarchic capitalist society (Al Wrikat 2008, 269).

The explanations of crime and deviant behavior of women may be affected by many social factors and dimensions, which were confirmed by the feminine perspective through the gender concept as a product of social, historical and cultural factors found in the social relationships and institutions through the gender relations based on the concepts of masculinity and femininity based in principle on the superiority of men and the inferiority of women. This is obvious in the economic, political and social structure. Moreover, the knowledge systems are gender results reflecting the visions of men with regard to the social and natural issues in the society.

That makes women's role marginal, intangible and invisible. The feminist perspective rejects such low status of women, stressing on the necessity of improving their social conditions and putting them in the focus of knowledge acquisition to overcome women violence (Al Wrikat 2008, 271). The analysis of the interviews with the study cases to discuss such low conditions experienced by

wives reflected the marriage cases by means of gender and class difference.

### **5.3.6. The Dispossessed Destiny (Dispossession of marriage right):**

The results of the 'case study' analysis of the current research stressed on the sex discrimination forms which woman has experienced within her family relations. Such discrimination is regarded as a form of power influence with its class and gender stereotypes in the Arab world in general and in Egypt in particular. This places woman at the climax of conflict in an attempt from her side to release herself from the restrictions of the traditional image confirming woman's inferiority and secondary social status which defines her role as a "second class" human being created in order to reproduce their energy to serve and comfort another human being, who is the man who has stripped her off her right of self-determination in education, work, marriage, love and even divorce (Qenawi 2000, 39).

## **5.4. Frustration, aggression and crimes of murdering husbands:**

### **5.4.1. The gender difference of crimes:**

The results of the analysis of the social survey of crime statistics in the Egyptian society during the past twenty years, patterns of family crimes and the social survey of women crimes made in "the Public Women Prison" for the year 2009 emphasize the difference of crimes according to gender. This is also shown through analyzing the codified

interviews with the present study cases where the vast majority of women crimes were economic at a percent of 62.1% including dispossession of public property, robbery and begging. Crimes of murder in general reached 25.9% of the total felonies committed by women in 2009 and the ratio of the crimes of women murdering their husbands reached 42.9% of the total murder crimes committed by women. This indicates the gender difference between women and men crimes as crimes committed by men are characterized by their masculine pattern shown by crimes of rape, indecent assault, kidnapping, aggravated assault, murder, forgery, resistance of authorities, embezzlement, bribery as well as robbery with violence and coercion.

These are the patterns of crimes committed by men. They are a variety of political, economic, sexual and social crimes. As for women, they commit all patterns of economic crimes including self-abuse by prostitution or exploiting others by means of robbing them. Women economic crimes are an expression of class and gender inequality and social marginalization experienced by women in their public and private environments. This is demonstrated by her committing of homicide crimes within the arena of her family. This is the second common pattern of crimes committed by women. Such results confirm the low social conditions and experiences which women have undergone since their first social upbringing dominated by the masculine concepts prevailing in the Egyptian society and which are experienced by women within the gender and class differences practiced in the behaviors of people around them.



Such factors are considered to be mechanisms urging women to commit homicide crimes because of the social stresses exercised upon them as a result of the class and gender inequality as well as the relative and absolute deprivation that can classify women as victims, a matter that makes them commit criminal behaviors to get rid of the (victim) situation (Britton 2000, 57-64).

#### **5.4.2. Emotional deprivation and conflict between spouses:**

The feminine studies confirm that there is a relationship between the married woman practicing violence against her husband and her frustration with regard to marital life practices, especially her lack of intimate relationship between her and her husband, or the husband's practice of "sexual violence" against her. Both cases change woman's status from a 'victim' to a 'criminal' (Britton 2000, 65), a matter that is confirmed by the analysis of the interview with the 'study cases' as well as their files in the office of psychological and social counseling in 'the Public Women Prison'.

The current case studies reported the emotional deprivation with its emotional and sensual levels as they lacked the methods of expressing love and admiration for them as well as the means and ways of psychological and social care ending up with the bad mood of the husband and some husbands' committing adultery with prostitutes; a matter that led the murderer wives to lack all patterns of

security and care including intimate relationships. This made women commit crimes of murdering husbands.

The images of abuse that woman confronts over the stages of her age and social levels construe her practice of violence as a reaction to the violence practiced against her by the social system or the persons who represent such system. Women violence is sometimes practiced for self-defense and

sometimes practiced as a reaction to the socially dominant customs and traditions abusing them humanly, upholding the status of men and underestimating the status of women (Biomy 2005, 44). Violence is sometimes the product of the bad social upbringing practiced against the female murderers, a matter that drives them to commit deviant and criminal behaviors.

The analytical study stresses that the murderer wives began to commit crimes of murder when their awareness of their own selves and their human status and became sure of the patterns and forms of abuse they have experienced along their life since their childhood when they underwent social upbringing, which teaches males and females the sex roles and their relevant stereotypes for both men and women. It is worth mentioning that the dominant culture expectations set the standards of such stereotypes with their masculine concept which is concerned with dividing work between the two sexes and building power and authority as well as the mechanisms of the relations between males and females and the role of such mechanisms in distributing the roles attributing hegemony and dominance over the family to men and ascribing the sequences of such hegemony and

dominance to women (Makarios 2007, 101-102, Mooney et al. 2000, 173-179).

#### **5.4.3. Lack of marital harmony:**

The analytical study of the study cases has shown that the absence of marital harmony with its different levels and objective and subjective stereotypes which cause the 'competence' principle in marriage to be absent, such competence which refers to class equality with its life styles and practices expressing the objectives and standards of such class as well as non-abidance by these objectives and standards lead to class difference between the spouses, a matter that leads harmony between the spouses to be absent. It is worthy to mention that the personal factor comes to support such issue as it shows the difference in the personal abilities and skills with their stereotypes as presented by the study cases.

The unfair social conditions which the Egyptian woman belonging to all the lower classes is living instill in such woman bad life experiences and practices beseeching the lack of social upbringing processes with their masculine practices.

The social upbringing means with its relations network are not only responsible for the gender construction of the woman, but the political system's shortage of realizing the minimum limits of income for the Egyptian poor makes them classified as socially needy and humanly poor, a matter that imposes life styles and practices regarded as the worst with regard to their social conditions. This results in a lot of social problems with

dangerous effect on the societal entity. The current economic policies in the Egyptian society leads to an increase in the class difference among the society classes due to the absence of fair distribution of incomes and social inequity. Such reasons push the youth to be violent out of their feeling of disability and frustration resulting from their low social conditions. Woman is deemed as first in the list of human poverty for the gender and caste discrimination practiced against her both in her public and private life.

### **5.5.3. Poverty structure and murdering husbands:**

The historical roots of the gender gap emphasizes that women are poorer when compared to men. This is manifested in the fact that two thirds of the poor all over the world are females. There are 900 million females out of a billion poor (males and females) whose income is less than a US dollar per day. They belong to more than one hundred countries in the South which witnessed the reduction of growth rates and the standards of living during the last two decades. On the other hand, 14% of the world population acquired more than three fourths of the world total production (Abd Al-muati and Alam 2003, 19-22). This increases the gap between the rich and poor countries and leads to the emergence of some negative social phenomena such as the growth of poverty rates, feminization of poverty, the increasing opportunities of rates of class marginalization and the emergence of social classes and segments within the lower-class social cadres (Abd Al-muati and Alam 2003, 19-22). Structural and

historical changes within the framework of anti-feminine socioeconomic opportunities were related to the migration from the matrimonial family system into the patriarchic system. For reasons attributable to biological bias, the class-related structure and internal mingling with it interacted and produced a social and cultural context which has an effect on the roles and prestige of woman and exclusively made her only perform her tradition role (Qenawi 1989, 6-23).

Women's suffering from unemployment, poverty and social marginalization in a manner that exceeds man due to economic, political and cultural accumulations made the alternatives available for men to cope with poverty wider than women's alternatives and opportunities in the society. The severity of such suffering is augmented in the less developed and grown societies on the productive, cultural (Swenson 2008, 73-89, Abd Al-muati and Alam 2003, 22-23) and legislative levels in the light of a value matrix and historical heritages which maximize masculinity and degrade feminism. This matter leads to creating a social environment which facilitates women's perversion and criminal behavior as a result of poverty, social stresses and gender / class differences.

## **BIBLIOGRAPHY**

1. Abd Al-muati, Abd Al-basit and Eatmad Alam. 2003. *Globalization: Women Issues and Work*. Cairo University: Social Studies and Researches Center.
2. Abd Al-Wahab, Lyla. 1992. *Sociology of Women Crimes*. Cairo: Arab Research Center.
3. Abd Al-Wahab, Lyla. 1994. *Family Violence*. Biruit: Almada for Publishing and Culture.
4. Abdel Ghani, M. Abdel Ghani et al. 2004. *Population and Development*. Monograph series no.(34), part(2). Cairo: Cairo Demographic Center.
5. Abu Zeid, Ahmad et al. 2002. *Egyptian Studies in Sociology*. Cairo: Cairo University, Center for Researches and Social Studies.
6. Al Sharq Al Awsat. 2002. *Arab international newspaper*. No. 8719, (12) October.
7. Al Wrikat, Aeid Awad. 2008. *Theories of Criminology*. Cairo: Al Shrouk.
8. Al-Shenawy, Mohammad Mahrous. 1988. *Murder Crime in the Family: Socio-psychological Study of Crimes published in Newspapers*. The Arab Journal for Security Studies. Rhyad: Arab Center for Security Studies and Training, Vol.4.
9. Arab Human Development Report. 2002. United Nations: UNDP.
10. Arab Human Development Report. 2009. United Nations: UNDP.

11. Biomy, Amina. 2005. *Women Violence: Dynamics of its Creation and Reproduction*. Cairo: Journal of arts Cairo university vol.56 no.4.
12. Biomy, Amina. 2006. *The Egyptian Woman, Human Rights and Dynamics of Social Oppression*. Cairo: Journal of Faculty of Arts, Ain Shams university.
13. Britton, Dana M. 2000. *Feminism in Criminology: Engendering the outlaw*. Feminist views of the social Sciences. vol. 571. U.S.A: American Academy of Political Science.
14. Burgess, Amanda & Proctor Michigan. 2006. *Intersection of Race, Class, Gender, and Crime*. Future Directions for Feminist Criminology. Vol. (1). No. (1).
15. Carrabine, Eamonn et al. 2009. *Criminology: A Sociological Introduction*. N.Y: Routledge.
16. Central Agency for Public Mobilization and Statistics. 2009. *The status of women and men in Egypt*. Cairo: Center for Research and Population Studies.
17. Chafetz, J. S. 1988. *Feminist Sociology: An Overview of Contemporary Theories*. Itasca. III, F.E. Peacock.
18. Coleman, J. W. & Cressey, D. R. 1987. *Social Problems*. New York: Harper & Raw Publications.
19. Daly, Kathleen. 1997. *Different Ways of Conceptualizing Sex/Gender in Feminist Theory and Their Implications for Criminology*. Theoretical Criminology.
20. Daly, Kathleen. 2006. "Feminist Thinking about Crime and Justice", In: S. Henry and M. Lanier (eds.) *The Essential Criminology Reader*. Boulde: West view Press.

21. Farag, Mohammad Said. 2003. *Some Studies and Papers in Sociology*. Cairo: Cairo University Center for Researches and Social Studies.
22. Ferre, Marya Marx. 1990. *Beyond Separate Sphere: Feminist and Family*. Journal of Marriage and the Family, No. 52.
23. Foster, A. 1989. *Factor Present When Battered Women Kill*. Issues in Mental Health. Nursing.10. (3-4).
24. Hegazi, Ahmad Magdi. 1999. *Sociology*. Cairo.
25. Helmi, Eglal Ismail. 2003. *Arabic Studies in Family Sociology: United Arab Emirates and Egypt as a model*. U.A.E.: Dubai.
26. Karin, D. 1991. *Women Who Kill: Offenders or Defenders?*. Affilia. Winter.
27. Lila, Ali. 1995. *Social Dimension of Political Violence*. Cairo University: Political Studies and Researches Center.
28. Mahmoud, Iman Mohammad. 1989. *Psychology of Killing: A Comparative Psychological and Social Study of Spouse Murder*. M.A. Theses. Cairo: Ain Shams Faculty of Arts.
29. Makarios, Mathew D. 2007. *Race, Abuse, and Female Criminal Violence*. Feminist Criminology. Vol. 2. No. 2. April.
30. Mooney, Linda A. et al. 2000. *Understanding social problems*. 2<sup>nd</sup> ed. U.S.A: East Carolina University. Wadsworth.
31. Potter, Hillary. 2006. *An Argument for black Feminist Criminology: Understanding African American Women's experiences with intimate partners Abuse*



- using an integrated Approach. Feminist criminology. Vol (1) No. (2) April.*
32. Public Women Prison in Egypt. 2009. *Results of Social Survey of Women Crimes*. Ministry of Interior Affairs: Public Security Organization (Prison Sector).
33. Qenawi, Shadia. 1989. *The Arab Women: Equality and Humanity Attainment*. Cairo: Arab Culture House.
34. Qenawi, Shadia. 2000. *The Arab Women and Creativity Opportunities*. Cairo: Kebaa Publishing House.
35. Schmid, Alex P. and J. Albert. 1988. *Political Terrorism*. Amsterdam: North-Holland Publishing.
36. Stuart, G. et al. 2006. *Psychopathology in Women Arrested for Domestic Violence*. Journal of Interpersonal Violence. (21). No.3.
37. Swenson, Rolf. 2008. *You Are Brave but you are a woman in The Eyes of Men*. Journal of feminist in Religion. Spring. Vol. 24. No. 1.
38. The Holy Quran. 2 (*Surat The Cow*).
39. The Report of Public Security Organization from 1985 to 1989. Egypt: Ministry of Interior Affairs.
40. The Report of Public Security Organization. 2008. Egypt: Ministry of Interior Affairs.
41. Thompson, Linda. 1992. *Feminist Methodology for Family Studies*. Journal of Marriage and the Family. No. 54.
42. Wahdan, Nadra Mohammad. 1989. *The Psychological, Social and Legal Dimensions of Husbands murder Crimes*. Cairo: Police Center for Research.

43. Walklate, Sandra. 2007. *Understanding Criminology: Current Theoretical Debates*. 3<sup>rd</sup> edition. N.Y: McGraw Hill. Open University Pres.
44. Zaiyed, Ahmad et al. 2002. *Daily Life Violence in Egyptian Society*. Cairo: National Center of Social and Criminal Research, Academy of Scientific Research and Technology, vol. 1.



## جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

جامعة مصرية خاصة أنشأت بالقرار الجمهوري رقم 245 لسنة 1996 إستنادا للقانون 101 لسنة 1992 الخاص بإنشاء الجامعات الخاصة. والجامعة عضو عامل في اتحاد الجامعات العربية، و اتحاد الجامعات الأفريقية.

تحتوي الجامعة أيضا على مستشفى ودار للأوبرا داخل الجامعة.



Human-studies@must.edu.eg



www.must.edu.eg